

فاضل هندي على الكافية

فاضل هندي على الكافية ٢١

اوراقه
١٦٠

جزء الاول ١

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغاء دار السعادة
كتب في سنة ثمان وخمسين
ومائة والف



هذه المجلة المنيفة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات
وراغب المبرات اغاء دار السعادة الحاج بشير وفقه
الله للخير الكثير من هو على كل شيء قدير حرره الفقير
محمد امين المفتش باوقاف الحرمين المحترمين
عفي عنه





٦٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمد الله بنحو الآئه الوافيه • ونشكره لنوال نعمائه الكافيه •
ونصلي على نبيه الرضي محمد الرافع مناصب الهداية
لأرباب الألباب بكلمته الباهرة • وعلى آله واصحابه النبي
المعتلين بشهاب صحبته الفاخرة • والى جبين عادية
اعداء الله ببوارق السيوف المهندة القاطعة •
وبعد وقد صنف طبقات الادباء • والكتاب
تصانيف في علم الأعراب • بحسب قوتهم في الأعراب
في البيان • وسرعتهم من بلاغة الخاطر والبنان
لكن الشيخ الأمام • قدوة الانام • وحيد العصر •
وفريد الدهر • افضل المدققين • برهان المحققين
ابا المفاخر شهاب الدين بن شمس الدين بن عمر

الزاولي

الزاولي الدولتابادي • ثم الهندي اكرم الله مآبه • واجزل
ثوابه • قد عمل حواشي على الرسالة المشهورة في الاعراب
لشيخ الصناعة قدوة الائمة • المشتهر في المشارق
والمغارب • العلامة ابن الحاجب • اسكنه الله
الفراديس • وانال روحه التقديس • قد حازت
مع الصغر سمينها • وقد جاوزت في الفضل جميعها
من حيث نشأت بنعتها وتفرعت • ووشحها مواشاة
بحبير الالفاظ الرائحة • ومغشاة بحلل المعاني الزاهرة
حتى عقد البيان بما قيده • وتبيض وجه البلاغة بما سوده
ولعمري بهذه هي التي تقتضي الأدباء ان يجلدوا بتحرير
مقاليدها اقلامهم • ويحلوا بتقرير مساعيها • كلامهم
ولو ادركها الماضون من ارباب التصانيف لتحدثتهم انفسهم
بان يعتذروا بعد العجز عن كنه مدايحها • وتعداد اصغر
منائحها • اعتذار ابي نواس بقوله شعر اذا نحن اثنينا



عليك بصالح • فانت كما نثني وفوق الذي نثني •
ولما كان عقداً قد انفصم فتناثرت الآليه • وروضة
دخلت اسافله في اعاليه • وكانت كافيه شافيه •
من وراء الاقناع والاشباع آتيه • اردت ان امتع
المحصلين بها بنظم منثورها • وجمع مأثورها ليتخذوا سميراً
على السهر • وانيساً في المقام والسفر • وعلى الله التوكل
في الآمال • واليه المرجع والمآل • واقول ناقلاً

لكلامه • وبالله التوفيق لاتمامه • انما لم يبدأ الشيخ رحمة الله عليه
في هذه الرسالة بحمد الله هضماً لنفسه بتخييل ان كتابه
هذا من حيث هو كتابه ليس ككتب السلف رحمة الله عليه
حتى يبدأ على سننها وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد
اقطع • ويبدأ بذكر الكلمة والكلام لكونهما موضوعي علم
النحو من حيث يبحث فيه عن احوالهما من الاعراب والبناء
وما يتعلق بهما • ولما كان الكلمة جزء الكلام ويرجع الاعراب
اليها بالذات • فقدمها عليه فقال • الكلمة اللام فيه للجنس
والتاء للوحدة النوعية او الفردية • والكلمة الواحدة •
كلية مفهوماً وان كانت جزئية فيما صدقت عليه
والتوحيد باعتبار المفهوم وعلى هذا لا ينافي الاستغراق
ايضاً كما في كل فرد وكل واحد لكن يحل التوحيد ثانياً
اذ التوحيد انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يقصد بيان
الطرد لا التوحيد • واما حمل اللام على العهد الذهني فيوجب
جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين باعتبار المقام والاولى
ان يحمل على الجنس او العهد الخارجي بارادة الكلمة المقولة
على السنة النحاة قيل بتجريد التاء عن معنى الوحدة • (اي المذكورة)
واثباتها للتحرز عن الوقوع على الثلث فصاعداً كما هو
حكم المجرد عنها وفيه ان الاسم المجرد يصح تجريده عن معنى
الوحدة كما قيل في ان الانسان نوع خبر • اما تجريد
التاء عن معنى الوحدة فبعيد لا يوجد في الاستعمال لكونه نصاً

في الوحدة

في الوحدة والكلم المجرد عن التاء جنس لا جمع كما قيل بدليل
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وبتصغيره على كليم وبقوله
احد عشر كلماً وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعداً
والكلم الطيب ماول ببعض الكلم والاخير ان ممنوعان
لفظ وهو في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت
نواها اي رميتها • وفي الاصطلاح صوت يعتمد على المخارج
من حرف فصاعداً وقيل الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف
فصاعداً وقيل ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعداً
وفي كل وجوه من النظر فتامل تعرف واحترز به عن الدوال
الاربع وانما لم يقل لفظة لان الوحدة غير مرادة والمطابقة
غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر واللفظ
اعم من ان يكون حقيقة او حكماً كالمنوي في زيد ضرب واضرب
حيث يصدق عليه تعريف اللفظ اعتباراً وحكماً لا حقيقة
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلاً ولم يوضع له صوت
لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل من نحو هو
وانت واجروا فيه احكام اللفظ فكان لفظاً حكماً بهذا الاعتبار
والمحذوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه
من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق الماهية لا يستدعي
الوجود فالمحذوف لا ينافيه • وضع الوضع تعيين اللفظ
للمعنى اولاً وقيل تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه •
وقيل تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول

زاند

به فهم المعنى المخصوص له ويخرج من الاول المشترك باعتبار المعنى
الثاني والمنقولات الا ان يراد الاولية عند الوضع
ويخرج الدوال الاربع فيراد بتعريف النوع لا الجنس
ويخرج من الثاني الحرف لاحتياجه الى الضميمة واجيب
بان المحتاج الدلالة لا التعيين ويدخل في الثالث المحرفات
الا ان يمنع فيه التخصيص والمنقولات الا ان يراد بالتخصيص
الاول او يعترف بالوضع ويخرج منه الحرف حيث لا يفهم
معناه حتى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح
ويخرج من جميع التعريفات حروف الهجاء مع كونها موضوعة
لغرض تركيب الالفاظ دون المعنى فيراد بتعريف نوع ﻫ
وانما ترك فيه لفظ الدلالة لاندراجها في الوضع وما قيل
تركه لئلا يخرج الحرف قبل ضم ضميمة ففيه ان المراد الدلالة
بالقوة فلا يخرج وفيه ويحترز بقوله وضع عن المحرفات
والاصوات والمهملات وما يدل بالعقل لمعنى مفعول به
باللام وفيه احتراز عن حروف الهجاء مفرد وهو ما لا تقسيم
عليه لفظه بخلاف المركب كمعنى الرجل وضربت وقائمة
وتضرب وبصري مركبات والا يلزم في ضربت توالي اربع
حركات في كلمة واحدة وفي عداته ابدال الواو في الوسط
ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتانيث في قائمة
ولو لزم للزم في الرجل اجتماع التعريف والتنكير ﻫ

وليس فليس وقوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة
المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع وهي اسم وفعل وحرف
اي الكلمة صادقة على هذه الاقسام والا فالكلمة من حيث هي
ليست باسم ولا فعل ولا حرف ومنقسمة الى هذه الثلثة
انقسام الكلي الى الجزئيات لا انقسام الكل الى الاجزاء ﻫ
والاسم ماخوذ من السمو بدليل اشتقاقه من نحو سمى يسمي والاسماء
وسمي وقيل من الوسم لتناسبهما في معنى كون كل منهما علامة
للمسمى فالامثلة محمولة على القلب ويسمى الفعل فعلا لتضمنه
معنى الفعل وهو المصدر والحرف في اللغة الطرف يسمى به لانه
يكون في طرف من الاسم والفعل واللام في قوله لانها يتعلق بمفهوم
الكلام حيث يفهم دعوى الحصر بالسكوت في معرض البيان
اي انحصرت الكلمة على هذه الثلثة لانها اما ان تدل اي لانها
اما دلالة او عدم دلالة او لانها اما ذات دلالة او لانها ﻫ
اما دلالتها على كذا ثابتة فيكون قوله اما ان تدل مبتدا محذوف
الخبر والجملة خبر ان ويمكن ان يأول المصدر باسم الفاعل
اي لانها اما دالة فلا يرد حمل امتناع الدلالة على الكلمة ودلالة
اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة
اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه وهذا
التعريف بالعلامة والاثر والا فالفهم الذي هو صفة السامع
او صفة المعنى كيف يعرف به المعنى الدلالة هي التي صفة اللفظ
ويمكن ان يقال انه تعريف لصفة الشيء بصفته المنتسبة اصطلاحا

ولامشاحة فيه والمراد انما ان تدل وضعا فلا يرد ما خرج
عن الاستقلال من الاسماء كالموصولات ونحوها • على معنى
مفعول به لتدل وجره تقديرى كعصا في نفسها بمعنى الباء
اى بنفسها لا بضم ضميمة ويحتمل ان يكون صفة معنى اى حاصل
في نفس الكلمة اى مدلولها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل
في غيره اى مدلول لغيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم مه
ولم دالة على نفى تضمنه الفعل وعلى هذا فقس وفى بعض النسخ
في نفسه اى معنى حاصل بنفسه اى بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول
لفظ آخر من اسم او فعل بخلاف الحرف • اولا عطف على تدل
اى لا تدل على معنى في نفسها فان قيل العدم لا يكون مقوما للماهية
قيل هذا التعريف رسمى لا ماهيته مع ان العدم المضاف الى الوجود
قد يعرف به قالوا العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت
عدم الحيوة عما من شانه الحيوة الثانى اى ما لا يدل على معنى
في نفسها الحرف لجملة مستانفة لانه لما قال اما كذا واما كذا
فكان سائلا قال ما الاول وما الثانى فقال الثانى كذا
والاول كذا وانما قدمه في الدليل وان كان اخره في الدعوى
لانه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف آخر
ولان الشروع في البيان من القريب اولى ولعدم التقسيم
فيه ولانه عدمى والعدم مقدم • والاول اى ما يدل على معنى
في نفسها • اما ان يقترن خبر الاول بحذف المضاف منه مه
او من المبتداء او مبتداء محذوف الخبر او تباويله بالصفة مه

على طريقة

على طريقة اما ان تدل والمراد ان يقترن وضعا فلا يرد مه
على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج
عن الاقتران في الاستعمال ولا على طرده نحو هيهات وصه
ونحو زيد ضارب الآن او امس او غدا مما اقترن بالعارض
باحد الازمنة الثلثة الماضى والحال والاستقبال وتقييد
الاقتران باحد الازمنة يمنع خروج نحو الصبوح والغبوق
والسرى والتاويب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل
والمضارع مقترن باحدها عند الواضع او يقال ما اقترن مه
بزمانين يصدق عليه انه يقترن باحد الازمنة لوجود الواحد
في الاثنين لكنه لا يصدق عليه انه يقترن باحدها فقط والمراد
الاقتران لا بقيد فقط ولا بشرط التعيين وعدمه فلا يخرج
المضارع الغير المعين والماضى المعين ولا يرد لفظة الماضى
والمستقبل لان المراد بالاقتران الاقتران بالصيغة وليست
فيهما صيغة اقترنت • ولانه لو اريد بهما الفعلان المعهودان
فمعناهما غير مقترن وانما اقترن معنى معناهما وان اريد بهما
الزمان فمعناهما الزمان لا شيئ آخر يقترن به وفيه وفيه
اولا اى لا يقترن باحد الازمنة الثلثة الثانى اى ما لا يقترن
باحد الازمنة الثلثة • الاسم جملة مستانفة • والاول الفعل
اعلم ان الدليل عقلى والمقدمات اصطلاحات فعلية فلا يرد
ما قيل من ان العقل لا يحكم بالحصر لاحتمال القسم الاول • وكل مه
من قسمى قسم الثانى التقسيم وان الدليل من اقتران الشرطيات

ووجه الحصر ان هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيوجب
الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما لاختصاص
كل صورة من الاقتران بقسم فلم يبق للزايد الا شمول العدم
فيلزم ارتفاع النقيضين او شمول الوجود فيلزم اجتماعهما
وقد علم الواو عاطفة على المحذوف اى قد تبين وقد علم
او اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب اولدفع ظن
ان هذا حصر دون تعريف الاقسام اولتنبيه من لا يكتفي بالاشارة
ولله در المص حيث اشار الى الحدود في ضمن الدليل ثم نبه
بقوله وقد علم ثم صرح بعد نباء على اختلاف مراتب الطبايع
وقد اما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم
في الكليات والمعرفة في الجزئيات بذلك اى بالدليل المذكور
والباء للاستعانة وانما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن
في الذهن واختار ذلك دون هذا للتعظيم كما في قوله تع الم ذلك
الكتاب حد كل واحد منها مفعول ما لم يسم فاعله واريد
بالحد المعرف للشيء الجامع المانع وفي تعيين حرف الاضافة ههنا
نوع صعوبة اذ اللام يقتضي المغايرة ومن يقتضي صحة الحمل الاول
كل للاحاطة جزئيات كل اضيف هو اليه ومفهوم قوله واحد منها
كلي يصدق على الاسم والفعل والحرف واضافة الجزئي الى الكلي
بمعنى اللام لكنها يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات
او الافراد ونحو ذلك والا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز
والمعنى وقد علم حد جزئيات لهذا الكلي وقوله منها اى من الانواع

الثلثة

الثلثة صفة واحد الكلام لم يعطف على قوله الكلمة لفظ مع وجود
الجامع والتناسب لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وفصل
بعد فصل وكتاب بعد كتاب ما تضمن اثر تضمن على تركب
لانه اخصر لاستغنائه عن صلة من ولصدقه على اضرب حقيقة
دون تركب وفيه ان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب
دون التضمن والاولى التلفظ بالمصطلح وايضا ان قوله تركب
اخصر لصحة الاكتفاء عن قوله كلمتين رأسا بان يقول ما تركب بالاسناد
بخلاف التضمن وايضا انه جعل اضرب متضمنا لكلمتين حقيقة محل
تامل كلمتين يشمل التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي
والامتزاجي وغيرها ولا يرد عليه نحو زيد ابوه قايم مما يتضمن اكثر
من كلمتين لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن
كلمتين لوجودهما فيه واعلم ان زيدا قايم بهيئته المجموعية متضمن لزيد
قايم بهيئتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وفيه انه يصح
ان يقول ما تضمن الاسناد اذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين
وهو اخصر لترك من والكلمتين والباء لكنه يتوهم صدقه على الجزء
بالاسناد الباء اما للاستعانة او للالصاق او للسببية
او للمصاحبة وهي متعلقة بتضمن او صفة مصدر محذوف اى تضمنا ملتبسا
او صفة كلمتين ملتبستين واحترز به عما وراء تركيب الاسنادي
والمراد من الاسناد هو الاسناد الاصلي المقصود لذاته وهو
النسبة المفيدة فائدة تامة وقيل هو الحكم المقيد باحد جزئي
المركب على الاخر والاسناد اعم من الاخبار واختار ليتناول الانشاء

ايضا فان قيل يصدق هذا الحد على نحو رجل قايم ابوه والذي
قام ابوه بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانها صدقت على قام ابوه
مثلا ولم يصدق على ما تضمنه وكذا الكلام المص يشير الى ان نحو
ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام متضمن لكلمتين وكلام المص يشير
الى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه قيل وعلم
انه لو قال الكلام ما فيه الاسناد لكان اخصر لكنه يتوهم صدقه
على الجزء ايضا لان الاسناد يتعلق بكل جزء وقيل يلزم
الاقتصار على الفصل وفيه ولا يتاتى اى لا يحصل
ذلك اى الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد او التضمن
المذكور او الاسناد الاصلى المقصود لذاته على الاولى
يشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كلى يصلح مظروفا للجزئي
وانما اخر المسند اليه بناء على مقتضى الظاهر لان السامع خال
الذهن فلا يحتاج الى التقوى وقدمه صاحب المفصل فقال
وذلك لا يتاتى اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لتنزيل
غير المتردد منزلة المتردد لتقديم ما يلوح مثله بحكم الخبر وهو قيد
الاسناد فقدمه للتقوى الا في اسمين اى لا يحصل في تركيب
الا في هذين التركيبين لامتناع الاسناد في غيرهما وفي بمعنى
من اى من اسمين فلا يكون الظرف والمظروف شيئا واحدا
وقدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئية التقديم او اسم
وفعل قدم الاسم لما تقدم من الاستحقاق وفي بعض النسخ

او فعل

او فعل واسم ووجهه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم
الفعل فقدمه في الذكر ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن
من تركيب الحرف والاسم ونحو ان يكرمني اكرمك وان كان
مركبا من الجملتين لكن المعتبر في الكلام هي الثانية والشرط
قيد فان قيل ما باله صرح في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح
في الكلمة قيل التركيب العقلي يرتقي الى ستة فاحتاج
الى الحصر ولو قال الكلام ما تضمن اسمين او فعلا واسما
بالاسناد لكان اخصر لكن ما ذكره اصوب واوضح الاسم
لم يعطفه على ما سبق لعدم قصد الربط كما مر ما دل اى كلمة
دلت فما موصولة او موصوفة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم
الاقتصار على الفصل والمراد بالدلالة الدلالة الاولية فلا يرد
اسماء الافعال فان قيل ان اريد بالدلالة الدلالة المطابقية
دخل الفعل في حد الاسم لان مدلوله المطابقي غير مقترن
لئلا يلزم اقتران بالزمان وان اريد بها الدلالة التضمنية
خرج الاسماء البسيطة قيل واعلم ان الماضي الواقع في الحد
يراد بها الاستمرار على معنى في نفسه اى بنفس الكلمة لا بضم
ضميمة كالحرف فعلى هذا لفظة في بمعنى الباء متعلقة بدل
والضمير عايدا الى لفظة ما ويحتمل ان يكون الضمير عايدا الى ما
ويكون في نفسها صفة معنى اى كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها
ومعنى حصوله في الكلمة كونه مدلولها وليس بتكرار اذ الكلمة
قد تدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف تدل على معنى
هو مدلول لفظ اخر تضمنا او التزاما او مطابقة كاللام في الرجل

تدل على معنى يدل عليه الاسم الواقع بعدها لتضمنها باعتبار
الوضع التركيبي وكذا لم تدل على النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار
الوضع التركيبي وكذا من في سرت من البصرة تدل على معنى
ابتداء تضمنه المصدر البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء
على الوضع التركيبي ونعم تدل على معنى تدل عليه الجملة المقترنة
بها مطابقة والياء والهاء والكاف والتاء في اياي واياه
واياك وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات اللازمة
التي تضمنها والتنوين يدل على صفات يدل عليها اللفظ التزاما
فقوله في نفسه متعلق بدل او صفة معنى او حال او خبر مبتداء
محذوف والجملة حال او صفة وضميره عايد الى اللفظ
او المعنى واحترز به عن الحرف فانه ليس في نفسه معنى بل هو
علامة لحصول معنى في لفظ اخر وعلى الاخير في بمعنى الباء وعلى
الاول يحتمل الوجهين غير بالجر صفة معنى وبالنصب حال
وبالنصب خبر مبتداء محذوف والجملة حال او صفة مقترن
اى غير مقترن جزؤه فلا يدخل الفعل لان جزؤه مقترن
ولا يخرج البسايط لصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه
اذ السلب قد يكون عند عدم الموضوع فاندفع قيل
ما دل عليه الفعل مطابقة غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
اذ اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران الشيء بنفسه
والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق فاقتران
المعنى المطابقي بالزمان في الفعل على وجه التاريخ والمراد
بالاقتران المنفي الاقتران وضعا فلا يرد على عكسه

نحو

نحو اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال وعلى طرده نحو نعم وبئس
باحد الازمنة الثلثة لا بشرط التعيين سواء كان معينا او لا
فلا يرد المضارع وقوله الثلثة صفة الازمنة • ومن خواصه جمع
خاصة وهي ما يوجد في المخصوص له دون غيره وقد يرسم بانها كلية
مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وانما لم يقل
من خصايصه اختيارا للفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحد
والخاصة • دخول اللام • قدم العلامات اللفظية لانها في الدلالة
اظهر ثم قدم ما يوجد في الاول وهو اللام والجمع اخر ما يلحق
الاخر وهو الجر والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركات
وجودا وكذا ذكرا ثم قدم من المعنوية الاضافة لتضمنها العلامات
اللفظية ايضا وهو الجر او حرف الجر وانما خصت اللام بالاسم
لافادتها التعريف المختص به • وحملت على اللام المعرفة اللام
الزايدة للتحسين وفيه • والجر انما خص الجر به لكونه علم المضاف اليه
المختص به وفيه وقيل لكونه اثر حرف الجر وفيه ايضا وقيل
انما لم يدخل الفعل لما حط اعراب الفرع لجعل ما هو الاصل
في البناء اعرابا فيه وهو الجزم منع الجر لئلا يزيد اعرابه على الثلث
ولانه اريد حط الفرع عن رتبة الاصل بمنع شيء مما هو
الاصل في الاعراب • وخص الجر لتوسط رتبته توفية •
للاعتبارين • والتنوين • اى الذي لم يختص بالقافية • وفيه
احتراز عن تنوين الترنم والغالي وانما خص ما سواه به
لايجابه الانقطاع عما بعده وايجاب الفعل الاتصال بالفاعل
فتنافيا • واقتضاء الصفات الفاعل فرع له فلا يتحد به

ولاختصاص كل من الامكنة والعوضية عن المضاف اليه والفرق
بين المعرفة والنكرة ومقابلة نون الجمع بالاسم واما ما هو عوض
عن حرف العلة في نحو جوار فمحمول على ما هو عوض عن المضاف اليه
طردا للباب • والاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر به
لاستلزامه مقاقبة التنوين وانما في حكمه وقد عرفت اختصاصهما
بالاختصاص لوازمهما من التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف
ما ذكر من التنوين وما قام مقامه والتخفيف في نحو حسن الوجه
محمول عليه طردا للباب • والاسناد اليه اي الى الاسم
والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية
المستفادة من اليه المختص به عقلا فيفيد الخبر فاعرف
وانما خص به لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط
فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه وانما اختار هذه
الخمسة لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة
اذ اختصاص اللام يتضمن انواع التعريفات واصناف اللام
والميم ويتضمن الجر اختصاص حروف الجر والتنوين اختصاص
اصنافها ومعانيها والاضافة اختصاص كونه موصوفا مضافا
ومضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف بما ذكر
ونحو ذلك والاسناد اليه اختصاص كونه موصوفا وذا حال
ومفعولا ومميزا ونحو ذلك واصناف المسند اليه على ما عرفت
فبالطريق الاولى تركها بالذكر • وهو معرب • الاعراب في اللغة
الاظهار وازالة الفساد والمعرب ما ظهر فيه اي مظهر فيه اي محل
اظهار المعاني وازالة الفساد • ومبني • ماخوذ من البناء

المقصود

المقصود به القرار وعدم التغير وهذا تقسيم الكلي على الجزئيات
فالمعرب • الفاء للتفسير • المركب • اي الذي ركب مع غيره تركيبا
اسناديا وفيه وقيل الذي ركب مع عامله وفيه ايضا وهو كالجنس
ليشمل كل مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الف
وبا وزيد وبكر • الذي لم يشبه • ولم يناسب • مبني الاصل
اي الماضي والامر بغير اللام والحرف وقوله الذي كالفصل حيث
خرج عنه ما ناسب مبني الاصل والمراد بمبني الاصل مبني هو اصل
المبنيات فالاضافة بيانية وليس معناه مبني اصله ولا في اصله
ولا مبني القانون ونحو ذلك فان في كل من ذلك وهنا لا يخفى
ولا يرد مبني الاصل حيث هو مركب ولانه خارج دلالة ولان كل
واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه فلم يصدق عليه قوله لم يشبه
مبني الاصل واما مناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ومناسبة
غير المنصرف الماضي والامر في الفرعيتين ومناسبة سقيا سقاك
الله ومناسبة غير بمعنى الا الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة
المضاف حرف الاضافة ومناسبة اف اللام او من ومناسبة
اي حرف الشرط والاستفهام وتضمن المثنى والمجموع حرف العطف
وغير ذلك مما لم يؤثر في منع الاعراب فمناسبات غير معتبرة لضعف
او معارض وفيه ولو استدل على عدم مناسبتها باعرابها لكان
دورا وايضا المناسبة مجهولة وارادة القوية لكون القوة
والضعف نسبتين لا يخرجها عن الجهالة معاقبة • وحكمه • اي خاصته
او اثره الثابت او حكم وقع فيه فالاضافة للملابسة • ان يختلف

بالقوة آخره اي صفة آخره فلا دور لو جعل هذا الحكم حدا له
لامكان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال
بالواحد كجرحى او بالجمع كحبلى واضافته الى العامل للملازمة
وعدمها في هذان واللذان بناء على الواحد والجمع لا على البناء
معافية لاختلاف اللام للوقت او العلة العوامل اللام
للجنس واحترز به عن اختلاف آخر غلامي بالياء وعن اختلاف
آخر من في من الرجل ومن ابنك ومن زيد وفيه فان قيل
جاءني زيد مثلا اذا وقع في الاول لم يختلف فيه العامل وهو
معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول
اختلاف العوامل او يراد حصول الاختلاف بالفعل ويحمل
على كون الخاصة مفارقة او يراد بالاختلاف الوجود للملازمة
والمثل كلمة وبالعوامل الجنس فيكون المراد اختلاف صفة الآخر
لوجود العامل لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف الآخر
اي اختلافا ملفوظا او مقدرا او لاختلاف العوامل اي سواء
كان العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل
الاعراب عند البعض عبارة عن الاختلاف ويعضده قوله
ان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات
بل الحركات ما به البناء وكذا الاعراب وحين كان اتفاقهم
على تنويع الاعراب على الرفع والنصب والجر يعضد ان الاعراب
ما به الاختلاف ما اي حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضي
والاسناد اختلف آخره اي صفة آخر الاسم او المعرب به كما جعل

الاعراب

الاعراب في الآخر لانه دال على الوصف اي كونه عمدة او فضلة
والدال على الوصف بعد الموصوف به اي بالحركة او الحرف فهو
عايد الى ما فان قيل اختلاف آخر المعرب لا يتحقق
الا بحركتين فالحركة الواحدة ينبغي ان لا يكون اعرابا قيل
المراد السبب القريب الغير التام اي ماله نوع تاثير في المسبب
لا التاثير التام فيخرج العامل لانه سبب بعيد ويدخل الحركة
الاولى والثانية لان الثانية لا يوجب الاختلاف الا بعد الاولى
ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يتم به
علة الاختلاف فيصدق عليها انها يختلف به آخر المعرب لان الاسم
ح معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل اختلف بها آخره من السكون
الى الحركة وان لم يكن حال الاعراب كما يقال بهذه الكرة اضعت
هذا الشاب ليدل اي الاختلاف او ما به الاختلاف وهو علة
غائية للاختلاف وقد خرج بها حركة نحو بغلامي لانه مما اختلف
آخر المعرب لان غلامي معرب على اختيار المص لكنها لا يدل على معنى
من المعاني المعتورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد يخرج حركة
نحو بغلامي باعتبار الحيثية فانها ليست مما جيء به من حيث انها
يختلف بها آخر الكلمة المعرب بل من حيث انها توافق الياء على المعاني
اي الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة عليه اي ذلك
المعرب او الاسم ويقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه
وعلى هذا يكون على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة
لا متداولة وان ثبت الرواية بكسر الواو ويحمل على المجاز العقلي

نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعاني المعتورة مظهروها
اياها عليه وانواعه اي انواع اعراب الاسم بالاستقراء
وانما قال ههنا وانواعه وفي المبنيات والقابه لان كل واحد
من الرفع والنصب والجر دال على نوع من انواع المعاني فلما كانت
المدلولات انواعا كانت الدوال عليه انواعا بخلاف هناك
لان كل واحد من علامة البناء يدل على امر واحد وهو البناء رفع
سمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ومرتبته
بين اخويه ونصب سمي نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما
عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة في الكلام من غير احتياج
اليها الكلام وجر سمي جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم
ولان الشفة السفلى تنجر الى اسفل عند التلفظ به قيل
انما انحصر الاعراب في الثلثة لان المعاني ثلثة فيكون انواع
اعراب الدال عليها ايضا ثلثة ليكون الدال على حسب المدلول
والا لزم الاشتراك او الترادف فالرفع الفاء للتفسير
علم الفاعلية لتناسب الرفع الفاعل في القوة والياء مصدرية
اي كونه فاعلا حقيقة او حكما او نسبية اي الخصلة المنسوبة
الى الفاعل وهي في المبتدا كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا
ثانيا من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءا ثانيا من الجملة واقعا
بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء وانما لم يقتصر
على مجرد كونه جزءا ثانيا لان المقتضي للاعراب يلزم ان يكون
متقويا بالعوامل في كونه جزءا ثانيا غير متقوم بان لوجوده

قبل

قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا لحصوله بان كما ترى وكذا القول
في اسم ما ولا انها كونه مسندا اليه واقعا بعد ناف مقتض للجملة
كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس انها كونه جزءا ثانيا واقعا بعد
ما يقتضي الاسماء فاعرف والنصب علم الفاعلية المفعولية
لتناسب النصب المفعول وهي في الضعف والياء ايضا فيها
مصدرية اي كونه مفعولا حقيقة او حكما او نسبية اي الخصلة
المنسوبة الى المفعول وهي في الفضلات كونها فضلة
كالمفاعيل وفي اسم ان ولا وفي خبر باب كان وما ولا كونه واقعا
بعد ما لا يتم بالمرفوع والجر علم الاضافة لتناسب الجر المضاف
اليه في التوسط ولم يقل علم الاضافية لان الاضافة مصدر
بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا بالحاق الياء والتاء لانه
للجر المتصل به ملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء
الموزونة بالاكاف والاضافة اعم من ان يكون حقيقة او صورة
كما في بحسبك درهم وضارب زيد وحسن الوجه والعامل اي عامل
الاسم والعامل المطلق هو ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما
على وجه مخصوص وفيه انه ان اطلق الوجه المخصوص اي مخصوص
باي خصوصية كانت ورد نحو يا زيد وغلامي وان اريد وجه
مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول من اخذ العامل في حد
الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضي يأباه ذكر آخر
الكلمة ويخرج عامل الفعل واجيب بارادة وجه مخصوص
مما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم ما به يتقوم اي عامل

يحصل بسببه او باستعانته واعلم انه ان اريد به السبب البعيد
فلا يرد الاسناد لانه ليس سببا بل شرط او لانه سبب قريب
وفيه وتقديم الجار والمجرور للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج
اليه في هذا المعنى المقتضى للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة كضرب في ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية زيد
وكضربت في ضربت زيدا فانه يتقوم به مفعولية زيد وكالباء
في مررت بزيد فانه يتقوم بها الاضافة في زيد وقد عرفت
معنى الفاعلية والمفعولية فلا نعيد وعامل المبتدا اعني التجرد
للاسناد يتقوم به فاعليته وهو كونه مسندا اليه لانه لو لم يكن
مجردا تلبست به العوامل اللفظية فيتحقق فيه ما يقتضيه
لا الفاعلية جزما البتة ولو لم يكن التجرد للاسناد فعدم تحققه
فيه ظاهر ولما كان الاعراب اما بالحركة او بالحروف والاعراب
بالحركة اما مستوف للحركات الثلثة اولا والثاني اما محمول
فيه الكسرة على الفتحة او على العكس والاعراب بالحروف الثلث
او بحرفين والثاني اما رفعه بالواو او بالالف شرع في بيان
هذه الاقسام الستة على الترتيب الثلث ولا مقتضى للعدول
عن الاصل فالمفرد المنصرف الفاء فصيحة اي اذا عرفت
ذلك فنقول المفرد والمراد بالمفرد المفرد من كل وجه واحترز به
عن غير المفرد من المثنى والمجموع وما في حكمها لما الحق بهما فلا يرد
نحو كلا والاسماء الستة لانها غير داخلة في المفرد حيث اريد به
المفرد من كل وجه لانه لا يلزم بالحكم على الجنس على الاحتمال الحكم
على كل

على كل الافراد ولان الاسماء الستة وكلا معرب بالحركات
الثلثة وان لم يكن كذلك في كل حال والاستغراق يوجب اشتمال
الافراد لا اشتمال الاحوال وفيه والجمع المكسر احترز به
عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون او بالياء
والنون المنصرف صفة بعد صفة واحترز عن غير المنصرف
عن الجموع كمساجد ومصابيح وكذا في الاول ولو قال المفرد
والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر الا انه لما كان مما يحتمل
التغليب عدل عنه الى الاطناب بالضمة لفظا او تقديرا رفعا
ظرف او حال او مصدر نوعي ان قدر يعرب او تمييز عن النسبة
اي وقت رفع العامل او مرفوعا او يعرب بالضمة رفعا او بالضمة رفعا
والفتحة نصبا من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين
بتقديم الظرف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والكسرة جرا
ونصبا وجرا كقوله رفعا واعلم ان الضمة والفتحة والكسرة
بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية
بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء جمع المؤنث السالم
هو صفة جمع المؤنث وليس باعرف من الموصوف لان المضاف
الى ذي اللام في باب الصفة له حكم ذي اللام والمراد صيغة
جمع المؤنث السالم فلا يخرج نحو سجلات وسرادقات
من الجموع المذكر اذ المراد جمع المؤنث السالم وما على صيغته
كسجلات فكان من حذف المعطوف ولو قال الجمع بالالف والتاء
لكان اشمل واظهر واحترز بقوله السالم عن جمع المؤنث المكسر

كحمر جمع حمراء بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا لانه فرع لجمع المذكر
وحمل النصب فيه على الجر فحمل في الفرع لئلا يلزم مزيته على الاصل
والمزية بكون اعرابه بالحركة متحملة ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب
في اخره ولان الاعراب بالحرف في الجموع صار اصلا معهودا معتبرا
فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها وانما قدم جمع المؤنث على غير
المنصرف لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى
الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث وليتاتى ذكرهما على سبيل
ترتيب الاحتراز عنهما في قوله فالمفرد المنصرف ولان غير المنصرف
بمنزلة المتعدد لانه قد يكون مفردا وقد جمعا غير المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا لانه لما كان ترك جزء يشبه الفعل باعتبار
الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما اخوك وابوك
وحموك ام الزوج وعصبته فلا يضاف الا الى المرأة وهنوك وفوك
وذو مال اضاف ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء
الاجناس الظاهرة واعلم ان الاسماء الاربعة منها منقوصات
والخامس اجوف واوي لان لامها هاء واصلها فوه وان السادس
لفيف مقرون بالواوين واصله ذوو بالواوين وان المراد
منها الاسماء الستة المكبرة الموحدة لا بهذه الالفاظ والا لكان يابى عن
الحكم على الجزئي فان قيل من اي نوع هذه الارادة قيل اللفظ
اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر
مسماه بها كما عرف ورب حاتم ولكل فرعون موسى فيصح ان يؤول
اخوك او بالصفة التي اشتهر بها ويمكن ان يقدر مثل مضاف

ويجعل

ويجعل ذلك وجه الشبه مضافة اما حال من قوله اخوك اه لانه مفعول
فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام واما حال
من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتاخير والا
فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي واما جعلها خبر كان المحذوف
ففيه ما فيه الى غير ياء المتكلم الجار والمجرور متعلق بمضافة
واحترز به عن نحو اخي وابي وخبر قوله اخوك اه قوله بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا اي يصلح اعرابها بالحروف الثلث بالامكان
العام لا بالضرورة فلا يرد ما قيل واعلم ان في الاسماء الستة
الموحدة في اعرابها وجوها منها اعرابها بالحروف الثلث اذا كان
في اخرها حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة
الى غير ياء المتكلم وانما اعربت بالحروف ح لانها تشبه المثنى
في الدلالة على امرين وامكان العمل بالشبه لوجود ما يصلح للاعراب
في اخرها في هذه الحالة سماعا بخلاف حالتي الاعراب الافراد والاضافة
الى الياء لعدم ذلك فيهما وكذا في حالة التصغير لان اخرها فيها
حرف العلة وما قبلها ساكن وهي في حكم الحرف الصحيح لا تصلح
للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد ودم لعدم ما يصلح للاعراب
في اخرها في حالتي الاضافة والافراد حيث لا يعود حرف العلة فيهما
في الاضافة سماعا وكذا في سائر الاسماء المحذوفات الاعجاز
فاعرف المثنى وكلا عطف على المثنى وكذا كلتا ولم يذكره لكونه
فرع كلا وفيه انه ذكر الاثنين مع الفرعية وفيه مضافا الى مضمر
واحترز به عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حكم العصا نحو جاءني

كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واثنان
واثنتان وكذا اثنتان وانما كان حكمهما كحكم المثنى لشبههما
بالمثنى لفظا لوجود الالف والياء ومعنى للدلالة على شيئين
بالالف رفعا والياء نصبا وجرا انما جعل اعراب المثنى والمجموع
بالحروف لانه في اخرهما حرف دال على التثنية والجمع فامتنع اعرابهما
بالحركة لفظا لوجود الالف والياء فاما ان يعرب بالحركة تقديرا
او بالحروف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحروف
لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من المقدر وان كان بحركة
ولا مانع منه بخلاف عصا حيث يلزم به فيه ترك التنوين او التقاء
الساكنين او تقدير الحروف ايضا وقيل انما جعل اعرابهما
بهما لانه وجد في اخر كل منهما وضعا حرف فان للدلالة على التثنية
والجمع فاخرجاهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا
اختلافهما اختلاف الاعراب وقيل انما جعل اعرابهما بالحروف
لمشابهتهما اياهما باعتبار الفرعية فان قلت المصغر والمنسوب
والمكسر ايضا فرع قلت ليس فيهما حرف يصلح للاعراب وقيل
انما جعل اعراب التثنية بالحروف لانها ضعف الواحد واعراب
الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة وحمل الجمع عليها
لسلامة بناء الواحد فيهما فاذا عرفت ذلك فالحروف الصالحة
للاعراب ثلثة فاعطي الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية او لانها
في الفعل ضمير التثنية او لوقوع اخر ضميرها وهو هما والواو للجمع
لثقلها وقلة الجمع او لان مخرجها جمع الشفتين او لانها ضمير

الجمع

الجمع في الفعل او لوقوع اخر هموا فاخذهما حالة الرفع فيهما لقوتها
وبقي الحالتان في كل منهما فاشتركت الياء فيهما ضرورة وفرق
بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح ما قبلها في التثنية لوقوع
ما قبلها الالف وكسر في الجمع لوقوع الياء ثم زيدت النون عوضا
عن حركة الواحد من حيث انها حركة لا من حيث انها اعراب وعوضا
عن تنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى لا عوض عن الحركة
الواحدة فلا يرد ما اورد من تكرار العوض فصار اعراب المثنى
بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع السالم بالواو رفعا والياء
نصبا وجرا وانما جعل اعراب كلا مثل التثنية لانه موحد اللفظ
مثنى المعنى فعملنا بالاعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحروف
باعتبار معنى التثنية في حالة الاضافة الى المضمر واعربناه
بالحركة المقدرة باعتبار توحيد اللفظ في حالة الاضافة الى المظهر
ولم ينعكس لمناسبة بين المضمر والمثنى في الخفاء وبينه وبين
الاعراب بالحروف في الفرعية ولانه اذا اضيف الى المضمر يكون
تاكيدا للمثنى البتة فحمل على متبوعه جمع المذكر احتراز عن جمع
المونث السالم صفة جمع اي جمع المذكر السالم وما على صيغته
فيكون من باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد
نحو سنين وبنين وقلين من جموع المونثات ولو قال الجمع
بالواو والنون لكان احسن والواو جمع ذو لا عن لفظه فان قيل
لم يوجد كلمة في كلام العرب اخرها واو وبعد ضمة والواو كذلك قيل
الواو في موضع التغير فلم يعتد به او يقال الواو لما قام مقام الضمة

صارت كأنها جمعة وانما قدم الو على عشرون لانه ادخل في الاسم
في الجمع منه لانه وضع لجماعة بمعنى اصحاب من غير حصر بخلاف
عشرون وعشرون واخواتها اي نظاير عشرون ومثالها
من ثلثين على وجه الاستعارة بتشبيه النظاير بالاخوات
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب الو وعشرون
واخواتها بالحروف للشبه بالجمع معنى للدلالة على الافراد ولفظا لوجود
ما يصلح في الاخر وحمل الو على واحده ذو وفيه وانما لم يحمل
عليه نحو اول وقلنس مع وجود الشبه فيما ذكر لانه جعل قبله
الواو ياء على قاعدة التصريفية فلو اعرب بالحروف كالجمع ان لم
ترفع بالواو فيلزم قلب الواو ياء فيكون ثقيلا وفيه التقديري
اي الاعراب التقديري او تقدير الاعراب وهذا التقسيم آخر للاعراب
باعتبار ظهوره ولا ظهوره فيما تعذر ما مصدرية حقيقة اي التقدير
كاين في وقت تعذر تلفظ اعرابه او موصولة او موصوفة ه
اي في المعرب الذي او في معرب تعذر تلفظ اعرابه على حذف
مضافين من ضمير تعذر كعصا بدل من ما اي في مثل عصا او خبر
مبتداء محذوف او صفة مصدر محذوف اي تعذرا مثل تعذر اعراب
عصا والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وغلامي والمراد بغلامي
كل معرب بالحركة مضافا الى الياء مطلقا صفة لزمان محذوف
او مصدر محذوف للتعذر المحذوف مضافا الى عصا اي كتعذر
اعراب عصا وغلامي تعذرا مطلقا او زمانا مطلقا اي غير مقيد
ببعض الاحوال اي جميع الاحوال وانما تعذر الاعراب فيهما ه

اما

اما في عصا فللالف واما في غلامي فللزوم كسرة ما قبل الياء
لوقوعها فلو اعرب بالحركة لفظا للزم تحريك الحرف الواحد بحركتين
مختلفتين او متماثلتين وهو محال ولا يمكن ان يجعل كسرته
جرا كما يجعل الف التثنية وواو الجمع للزوم توارد المؤثرين
اللفظيين على اثر واحد وهي الياء والعامل بخلاف الالف ه
والواو وقيل غلامي مبني لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة واتصال
الضمير وسكون حرف العلة وفيه ان الاضافة يمنع البناء لانها
تنزل منزلة التنوين المنافي له وفيه ان بعض المبنيات مضافة
كحيث واذا وفيه ان الاضافة فرضت مانعة لا رافعة ووجهه
ان اضافة المبني نازلة منزلة التنوين المقدر وهي لا ينافي
البناء بخلاف اضافة المعرب لا يقال اضافة المعرب قد يكون
علة للبناء في نحو يوم ينفخ في الصور ويومئذ فكيف ينافيه
لانا نقول الاضافة تمنع تاثير علة اخرى لا تاثيرها اذا كانت
داعية بنفسها لانها تقارن البناء فلا يمنع كما تقدم وفيه ان اضافة
غلامي كذلك وفيه ان الاضافة كما قالوا جزء العلة والحكم لا يضاف
اليه وفيه وقيل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسطه ورد
بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب ان توسط
الاخر لا يوجب انتفاء الاعراب والبناء في اللفظ وان اوجب
انتفاءهما في الحرف المتوسط فالقول لكونه غير معرب ولا مبني
غلط او استثقل كقاض عطف على تعذر اي في معرب استثقل
تلفظ اعرابه استثقالا مثل استثقال تلفظ قاض او هو مثل

قاض رفعاً وجراً ظرف او حال اى وقت رفع العامل وجره
او فى حال رفع العامل وجره وان تعذر ان لثقلهما على الياء
بخلاف النصب حيث يظهر لخفته يقال جاءنى قاض ومررت
بقاض ورايت قاضيا ونحو رفع ونصب عطف على كقاض على
انه خبر مبتداء محذوف او صفة مصدر محذوف او وجه عطف على
قاض ويكون التقدير وكنحو مسلمى وليس بتكرار لان الثانى تشبيه
اذ التشبيه الاول فى الاستثقال والثانى فى كون اللفظ
جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم مسلمى اصله
مسلموى فابدلت الواو ياء وادغمت فى الياء كرمى رفعا ظرف
او حال اى وقت رفع العامل او حال رفع العامل واما نصبا وجرا
فاعرابه لفظى لا شك ان تلفظ الاعراب فى مسلمى بعد الاعلال
متعذر وقبله مستثقل كما فى عصا لكن المؤثر فى التقدير فى عصا
ما بعد الاعلال من التعذر وفى مسلمى ما قبله من الاستثقال
لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه
بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة
واللفظى مبتداء فيما عداه خبره اى على المذكور او عدا ما تعذر
او استثقل غير المنصرف كان قد ذكره قبل وقصد الآن
تعريفه قبل عدل عن تعريف المتقدمين لان الحكم باجتناب
الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به
لزم الدور واجيب بان عدم الجر والتنوين امر يعرف بالاستعمال
فلا دور ما فيه علتان ما نكرة موصوفة خبر قوله غير المنصرف

وغير

وغير وان لم يتعرف بالاضافة فلا اقل من التخصيص لكنه ح يمنع
تعريف الجر فلا يكون ح موصولة ويجوز ان يكون موصولة مبتداء
متقدم الخبر او خبر ان قيل بتعريف غير لاشتهاره بمغايرة المضاف
اليه وقوله علتان فاعل فيه او مبتداء مقدم الخبر والجملة صفة
او صلة لما والمراد به اى علة او علتان نا قصتان لمنع الصرف
وفيه انه يلزم تعريف الشىء بما يساويه لاخذ منع الصرف فى حد
غير المنصرف وانما لزم فيه العلتان للفرعية وفيه وانما لم يمنع
العلة الواحدة الصرف لان الاسم الذى وجد فيه علة واحدة
متماثل بين الفرع وهو عدم الانصراف والاصل وهو الانصراف
فيجذبه الاصل الى نفسه لقوته واذا انضمت اليها علة اخرى
يرجح جانب الفعل فيمتنع الاسم من الصرف ويرد على هذا الحد
هند وسلاسلا ومسلمات علما للمؤنث فانها منصرفات
مع علتين او واحدة فى حكمها واجيب بان المراد علتان
معتبرتان وفيه من تشنيع التنوين فى مقام العهد اذ التسع
معهودة معينة لكنها نكرة للتفخيم او واحدة منها اى من التسع
تقوم مقامها اى العلتين وهى راجع الى العلة لا الى العلل
كما ظن لان كل واحدة علة لا علل وقوله وهى خارج عن البيت
واوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف
تصويب عدل ووصف وتانيث ومعرفة بالتنوين
الا ليستقيم الوزن وهذا البحر بسيط وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة رفع على انه صفة النون بزيادة اللام او بدل

بحذف موصوف اى والنون زايدة او خبر مبتداء محذوف اى وهي
زايدة والجملة معترضة او صفة النون بحذف الموصول او نصب
على انه حال موكدة او حال عن النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا قيل
موانع الصرف كذا وكذا والنون فكانه قيل يمنع الصرف كذا وكذا
والنون زايدة واما القول بانها منصوب على حكاية الحال ففيه
نظر من قبلها من في الظرف بمعنى في الف فاعل من قبلها او مبتداء
مقدم الخبر والجملة صفة او حال ووزن الفعل وهذا القول
تقريب اي القول بانها تسع او القول المنظوم تقريب
اي تقرب الي الصواب او الي الحفظ او تقريب لا تحقيق وذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال
مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة
مثال التانيث بالتاء والمعرفة وزينب مثال المعرفة
ويصلح مثالا للتانيث المعنوي ذكر مثالين لنوعي التانيث
لمظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في طلحة مع تذكير
الحقيقي ولذا لا يعتبر في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت
طلحة وابراهيم مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال
الجمع ومعدي كرب مثال التركيب وعمران مثال
الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل وحكمه
اي حكم غير المنصرف وخاصته ان مخففة اي انه الشان
لا كسر فيه ما لم يدخل فيه ما يقوي جهة الاسمية من اللام
والاضافة وتقديم الكسرة اشارة الي ان منعها عنده

قصدي

قصدي لا تبعي كما قيل ولا تنوين فيه الا لمانع يمنع كما في الضرورة
والتناسب وكما في مسلمات علما لمونث لان منع تنوينه يفوت
المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره لحمله على النصب
يغلب بتبعيته اذ النصب فيه تابع لا متبوع ولو قيل بانفرافه
فلا دور وانما لم يدخل الكسر والتنوين فيه لانتفاء الشبه
للفرعيتين الحاصلتين من العلتين بالفعل من حيث انه فرع
الاسم من جهتين لافتقاره الي الفاعل واشتقاقه من المصدر
واعتبر الشبه بمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر ومنع علامة
التمكن وهو التنوين ويجوز اي يصح ولا يمتنع صرفه خالف
المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم هنا حيث اطلق الصرف
على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين ويمكن ان يكون
معناه يجوز صرف بهذا الحكم عنه ولا يراد به الصرف الاصطلاحي
فلا مخالفة او يجوز جريان حكم صرفه وهو تحقق الجر والتنوين
فلا مخالفة ايضا والمراد بالجواز هنا الامكان العام فيتناول
الضروري والممكن الخاص للضرورة لان الضرورات تبيح
المحظورات وبهذه الضرورة لاضطرار الشاعر نحو قول امرء
القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات
انك مرجلي وقول عزة ثم فناوي زفر وبعده ماهو قول
الشافعي وحده او للتناسب لان التناسب مقصود اسم مثل
سلاسلا واغلالا صرف سلاسلا لتناسب اغلالا وسعيرا
ولم يمثل للضرورة لشهرة نظايرها ومثل للتناسب لقلته
وما يقوم مبتداء مقامهما اي العلتين الجمع خبره والفاء

التانيث عطف على الجمع اى الف المقصورة والممدودة لان لزومها نزل منزلة جمع ثان وتانيث ثان والمراد الف التانيث
فالعدل الفاء للتفسير وهو مصدر مجهول اى كون الاسم معدولا ولذا فسره بالخروج دون الاخراج خروجه اى خروج مادة الاسم او معناه عن صيغته اى هيئته الاسم الاصلية صفة صيغته والمراد خروجه خروجا نحويا الذى يبحث عنه فى النحو بقرينة ان المتكلم نحوى فخرج التغيرات التصريفية باسرها قياسية او شاذة لكنه بقى الترخيم والتقدير ثم خرج الترخيم بقوله خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية لانه تغير المادة لا خروجها عن الصيغة وخروج التقدير ونحوه لعدم دخول المقدر فى الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الاصلية والمراد خروجه خروجا غير تصريفى ليخرج نحو رجيل ورجال لا لمعنى ولا تخفيف فلا يرد التغيرات التصريفية باسرها قياسية او شاذة وكذلك التصغير والترخيم ونحوها واما نحو يوم الجمعة فى صمت يوم الجمعة فليس بمعدول لعدم كون فى داخلة فى الهيئة لجواز الفصل بالحرف الزائد بخلاف لام التعريف ولا متضمن للحرف لانها معنى فى يفهم بتقديرها لا بنفس قوله يوم الجمعة ونحو لا رجل متضمن للحرف لا معدول واخر معدول لا متضمن وامس معدول ومتضمن لدخول اللام فى الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل فبين العدل والتضمن عموم وخصوص من وجه تحقيقا اى خروجا محققا ويحتمل ان يكون انتصابه على التمييز من اضافة الخروج

الى

الى الضمير العايد الى الاسم مثل يعجبنى طيبه ابا ولم يعلق به الخروج منع الصرف ولا لتتبع الاخوات بل بدليل اخر كثلث اى كخروج ثلث او صفة اخرى للمصدر المحذوف اى خروجا محققا كاينا كخروج ثلث ومثلث فهما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما لمعنى التكرار من غير تكرير فى اللفظ وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع وقيل الى عشار ومعشر ويعضده قولهم خماس وسداس ويجاب بان النسبة لفظية ككرسى واخر معدول عن الاخر او اخر من بمعنى الجماعة دون المؤدلانه اسم التفضيل وهو مما يلزم احد الامور الثلثة الاضافة او اللام او من وتقدير الاضافة يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدى وليس فى اخر شئ من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخرين والاخير في اختلاف اخر والاخر تعريفا وتنكيرا لبقاء اصل المعنى ولم يكن كالامس لان امس معرفة وكان متضمنا لمعنى اللام بخلاف اخر لانه نكرة وكذا لا يكون متضمنا لمن لعدم بقاء معنى التفضيل بحيث صار بمعنى غيره وجمع معدول من جمع او جماعى او جمعاوات لانه جمع جمعاء وجمعاء ان كان صفة فحقه ان يجمع على فعل كحمراء وحمر وان كان اسما كان حقه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء وصحارى وصحراوات ولما كان على فعل يثبت انه معدول عن احدهما ذكر ويرد على هذا جميع الجموع الشاذة كاينب وافوس اذ القياس انياب وافواس

ويجاب بانها ليست باوزان العدل المشهورة فحمل على الشذوذ
دون العدل او تقديرا اى وجودا مقدرا اى مفروضا
لمنع الصرف او البناء كعمر ونحو حضار مما فيه راء من فعال التي
من اعلام الاعيان المؤنثة عند اهل الحجاز واكثر بني تميم او للحمل
على الاخوات كقطام كعمر وباب قطام فانه معدول عن فاطمة
حملا على نحو حضار وظفار من ذوات الراء من اعلام الاعيان
المؤنثة فانها مبنية معدولة لتحقق البناء عند اكثر بني تميم ايضا
وفي حمله على تراك ونزال نظر لانه اذا اعتبر الشبه بها في الوزن
يلزم بناؤها في نحو ذهاب وسحاب وان اعتبر في الوزن والعدل
لزم الدور في تميم واما اهل الحجاز فيبنونه فلا يكون من غير
المنصرف وان كان ايضا معدولا عندهم الوصف اى المانع
من الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهم باعتبار معنى
هو المقصود ولو قيل كونه موضوعا لا غنى عن الشرط المذكور
شرطه في منع الصرف ان يكون في الاصل اى الوضع ونما
لا وصفا ولو حكما كثلث او تقديرا كاجمع او بناء على قانون
وضعي كادير تصغير ادور جمع دار فلا يضره غلبة اى اذا كان
كذلك فلا يضره غلبة الاسمية العارضة لان العارض
لا يعارض الاصلي وغلبة الاسمية علمية كانت او جنسية
او غلبة الوصفية العارضة لان العارض لا اعتداد به
فلذلك اى فلاشتراط كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة
اياه والفاء للنتيجة او التفريع الا ان قوله فلذلك صرف

تفريع

تفريع لقوله بان يكون في الاصل وقوله وامتنع تفريع لقوله
فلا يضره الغلبة فان قيل ما وجه آلة التعليل قبل الفاء
للنتيجة واللام يدل على ابتناء صرف اربع على المشار اليه بذلك
وهذا الابتناء اثر لاشتراط المذكور فيصح فاء النتيجة ولام
التعليل صرف اربع في مررت بنسوة اربع لعروض الوصف
اذ وضعه لعدد وامتنع عن الصرف اسود وهو في الاصل
وصف بمعنى ذي سواد ولا عبرة لقبوله التاء حيث يقال
للحية الانثى اسودة لانها لا تقبلها باعتبار الاصل الذي به
امتنع عن الصرف وارقم في الاصل وصف بمعنى ذو رقم للحية
اى اسم للحية وادهم في الاصل وصف بمعنى ذي دهمة اى سواد
للقيد على سبيل الغلبة العارضة وضعف لعدم الجزم
ما بوصف الاصلي منع افعى للحية واجدل عطف على افعى
للصقر اى ضعف منع افعى لتوهم الوصف الاصلي بناء على توهم
اشتقاقه افعى من العفوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى
القوة واخيل للطائر اى لطائر ذي خيلان التانيث مبتدأ
بالتاء صفته شرطه مبتدا ثان اى شرطه في منع الصرف
العلمية خبر مبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول اى علمية
المؤنث اى كون المؤنث علما ليلزم التانيث بالعلمية التي
هي وضعية مانعة عن التغيرات كما عرف فان قيل ما لهم التزموا
اللزوم في علة منع الصرف دون البناء مع كونه اعلى منه مد
في خلاف الاصل قيل لقوة علة البناء حتى اثرت منفردة

بخلاف علل منع الصرف لضعفها فانها لا يؤثر بغير معاضدة والمعنوي
مبتداء اى التانيث المعنوي الذي لم يظهر تاؤه كذلك خبره
اي كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية وشرط مبتداء تحتم
اى وجوب تاثيره اى المعنوي تتابع الاضافات ههنا
غير ثقيل فلا يخل بالفصاحة كما في قوله تع مثل داب قوم نوح
زيادة خبره على الثلثة متعلق بالزيادة اى ثلث اوف
او تحرك الاوسط اضافة المصدر الى الفاعل او العجمة ليترجح
بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان يعارض
ثقل احد السببين فيتحتم تاثيره بثقل الاولى ظ وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فان قيل ما له جعل
احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي
دون العلمية وان الخفة كما يعارض التانيث تعارض
العلمية ايضا ولو جعل شرط تحتم تاثير منع الصرف لكان
اصوب قيل واعلم ان عند سيبويه واكثر النحويين التحرك
الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو جمل منصرف وجوبا كنوح
وهو الحق لان تحركه في المؤنث نحو سقر انما يؤثر لقيامه
مقام الرابع الذي هو علامة التانيث ولما لم يكن للعجمة علامة
لا يقوم الحركة مقامها بل الاعجمي يجرد كونه ثلاثيا سواء
كان ساكن الاوسط او لا يلتحق بكلام العرب ويصير كانه
خارج عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الامتداد
فالحاصل ان تحرك الاوسط ليس له دخل في باب العجمة

كما ان له

كما ان له دخلا في باب التانيث وان الزيادة له دخل في باب
العجمة فاعتبر الاول دون الثاني وفيه ان تحرك الاوسط له
دخل في تاثير العجمة لانه مزيل للسكون الذي حصل الانصراف
ولان حركة الوسط قامت مقام الحرف فكان في معنى الزيادة
على الثلث فهند مبتداء يجوز صرفه لانتفاء شرط التحتم والجملة
خبره وزينب لوجود الزيادة وهو مبتداء وسقر للتحرك
وماه وجور اسما قريتين للعجمة ممتنع كل واحد منها فان سمي به
مذكر اي بالمؤنث المعنوي اذا لم يقتصر تانيثه الي تاويل
ولم يكن منقولا عن مذكر بخلاف تانيث الجموع نحو كلاب حيث
انث بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر وبخلاف رباب علم
امراة منقولا عن رباب بمعنى سحاب اذا جعل علما لرجل اذا كان
في الاصل مذكر بمعنى سحاب فشرطه الزيادة على الثلثة
ليكون الحرف الرابع في حكم التانيث ولا يعتبر تحريك الاوسط
الذي هو في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث
كما عرف ونحو جمزي حيث حذف الفه في النسبة كجمادي بخلاف
حبلوي لان اعتبار نائب النائب بعيد فقدم علما لرجل منصرف
لعدم الزيادة وفوات التانيث لفظا ومعنى وحكما وعقرب
علما لرجل ممتنع لوجود الزيادة التي في حكم التانيث المعرفة
اى التعريف اذ العلة التعريف لا المعرفة شرطها اى شرط
تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اى كونها منسوبا الى العلم
وهو خبر المبتداء الثاني وهو شرطها والجملة خبر المبتداء الاول

وهو المعرفة ولو قال المعرفة شرطها علمية لكان المعنى المعرفة
شرطها كونها علما وانت تعلم ان المعرفة ليست بسبب والتوقيف
ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين وانما جعل المعرفة سببا
والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان وجه
التوقيف على التنكير اظهر من فرعية العلمية وجرى في قوله وما فيه
علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز وجعلها مشروطة
بالعلمية لانها لو كانت للاضمار او الابهام كان اللفظ مبنيا
منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب ومنافي اللازم مناف
للملزوم وان كانت باللام او الاضافة كان مؤثرة في الصرف
او في حكمه فلا يلائم ان يؤثر في منع الصرف فيلزم فساد المعنى
الوضعي فلم يبق الا العلمية العجمة اي كون الكلمة من غير اوضاع
العربية اي ما وضعه غير العرب شرطها في منع الصرف ان يكون
علمية اي منسوبة الى العلم في العجمية اي في اللغة العجمية حقيقة
كابراهيم او حكما بان يجعل علما بعد النقل قبل التصرف كقالون
كان في العجمية جيدا لكونه اسما للجيد ثم سمي به احد رواة
قراءة نافع بجودة قراءته قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان
علما في العجمية وانما جعلها شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفات
كلامهم من اضافته وادخال اللام والتنوين وغيرها فتصير
كالاسماء العربية فلا يعتبر فيه ان وجدت العلمية بعد ذلك
بخلاف ما اذا كانت علمية في العجمية فانها تمنع الصرف كما اذا نقلت
الى العرب قبل التصرف للعجمة والعلمية وتحرك الاوسط او زيادة

على الثلثة اي على ثلثة احرف لئلا يعارض خفة احد السببين
وهو عطف على قوله ان يكون ان جعل تحرك الاوسط والزيادة
في العجمة شرط التاثير وفي التانيث شرط التحتم لوجود
الزيادة في التانيث تقديرا وفيه فنوح منصرف لانتفاء
الشرط الثاني وهذا اختيار المص وعند غيره نوح كهند وفيه
وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول نظر
والاولى ان يقال ونوح وفرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع
فان ما الدليل على كون نوح اعجمي وسبحان من يعرف احوال الامم
الماضية والفرق الخالية قلت قال صاحب القواعد ان الدليل
في عجميته النقل واجمع اهل اللغة على انه اعجمي وشتر اسم قلعة
لتحرك الاوسط وابراهيم للزيادة ممتنع كل واحد منهما اعلم
ان اسماء جميع الانبياء ممتنع عن الصرف الا ستة محمد وصالح
وهود وشعيب لكونه عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود
كنوح لان سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من ولد
اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهو قبل اسمعيل
فيما يذكر فكان كنوح الجمع شرطه اي شرط قيامه مقام السببين
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي فيها بعد الف الجمع اثنان
او ثلثة اوسطها ساكن كمفاعل ومفاعيل والمراد الوزن
العروضي التقريبي وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ويجوز
ان تجمع جمع السلامة نحو صواحبات ولذا اشترطت ليكون
صيغة لازمة مصونة عن التكسير والتصغير فتؤثر وقوله

منتهى الجموع من اضافة المصدر الى الفاعل فقبلى اشتراط صيغة
منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير فى الاحاد حيث يرد عليه
نحو الكلب واجمال واجيب بان نحو الكلب واجمال وان عدم نظيرهما
فى الاحاد صورة الا انهما يماثلانه فى قبول التكسير والتصغير
فلم يصدق عليهما عدم النظير فى الاحاد من كل وجه بغير هاء لانها
لو كانت معها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانه على زنة
كراهية وطواعية فيدخل فى قوة جمعيته فتور والمراد بالهاء
الحرف الذى يكون للفرق بين الواحد والجنس نحو رومى وروم
ومجوسى ومجوس وتمرة وتمر ونخلة ونخل فكان شاملا لهما
فيخرج مدائنى بدلالة قوله بغير هاء لان الهاء وياء النسبة مد
من واد واحد وقيل هو مفرد محض فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة
وقيل المراد بالجمع الجمع ووفه فيخرج مدائنى وفى الاول والثانى
نظر اذ ليس مدائنى جمعا لا فى الحال ولا فى المآل بل هو مفرد محض واما
وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر فلا تعلق له لوجود شرط الجمع وعدمه
كمساجد اى هو مثل مساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن وانما ليست للتفصيل
لعدم التعدد ولا للاستيناف لعدم سبق كلام اخر الا ان يعتبر
الاستيناف لعدم سبق الاجمال كما فى بعض الشروح فيكون مه
للاستيناف فرازنة اى لفظ فرازنة وهو علم وتنوينها لانه كلمة
مسماه لا يقال لم يعتبر التاء لعروضها فى حكم العدم لان التاء وان كانت
عارضة لكن لها اثر فى تغيرات الاوزان كما فى وزن الفعل

على ان التاء فى وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال
اشاعث وفرازن وفيه فمنصرف لفوات شرط تاثير الجموع
بالهاء ولم يقل فمنصرفة اذ المراد لفظ وانما ذكر مثال انتفاء القيد
الاخير وهو بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع مع جلاله
وضوحه لشهرة امثلة هذا وقلة امثلة ذاك وحضاجر جواب
عما يقال ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع وقد امتنع حضاجر
مع انتفائه لصيرورته مفردا بالتسمية والحكم ينتفى بانتفاء العلة
المنحصرة وتقرير الجواب منع انتفاء العلة بالتسمية بالفعل
بوجودها بالقوة اعتبارا لكونه منقولا عن الجمع علما حال من ضمير
قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف الا فى غير
فانه فى حكم لا حيث يجوز انا زيدا ضارب كما يجوز انا زيدا لا ضارب
او مفعول اعنى وفيه وفى بعض النسخ علم بالرفع وهو بدل من
من حضاجر او خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة للضبع وهى
انثى الضبعان ويقال لها بالفارسية كفتار غير منصرف لانه منقول
عن الجمع لانه فى الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمى به لعظم بطنها
على المبالغة وانما لم يقل فى الجمع شرطه ان يكون فى الاصل كما فى الوصف
لامكان اعتبار مطلقه بارادة الجمع فى الحال او فى الاصل بخلاف
الوصف وفيه ان قوله لانه منقول عن الجمع اشارة الى ذلك فلا حاجة
الى التطويل وسراويل اذا لم يصرف جواب عما يقال ان سراويل
مفرد بمعنى سروال ليس بجمع ولا منقول عنه وهذا الوزن لا يمنع
الا بذلك ووجه الجواب انه جمع حكما بالحمل على الموازن او تقديرا

بغرض انه جمع سروالة استعمل بمعنى السروالة او تسمية كل
قطعة من السروالة سروالة وهو اي عدم صرفه الاكثر ١٨
اي مذهب اكثر النحاة او اكثر استعمالا والجملة معترضة فقد قيل
جزاء الشرط والشرطية خبر المبتداء العجمي اي هو العجمي والجملة
بتاويل هذا القول مفعول مالم يسم فاعله حمل مفعول مالم يسم
فاعله والجملة صفة العجمي او خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف على موازنة
اي على ما يوازنه ويوافقه في الوزن من نحو اناعيم وقناديل وهو
مفعول به بواسطة وانما حمل عليها لان العجمي دخيل والدخيل
في كل شيء الى جنسه يميل ولان الدخيل لا بد وان يلتحق بنوع
والموازن بالالتحاق اليق واحرى وقيل هو عربي جمع خبر بعد
خبر للمبتداء المحذوف سروالة يقال بالفارسية شلوار تقديرا
مصدر لقيل اي قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض او علة له
اي قيل هو جمع الفرض ذلك او مصدر محذوف العامل اي قدر
تقديرا وفرضا واذا صرف لو قال وان صرف مكان لكان اصوب
فلا اشكال فيه باعتبار انتفاء الجمعية ولا حاجة ح الى الحمل والتقدير
فان قيل يشكل منع مصابيح وقناديل لموازنتهما مفردا وهو
سراويل لكيف ينتفي جنس الاشكال قيل معناه فلا اشكال فيه والاشكال
المذكور في قناديل ومصابيح لا فيه وفيه اللهم الا ان يعتبر الندرة
في الاشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اي كل جمع من المنقوص
على فواعل يائيا كجوار رووا وياكرواع فهو في الرفع والجر كقاض
في اسكان الياء لثقلها عليها وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض التنوين

عنها

عنها لجبر النقصان وفي النصب كضوارب لخفته ولم يتعرض للواوي
لصيرورته بعد الاعلال مثله واصل جوار فيهما جواري وجواري منونا
بناء على ان الاصل في الاسماء الانصراف فاسكن الياء استثقالا
وحذف لالتقاء الساكنين وجعلت التنوين عوضا عنها فلم يسقط
عن غير المنصرف كتاء اخت وبنت كانت للتانيث فجعلت
بعد حذف اللام عوضا وطولت في الخط ولا يصير في الوقف هاء
وقيل اصله في الرفع جواري مرفوعا غير منون لمنع الصرف فاسكنت
الياء استثقالا وحذفت كما في يوم يدع الداع وعوضت عنها
التنوين فلزم حذفها وفي الجر جواري مفتوحا فنزلت الفتحة
الواقعة في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت
الياء وحذفت وعوض عنها التنوين وقيل عوض التنوين
فيها عن الحركة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبعضهم يبقي الفتحة
في الجر نظرا الى صورة الفتحة تمسكا بقول الفرزدق ولكن
عبد الله مولى مواليا والصواب موال لان العبرة للمعنى لا للصورة
وهذه الفتحة في معنى البيت وارد على خلاف القياس او محمول
على وجه اخر التركيب هو جعل كلمتين كلمة واحدة بغير حرفية
احد الجزئين فلا يرد النجم والبصري شرط العلمية ليلزم التركيب
او ليتحقق السبب الثاني وان لا يكون باضافة لان التركيب
الاضافي يخرج حكم الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر في منعه
ولا اسناد لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب
فلا يوجب منع الصرف الملزوم للاعراب المنافي له والاشتراط

عدم كون الثاني صوتا كسيبويه وعمرويه فظاهر لمنافاة الاعراب
البناء وتركه اعتمادا على ظهوره ولعل اختياره في جعله علة منع
الصرف بتأثير التركيب كما هو قول بعضهم فيه ولهذا لم يشترط
عدم التضمن مثل بعلبك الالف والنون اذا كان في اسم غير صفة
فشرطه اي شرط ذلك الاسم والجملة الشرطية جواب الشرط ويحتمل
ان يكون الفاء في جواب اما المحذوفة قبل قوله الالف والنون
العلمية اي كونه علما ليتحقق بالسبب الثاني اذ لا يتصور معهما
غيرها او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او ليلزم
الزيادة بالعلمية كعمران اي هو مثل عمران او صفة عطف
على قوله اسم اي اذا كان ما في اسم وصفة وكلمة او في هذه محل
نظر والجواب انها ترديد بين الشرطين باعتبار ما صدق
المشروط عليه لا باعتبار الماهية حيث لا يتحقق في الجزئي
الا احد الشرطين وان اجتمع في الكلي كلاهما فانتفاء فعلانة
اي فشرطها انتفاء فعلانة كانتفاء حمرانة لئلا ينتفي فعلانة بوجود
فعلى وفيه او ليتحقق شبههما بالفي التانيث باختلاف صيغتي
المذكر والمؤنث ومن ثمة من سببية ثمة للاشارة الى المكان
الاعتباري اختلف في رحمن الظرف مفعول ما لم يسم فاعله
اي من اجل الاختلاف في شرطه تأثير الالف والنون اختلف
في صرف رحمن حيث يصرفه من اشترط وجود فعلى لعدم مجيء رحمى
ويمنعه من اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة دون ظرف اختلف
سكران وندمان اي لم يختلف في سكران بل اتفق على منعه لوجود

الشرط

الشرط على القولين لانتفاء سكرانة ووجود سكرى ولم يختلف
في ندمان بل اتفق على صرفه لانتفاء الشرط على كلا القولين
لوجود ندمانة وعدم ندمى وزن الفعل الاضافة هنا من قبيل
اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام بمجرد النسبة لا للاختصاص
والا لا يفيد الخبر شرطه ان يختص به اي شرطه في منع الصرف
احد القولين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة
الفعل في اوله ليتحقق جهة الفرعية كشمر اسم فرس
وضرب واقتدر واستخرج وانكسر ونحوها مما لم يوجد في الاسم
الا منقولا او اعجميا نحو بقم وشلم وانما مثل بضرب ولم يمثل
بمعروفه لانه لو سمي بنحو ضرب ودحرج معروفا ينصرف وهو
اختيار الخليل ويونس وابن عمرو وغيره من النحاة وزعم ابن عيسى
انه لا ينصرف او يكون في اوله زيادة اسم يكون وخبره في اوله
وهي احدى حروف اتين فان قيل اول الحرف هي الزيادة
فيتحد الظرف والمظروف وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه
والاعم يصلح مظروفا للاخص او يقال اول حروفه الاصل
او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله زيادة اي مزيدة
مجازا على الغاء ويلي الاولى كزيادته اي كاينة مثل
زيادة الفعل ليكون غالبا بالفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية
بناء على الدليل وهو وجود زيادة الفعل في اوله بخلاف
نحو ضارب علما فانه وان كان غالبا في الفعل في الواقع
لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على الدليل ولذا لم يذكر الغلبة

بل ذكر سببها ان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب
غير صفة زيادة قابل للتاء اي صالح للتاء اللاحقة قياسا
بخلاف اربعة بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله وبخلاف
اسودة للحية الانثى فانه ممتنع مع قبولهما التاء حيث لا يقبلها
باعتبار الوصف الاصلي بل باعتبار الغلبة العارضة اعلم
ان وزن الفعل غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل
وهو وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله غير قابلة للتاء وبيان
الغلبة ان افعل في الاسم انواع افعل الصفة وافعل التفضيل
وافعل الاسم فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل
الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ
مسموعة يعارضها ما جاء من باب الافعال من نحو احج واشفع
من ابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي فيبقى افعل المضارع من باب
اخ وافعل من باب الافعال حماله ثلاثي سالما عن المعارض
فثبت غلبة افعل في الفعل ومن ثمة اي ومن اجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر لوجود الزيادة المذكورة مع عدم
قبول التاء ولزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وفي جعل
وجود الشرط علة للمشروط نظر وانصرف يعمل لقبوله التاء
بجي يعملة للناقة القوية على العمل والسير ولزوم عدم المشروط
عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم
المشروط وما فيه علمية مؤثرة اي الاسم الممنوع الذي وجد
فيه علمية مؤثرة جعل العلمية التي جعلها من قبل شرط التوقيف

مؤثرة

مؤثرة ولم يقل ما فيه توقيف مؤثر بناء على قول غيره او على التسامح
اذا نكر نحو رب سعاد وقطام صرف لما تبين اي لدليل
ظهر بطريق الالتزام من انها العلمية بيان لما لا تجامع مؤثرة
حال الا ما ستثنى مفعول لا تجامع هي اي العلمية
شرط فيه اي في هذا السبب اي لا تجامع سببا من الاسباب
حال كونها مؤثرة الا سببا العلمية شرط فيه الا العدل كعمر
ووزن الفعل كاحمر استثناء مما بقي بعد الاستثناء الاول
اي لا تجامع غير ما هي فيه شرط فيها العدل ووزن الفعل
فانها تجامعهما مع انها ليست شرط فيهما وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانهما فلا يبقى
بعد زوال العلمية سببان فلا يكون اي فلا يوجد منهما الا احدهما
في هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب
الا احدهما فقط لا مجموعهما كان على خلاف الواقع وان قيل
فلا يوجد سبب منهما كان استثناء الكل من الكل لان قوله
احدهما لم يرد به احد معين فقط لا مجموعهما فهو ايضا بمعنى احد
منهما فيكون حاصل المعنى لا يوجد منهما الا سبب منهما
وفيه انه يمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد غير ما هي
شرط فيه الا احد منهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه وفيه
والاظهر ان التقدير فلا يوجد هاهنا ان العلتان منهما الا احدهما
فاذا نكر اي الاسم الذي لا ينصرف في المعرفة بقي بلا سبب
فيما هي شرط فيه حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط

او علما بسبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العلل ووزن
الفعل وخالف سيبويه الاخفش قيل الاولى رفع
الاخفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة قصدا
الى الاستاد غير ملايمة بمرتبته وفيه ان نسبتها قصدا
الى التلميذ ابعد من الملايمة ولو كانت لقصد اظهار الحق
لا باس بها من كلا الجانبين الا يرى انه وردت نسبتها
الى الاستاد والتلميذ في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة
كذا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف ابو ح ابا يوسف خلافا
وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة فلا وجه لما ذكره
في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش في مثل احمر علما حال
من معنى المماثلة اي ما يماثل احمر حال كونه علما او تمييز على نحو
على التمرة مثلها زبدا اي في علم مثل احمر ولا يتعلق قوله علما
بقوله خالف لفساد المعنى اذا نكر ظرف خالف اعتبارا
ان كان سيبويه فاعلا فقوله اعتبارا مفعول له او تمييز او حال
بحذف المضاف اي حال كونه ذا اعتبار للصفة او ظرف زمان
لان المصدر قد يجعل حينا او مفعول مطلق بكون الاعتبار
المذكور نوعا من المخالفة اي بحذف مضاف اي خالف مخالفة
اعتبار الصفة وان كان سيبويه مفعولا لا يجوز ما ذكرنا
من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد الفاعل ويمكن
ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش
سيبويه اعتباره للصفة الاصلية مفعول به لقوله اعتبارا

واللام

واللام لتقوية العمل بعد التنكير ظرف اعتبارا والاخفش
لم يعتبر لان الساقط بالعلمية التي هي ومنع ثان ساقطة
عن درجة الاعتبار ويجاب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال
المانع ولا يلزمه اي سيبويه باب حاتم اي كل علم كان في الاصل
وصفا مع بقاء العلمية جواب عن اشكال يرد على سيبويه
في وجه المسئلة المذكورة تقريره ان يقال انه اعتبر الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا فيلزمه ان يعتبر في حال
العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
فيجاب بانه لا يلزم سيبويه باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر
فيه الوصف الاصلي لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين
الوصف والعلم في حكم واحد وحدة علمية فردية وهو منع
صرف لفظ واحد بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف
فانه ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد وهو منع الصرف لكنه
واحد وحدة نوعية لا فردية لما يلزم اي سيبويه الجار يتعلق
بنفي الفعل لا بالفعل المنفي والا يتوجه النفي الى القيد ويبقى اصل
الفعل مثبتا فيفسد المعنى من اعتبار متضادين بيان لما
اي الوصف والعلم ووجه تضادهما ان العلم للخصوص والوصف
للعموم وكون الوصف زايلا والعلمية متحققة ينافي الاجتماع
دون التضاد في حكم واحد وحدة فردية لا نوعية وهو
منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه ان اعتبر كل ضد مؤثرا
تاما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء

المؤثر لزم اجتماع الضدين فان قيل قد جاء اعتبار متضادين
في حكم واحد كاعتبار الحركتين المتضادتين في حصول الاختلاف
وتحلل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك قيل اعتبار الضدين
وجعلها علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية
لحصول الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف الآفاق وتحلل الضدين
لتغير العالم ونحو ذلك اذ الامر للعقل فلا يلزم اعتبار الضدين
في حكم واحد عند وجود التاثير الطبيعي اعتبارهما فيه بدون
التاثير الطبيعي لمحض الجعل والاعتبار ويقال التغير والاختلاف
وان كان كل واحد منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن
لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اوليا
وجميع الباب اللام للعهد اي باب غير المنصرف باللام اي بلام
التعريف والباء للسببية يتعلق بينجر او الاضافة نحو مررت
بالاحمر وعمركم ينجر الجملة خبر المبتداء بالكسر اي بصورة الكسر
اذ الكسر من القاب البناء فيستحيل الانجرار به فلا بد
من حذف او تجوز وانما ينجر بهما لانهما من معظم خواص
الاسم فيقويان جهة الاسمية ويبعدان عن الفعل
فيضعف تاثير شبهه ولان الجر يسقط تبعا للتنوين الساقط
لشبه الفعل وههنا لم يسقط لشبه الفعل بل باللام او الاضافة
تبعا للتنوين الساقط فلم يتبعه الجر وقيل الكسر هنا ط
الفائدة اذ غير المنصرف بغير اللام والاضافة ينجر لكن بصورة
الفتح وبعد اللام والاضافة ينجر بصورة الكسر المرفوعات

جمع

جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراده الاسماء والجمع بالالف
والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير العقلاء ايضا
نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات وهذا تقسيم
للمعرب باعتبار اقسام الاعراب هو ضمير الفصل ما اشتمل
خبر المرفوعات وتذكير هو وافراده باعتبار الخبر او بتاويل
كل واحد او بعوده الى المرفوع المذكور لدلالة المرفوعات
عليه ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتداء محذوف
والتقدير هذا ذكر المرفوعات وهو ما اشتمل جملة مستانفة
وما كناية عن الاسم او المعرب موصولة واشتمل صلته والعائد
ضميره على مفعول به لقوله اشتمل علم الفاعلية اي على علامتها
حركة او حرفا وهي الرفع والواو والالف لفظا او تقديرا والاعراب
المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون جاءني هؤلاء مرفوعا اذ معنى
الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا والياء للنسبة
او مصدرا اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل او كونه فاعلا حقيقة
او حكما وانما لم يقل على علم الرفع ليتناول الحرف ايضا ولئلا يلزم
تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصالة
الفاعل في باب الرفع فمنه الفاعل اي اذا عرفت هذا فنقول
منه الفاعل اي مما اشتمل او من المرفوعات وتذكيره والتوحيد
كما عرفت من التاويلات في ما اشتمل وفيه وهو مبتداء مقدم
الخبر وانما قدمه لانه اصل المرفوعات لانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل ولان عامله قوي بخلاف المبتداء او لانه اشد

في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده وفيه
ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتداء وفيه وفيه
وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بكل ما له حكم جامدا او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل
فان حكمه واحد ليس الا هو ما اي اسم غير تابع اسند اليه
الفعل بلا تبعية فلا يدخل في الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا
او غيرهما لان المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة السياق وهو
ذكر التوابع بعد ذلك او شبهه وانما قال او شبهه مه
ليتناول نحو زيد قايم ابوه وقدم الفعل عليه اي ذلك
الاسم عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد واحترز به
عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه بكونه هو فاعله
فان قيل الفعل مسند الى الضمير دونه قيل هو مسند اليه لفظا
والاسناد اليه متكرر كما عرف في المفتاح وغيره وما قيل
ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الوهم الاحتراز فعلى تقدير
تسليم عدم الاسناد الى زيد على جهة اي واقعا على طريقة
قيامه به اي حصول الفعل بذلك الاسم وصدوره عنه وطريقة
قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اي لا يكون على
صيغة المجهول فاحترز به نحو ضرب زيد ومضروب زيد مه

وانما

وانما لم يقل قيامه به او قايما لئلا يخرج نحو مات زيد او طال زيد
مثل قام زيد مثال الفعل وزيد قايم ابوه مثال شبه
الفعل والاصل اي الاولى ولو قال الاولى ان يليه لكان
اخصر واوضح واحسن بمراعاة الاشتقاق ويمكن ان يقال
ان الاولوية يحتمل ان يكون عارضة لا بحسب الاصل فلدفع
ذلك لم يقل كذلك ان يلي فعله لانه كجزء منه فلذلك مه
اي ولاجل ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل فان قيل
ما وجه اجتماع الى التعليل قيل جاز ضرب غلامه زيدا اي جاز
هذا التركيب لتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعل
رتبة وامتنع ضرب غلامه زيدا للزوم الاضمار قبل الذكر
لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة
تقدم الفاعل عليه خلافا للاخفش وابن جني فانهما جوزاه
تمسكا بقوله اي بقول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل والجواب ان الضمير للمصدر
اي رب الجزاء وانما لم يعتبر التفسير بزيد كما في تنازع الفعلين
لان ذلك يختص بالعمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة الا يرى
انه لا يضمر المفعول في الاول اذا عمل الثاني عند تنازع الفعلين
مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الاضمار قبل الذكر
جايز في التنازع للضرورة ولا ضرورة ههنا ففيه نظر لشدة
اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه الفاعل وفيه واذا
شرط انتفى الاعراب لفظا تميز فيهما اي في الفاعل والمفعول

والقرينة حالية او مقالية نحو ضرب موسى عيسى بخلاف
ضرب سعدي موسى او ضربت موسى سعدى او ضرب عيسى العاقل
موسى العاقل واكل الكمثرى موسى لوجود قرينة من تذكير
وفيه او تانيث وصفة تقدم صلاح احدهما للفاعلية
كالكمثرى فان قيل قد اعتبرتما لزوم الالتباس ولم يعتبر
فى تقديم المفعول على الفعل فى هذه الصورة نحو موسى ضرب
عيسى واجيز الوجهان وكذا نحو قام زيد وغير ذلك مما اجيز فيه
الوجهان او الوجوه قيل وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى
القرينة اذ الاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال الاعراب
موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو سلم
فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقق مقام اللبس والافصح
ان يقول واذا خيف اللبس منه او كان الفاعل مضمرا متصلا
سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضرب زيدا او مضمرا منفصلا
كما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك لامتناع الفصل مع الاتصال
او وقع مفعوله فقط الضمير الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد
الا عمرا فانه لو اخر لانقلب الحصر وهذا بخلاف ما اذا وقع بعد الا
او معناها كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جاز سواء قصد
استثناء عمرو وتقدم الا عمرا على الفاعل بقرينة او قصد
استثناء امرين عن امرين وقيل لا يجوز الثاني لضعف الحذف
ولا الاول للزوم التباس بالثاني او معناها نحو انما ضرب
زيد عمرا وجب تقديمه اى الفاعل على المفعول اتفاقا

الاعراب

الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى كون الفاعل
ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الفصل كما ذكروا ما فى وقوع
المفعول بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واذا اتصل به
اى بالفاعل ضمير مفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات وكذا
اذا اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا
الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها ولو قيل بتقديم
الفاعل على المفعول جاز فى الثاني دون الاول نحو قوله تعالى
وانه لقسم لو تعلمون عظيم حيث وقع عظيم صفة لقوله لقسم
مع انه فصل بالاجنبي وذا جائز بخلاف الموصول او وقع اى تجرد
الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف بعد الا
نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا
زيد او اتصل اى بالفعل مفعوله اى مفعول الفعل وهو
اى الفاعل غير متصل بالفعل احتراز عن نحو ضربتك مثاله
ضربني زيد وجب جزاء الشرط تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول
اما فى اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر
واما فى وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المقصود
واما فى اتصال المفعول فلامتناع الفصل مع الاتصال
وقد للتعليل يحذف الفعل اللام للعهد اى الرافع للفاعل لقيام
قرينة وحصولها اذ قيام القرينة شرط لا علة اى قرينة دالة
على الحذف وتعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا فى مثل
ظرف جوابا قولك زيد بدل من القول والرفع محكي

لمن قال صلة من قام مقول قال ای قام زید بقرینة السوال
فان قیل لم لم یجعل من باب تقدیم الخبر فیکون الجملة اسمیة
فیطابق السوال وهو من قام لانه جملة اسمیة قیل لو قدر
کذالک لیطابق السوال صورة ولا تطابق بها معنی لان قوله
من قام سوال عن الفاعل من غیر تردد فی الحکم وزید قام
یفید تقوی الحکم بتکرر الاسناد فلا یطابق تقدیر الخبر او یقال
تقدیر الخبر یوجب حذف جملة وتقدیر الفعل یوجب حذف
شطرها والتقلیل فی الحذف اولی ولیبک الواو للحکایة
لعطف المثال لا واو البیت وهو فی مرثیة یزید بن نهشل
فی بحر الطویل علی قبض فعولن ومفاعیلن فی المصراع الاول
وقبض فعولن فی ابتداء المصراع الثانی ومفاعیلن
الواقع عروضا وهو اول المصراع الثانی یزید مفعول
مالم یسم فاعله لقولک لیبک ضارع ای عاجز وهو فاعل
للفعل المحذوف ای یبکیه ضارع بقرینة السوال المقدر
وهو من یبکیه لخصومة اللام بمعنی الوقت ای وقت خصومة
او العلة ان ارید خصومة غیره ایاه وفیه ومختبط وهو
العطاء من غیر وسیلة مما تطیح الطوائح متعلق بیبکی
ای یبکی من اجل اهلاک المهلکات یزیداه مختبط
ای یبکی مختبط من اجل اهلاک المهلکات ماله لانه کان
ظهیر المضارعین ومعین الضعفاء وعطف التالیین
المختبطین ووجوبا عطف علی جوازا ای حذفا واجبا

فی مثل

فی مثل ترکیب وان احد من المشرکین استجارک تقدیره
وان استجارک احد من المشرکین استجارک ای یجب
الحذف فی کل ما فسر فیه المحذوف لئلا یلزم الجمع بین المفسر والمفسر
فان قیل قد یلزم کما فی المفسر بای وان وعطف البیان
قبل ذلک تفسیر المعنی وهذا تفسیر لمعنی المحذوف وقد یحذفان معا
ای الفعل والفاعل معا فی مثل ای نظیر نعم المقولة او مقولة
لمن قال اقام زید مقول قال فقوله نعم ای قام زید فان نعم
دالة لتصدیق ما سبق علیه وحذف الجملة هنا جائز لا واجب
ونعم قرینة له لا سادة مسد الجملة واذا تنازع اذا شرط
ای اذا قصد توجه الفعلین الی اسم واحد وهذا فی القلب
واما بعد الترکیب فلا تنازع اذ کل یستوفی معموله من مضمر
او محذوف او مذکور وهذا شروع فی حکم اخر للفاعل وهو
اضماره عند التنازع وذکر سائر احکام التنازع استطرادا
الفعلان فاعل تنازع والفعلان بیان اقل ما یتحقق
فیه وجود التنازع ولا یختص التنازع بالفعلین فانه
قد یوجد التنازع فی اکثر من فعلین نحو ما جاء فی الحدیث
المأثور کما صلیت وبارکت ورحمت وترحمت علی ابراهیم
وذکر الفعلین لاصالة الفعل فی العمل اذ التنازع لا یختص
بالفعلین بل یجری فی غیرهما نحو زید ضارب ومکرم عمرا وبکر
کریم وشریف ابوه ظاهرا مفعول تنازع من باب تجاذبنا
الثوب قید بالظاهر لانهما اذا تنازعا مضمرا یلحق بما یلیه

وليس فيه جواز اعمال كل منهما بعدهما صفة ظاهر اي ظاهرا به
واقعا بعدهما اذ المقدم والمتوسط ملحوظ بالاول يستحقه
هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال تنازع فلا يكون
من هذا الباب فقد يكون اي التنازع جزاء الشرط
او الجزاء محذوف والتقدير واذا تنازع الفعلان ظاهرا
بعدهما جاز اعمال كل منهما او جزاء الشرط قوله فان عملت
الثاني اه في الفاعلية اي واقعا في فاعلية الاسم الظاهر
اي كونه فاعلا نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية الاسم
الظاهر اي كونه مفعولا نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية
والمفعولية اي فاعلية الاسم الظاهر ومفعوليته معا
بان يقتضي احد الفعلين الفاعلية والاخر المفعولية مع
مختلفين خبر كان المحذوف اي اذا كانا مختلفين عملا احدهما
رافع والاخر ناصب نحو ضربني واكرمت زيدا او حال من
فعلين المفهومين من الضمير في فقد يكون العامل في قوله
وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اي فقد يكون
تنازع الفعلين مختلفين في الفاعلية والمفعولية ومحال
يصح ان يكون عامله معنويا مفهوما من الكلام من حيث
المعنى وليس من باب اعمال الضمير فاعرف ويختار البصريون
اي نحاة البصرة والاختلاف في الاختيار والاولوية مع
دون الجواز والجملة عطف على جزاء المحذوف اي واذا تنازع
الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار

البصريون

٢١

البصريون اعمال الثاني اي عمل الفعل الثاني مع تجويز اعمال
الاول لانه اقرب للطالبين الي المطلوب وهو على اخذه
اقدر وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولاستفاضته
الاستعمال على ذلك في القران وكلام الفصحاء منه قوله تع هاؤم
اقرؤا كتابيه وآتوني افرغ عليه قطرا وقول الشاعر
وكُمتاً مُدمّاةً كأنّ متونها جرى وَاستشعرت لون مُذهب
فوقها
وقوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها
اذ لو اعمل الاول لقيل افرغه واقرؤه واستشعرته
ووفاه ومعنى هو لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند
اعمال الاول ووجوب ابراز الضمير في صفة جرت على غير
من هي له اذا لم يجز على شريطة التفسير بخلاف ممطول
فانه وان جرت على غير من هي له الا ان ضميره [illegible]
والكوفيون اي يختار نحاة الكوفة الاول اي اعمال
الاول مع تجويز اعمال الثاني لانه اسبق الطالبين باعطاء
المط ولان اعمال الثاني يوجب الاضمار قبل الذكر
فان اعملت الثاني اي للتفسير وبداءه ببيان اعمال
الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا اضمرت جزاء الشرط
الفاعل اذا اقتضى الفاعل في الفعل الاول بجواز الاضمار
قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر
وامتناع الحذف كما ستعرف على وفق اي موافقة الاسم الظاهر
الواقع بعد الفعل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا

لعود ذلك الضمير المحذوف اليه دون ظرف لا اضمرت لحذف
اى حذف الفاعل لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سدّ
شيء مسدّه خلافا اى يخالف هذا القول اى بالاضمار
دون الحذف خلافا للكسائي ونظرا اثر الخلاف نحو ضرباني
واكرمني الزيدان عندهم واكرمني وضربني الزيدان عندهم
واكرمني وضربني الزيدان عنده والكسائي انما يقول بحذف
الفاعل دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر مع
بشرط التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد
بخلاف حذف الفاعل بدون سدّ شيء مسدّه فانه لم يوجد
اصلا وفيه انه جاء حذف الفاعل نحو اسمع بهم وابصر حيث
حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وما قام وقعد الا انا ونحو
ضربت واكرم القوم ونحو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وفيه
ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل لعدم
الاقتضاء فقوله اطعام من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء
كما في الجوامد لا من باب حذف الفاعل والامثلة السابقة
من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف
المحذوف من باب التنازع محذوف نسيا وجاز اعمال الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل والجملة معترضة لبيان خلاف
الفراء والواو اعتراضية خلافا اى يخالف هذا القول بالجواز
خلافا للفراء فانه يمنع جواز ذلك للزوم احد المحذورين من
الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وروى عنه تشريك

الرافعي

الرافعي او اضمار بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب
يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو هو
ورواية المنع غير مشهورة عنه وحذفت عطف على قوله
اضمرت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة وهو ممتنع وربه رجلا شاذ
ان استغنى شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه
عنه مفعول ما لم يسم فاعله والا اى وان لم يستغن عنه
اظهرت جزاء الشرط اى اظهرت المفعول به نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة وان اعملت الفعل الاول عطف على شرطية
ان بقية وهي قوله فان اعملت الثاني اضمرت جزاء
الشرط الفاعل في الفعل الثاني نحو ضربني واكرمني زيد
واضمرت المفعول ويتعلق باضمار المفعول قوله على
القول المختار لئلا يتوهم الحذف على ان الثاني غير متوجه
الى المذكور ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم
الظاهر بالفعل الاول وهو متقدم على ما يضمر في الفعل
الثاني حكما ولا يحذف مع امكان اضماره الا ان يمنع مانع
اى اضمرت في جميع الاوقات الا وقت يمنع مانع عن الاضمار
فتظهر المفعول نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا ومنطلقا

مفعول له واضمر المفعول الاول فی حسبتها واظهر الثانی
وهو منطلقین لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنی خالف المعاد الیه وهو قوله منطلقا
وقول امرء القیس ای مقوله وهو مبتداء واوله
ولو ان ما اسعی لادنی معیشة کفانی ولم اطلب قلیل
من المال وهذا المصراع بدل من قول امرء القیس وخبره
ولکنما اسعی لمجد مؤثل وقد یدرک المجد المؤثل امثالی
ای لو ثبت ان اسعی لادنی معیشة کفانی قلیل من المال
ولم اطلب المجد المؤثل ولکننی اسعی لمجد مؤثل لیس خبره
ای من باب تنازع الفعلین ان کان لم اطلب عطفا
علی کفانی ومنه باعمال الاول ان کان عطفا علی مجموع
الشرطیة او اعتراضیة حیث لا یکون ح فی حیز لو فلا یصیر
مثبتا فلا یفسد المعنی ولا یسوغ ان یکون حالا لان الحال قید
للعامل فیستلزم کون الشرطیة ملزوما لکفایة المقیدة
بانتفاء الطلب ولیس کذلک لتحقق السعی لادنی معیشة
مع کفایة قلیل من المال مطلقا طلبه او لم یطلبه لف ونشر
اضافة المصدر الی الفاعل وهذا علی تقدیر توجههما
الی قلیل من المال لاستلزام انتفاء کفایة قلیل من المال
وثبوت طلبه علی قضیة لو التی تجعل المثبت من شرطه
او جزائه وما عطف علی احدهما منفیا والمنفی من ذلک مثبتا
مفعول لم یفصل عنه کما فصل المبتداء الشوق تعلقه

بالفاعل

بالفاعل حتی سماه بعض النحویین فاعلا ما لم یسم فاعله
لم یذکر فاعله کلی ذکر کلی لبیان الاطراد مفعول ولا یرد
ابتت الربیع البقل حیث کان فی الاصل مفعولا فیه
لانه خرج عن کونه مفعولا فیه وصار فاعلا لصدق حد
الفاعل علیه حذف فاعله مفعول ما لم یسم فاعله لقوله
حذف واقیم ذلک المفعول هو تاکید الضمیر المستتر
وانما اکد لئلا یتوهم اسناد الفعل الی قوله مقامه ای الفاعل
وشرطه ای وشرط مفعول ما لم یسم فاعله ان تغیر صیغة
الفعل ای فعل ویفعل ونحوهما مما بنی عن المفعول فیکون
من باب حذف المعطوف او صیغة الفاعل الی صیغة المفعول
او الی الماضی المجهول والی المضارع المجهول فیتناول
افتعل واستفعل وغیرهما وهذا من باب ذکر العلم
وارادة صفته المشهورة نحو لکل فرعون موسی ای لکل جبار
عادل قاهر ولا یقع موقع الفاعل المفعول الثانی
من مفعولی باب علمت لانه مسند الی المفعول الاول
اسنادا تاما فلو اسند الفعل الیه لزم کونه مسندا الیه مع
کون کلا الاسنادین تاما بخلاف نحو اعجبنی ضرب زید عمرا
لان احد الاسنادین وهو اسناد المصدر غیر تام والمفعول
الثالث من مفعولی باب اعلمت اذ حکمه حکم المفعول الثانی
من باب علمت فی کونه مسندا وکذا الثانی من مفاعیله عند
اللبس نحو اعلم موسی عیسی اخاه بخلاف اعلمت زیدا حلند

ذاهبة والمفعول له بلا لام بخلاف ضرب للتاديب
وانما لم يقع موقعه لانه جواب لم ويبطل السؤال عن العلية
قبل تمام الحكم وفيه انه يوجب امتناع ضرب للتاديب
وفيه انه لا نسلم كونه بعد اظهار اللام جواب لم وفيه لان النصب
فيما قصد عليته مشعرة بالعلية فلو اسند اليه فات
النصب والاشعار وفيه انه لا يلزم الجواز على هذا لو قال مع
قرينة والمانع مطلق وايضا النصب في الظرف يشعر بالظرفية
ومع ذلك يجوز الاسناد اليه والمفعول معه كذلك اي كالمفعول
الثاني من باب علمت والثالث من اعلمت في انهما لا يقعان
موقع الفاعل لان الواو يمنع الاسناد وتركها يغير ماهيته
المفعول معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل
تعين المفعول به له اي لاسناد الفعل اليه لبناء الفعل
المجهول له وكون الاسناد اليه حقيقة والى غيره من الملابسات
مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها ولا يترجح
عليه المفعول المطلق ولا الزمان بالجزئية ولا المكان
بملازمته لكل فعل لان الفعل المجهول غير منبئ لذلك
تقول جملة معللة ضرب زيد اقيم المفعول به مقام الفاعل
يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا
مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة في داره مفعول به بواسطة
وفي الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاحه فهو مفعول
فيه حيث جعل تقدير في شرط النصب لا شرط المفعول فيه
فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة

فنعطي

فنعطي زيد كما ترى فان قيل قوله اذا وجد وقوله تعين له وقوله
تقول امور مستقبلة وقوله فنعطي زيد ماض فالكلام غير منتظم
قيل الماضي بمعنى المستقبل كما في قوله تع ففزع من في السموات
ومن في الارض لتعليل على التمثيل المذكور لما انه اذا قيل
تقول كذا فكانه قيل مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى مع
فان لم يكن كان تامة اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع
اي جميع المفاعيل سواء اي مستوية لاستواء الكل في عدم
بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا فان قيل لو اريد
جميع المفاعيل مع المفعول به لم يستقم لابتنائه على قوله
فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به فهي سواء
مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد ان لم يوجد
المفعول به فجميع ما سواه سواء في الجواز وعند وجوده كانت
سواء في عدم الجواز والمراد ان لم يوجد المفعول به فجميع مع
ما يذكر فيه منها ليس بسواء ترجيح المفعول به ولو قال
البواقي سواء لكان اخصر واوضح والمفعول الاول من مفعولي
باب اعطيت وكسوت اي الفعل المتعدي الى مفعولين
ثانيهما غير الاول اولى في قيامه مقام الفاعل من المفعول
الثاني لانه مكتس وعاط اي آخذ فهو انسب بالقيام مقامه
ويجب عند اللبس نحو اعطي زيد عمرا ومنها اي من المرفوعات
المبتداء مبتداء مقدم الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل
والخبر جمعهما في فصل واحد لمكان التلازم بينهما على ما هو الاصل

واشتراكهما في العامل المعنوي وغير ذلك فالمبتداء هو ضمير
الفصل فان قيل ماله اي بضمير الفصل في حد المبتداء والخبر
دون حد الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله قيل اكتفى به
في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد به
والانعكاس وصرح بذلك في بعضها ليكون صور التصريح دالة
على صور الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هنا ردا على من زعم
ان اسم الفصل مبتداء وفيه وفيه الاسم لفظا او تقديرا
ليتناول وان تصوموا خير لكم وهو خبر المبتداء المجرد صفة
الاسم ويتعلق به قول عن ماهية العوامل اللفظية اي الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي واحترز به عن اسم الذي فيه
عامل لفظي فان قيل التجريد سلب الوجود معنى وسلب الكل
يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض
العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود به
كما يكون لشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل التجريد
وان كان سلبا لكن على وجه العدول اذ النسبة ايجابية
واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل
على سبيل عموم السلب او سلب العموم او نقول سلمنا انه
بمعنى السلب البسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل
شمول العدم والافتراق فنفى احدهما وهو شمول العدم
بالقرينة واعلم ان التجريد يقتضي سبق الوجود وقد ينزل
الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم الركية التي لحفاه

وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى
امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلي
اماتة وههنا من هذا القبيل وقوله اللفظية اي المنسوبة
الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزء ثبات
الى الكل وقد العلامة جار الله الزمخشري في المفصل
العوامل اللفظية بباب كان وان وعلمت حيث قصد بيان
ماهو مشترك بين المبتداء والخبر فقال هما الاسمان المجردان
عن العوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما التجريد
عن العوامل التي من شانها ان تدخل عليهما وهي الابواب
الثلثة وفروعها ليس الا والمص عرف المبتداء وحده فينبغي
ان يطلق فاعرف ولا يرد عليه بحسبك درهم لان الزائد
غير معتد به مسندا اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا
وهو حال معتمد على ذي الحال واحترز به عن خبر المبتداء
او القسم الثاني من المبتداء فانه خارج عن هذا القسم به
او الصفة كلمة او للتقسيم المحدود حيث يتناول صدر
الحد وهو قوله الاسم كلا القسمين او مانعة الخلو دون
فليست للشك او التشكيك فلا ينافي التعريف الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام لتحصيل الاعتماد وهل
ونحوه كما ومن ومتى واين وكم وكيف وايان كالالف
وقيل لا وذكر الالف للاصالة او للتقييد ولم يعتبر وقوعها
بعد الموصول نحو القائم ابوه زيد لان هذا القسم من المبتداء

ضروري لعدم وجه اخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الفعلة
باعراب اللام الموصولة كاعراب ما بعد الا بمعنى غير باعرابها اهـ
رافعة حال من الضمير في الواقعة لظاهر غير مضمر مستتر فلا يرد
اقايم انتما واحترز به عن اقايمان الزيدان لان فاعلهما راجعا
لضمير عائد الي الزيدان فلو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز
تثنية نحو زيد قايم من القسم الاول من المبتداء وما قايم الزيدان
مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال
الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة
المذكورة مفردا مفعول به لقوله طابقت اي كانت الصفة
والاسم المرفوع مفردين وقوله مفردا اي اسما واقعا مفردا
بعدها واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان
او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانهما خبر ليس الا جاز
الامران احدهما كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها
الذي سد الخبر في اتمام الجملة والثاني كون الصفة خبرا وما بعدها
مبتداء وانما جاز فيه لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق
الذهن الي احدهما بخلاف قام زيد بحيث لا يجوز فيه الا الفاعلية
لخلوها من مخالفة الاصل واستلزام جعله على المبتداء تاخير
المبتداء عن الخبر فلا يسبق الذهن اليه بل الي ما هو الاصل
فيلتبس وهذا هو النوع الثاني من صور جميع الالتباس وجواز
الوجهين فاندفع ما قيل اعتبر في منع تاخير المبتداء في نحو زيد
قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجز الوجهان ولم يعتبر

الالتباس ههنا جاز الوجهان فلا بد من بيان الفرق اهـ
مثل اقايم زيد فزيد مبتداء او خبر فان قيل هذا القسم
من المبتداء ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه اخر فلم جاز
فيه اخر انتفت الضرورة قيل اذا جعل الاسم الظاهر فاعلا
فلا وجه في الصفة حينئذ سوى الرفع على الابتداء فتحققت الضرورة
والخبر مبتداء هو ضمير الفصل المجرد عن العوامل اللفظية
اسما او جملة واحترز به عما ليس بمجرد المسند الى المبتداء
فلا يرد نحو يضرب في زيد يضرب ابوه وعلى هذا قوله المغاير
للصفة المذكورة تاكيد وقوله المسند صفة المجرد وقوله به
مفعول ما لم يسم فاعله واحترز به عن القسم الاول من المبتداء
المغاير صفة اخرى للصفة المذكورة اي الذي لا يكون صفة
واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر واحترز به
عن القسم الثاني من المبتداء واصل المبتداء اي الاولى
في المبتداء او مقتضى الدليل التقديم لانه الموصوف معنى ولانه
عمدة البيان ومن ثم اي من اجل ان اصل المبتداء جاز
تركيب في داره زيد مع كون الضمير عايدا الي زيد المتاخر
لفظا المتقدم رتبة لمكان اصالة تقدمه وامتنع تركيب صاحبها
في الدار لعود الضمير الي الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
التاخير فيلزم عود الضمير الي المتاخر لفظا ورتبة وقد للتقليل
يكون المبتداء نكرة مع ان اصله التعريف اعلم ان في المبتدء
اصلين التقديم ثم التعريف فبين احدهما بالتصريح والاخر

بالالتزام لان بيان فائدة التنكير يستلزم بيان اصالة التعريف
وايضا ان بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم غير ملايم
وكان الاولى ان يذكر هٰهنا قوله واذا كان المبتدأ مشتملا
او مما وجب فيه هذا الاصل وتخلفه واذا كان المبتدأ نكرة
يلزم تأخره وتخلف هذا الاصل في بعض الوجوه وذلك اذا كان
الخبر مصححا له نحو في الدار رجل ولعل ذكر التنكير بعد ذكر التعريف
بهذه المناسبة التلميح وفيه واذا تخصصت اي قلل شيوعها
بوجه ما اي بوجه كان وما زائدة او صفة لان التنكير المحض
في الباب يخل بالغرض والمط هو الافهام ويرد عليه جواز
كوكب انقض الساعة وامت في حجر لا فيك وايضا يرد
جواز تنكير الفاعل مثل لعبد فانه تخصص بالصفة وهي
مؤمن خير من مشرك وا رجل في الدار ام امرأة فانه تخصص
بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنس لان الاخبار بعد العلم بمنزلة
الصفات وانما قلنا بالعلم بثبوت الخبر لان ام المتصلة
المعادلة الهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم باصل الحكم
لاحد الجنسين وما احد فانه تخصص بصفة العموم وفيه خير منك
والتمثيل للمبتدأ على مذهب بني تميم وشر اهر ذا ناب فانه
تخصيص بكونه فاعلا معنى بارادة التقديم والتأخير على ابدال
شر من الضمير وجعله بتقدير اهر شر ذا ناب ليحصل التخصص
وتقديم ما حقه التأخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب
الا شر واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون

خبرا

خبرا بان يكون الحالي حبيبا او ما جرا او مخبرا بخبر مسرة وقد يكون
شرا بان يكون الحالي لصا او عدوا والمهر له بنباح غير
معتاد ويتشأم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر
بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح فيقدر الوصف حتى يصح
القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وفي الدار
رجل فانه تخصيص بتقديم الخبر الذي هو ظرف مستقر لكونه
حكما لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف بالاستقرار
في الدار فكانه متخصص بالصفة وسلام عليك فانه تخصص
بكونه منسوبا الى المتكلم ان المعنى سلمت سلاما عليك
ثم رفع لقصد الاستمرار والدوام هكذا قالوا واعترض ان سلمت
سلاما معناه قلت سلام عليك فلا يستقيم للزوم الدور
والتسلسل والتكرار والجواب انا لا نم ان معنى سلمت قلت سلام
عليك بل معناه قلت سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك
لا يحتاج الى تقدير آخر فلا يلزم الدور والتسلسل فان قيل السلام
لما كان مصدر سلمت كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام
عليك واقع عليك فيلزم تكرار الخطاب قيل معناه كذلك
لكنه ليس بتكرار بل تعيين الخطاب بالارادة من اللفظ الصالح
وقدر صاحب اللباب سلمك الله معوضا عن تقدير سلمت
وهو غير مسلم حيث لا معنى سلمك الله عليك بعد استيفاء
المفعول مرة والخبر مبتدأ قد يكون اشارة الى ان اصل
الخبر الافراد ولكونه احد جزئي الكلام وهذا يصلح مثالا لـ

لوقوع الخبر جملة لصدق حد الخبر عليها ولان الخبر الحكم كما يقع
بالمفرد يقع بالجملة مثل زيد مبتدا، ابوه مبتدا، ثان قائم خبر
المبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول وزيد قام
فعل ابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتداء فلا بد من الفاء
جواب شرط محذوف اي اذا صح وقوع الجملة خبرا فلا بد او عطف
على قوله قد يكون جملة اي الخبر قد يكون جملة فيحتاج الى عائد
للربط من عائد يعود من الجملة الى المبتداء فيربط به الجملة
لان الجملة من حيث هي هي مستقلة فاذا تعلق بشيء يحتاج الى ربط
والعائد ضميرا وغيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع
المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء في نحو
قل هو الله احد وقوله من عائد خبر لا وليس متعلقا بمبتدا والا
لكان مضارعا للمضاف نحو لا حافظا للقرآن عندك وقد يحذف
العائد بقرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان
بدرهم اي الكر منه والمنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن
لا يسعر غير ذلك وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا او وقع
في التركيب حال كونه ظرفا فالاكثر اي فاكثر النحاة والفاء
في خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط لكونه موصولا بالفعل انه
اي على انه وهو خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول
مقدر اي مفروض ملتصقا بالجملة فان قيل ما معنى هذه الباء
وما معنى قوله مقدر بالجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف قيل
وانما يقدر بالجملة لان الاصل في العمل الفعل فتقديره

عاملا

عاملا في الظرف احرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بالجملة لا محالة
فكذا اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله
فجعله فرع الفعل الذي هو الاصل اولى من جعله فرعا لفرع الفعل
وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد
ولان المقدر لو كان فعلا لافاد نحو زيد في الدار التقوي وليس
كذلك ولان المقدر حال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول
بخلو الاسم عنه اهون من القول بخلو الفعل واذا كان اذا
شرط وهذا شروع في بيان موجبات تقديم المبتداء مشتملا
على ما له ما موصولة او موصوفة بمعنى الشيء او شيء صدر الكلام
فاعل الظرف او مبتداء مقدم الخبر والجملة صلة او صفة كالاستفهام
وغيره فانه ح يجب تقديمه لئلا تبطل صدارته ولا يرد من ابوه
لتصدر من على جملته نحو من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له
صدر الكلام وهو الاستفهام بمعنى اهذا ابوك ام ذاك او ازيد
ابوك ام عمرو ام غيرهما او كانا اي اذا كان المبتداء والخبر
معرفتين فانه ح يلزم تقديمه لانه لو اخر لزم الالتباس
الا بقرينة قوله بنونا بنو ابنائنا وابو ح ابو يوسف واما نحو
زيد المنطلق او المنطلق زيد فقيل الاسم متعين للابتداء والصفة
للخبر وليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجوده في الصحيح
والصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتداء بمعنى
الذات الذي اتصف بكذا او متساويين تخصيصا ولو قال او كانا
متساويين يتناول التساوي في التعريف والتخصيص فينبغي

عن ذكر كونهما موقتين لكن اشتراط التساوي في التعريف يوهم
اشتراط التساوي في رتبة التعريف فصرح بقوله او كانا معرفتين
تحرزا عن هذا الوهم مثل افضل منك مبتداء افضل مني خبر
او كان عطف على قوله او كانا معرفتين الخبر فعلا اصطلاحا مفردا
وفيه لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو قولهما الزيدان قاما
حيث يجوز الزيدان قاما لعدم اللبس اذ الفاعل يكون واحدا
ليس الا ان الخبر صورة لا فعل بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل
لا جملة صورة اذ الضمير المستكن اعتباري لا صوري ولذا جعل
ابن في ابن زيد خبرا مفردا مع فيه ضمير استكن فاعرف وفيه له
اي للمبتداء احتراز عن ان يكون فعلا لغيره نحو زيد قام ابوه فان تقدم
الخبر فيه جائز مثل زيد قام اذ لو اخر ههنا لزم الالتباس بالفاعل
وجب جزاء الشرط تقديمه اي تقديم المبتداء على الخبر للصدر او للبس
واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة بخلاف زيد
ابن ابوه حيث لا يبطل صدارته لتصدره على جملة ما هو صلة
او موصوفة مفعول تضمن له صلة او صفة صدر الكلام كالاستفهام
وغيره فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر والجملة الاسمية صلة او صفة
نحو اين خبر زيد مبتداء اذ لو اخر لبطل صدارته او كان تقديمه
اي الخبر مصححا له اي للمبتداء النكرة او تخصيصه مثل في الدار رجل
فانه خبر تخصص المبتداء بتقديمه ولو اخر لبقي المبتداء بلا تخصيص
رجل او كان لمتعلقه اي لمتعلق الخبر ات دسته فلا يرد
نحو على الله عبده متوكل واسم كان قوله ضمير كائن في المبتداء

اذ لو اخر

اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر مثل على التمرة مثلها اي مثل التمرة
مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل
او بحاصل الذي هو خبر او يقال الخبر هو قوله على التمرة والتمرة
متعلق به لتعلق الجزء بالكل زبدا تمييز عن الاسم التام بالاضافة
مزال عن الموصوف اي حصل او حاصل على التمرة زبدا مثلها
او كان الخبر خبرا عن ان بان يقع مع اسمها وخبرها اما ولا بالمفرد
مبتداء اللهم الا اذا لم يلتبس نحو لولا انك قائم صح لكان كذا مثل
عندي انك قائم فان ان مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتداء
وعندي خبره تقدم عليه لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة اي عندي
قيامك وجب جزاء لقوله اذا تضمن مع ما عطف عليه تقديمه اي تقديم
الخبر على المبتداء وقد للتقليل او التحقيق يتعدد الخبر فيكون اثنين
فصاعدا وقد يجب تعدده نحو الخل حلو حامض والابلق اسود
ابيض ومنها عالم جاهل مثل زيد مبتداء تعدد خبره وهو عالم عاقل
وقد مثل قد ال بقة يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو ملازمة
الثاني للاول وقيل سببية الاول للثاني ويرد عليه نحو ما بكم
من نعمة فمن الله الا ان يراد السببية للحكم والاخبار فيصح
اي لا يمتنع دخول الفاء في الخبر اذا قصد السببية والملازمة
والا فلا وذلك اي المبتداء المتضمن لمعنى الشرط مبتداء الاسم
خبره الموصول بفعل او ظرف الذي وصل بفعل او ظرف وهو صفة
الاسم او النكرة الموصوفة اي التي وصفت بهما اي بفعل او ظرف
وينبغي ان يقول به لان العايد الي المعطوف والمعطوف عليه بكلمة

او زيد نحو او عمرو قائم ولا ينفك فيهما لان المراد احد المذكورين
فان قيل ذكر تعريف الخبرين يقتضي الحصر والمبتدا الداخل عليه
انما نحو انما زيد منطلق والمتضمن بحرف الشرط نحو من وما والمبتدا
الموصوف بهذا الموصول نحو قل ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم من هذا الباب فكيف يستقيم الحصر قيل الفاء في القسمين
الاولين بحرف الشرط اما الاول فظ لان انما حرف الشرط واما الثاني
فلانه يتضمنه ويجري فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع
اللزوم وجوازه وامتناعه في مظانهما وجعل الماضي مستقبلا معنا
وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدا المتضمن لمعنى الشرط فانه
لا يلزم الفاء في خبره وان كان اسمية ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل
معنا بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين
المذكورين ليس بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول
بفعل او ظرف مثل الذي مبتدا يأتيني صلته او في الدار واو
ليس ترديد بين الشرطين بل من باب عطف عبارة على عبارة
اي يقال يأتيني او يقال في الدار مكان يأتيني فله درهم خبر المبتدا
وكل رجل يأتيني او في الدار اي يقال في الدار فله درهم خبر المبتدا
وليت مبتدا ولعل عطف على ليت مانعان بالاتفاق اي باتفاق
النحويين لبطلان صدارة الشرط بدخولهما ولتغيير الجملة بهما من القطع
بوجود الخبر على تقدير وجود الشرط الى الشك فان قيل باب
كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء بالاتفاق فما وجه
تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من بين

حروف

حروف المشبهة لا مطلقا والحق بعضهم ان بهما اي بليت ولعل
في منع دخول الفاء والصحيح خلافه بدليل قوله تع ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تع
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وفي حمل الفاء على الزائدة
او للتعليل وحذف الخبر بعده لا يخفى وتركها مع ان في بعض الايات
نحو قوله تع ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري
من تحتها الانهار لا يوجب كونها مانعة لان دخولها في المبتدا الذي
تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف
في ان وكان ولكن فما وجه تخصيص ان ببيان الاختلاف قيل
لعل القول بالمنع في ان مرجوح بدليل استعمال القران فيها
خلاف وفي غيرها اختلاف فيبقى ان الحاق بهما قول البعض
على خلاف الاكثر وفيه وقد يحذف المبتدا لقيام اي وقت حصول
قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا وقد يجب حذفه كما في
المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل بكر بتقدير
هو وفي الصفة المقطوعة رفعا نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وفي نحو زيد
الخبر الكله اي هو الكله ولم يذكره ذلك لقلته او لعدمه كما زعم البعض
وعللوه بكون المبتدا ركنا وليس بسديد لان الركنية لا ينافي
وجوب الحذف بموجب الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه كقول
المستهل اي نظيره مثل قول طالب الهلال ورافع الصوت عند
رؤية الاستهلال الهلال اي هذا الهلال بالقرينة الحالية وليس
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود نفس الهلال

لا تقييده بالاشارة والله اي بلفظ القسم لئلا يتوهم نصب الجلال
عند الوقف والخبر جوازاً اي قد يحذف الخبر حذفا جائزا مثل
خرجت اي نظيره مثل هذا الكلام فاذا السبع الفاء عاطفة
واذا للمفاجاة وهي عند المبرد ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة
فلا يحتاج الي تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان
السبع ولا يرد عليه نحو خرجت فاذا السبع بالباب لاحتمال
ان يكون قوله بالباب بدلا وعند غيره ظرف زمان وهو مما
لا يصلح خبرا عن الجثة فيكون ظرفا بمعنى المفاجاة المقدرة
منزلة منزلة اللام لئلا ينقلب الظرف مفعولا به فتقدير فاذا
زمان وجود السبع ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر حاصلا
من نحو واقف او حاضر فلا يكون مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان
للجثة وفيه ووجوباً اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب
التزم فيه او مصدرية حينية اي وقت التزام غير الخبر موضعه
في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر مثل لولا زيد اي كل اسم
وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب حذفه لسد جوابها مسده
اي لولا زيد موجود لكان كذا وفي بعض النسخ لهلك عمرو واذا كان
الخبر خاصا لا يجب حذفه نحو ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت
اليوم اشعر من لبيد وقال الكوفيون هو من باب حذف
الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا لشبه لولا بحرف الشرط مع
ولاختصاص لولا التحضيضية بالفعل فيحمل لولا الامتناعية
عليها مثل ضربي زيداً قائماً اي كل مبتدا كان مصدراً صريحا

او مأول

او مأولا مضافا الي الفاعل او المفعول او كليهما او بعده
حال مفردة او جملة او كان اسم تفضيل مضافا الي ذلك المصدر
يجب حذف خبره لسد الحال مسده نحو ضربي زيدا قائما او قائمين
وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قائما وفي ضربي زيدا قائما مذاهب فمذهب البصريين
ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما بجعل قائما حالا
وكان تامة واذا ظرفا مستقرا واقعا خبر المبتدا الذي ليس
بجثة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل
قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد
شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدلالة الاستعمال
وقيل تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قائما بحذف مصدر
مثله واقعا خبرا وقيل هو مبتدا لا خبر له وضعفه ظاهر
وكل رجل وضيعته اي كل رجل وحرفته متقاربان او مقترنان
والمراد ان كل مبتدا عطف عليه شيء بواو بمعنى مع يجب حذف
خبره لاغناء الواو التي بمعنى مع عنه وسدها مسده وقيل حذف
الخبر في مثله غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان
او متقاربان خبر المبتداين فلا يسد المبتدا الثاني وهو
قوله وضيعته مسده اذ المبتدا لا يكون سادا مسد الخبر
والجواب ان يقال المبتدا الثاني يسد مسد الخبر المحذوف
من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان
لا يسد مسده من حيث انه خبره ولا يشترط لوجوب حذف الخبر

سد الشئ مسده من كل وجه او يقال ليقدر الخبر مفردا ويعطف
وضيعته على ضميره ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارن هو
وضيعته فيكون المعطوف متعلق الخبر فيسد مسده ولعمرك لاه
اى لعمرك وبقاءك ما اقسم به والمراد ان كل مبتدا يكون مقسما به
يجب حذف خبره لسد الجواب مسده لافعلن كذا خبر ان فقدم
خبر ان لان خبر لا فرعه واسم ما ولا فرع معمول الفعل الجامد
مع شذوذه فى لا بخلاف خبر ان واخواتها عطف على ان اى ان الثانية
واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة وهى ان
وكان ولكن وليت ولعل هو المسند خبر قوله خبر ان وهو ضمير
الفصل او يقال هو ابتداء كلام وخبر ان مبتدا محذوف الخبر
بقرينة ما سبق اى منه خبر ان والمراد بقوله المسند المسند الى اسم
ان بلا تبعية فلا يرد يضرب فى ان زيدا يضرب ابوه فانه ليس
بمسند الى اسم ان وان رجلا حسنا قائم واحترز به عن كل ما ليس
بمسند بعد دخول هذه الحروف اى احد هذه الحروف وهى ان
واخواتها خرج به عن خبر ان واخواتها مثل ان زيدا قائم
فانه مسند بعد دخول ان وامره اى شأنه وحكمه كامر كائن
او حكم خبر المبتدا فى اقسامه من كونه مفردا او جملة وفى احكامه
من كونه مفردا او متعددا مذكورا او محذوفا وفى شرائطه
من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد وقد يخالف خبر المبتدا
فى ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا لما له صدر الكلام الا فى تقديمه
الا فى جميع الاوصاف الا فى هذه الصفة حيث يفترقان فيه

جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتدا ولم يجز تقديم
خبر ان لان فى تقديمه قلب صورة عمله المقصودة به
الاختصاص عن عمل الفعل وهى تأخير المنصوب عن المرفوع
ولو قال الا فى التقديم لكان اصوب الا اذا كان ظرفا
اى التقديم غير جائز فى جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا
فح يجوز ان يتقدم حيث يتسع فى الظروف ما لا يتسع فى غيره
خبر لا مبتدا محذوف الخبر اى منه خبر لا وقوله هو المسند
استيناف او قوله هو فصل والمسند خبر التى صفة لا اى لا التى
لنفى الجنس اى لنفى حكم الجنس اذ دخل قائم لنفى القيام لا لنفى الرجل
هو المسند الى اسم لا فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه
ولهذا خرج اسم لا وكل ما ليس بمسند بعد دخولها بلا تبعية بقرينة
ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو لا رجل حسنا فى الدار مثل لا غلام
رجل ظريف عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار
لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام
رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفاته فلا يحتمل قوله
ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والمثال وان صلح
محتملا لا يقبح اذا ترجح المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان
فهو قبيح واذا انحط المقصود فاقبح كذا فى بعض الشروح
فالاحتراز عن الاحتمال اولى فيها اى فى الدار خبر بعد خبر
لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف
ونحوه وهو من باب تعدد الخبر لزوما على نحو الابلق اسود

ابيض للزوم الكذب بالتوحيد او جواز ان قيل بانتفاء لزوم
الكذب في الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة والادعاء فاتي
بقوله لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا
لنوعي خبرها اي الظرف وغيره ويحذف الخبر لاحد فاكثيرا وبنو تميم
لا يثبتونه اصلا اي في اللفظ قائلين بوجوب الحذف فيقولون
لا اهل ولا مال بمعنى انتفاء الاهل والمال ويحملون ما تري خبرا
في مثل لا رجل قايم ولا كريم من الولدان مصبوح على الصفة دون
الخبر اسم ما ولا مبتداء محذوف الخبر اي منه اسم ما ولا وقوله هو
المسند استيناف او خبره قوله المسند اليه وهو ضمير الفصل
المشبهتين بليس في النفي والدخول على الاسمية صفة ما ويتعلق
قوله بليس هو المسند اليه اي الذي اسند اليه خبره ويكون غير
تابع كما مر فلا يرد في ما زيد ابوه قايم وفيه وما زيد اخوك قايما
وخرج ما ليس بمسند اليه بعد دخولهما ظرف المسند اليه وخرج به
غير اسم ما ولا مثل ما زيد قايما ولا رجل اي بالنكرة لان لا
لا يعمل الا في النكرة افضل منك وهو اي عمل ليس او اجراء حكم
ليس او التشبيه بليس في لا شاذ لقصور شبهها لان ليس لنفي
الحال ولا ليس كذلك فيقتصر على مورد السماع نحو قوله من صد
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

المنصوبات

لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرور
لكثرتها وخفة النصب هو ضمير فصل او مبتداء ما اشتمل على علم
وهو الالف او النصب او الياء المفعولية اي الخصلة المنسوبة

الى المفعول

الى المفعول نحته اي مما اشتمل على علم المفعولية والفاء للتفسير
المفعول المطلق مبتداء متقدم الخبر ويسمى مطلقا لانه لنفسه
غير مقيد بالحرف وانما قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات
ثم قدم المفعول المطلق اذ هو اصل حقيقة واصطلاحا دون
ما عداه ولهذا يسمى ايضا مطلقا لانه مفعول بالحقيقة الا ترى
انك اذا قلت ضربت زيدا فالضرب هو فعلك لا زيد ولانه
مفعول بلا قيد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف
فاخر عنه ثم قدمه على المفعول فيه واخواته لتقيدها بالحرف
جميعا لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوما كما في اللازم
النصب في اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له
الذي جاز ذكر الواسطة في جميع افراده ثم قدمه على المفعول معه
الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا وهو مبتداء اسم احتراز
عن نحو ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم
وفيه ان فاعل فعل الاول انما فعل الحدث لا مجموع الحدث والزمان
فلا دخل ضرب ضرب زيد في الحد وان لم يذكر لفظ الاسم ما
اي حدث ونحو تربا وجندلا لا اسم حدث حكما فعله خبره يرد عليه
مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فاعل يرد عليه نحو زيد
ضرب ضربا فانه لم يفعله فاعل اذ المصدر مجهول فعل يرد
عليه نحو زيد ضارب ضربا مذكور يرد عليه فضرب الرقاب
من حيث ان فعله غير مذكور بمعناه صفة فعل والضمير فيه عايد

الى الاسم او الى ما يرد عليه نحو ضربته سوطا وجواب عن كل
ما يرد على قيوده للحمل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي
من ذلك ولا يرد عليه نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به
لا مفعولا مطلقا لاعتبار الحيثية لكنه يغني عن بعض القيود الاخر
ايضا لخروج ما اخرج بها باعتبار الحيثية وقوله بمعناه احتراز
عن المفعول له فانه قصد فيه كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل
المذكور فلا يخرج باعتبار الحيثية لكنه ليس بمعناه فيخرج بهذا القيد
وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم
الفعل والنوع حيث دل على بعض انواعه والعدد حيث دل على العدد
مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة للنوع وجلسة للعدد
فالاول اى الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لان الفعل لا يثنى
ولا يجمع فكذا ما مفهومه ولانه دال على الماهية الموافقة عن الدلالة
على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد بخلاف اخويه
اى النوع والعدد لاحتمال كل منهما التعدد وقد يكون اى المصدر
او المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ الفعل مادة كقعدت
جلوسا او بابا كانبتكم نباتا وتبتل اليه تبتيلا او المراد
بغير مادته فيكون مثاله قعدت لا انبتكم من الارض نباتا
والحاصل انه ان قيل اريد بقوله لفظ صيغته يكون نحو ضربته ضربا
من هذا القبيل لاختلاف صيغته وان اريد به مادته لا يكون
نحو انبتكم نباتا منه قيل يراد المادة ولا يجعل نحو انبتكم من هذا
القبيل او يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج القسمان خلافا

لسيبويه

لسيبويه فانه يقدر له عاملا من لفظه نحو قعدت جلوسا وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام اى وقت قيام قرينة
جوازا اى حذفا جائزا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
اى قدمت قدوما خير مقدم وهو اسم تفضيل ومصدريته
باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
ما اضيف اليه ووجوبا عطف على جوازا اى حذفا واجبا سماعا
اى سماعيا او حذف سماع او مسموعا نحو سقيا اى سقاك
الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة
وجدعا اى جدع جدعا وهو قطع الانف وحمدا واستعمال
الفعل فيما نقل من نحو حمدت حمدا فليس بصحيح وبعضهم قيدوا
وجوب الحذف في نحو حمدا له وشكرا له باستعمال له مع اللام وشكرا
اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يستعمل اظهار
عامل هذه المصادر في كلامهم وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا وقياسا عطف على قوله سماعا في مواضع منها اى من تلك
المواضع ما اى موضع وقع المصدر فيه وانما وجب الحذف فيه
لوجود القرينة وان ذمة المحذوف مثبتا حال واحترز به
عن نحو ما زيدا سيرا بعد نفي ظرف وقع احترز عن نحو سرت سيرا
او معنى نفي كما في انما داخل اى كل واحد منهما وقيد على اسم بخلاف
ما سرت الا سير البريد لا يكون المصدر خبرا عنه اى عن ذلك
الاسم احترز عن قوله ما سيري الا سير شديد او وقع
اى المصدر مكررا اى وقع موقع الخبر غير خبر فلا يرد قوله وكنت

الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا مثال
النكرة وما انت الا سير البريد يقال له بالفارسية بيك
مثال المعرفة وانما انت الا تسير سيرا مثال بمعنى النفي وزيد
سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من تلك المواضع ما
اي موضع وقع المصدر فيه وما مبتداء متقدم لخبر تفصيلا
لاثر احترازا عما يكون تفصيلا لمضمون جملة دون اثره نحو زيد
يسافر سفره القريبا والبعيد بمضمون جملة احتراز عما اذا وقع
تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا
وفيه ونحو لزيد سفر فاما ان يصح صحة او يغتنم اغتناما ولزيد ضرب
فاما ان يتادب تاديبا او يهلك اهلاكا متقدمة احتراز عن المتأخرة
نحو اما ان يتادب زيد بالضرب تاديبا او يهلك اهلاكا فاضربه
واما تمنون منا او تفدون فداء فشدوا واعلم ان التفصيل
انما يكون للجملة المتقدمة فذكر قوله متقدمة توضيح وفيه مثل
فشدوا الوثاق فاما تمنون منا بعد اي بعد الشد واما تفدون
فداء وانما يجب الحذف فيه لسد الجملة التي تقدمت الخبر المحذوف
ومنها اي ومن تلك المواضع ما اي موضع وقع المصدر فيه للتشبيه
اي للدلالة على مشاركة امر لامر في معنى احتراز عن نحو مررت به
فاذا له صوت صوت حسن علاجا حال اي دالا على الحدث احتراز
عن نحو مررت بزيد فاذا له زهد زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء
بعد طرف وقع جملة احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة

صفة

لها صفة جملة على متعلق مشتملة اسم احتراز عن نحو مررت بزيد
فاذا له ضرب صوت حمار بمعناه صفة اسم اي معنى المصدر وعلى
صاحبه عطف على اسم احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت
صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فانه مصدر
وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم
بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب المصدر وهو المكنى
عنه بالضمير في له وانما وجب الحذف لسد الجملة التي تقدمته مسد
المحذوف وصراخ اي فاذا له صراخ يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة
مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما موضع وقع المصدر
فيه مضمون حال جملة لا تحتمل صفة جملة احتراز عما سياتي في الضابطة
الاتية لها اي لتلك الجملة غيره اي غير ذلك المصدر نحو له اي لفلان
علي خبر وله متعلق للخبر او على العكس الف درهم مبتداء اعترافا
مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لا مضمون لها الا الاعتراف
ولا محتمل لها غيره ويسمى تاكيدا او تقريرا لنفسه اي لذاته ومنها
ما وقع اي من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه مضمون حال جملة
لها اي لتلك الجملة محتمل غيره اي غير ذلك المصدر نحو زيد قائم احق
حقا اي صدقا فانه مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا المصدر توكيدا للجملة لغيره اي لدفع غيره او لاجل احتمال
غيرها او ما يغايره وصفا له اذ الحكم المحكم يغاير المحتمل وان الحق
مرادا ومنها ما وقع المصدر فيه مثنى اي دالا على التكرير والتكثير

مثل لبيك اي الب بلباعنك البابا بعد الباب وسعديك اي اسعدك
اسعادا بعد اسعاد والمصادر في هذا الباب سماعية وان كان
الحذف قياسا المفعول به هو ما اي اسم ولم يذكر اكتفاء بما سبق
وقع عليه الفعل حقيقة او عبارة فلا يرد نحو خلق الله العالم وما ضربت
زيدا وفيه ان المراد وما تعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به فلا يرد
نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا وهذا معنى عرفي للوقوع فلا لزم
دعوى الوضع او بيان الاتصال واورد عليه ان نحو زيدا لا توقف
عليه تعقل الضرب واجيب بانه مما يتوقف عليه تعقل الضرب على البدلية
وان لم يتوقف بالتعيين فعل والمراد به اللغوي دون الاصطلاحي
والزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود
الفعل لا تعقل ماهيته الفاعل لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال قصد به الحيثية فلا يرد
عليه المفعول فيه وغيره مما يتوقف عليه الفعل نحو ضربت زيدا وقد يتقدم
المفعول به على الفعل وغيره من عوامل الا لمانع وخص الفعل بالذكر
لاصالته وانما يتقدم لانه معمول الفعل معمول قوي تعلقه بعامله
فيتعلق به متقدما ومتأخرا الا ان يمنع مانع تقدمه لوقوعه في حيز
ان وقد للتفصيل يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام
اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف جوازا
اي حذفا جائزا نحو زيدا بتقدير اضرب بقرينة السؤال لمن قال
من اضرب معمول قال ووجوبا اي حذفا واجبا في اربعة مواضع
وفي الحصر على الاربعة نظر لوجوب تحقق الحذف في باب الاغراء

والمنصوب

والمنصوب على المدح او الذم او الترحم الباب الاول سماعي كم يستعمل
اظهار فعله في كلامهم مثل امرا ونفسه اي اترك امرا مع نفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
وقيل هو صفة مصدر محذوف اي انتهاء خيرا لكم وقيل هو خبر يكون
المحذوف اي انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم وفيهما نظر لعدم اطراد
الاول في انته امرا قاصدا وكون حذف كان بلا حرف الشرط شاذ
وفيه واهلا وسهلا اي اتيت اهلا ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا
الباب الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله ما لم يسم فاعله للمطلوب
وخرج به ما ليس بمطلوب الاقبال ونحو يا الله لا يصدق عليه كونه
مطلوبا بالاقبال اللهم الا ان يحمل على التخييل كما في باب المنية وفيه
انه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مط الاقبال او يكون المراد
المطلوب اقباله ولو حكما فيصدق عليه لانه مط الاجابة ويرد على
الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مط نحو يا سماء
ويا ارض ويا لماء ويا للدواهي ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه
يا فلان مما لا يتصور طلب اقباله والجواب ان الاول مط الاقبال
لسماع النهي وينهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان
او يقال هو مط الاقبال حكما لكونه مسؤول الاجابة كما قلنا في يا الله
واما البواقي فهو من باب الاستعارة بالكناية وندائها استعارة
تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائي بحرف اي بواسطة حرف من الحروف
الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو اطلب اقبال
زيد وانادي زيدا وادعوك ونحو ذلك والجار متعلق بالمطلوب

نائب مناب ظرف وحذف في فيه وان لم يكن من الجهات لكونه جاريا مجري لفظ المكان لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار ادعوا اي لفظه لفظا او تقديرا تفصيل للمنادي او الحرف ويبني المنادي وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الي النصب والطلب الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما على ما اي الضمة والالف والواو يرفع مسند الي قوله به فهو مفعول ما لم يسم فاعله ولا ضمير فيه اذ المنادي لا يرفع بحال وعود الضمير الي الاسم بعيد مع ان كان المنادي مفردا اي مفردا كاملا ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة والاحتراز عن المضاف والمضارع له معرفة لشبهه بكاف ادعوك المشبهة بكاف اياك وذلك في وقوعه موقعها الا اذا كان علما موصوفا بابن مضافا الي علم فح يختار فتحه كما سيجيء وقوله معرفة صفة مفردا او خبر اخر لا لازم التعدد اذ الحكم لا يتم باحدهما مثل يا زيد مثال المعرفة قبل النداء ويا رجل مثال المعرفة بعد النداء ويجوز ح تنوينه عند الضرورة نحو قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو فان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام فكيف يصح فيه يا زيدان ويا زيدون بدون اللام قيل صح لقيام يا مقام اللام وكونها في حكمها ويخفض اي يجر المنادي بلام الاستغاثة اي اللام تدخل المنادي وقت الاستغاثة وكذا بلام التعجب كيا للماء والتهديد كيا لبكر لاقتلنك وانما اختيرت اللام من بين الحروف اذ المستغاث به مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاختصار

مثل

مثل يا لزيد فاللام يتعلق بادعوا المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزاد الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا وانما فتحت اللام لدخولها على الكاف حكما ولذا ه انبغيت على الكسر اللام الثانية نحو يا لزيد ولعمرو ويا لله للمسلمين وانما اعرب بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة في نحو يا لزيد لخروجه عن تاثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول الجار ولصيرورته بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولخروجه عن الافراد بالتركيب مع اللام وفي كلي نظر ويفتح المنادي لالحاق الفها اي الف الاستغاثة لموافقة الالف ويفهم ويكبد لو اوصلا وبا ئها الا حقيقي لدي التبس كما في المندوب مثل يا منوه في المستغاث عنه ويا منكبه في المستغاث منك وانما تكسر اللام في المستغاث اليه لا وفتح في المستغاث حيث تقول يا لله للمسلمين فرقا بينهما فان قيل فما ذا يتعلق حرف الجر قلنا بحرف النداء الاولي يتعلق تعلق المفعول به والثاني يتعلق تعلق المفعول له فلا لام ح اي حين اذا دخلت الالف ولا يجتمعان تحرزا عن التكرار والجمع بين العوضين مثل يا زيداه وينصب ما سواهما من النكرة والمضاف والمضارع له في تعلق شيء هو من تمامه وضميرهما عائد الي المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث وفيه والاولي ان يقال المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة ونحوها او الف الاستغاثة لتلا يرد المنادي المتعجب منه والمهدد ومثل يا عبد الله مثال المضاف ويا طالعا جبلا مثال المضارع للمضاف ويا حافظا لانبي ويا شاعر اليوم مثله والا يا نخلة من ذات عرق ويا ثلثة وثلثين علما او لا كل ذلك

مضارع للمضاف بخلاف يا رجلا صالحا لامتناع تعريفه فلا بد
من بيان الفرق وقد ذكرنا في كتابنا المسمى بالمعاقبة واعلم
ان في اعتماد طالعا جبلا ذكرنا في كتابنا المسمى بالارشاد
واولا وجه سوى تقدير الموصوف وذلك بدرجة في باب يا رجلا
صالحا وذلك مما يمتنع تعريفه فلا فالك ثم وقوله يا طالعا جبلا
معرفة بدليل تعريف صفته في نحو يا طالعا جبلا الظريف ويا رجلا
الاولى تاخير النكرة لخروجها عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المو
لغير معين اي مقول الرجل غير معين كما في قول الاعمى وتوابع المنادى
المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه
وغير المبهم فان صفته لازمة الرفع كما سيجيء وهذا القيد احتراز
عن توابع المعرب فانها غير البدل والمعطوف غير ذي اللام فهي منصوبة
لا غير المؤكدة من كل وجه وهو احتراز عن المضاف والمضارع له
من التأكيد المعنوي مثل يا تميم اجمعون واجمعين واما التأكيد
اللفظي فحكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه
رفعا ونصبا نحو اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا
وانما اطلق التأكيد على غير الاغلب لان هذا الحكم في احد قسميه وهو
التأكيد اللفظي على غير الاغلب ولعل المختار عنده ذلك والصفة
نحو يا زيد العاقل والعاقل وعطف البيان نحو يا زيد بشر وبشرا
والمعطوف بحرف الممتنع صفة سببية للمعطوف بحرف دخول فاعل
الممتنع يا عليه اي على المنادى نحو يا زيد والحارث وكقوله تع
يا جبال اوبي معه والطير بالرفع والنصب واحترز به عن المعطوف

باطرف

باطرف غير الممتنع دخول يا عليه لعدم اللام نحو يا زيد وعمرو من المعطوفات
فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجيء ترفع خبر
قوله وتوابع المنادى على لفظه اي حملا على لفظ المنادى لشبه
ضمته بالرفع في العروض والاطراد والرفع يا شبهها بالرفع مع
في كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى
لمكان البناء وظهر في التابع لاحتياجه الى المؤثر وانما لم يبن
كصفة اسم لا لمكان الفصل باللام ولان وجه بناء الصفة في لا رجل
ظريف كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة
المنادى فافترقا وتنصب حملا على محله فان محله النصب على المفعولية
مثل يا زيد العاقل والعاقل والخليل يعني بعد جواز الوجهين مع
في توابع المنادى المبني للاختلاف الواقع في اختيار احد الوجهين
في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه في المعطوف
بالحرف الممتنع دخول يا عليه متعلق بقوله يختار الرفع وبقول
باولوية الرفع لانه منادى مستقل فكانه باشره يا فيختار فيه
حركة هي اثرها وابو عمرو بن العلا يختار النصب لان ذا اللام
لا يباشره يا فيختار فيه ما هو اثر دخولا اثر يا وابو العباس
المبرد ان كان المعطوف كالحسن اي مثل الحسن في جواز نزع اللام
وقيل في كونه علما ذا اللام ويدخل نحو الرجل على الاول دون الثاني
ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول او مثل الحسن مما كان
صفة في الاصل ثم صار علما لا بالغلبة بل بالوضع الخاص فانه
يجوز فيه ان ينزع اللام والاتيان به فكالخليل خبر مبتدا محذوف

والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدأ الاول اعني قوله ابو العباس
اي فهو كالخليل في اختيار الرفع لان اللام لما كانت في عوض
النزع لم يعتد بها ولان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها
فيختار الرفع بخلاف ما لم يكن كذلك فيختار النصب والا اي وان لم يكن
المعطوف كالحسن فكابي عمرو اي فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب
وسياقه هذه الاعلام من لطائف الكتاب والمضافة اي توابع
المنادي المضافة اضافة معنوية نحو يا زيد صاحب الفرس
ويا بشر ذا الجمة بخلاف نحو يا زيد الحسن الوجه نحو يا صاح يا ذا الفضل
العنق لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال وليس حكم المضاف
اضافة لفظية والمضارع للمضاف فههنا حكم المضاف بل حكم المفرد
بخلاف ما اذا وقعت مناداة عملا بالاعتبارين في الحكمين في
التابع ينصب لانها لو باشرها حرف النداء لا يكون حكم المضمومة
وكذا اذا كانت تابعة كما صرح به البعض الا اذا اعتبرت مفردة
كالمضافة اضافة لفظية والمضارع له كما صرح به الآخرون
والبدل مبتدأ نحو يا زيد بشر ويا زيدا فاعمرو ويا زيد رجلا
صالحا ويا زيد طالعا جبلا والمعطوف نحو يا زيد وعمرو ويا زيد
وافاعمرو ويا زيد ويا طالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا غير
صفة المعطوف او بدل عنه ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر قبله
وهو الممتنع دخول يا عليه حكمه مبتدأ ثان اي حكم كل واحد منهما
حكم المنادي المستقل لكونهما في حكم تكرير العامل وهو خبر المبتدأ
الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول مطلقا اي زمانا مطلقا

اي سواء

اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف ونكرتين
والعلم اي المنادي الذي هو العلم الموصوف بابن اي بلفظ
ابن ومؤنثه وليس مصغر ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما في حكم
هذا الباب لعدم الكثرة مضافا فال ويتعلق به قوله الى علم
اخر احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا ويا هند ابنة عمنا يختار
فتحه والجملة خبر المبتدأ اي يختار فتح المنادي وهو العلم المذكور
لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم ويجوز
البناء على الضم ايضا واذا نودي الموقف باللام اي اذا قصد نداؤه
ونظيره قوله تع واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من اه اي اذا اردت
قراءته قيل يا ايها الرجل ونحوه بتوسط اي مع هاء التنبيه
تخلصا عن اجتماع الى التعريف صورة فان قيل الشرطية لا تتم
صورة لان الشرط نداء الموقف باللام اي سوف كان وظاهر انه
لا يترتب عليه هذا الجزاء قيل الكلام محمول على حذف او مجاز
فليتامل فانه ان اريد به اللفظ فهو علم والعلم به يصح تاويله
بصفة اشتهر بها نحو لكل فرعون موسى ولا هيثم الليلة للمطي
اي لكل جبار قاهر عادل ولا راعي الليلة للمطي فيكون المعنى
لكل كلام وسط فيه اي وكلام وسط فيه اسم الاشارة فلا يلزم تقديم
الكلي للجزئي ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل
لامرين تكثير التشويق والتوجه باتيان مبهم بعد مبهم وتاخير
البيان فالمبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكن فيه فائدة
وهي زيادة التشويق في البيان بزيادة التعريف فيه

والتزموا اي النحاة رفع الرجل وان كان صفة وصفها جواز الوجهين
لانه اي الرجل المقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ عوض
غير المقصود وذكر بحيث انه بيان المعنى في المتبوع لا بحيث انه
منادى مستقل فلا يثبت بدليته ولان البدل في حكم تكرير العامل
فيلزم دخول يا في المعرف حكما بالنداء وتوابعه اي التزموا رفع
توابع الرجل نحو يا ايها الرجل ذو المال لانها توابع معرب
المعرب واحد لا محل له من الاعراب سوى الرفع وتوابع المعرب
في باب النداء لا يتبع غير اعرابه بخلاف فان زيدا قايم وعمرو
والجبني ضرب زيد وعمرو ويذهب في نجد وغورا غايرا وغير ذلك
مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمه باعتبار تعدد
اعرابه معرب لا معرب واحد فلا يحتاج لدفع الايراد المذكور
الى زيادة قيد فقالوا يا الله جواب سوال وهذا من حيث المعنى
استيناف من القاعدة المذكورة خاصة اي خص بذلك خصوصا
لامتناع التوسط لان ايا يستلزم التعدد وهاء التنبيه
والله تعالى عن التعدد والتنبيه وهذا لا شارة لحسنة والله تعالى
عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله ربي كان مجهولا
على اي طرد للباب ولان لامها صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت
في الاصل عوضا همزة اله فاضمحل فيه جهة التعريف لوجهين
فلم يعتبر بخلاف النجم والناس وفيه انه يوجب صحة ان يقال
يا الناس بعد العلمية وفيه ان العلمية لا توجب هجر الاصل
بخلاف يا الله وتلك واصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون

لغير

لغير معين وهنا كذلك في مثل اي في المنادى اذا كرر بلفظه
مضاف الى اسم اخر مثل يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر الضم على انه منادى مفرد معرفة والنصب على انه
مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف
والمضاف اليه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور
على نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد ولا يجوز في الثاني
الا النصب لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف والمنادى
المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اي في المضاف الى ياء المتكلم
الوجوه الاربعة اي تركيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها و
مقلوبها الفا يا غلامي فاعل يجوز فيه مثل يا غلامي بسكون
الياء اصلها الفتح ككاف الخطاب والسكون للتخفيف ويا غلاما
بقلب الياء الفا والكسرة فتحة او بحذف الياء وتعويض الالف
عنها ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة وبالهاء وقفا
عطف الظرفية على الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز
فيه كذا وكذا ويكون بالهاء وقفا اي حال كونه موقوفا عليه
او على محذوف اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء وقفا او خبر
مبتدا محذوف اي وهو بالهاء وقفا او متعلق فعل محذوف
فيه اي يتوقف عليه بالهاء وقفا فقوله وقفا حال او مصدر
فعل محذوف او ظرف اي في الوقف وقالوا يا ابي ويا امي
كسائر ما اضيف الى الياء مع زيادة وجه اخر لكثرة استعمال
نداتهما وورود السماع الى ذلك ويا ابت ويا امت بحذف

الياء وتعويض او بقلب الياء تاء وتاء التأنيث في يا ابت
للمبالغة كذا في تفسير ابي زابيان وانما طولت التاء فيها
لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عن الواو ولكنها
يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت وبنت لان اصل همزة التاء
اصلي وتلك زائدة فتفترقان فتحا على وفق حركة الياء وكسرا
على وفق طبيعة الياء وضما الفصالا وانه يجري المفرد ولم يذكره
للقلة وقوله وكسرا حال وبالالف عطف على محذوف اي بغير
الالف وبالالف فيقال يا ابتا بابدال الياء الفا تخفيفا
وفيه دون الياء فلا يقال يا ابتي تحرزا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه قالوا يا ابن ام ويا ابن عم اي اذا كان المنادى
لفظ ابن مضافا الى لفظ ام او عم مضافين الى ياء المتكلم جاز
فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم مع زيادة وجه
وخاصة اي بخصوصها خصوصا فلا يقال يا ابن اخي ويا ابن
خالي على الوجوه المذكورة بل على ما جاء في غير المنادى مثل
باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن ام
ويا ابن عم ويا ابن اما ويا ابن عما مع زيادة وجه شذ في المضاف
الى ياء المتكلم وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتح وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص المنادى
الترخيم شرع في بيانه وقال وترخيم المنادى جائز وفي غيره
ضرورة اي يفعل الترخيم في غير المنادى لاجل الضرورة فيكون

مفعولا له

مفعولا له لفعل الترخيم دون جوازه والا لا يجوز حذف اللام
لعدم اتحاد الفاعل لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم
فعلى هذا المرخم والمضطر واحد ومنع رفع قوله ضرورة ليس
بصحيح لجوازه على الخبرية بحذف مضاف اي هو في غير المنادى
اثر ضرورة او بفعل ضرورة او مبالغة وهو اي الترخيم حذف
مصدر ترك فاعله ومفعوله في آخره اي آخر الاسم في التركيب
دون الافراد فلا يرد حذف الواو في نحو يد ودم وغيرهما
تخفيفا اي لاجل التخفيف لا القانون تصريفي ولغوي وشرطه
اي شرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان آخر المضاف وسطه
حكما لان الترخيم يختص بالآخر والمضاف اليه غير المنادى فلا مانع
للترخيم في جزءها واكتفى بالمضاف عن المشبه به اذ هما متحدان
في حكم واحد واما نحو يا صاح في يا صاحبي فشاذ ولو قال وشرطه
ان يكون مفردا لكان اولى ولا مستغاثا لان المطلوب فيه مد
الصوت والحذف ينافيه ولا غيرهما من المندوب وانما لم يذكر
المندوب لانه غير المنادى عنده ولا جملة لان الجملة محكية
كما هي ويكون الاسم المرخم اما علما لعدم اللبس فيه لشهرته بخلاف
الصفات زائدا لئلا يلزم اختلال البنية على ثلثة واجاز
الكوفيون يا عم في يا عمرو وبعضهم يا زي في يا زيد واما بتاء
التأنيث فلا يشترط الزيادة والعلمية نحو يا ثب علما
او غير علم لان الاخلال ح لو كان لكان من قبيل الواضع
لان تاء التأنيث ليست بداخلة في البنية فلا يشترط الزيادة

على الثلاثة ولا العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل
الواضع لان الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما
فان كان تغيير لكمية المحذوف في آخره اي آخر الاسم الذي
اريد ترخيمه وهو خبر كان زيادتان كالبنتان في حكم الواحدة
في الزيادة دفعة واحدة لمعنى واحد والحكم فيهما وليستا
في الحكم فهو ظرف اعتبارية والعبارة محمولة على القلب كاسماء
قيل انه فعلاء والاصل وسماء من الوسامة فقلبت
واوها همزة كاناءة واحد ومروان فيقال يا اسم ويا مرو
فان الالف والهمزة في آخر اسماء زيادتان في حكم الواحدة
وكذلك الالف والنون في مروان او حرف عطف على زيادتان
صحيح صفة حرف قبله اي قبل ذلك الحرف مدة علة زائدة وكذا
ما قبلها يوافقها وبين القسمين عموم وخصوص من وجه فربما
يصدق القسم الاول دون الثاني كبصري وربما يصدق
الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان
فلذلك لم يكتف باحدهما وهو اكثر جملة حالية من تفصيلية
اربعة احرف لئلا يلزم اختلاف البنية بحذف حرفين حذفتا
اي حذفت الحرفان وهو جزاء الشرط نحو منصور وعمار وادريس
بخلاف ثمود وسعيد وعماد وان كان الاسم مركبا كبعلبك
وخمسة عشر علما حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل
وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزيله منزلة تاء التانيث في كونهما
كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان الاسم المرخم

غير

غير ذلك اي غير ما كان في آخره زيادتان او حرف صحيح قبله
مدة وهو اكثر من اربعة احرف او كان الاسم المرخم
غير ما ذكر فحرف واحد اي فالمحذوف منه حرف واحد لحصول
الفائدة المقصودة به وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار
ويا مال في نحو يا حارث ويا مالك اي ههنا بالجملة الاسمية
لكون هذا الاسم كثير استعمالا وهو اي المحذوف في حكم الثابت
فيبقى ما قبله كما كان على الاكثر فيقال اي اذا كان كذلك
فيقال او عطف على الاسمية الثابتة المأولة بالفعلية كأنه
قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار بكسر الراء في يا حارث
فقوله يا حار مفعول ما لم يسم فاعله ويا ثمو بواو بعد ضمة في ثمود
ولو جعل المحذوف منسيا والواو لوجب قلبها ياء
لوقوعها طرفا بعد ضمة ويا كرو بواو مفتوحة بعد فتحة ولا يقلب
الفا لوقوع الساكن بعد وهو الالف المحذوف اي الذي
في حكم الثابت ولو لم يكن في حكم الثابت لقيل يا كرا لارتفاع
المانع وقد للتقليل يجعل ما بقي من بعد الحذف اسما برأسه
كأنه لم يحذف عنه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم
نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار في حارث بالضم كأنه اسم
مفرد موضوعة برأسه فيضم ويا ثمي في يا ثمود لانه لما جعل
ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم
قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل ويا كرا في كروان لانه
لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن

بعد الواو فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد
للتقليل استعملوا اي العرب صيغة النداء وهي يا في المندوب
وهو اي المندوب المتفجع عليه اي الذي يتفجع عليه اي لاجله
والتفجع التحزن فان قيل لم لم يذكر المتفجع منه نحو واويلاه
ووامصيبتاه واغوثاه وواحزناه ونحو ذلك قيل هو داخل
في المتفجع لاجله فلا حاجة الي ذكره على حدة بيا او وا اصله المتفجع
عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا او وا مه
وفي جعلها للسببية والاستعانة نظر واختص اي المندوب بوا
اي لا يدخل وا في غيره والباء داخلة في المختص دون المختص به
وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء تمييز اي حكمه من حيث
الاعراب والبناء حكم المنادى اي كحكم المنادى لا بعلة او حكم
اعرابه وبناؤه مثل حكم اعراب المنادى وبناؤه اي ان كان
مفردا معرفة فيضم وان كان مضافا او مضارعا له فينصب ولا يقع
نكرة فانه لا يندب الا المعروف ولك اي جاز او جائز لك زيادة
الالف اضافة المصدر الي المفعول وهو مبتداء او فاعل جاز
المقدر في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المط في الندبة مه
فان خفت اللبس اي لبس ذلك اللفظ بغيره قلت نحو الشرط
واغلامكيه في واغلامك اذ لو زيدت الالف لزم لبس الخطاب
المؤنث بخطاب المذكر فزيدت الياء على وفق حركة الكاف
واغلامكموه في واغلامكم اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه
للبس خطاب الجمع بخطاب التثنية ولك الهاء اي جاز او جائز لك

الهاء

الهاء اي هاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف في الوقف
ظرف لك او ظرف جاز المقدر او ظرف للزيادة المقدرة مضاف
الي الهاء ولا يندب الا المعروف اي المشهور لتعذر معرفته
في ندبته والمتفجع عليه وهو مستثنى مفرغ مفعول ما لم يسم فاعله
فلا يقال وارجلاه اي لا يقال هذا اللفظ لرجل غير معين او شيع
عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال والا لزم ان يكون
نتيجة لما سبق وليس كذلك مثل وازيد الطويلاه بالحاق الالف
بالصفة مع كونها غير مندوب وغير ممتزج به لجواز الفصل
بغير الظرف بينهما في السعة قال الله وانه لقسم لو تعلمون عظيم
بخلاف المضاف والمضاف اليه حيث اجاز واوا امير المؤمنيناه
واعبد المطلباه لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما
وكذا يلحق الجزء الاخر من المضارع للمضاف نحو واطالعا جبلاه
وكذا يلحق اخر الصلة في السعة نحو وامن حفر بئر زمزماه وقراءة
ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وارد على الشذوذ خلافا
ليونس اي يخالف هذا القول خلافا ليونس فانه اجاز الحاق
الالف بالصفة كالمضاف والمضاف اليه لاتحاد بينهما معنى
لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا
ويجوز بقرينة حذف حرف الاضافة المصدر الي المفعول النداء
الا مقارن مع اسم الجنس اي ما كان نكرة قبل النداء لان المعرف
للجنس هو حرف النداء فحذفه ملتبس ولان اليا فيه نائبة عن لام
التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب ولان نداء

لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن
الى انه منادى واسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف
ينافيه نحو يوسف اى يا يوسف بقرينة المقام اعرض عن هذا
الرجل وايها الرجل اى يا ايها الرجل لان صورة ايتها تختص بالنداء
وشذ جواب سؤال حيث يرد حذف النداء من اسم الجنس اصبح
ليل اى يا ليل وافتد مخنوق اى يا مخنوق والافتداء جان
جزيدن واطرق كرا اى كروان وهو شاذ بثلثة وجوه
حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم
اسما براسه وهو مثل يضرب لامر الضعيف بالانقياد عند حصول
من هو اعلى واقوى منه وتمام المثل اطرق كرا ان النعامة
في القرى وكرى طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول
رقية للعرب ليصاد به الكروان وقد للتقليل يحذف المنادى
لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة على حذفه وتعيينه جوازا
اى حذفا جائزا مثل الا حرف التنبيه يا اسجدوا بالوقف على يا
والابتداء باسجدوا اى يا قوم اسجدوا بقرينة امتناع دخول
يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بالتشديد بيسجد على صيغة
المضارع لانه ليس من هذا القبيل الثالث من الابواب الاربعة
التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما موصولة او موصوفة
وقوله اضمر اى فذ صلة او صفة عامله مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله اضمر على شريطة التفسير اضمارا واقعا على شرط هو

تفسيره

تفسيره بما بعده فهو من قبيل اضافة العام الى الخاص وهو كل
اسم بعده اى بعد ذلك الاسم فعل مبتدأ وقوله بعده خبره او فاعل
قوله بعده او شبهه عطف على قوله فعل مشتغل عنه معرض عنه
اى عن ذلك الاسم وقوله مشتغل صفة لاحد المذكورين ايهما كان
لانه او لاحد الامرين غير معين او صفة لفعل بضميره اى بسبب
تعلق ضمير ذلك الاسم او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق
ضميره لو سلط عليه اى ذلك الاسم لفظا اذا تسلط تقديرا ثابت
ولو نقض انتفاء ما دخلت عليه فلا بد من تقييد هو تاكيد ضمير
سلط لا براز لصحة العطف او مناسبه في موضعه لنصبه مثل
زيدا ضربته نظير الاشتغال بضميره وزيدا مررت به نظير تقدير مناسبه
وزيدا ضربت غلامه نظير الاشتغال بالمتعلق وتقدير المناسب
وزيدا حبست عليه لاجله ينصب بفعل مضمر محذوف يفسره
ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه
اى حذف التفسير ضربت زيدا ضربته وجاوزت في زيدا مررت به
واهنت في زيدا ضربت غلامه ولابست في زيدا حبست عليه ويختار
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ او بالتجرد منه
عن العوامل اللفظية مسندا اليه عند طرف يختار عدم قرينة
خلافه اى خلاف الرفع وفيه وفيه لانه اذا عدم قرائن خلافه
فهو راجح حيث يوجبه لسلامته عن الحذف او خلاف اختيار الرفع
من قرائن وجوب النصب واختياره ومساواته ووجوب
الرفع او عند وجود قرينة اقوى منها اى من قرينة خلافه

اي اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع او وجد وكان قرينة الرفع
اقوى كما مع غير الطلب نحو لقيت القوم واما عمرو فاكرمته
والعطف على الفعلية قرينة النصب واما التي تضمنت معنى مه
الابتداء قرينة الرفع وقد مر ترجحت هذه للسلامة عن الحذف
وانما يكون قرينة للرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل
فلا يليها لفظا الا اسم وذلك الطلب يشمل الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي
والدعاء فقط فنفى الاطلاق نظرا الى ان غيرها لما كان يتضمن
الصدر فيمتنع لتسلطها على ما قبلها فلا يكون من هذا الباب
اصلا فاستغنى عن التقييد ولو قال مع الخبر لكان اخصر لكنه
اشار الى انتفاء المؤثر في اختيار النصب وقوله مع غير الطلب
احتراز عن الطلب نحو رايت القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان قرينة
الرفع ح ليست باقوى لمعارضة لزوم الانشاء خبرا سلامة
الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لكثرته واذا للمفاجاة
نحو خرجت فاذا زيدا لقيته لان الاكثر بعد اذا للمفاجاة وقوع
الاسمية وقد رجحت السلامة عن الحذف فرجح على قرينة اختيار
النصب وهو العطف على الفعلية وانما قلنا ان الاكثر بعد
اذا للمفاجاة وقوع الاسمية بناء على سماع النصب بعدها
والا فالقياس بعدها وجوب الرفع للزوم الاسمية بعدها
في غير هذا الموضع فان قيل قد ذكر في بحث الظروف مه
ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية ويفهم ههنا رجحانها

لالزومها

لا لزومها وهذا تناقض قيل المراد باللزوم فيه الغلبة مه
واللزوم الاستعمال الاعتباري المبني على الرجحان لا اللزوم
الحقيقي فلا تناقض ويختار النصب في ذلك الاسم بالعطف
على جملة فعلية نحو خرجت فزيدا لقيته للتناسب وبعد مه
حرف النفي نحو ما زيدا ضربته وحرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته
وبعد كلمة اذا الشرطية اي المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا
ضربته اضربك واحترز به عن اذا المفاجاة وعند المبرد يجب
النصب بعدها وحيث عطف على اذا نحو حيث زيدا تجد فاكرمه
وفي الامر والنهي عطف على قوله بعد اي في وقت وقوع الامر
والنهي بعده نحو زيدا اضربه او لا تضربه اذ هي اي هذه المواضع
اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وقبل
الامر والنهي مواضع الفعل اي مواضع وقوعه فلا جرم يختار
النصب بتقدير الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام
في الغالب يلحقان الافعال دون الذوات وكذا معنى الشرط
الذي يتضمنه اذا وحيث مع عدم رسوخهما فيه بخلاف ساير
ادوات الشرط وعند عطف على قوله نحو هو للامر خوف
لبس اضافة المصدر الى المفعول المفسر فيما هو مقيد
بالصفة رفعا فان قيل فليجز الوجهان كما في اقائم زيد
قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره مه
فان قيل فليجب النصب اذ التحرز عن اللبس واجب قيل
هذا وهم اللبس ولهذا سماه خوف اللبس مثل انا كل شيء

خلقناه بقدر بنصب كل ولو رفع بالابتداء وبجعل قوله خلقناه
خبرا له خيف لبسه بالصفة باحتمال كونه قوله بقدر خبرا وهو
خلاف المقصود فيكون المعنى كل شيء هو مخلوق لنا كائن بقدر
والمقصود كل شيء مخلوق لنا بقدر والاول غير مقصود حيث
يكون قوله خلقناه قيدا على ما هو الظاهر في الصفة فتوهم كون
بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله كما هو مذهب المعتزلة
في افعال العباد الاختيارية وبهذا حصل الجواب عما ورد مه
في بعض الشروح من ان حاصل المعنيين واحد ولا ضرر في الاحتمال
ويستوي الامران اي الرفع والنصب في الاختيار اي ايا قصدوا
منهما يكون مختارا في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده مه
او في داره ونحو ذلك والا لا يصلح عطفه على الصغرى لعدم
الضمير فيه وههنا بعض التركيب اي يختار النصب ويستوي مه
الامران فيما اذا عطف الجملة التي وضع فيها ذلك الاسم على جملة
ذات وجهين او جملة اسمية خبرها فعلية فيصح رفعه على الابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب
فيهما ففي الرفع يكون الاسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي
اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي قلت م
فعلية فان السلامة من الحذف مرجحة للرفع قيل هي معارضة
لقرب المعطوف وفيه نظر لانها اذا عطف على الكبرى في اللفظ
قرينة غير مفصول عنها بشيء فلا يتفاوتان قربا وبعدا فالاولى
ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض

وان

وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار معارض
او يحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذي
قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار ويجب النصب
بعد حرف الشرط غير اما صريحا او ضمنيا كما في متى وحيثما واينما
الا اذا لم يكن راسخا فيه كاذا الشرطية وحيث وانما يجب مه
لان الشرطية يستلزم الفعل وحروف التحضيض هي الا مه
وهلا ولولا ولوما لاختصاصها بالفعل مثل ان زيدا ضربته
ضربك مثال حرف الشرط والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض
وليس ازيد ذهب به منه اي من باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لعدم كونه مما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه مه
لان ذهب به لازم وينصب بحال وكذا مناسبه لعدم كونه
ناصبا فالرفع اي فان كان كذلك فالرفع واجب او فيجب
الرفع وكذلك اي مثل قوله ازيد ذهب به في لزوم الرفع تركيب
كل شيء فعلوه في الزبر اي في كتب الحفظة والمعنى كل شيء
هو مفعول لهم كائن في الزبر وهم لا يفعلوا فيها شيئا ونحو
مبتداء او عطف على كل شيء الزانية والزاني فاجلدوا وجميع
الشرائط حاصلة فيه لان ما بعد الفاء قد يعمل في ما قبلها مه
نحو وربك فكبر الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع
ولم يقرؤه بالنصب الا شاذا تمحل النحاة لاخراجه عن الضابطة
المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع
في الطلب غير مختار فقال المبرد الفاء بمعنى الشرط فلا يجوز

تقديم ما في حيزها والكلام عند سيبويه جملتان اذ قوله الزانية
مبتداء وقوله الثاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم او خبر مبتداء محذوف اي حكم الزانية
والزاني على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم ﻫ
الزانية والزاني وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتداء
الكلام والفاء فيه عنده زائدة او تفسير وجزء جملة لا يعمل
في جزء اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة والفاء
فيه بمعنى الشرط الفاء مبتداء وقوله بمعنى الشرط خبره والجملة
معللة لقوله وكذلك نحو الزانية والزاني ويحتمل ان يكون
نحو الزانية والزاني مبتداء والفاء مبتداء ثان وقوله بمعنى
الشرط خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول عند المبرد
اي العباس ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر واللام
فيه بمعنى الذي فلا يكون فيه ذلك لامتناع تسليط ما بعد
الفاء على ما قبلها فتعين فيه الرفع على انه مبتداء متضمن بمعنى
الشرط والكلام جملتان عنده ظرف بمفهوم الكلام اي حكم بذلك
عند سيبويه والا فالمختار النصب دليل على ما ذكر على صورة
القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف سلب التالي
فيلزم سلب المقدم وسلب انتفاء ما ذكر اثباته اي وان لم يكن
ما ذكر من التمحل كان النصب مختارا لكنه ليس بمختار فيكون
ما ذكر من وجه التمحل هذا كما يقال ان لم يكن الشمس طالعة
كانت الارض مسودة لكنه ليس بمسودة بل مضيئة فيكون

الشمس

الشمس طالعة من استثناء نقيض التالي ولنا ان نقول في بيانه
وان لم تحمل على ما حمل المبرد وسيبويه اي على عدم القول بزيادة
الفاء وعدم اتحاد الجملة فالمختار النصب وح يلزم اتفاق القول
على غير المختار فلابد وان يحمل الكلام على ما حمل او نقول ﻫ
اي لو لم يكن ما ذكر فكان النصب مختارا لوجود الطلب الموجب
لاختياره لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
فيلزم الحمل على ما ذكر الرابع لبيان الحال او لتصيير ان اريد النسبة
الى الثلثة الباقية اي رابع الابواب الاربعة او رافع الثلثة
التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به التحذير اسم لنوع من انواع
المفعول به اصطلاحا وكان في الاصل مصدر وانما يجب حذف
الفعل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره وهو اي التحذير معمول
بتقدير ظرف مستقر واقع صفة لقوله معمول اتق ونحوه وفي تقدير
اتق سماحة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى تجنبته ﻫ
ولو قال بتقدير نحو او بعد لكان اولى تحذيرا مفعول له للتقدير
او مصدر قد جعل حينيا وهو ظرف للتقدير اي قدر وقت
تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا او مفعول ﻫ
مطلق اي حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه
من نوعيه مكررا والجملتان في محل الرفع صفة لقوله معمول ﻫ
والرابطة للجملة الثانية ما ذكر من المتعلق مع من البيانية
مما موصولة او موصوفة بعده احتراز عن المعمول الذي بتقدير
اتق لكن لا للتحذير مما بعده كاياك لقائل من اتقي فانه ليس من هذا

الباب لجواز ذكر فعله او ذكر روي على لفظ المصدر والماضي المحمول
وفيهما نظر اذ التحذير من انواع المفعول به والذكر ليس بمفعول به
وليس فيما تقدم ما يعطف عليه الفعل وايضا عند المخالفة والزيادة
على قدر صحة العطف بكون كلمة او اضرابية بمعنى بل نحو انا مقيم
او امشي بمعنى بل امشي فيفسد المعنى قال سيبويه في قوله تع
فلا تطع منهم اثما او كفورا انه لو قيل او لا تطع كفورا لتغير المعنى
لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون الاضراب عن النهي عن طاعة
الاثم فكانت او بمعنى بل ويمكن ان يقال ان كانت الرواية
على لفظ المصدر بالرفع كان الذكر بمعنى المفعول وكان الاضافة
من باب جرد قطيفة وكان عطفا على قوله مفعول وكان التقابل
بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا
مما بعده وان كان على لفظ الماضي فهو عطف على ذكر المحذوف
اي سواء ذكر المحذر تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا او عطف
على الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق والتقابل
باعتبار القيد او الفعل منزل منزلة المصدر الصريح كما سبق منه
وعلى ان يكون النسخة على لفظ المضوب فلا اشكال المحذر منه
الضمير عائد الى الالف واللام مكررا حال واحترز به عن قوله
الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله
مثل اياك والاسد وراسك والسيف نظير للقسم الاول اي بعد
نفسك ان يتعرض الاسد والاسد ان يهلك او يكون التقدير
بعد نفسك عن الاسد وبعد الاسد عن نفسك فان قلت لفظ

الاسد

الاسد في اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغي ان لا يكون
تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قلت هو تابع للتحذير
والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكره بعد فاعرف واياك
وان تحذف نظير القسم الثاني قال عمر رضي الله عنه اياك وان يحذف
احدكم الارنب والحذف الرمي بالعصا كما ان الخذف بالخاء والذال
المعجمتين الرمي بالحصا والطريق الطريق مثال المحذر منه مكررا
وكذا قولهم الصبي الصبي والجدار الجدار والاسد الاسد والتكرار
للتاكيد ونقول اياك من الاسد اي بعد نفسك من الاسد
فالجار والمجرور متعلق بالفعل المقدر ومن ان تحذف اي بعد
نفسك من الحذف واياك ان تحذف ملتبسا بتقدير من اي اياك
من ان تحذف اذ حذف حرف الجر من ان وان شايع كثير
ولا نقول عطف على قوله ونقول المذكور واياك الاسد
بتقدير من الاسد لامتناع تقدير من في الاسم الصريح بخلاف
اياك ان تحذف وقوله واياك اياك المراء فانه الى الشر
دعاء وللشر جالب بتقدير اياك من المراء شاذ او محمول على ضرورة
الشعر او حذف فعل واياك اياك من باب الاسد والتقدير
نفسك اترك المراء وهذا قول سيبويه او جار مجرى ان تماري
وفيه انه يلزم جواز ذلك في ساير المصادر لاشتراك العلة
وليس بجايز اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ
لا انه وجه قياسي المفعول فيه مبتداء محذوف الخبر اي منه
المفعول فيه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتداء

اي هذا باب المفعول فيه او مبتدا خبره ما فعل فيه وهو فصل
وعلى الاولى استيناف وقوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله
والضمير عايد الى الاسم الموصول هو ما فعل فيه مفعول ما لم يسم فاعله
اي اسم ما فعل فيه اذ الفعل في الاصطلاح اللفظ الذي
سماه شيء فعل فيه فعل مذكور فعل اي حدث لا قسيم الاسم
مذكور صفة فعل لفظا او تقديرا واحترز به عن نحو يوم الجمعة
طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور
من بيانية زمان او مكان حقيقيين او اعتباريين نحو سرت
يوم الجمعة خلفك وجلست قدوم زيد اي وقت قدوم
زيد في مكان ظهور اثر الشمس اذ المصدر قد يجعل حينا
وكذا العين مكانا على قلة ويدخل في اغتنم اليوم الذي جئت
فيه فان اليوم فعل فيه فعل القوم وهو مذكور ايضا
وشرط نصبه تقدير كلمة في اذ تلفظها يوجب الجر والجمهور
على ان تقديرها شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولا به
بواسطة الجار لا مفعولا فيه وظروف الزمان والاضافة
من باب ابواب الساج واسورة الذهب بمعنى من واللام
في الزمان للجنس كلها تاكيد والضمير للظروف يقبل الظروف
ذلك النصب بتقدير في او تقبل تقدير في لان المبهم منها جزء
مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
منها محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية والمبهم من المكان
محمول عليه لاشتراكهما في الابهام ولم يحمل عليه المحدود

من المكان

من المكان لاختلاف ذاتا وصفة ولم يحمل على المكان المبهم
لانه فرع فالحمل عليه كالاستعانة من المستعير والسوال من الفقير
وظروف المكان واضافته كاضافة ظروف الزمان ان كان
ظرف المكان الشرطية خبر المبتدا مبهما اي ان كان من الجهات الست
وما الحق بها على تفسيره قبل تقدير في او قبل النصب بتقدير في
والا اي وان لم يكن ظرف المكان مبهما فلا يقبل النصب بتقدير
في او لا يقبل تقدير في وفسر المبهم بالجهات وهي امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت وترك التاء في العدد لان الجهات
مونثة وقيل المبهم هو النكرة ويرد عليه خلفك وامامك
وقيل هو غير المحصور ويخرج منه نحو فرسخ ولا خلاف في انتصابه
على الظرفية وقيل ما له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه ويندرج
فيه نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذات
ذلك المكان بل باعتبار المضاف اليه وقال الاكثرون من المتقدمين
هو الجهات الست وهو الذي اختاره المص هنا ويرد عليه عند
ولدى ولفظ مكان وما بعد دخلت فانه يقبل ذلك مع انها غير
الجهات فاجاب عن كل من ذلك بالحمل للابهام او الكثرة وحمل
عليه اي على المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اي عند ولدى وكذا ما اشبههما والمراد الابهام اللغوي
والا لا يستقيم الحمل وحمل عليه لفظ مكان وما بمعناه اذا كان
الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك
وقمت مقامك ووضعت موضعك الى غير ذلك من ذوات المبهم

مما يجري بهذا المجرى لكثرته او لكثرة استعماله دون ابهامه وحمل عليه
ما بعد دخلت وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت نحو دخلت
الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة على الاصح اى حملا واقعا
على القول الاصح او هو على المذهب الاصح قيل هو متعد وما بعده
مفعول به لكن كون مصدره على الدخول وكونه ضد لخروج الذي
هو لازم البتة يرجحان لزومه وينصب المفعول فيه بعامل مضمر
جوازا بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت
وعلى شريطة التفسير لكونه اسما بعده فعل مشتغل عنه بضميره
او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت
فيه او اكلت فى غدائه او يوم الجمعة يوم نويت الصوم فى ليلته
وهو فى كون نصبه واجبا او مختارا او جائزا وبالرفع ومرجوحا
مثل المفعول به فيجب فى نحو ان يوم الجمعة صمت فيه ويختار فى نحو
اذا يوم الجمعة سرت فيه وافطرت يوم الخميس ويوم الجمعة
صمت فيه ويستوى الامران فى نحو زيد سافر ويوم الجمعة سرت
فيه معه ويرجح الرفع فى نحو اما يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا
فى ذا يوم الجمعة صام فيه واما امتناعه ووجوب الرفع نحو
يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس سرت فيه فيحتمل الثبوت
للمانع ويحتمل العدم لتوسع الظرف المفعول له مبتدأ محذوف
الخبر او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المفعول له وله
مفعول ما لم يسم فاعله هو ما اى اسم ما فعل بدلالة ما سبق
فى المفعول المطلق لاجله مؤثرا كان او اثرا واحترز به عما لم يفعل

لاجله

لاجله فعل كسائر المفاعيل والملحقات فعل اى حدث الفعل
الاصطلاحى مفعول ما لم يسم فاعله لقوله فعل مذكور احتراز
عن اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة ولكنه ليس
بمذكور حقيقة او حكما فلا يرد كون صورة الفعل محذوفا هه
والحق ان يقول هو ما فعل لاجله مضمون عامله وفيه وفيه
ويرد على الحد نحو كرهت التاديب الذى ضربت لاجله وضربت
واعجبني التاديب فانه قد فعل لاجله مذكور وهو الضرب هه
وان قصد الجنبة او قيد بكونه عاملا الفعل فى قيد مذكور
مثل ضربته تاديبا نظرا العلة الغائية وقعدت عن الحرب
جبنا نظير العلة المؤثرة فلو ذكر فى موضع قعدت جبنا
حاربت شجاعة لكان احسن خلافا للزجاج اى بخالف هذا
القول خلافا لابى اسحق الزجاج فانه اى المفعول له عنده
اى عند الزجاج مصدر نوعى لانه علة المصدر فيقام مقامه
كما اقيمت البتة مقامه فى ضربت سوطا فالمعنى ادبته بالضرب
تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب
تاديب او قعدت قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن هه
الا مجازا وفيه نظر لان اضافة المسبب الى السبب ليست بمجازية
ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله هه
فى حقيقته الا يرى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل
المصدر بالمفعول به من حيث انه معنى جاءنى زيد راكبا جاءه
زيد فى وقت الركوب ومعنى ضربت ضربا احدثت ضربا هه

من غير ان يخرجا عن حقيقتها والآلة اللزوم للفعل خ العلة مه
لاحتياجه اليها ذاتا حيث لا يتصور الكتابة بدون القلم مه
ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا النجر من غير قدوم مه
وكذا ساير الافعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة لتحقق
العبث ولهذا جعل المفعول له مستدعى الفعل لا مستلزما فلازم
من اقامة ما هو الزم من العلة اقامتها وشرط نصبه اي المفعول
بتقدير اللام لانها اذا اظهرت لزم الجزم وانما يجوز حذفها مه
اي تقدير اللام وضع المظهر موضع المضمر وعن التقدير بالحذف
وللتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اذا كان
المفعول له فعلاً احتراز عما كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي
المعلل اي اتحد فاعله وفاعل عامله ومقارنا له اي للفعل مه
المذكور في الوجود اي اتحد زمانهما واحترز به عما اذا لم يكن
مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس
وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر
فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل
شيء منها ولان تحصل الاربع كذلك فبوجودها يكون ظاهرا
في العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى عن اظهار اللام بخلاف
ما اذا اختل شيء منها كذا ذكره المص وشرط بعضهم التنكير
لمشابهته الحال والتمييز وقوله واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض
عن شتم اللئيم تكرما حجة عليه المفعول معه مبتدأ محذوف الخبر

اي منه

اي منه المفعول معه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدأ اي هذا
بيان المفعول مبتدأ محذوف الخبر اي منه المفعول معه بقرينة
ما سبق او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان المفعول معه
او مبتدأ خبره مذكور وهو فصل معه مفعول ما لم يسم فاعله
هو مذكور بعد الواو التي بمعنى مع احترز به عن ساير المفاعيل
لمصاحبة معمول اضافة المصدر الى المفعول فعل احتراز
عن نحو كل رجل وضيعته فيتنا ول ضربت زيدا وعمرا اذا كان
الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه
لكنه لم يقصد فيه هذه الجنبة وانما لم يقل فاعل فعل ليتناول
نحو قولك فحسبك والضحاك سيف مهند لفظا او معنى اي سواء
كان الفعل لفظيا او معنويا نحو استوى الماء والخشبة وما لك
وزيدا اي وما تصنع فان الفاء للتفسير كان تامة او ناقصة
الفعل الذي قصد مع مصاحبة المفعول معه معموله لفظا اي ملفوظا
او لفظيا خبرا او خبرا وحال وجاز الواو للحال وقد جاز
العطف او عطف جملة على جملة فالوجهان جائزان العطف
وكونه مفعولا معه اذ لا مانع عن واحد منهما والجملة جواب الشرط
مثل اي نظيره في مثل جئت انا وزيدا النصب على انه مفعول معه
والرفع على العطف يجوز لمكان التاكيد والا اي وان لم يجز
العطف فيتعين النصب على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه
مثل اي نظيره جئت وزيدا فانه امتنع العطف فيه لعدم تاكيد
المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وان كان

تامة اى وجد الفعل معنى اى معنويا حال او تمييز وجاز عطف
على كان او حال اى قد جاز العطف بان لم يمنع عنه مانع تعين
جزاء الشرط وقيل اختير العطف حيث لا يحمل على العامل المعنوي
بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف مثل ما لزيد اى اي شيء
حصل لك اى اي حصل لزيد وعمرو والا اى ان لم يجز العطف
تعين النصب حيث لا وجه سواه مثل ما لك اى اي شيء حصل لك
وزيدا وما شانك اى اي شيء امرك وعمرا فانه امتنع فيهما العطف
لان الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة
الجار ولم يجز عطف عمرا ايضا على الشان لانه خلاف المعنى اذ المعنى
ما شانك وشان عمرو وسوال السائل عن شانهما لا عن شان
احدهما وشان الآخر لان المعنى ما تصنع ودليل على كون المثال
من باب العامل المعنوي الحال لما فرغ من المفاعيل شرع
في الملحقات ما يبين احتراز عما لم يبين هيئة الفاعل احتراز
عن التمييز لانه يبين الذات الفاعل اى صدور الفعل عنه
فلا يرد الصفة لدلالتها على هيئة الفاعل مطلقا او ما نوع الحلو
دون المجمع المفعول به اى حال وقوع الفعل عليه فلا يرد ضربت
زيدا الراكب لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا وقد يقع الحال
عنهما نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعدا متحدرا على الجمع
والتوزيع فلو قلت زيد قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية
والمفعولية في زيد والحال تقع عن المفعول به ولو حكما نحو
ملة ابرهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا اذ المضاف اليه

في مثل

في مثل لم حكم المضاف وانما يقع الحال عن المفعول معه لكونه في معنى
الفاعل او المفعول به المصاحبة اياه في صدور الفعل او وقوعه
لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما مثال الفاعل والمفعول
اللفظيين ومنهم من يقول التطابق في مثله ان يقال اقوم او يقوم
لا قائما للبس الا اذا علم ان مع من القائم منهما وزيد في الدار
قائما مثال الفاعل المعنوي وفيه ان قائما حال من ضمير في الدار
وهو فاعل لفظي وفيه وهذا زيد قائما مثال المفعول المعنوي
اذ المعنى اشير الى زيد قائما وعاملها اى الحال الفعل لانه الاصل
في العمل نحو ضربت زيدا قائما او شبهه اى الفعل لمكان الشبه
نحو زيد ذاهب راكبا او معناه اى الفعل لانه الاصل في العمل
نحو ضربت زيدا قائما ومثل اسماء الاشارة وحروف النداء
والتمني والترجي والتشبيه ونحوها مما فيه معنى الفعل نحو يا زيد
قائما وليتك عندنا قائما ولعله في الدار قائما وكانه اسد
صائدا وشرطها اى الحال عند البصريين ان يكون نكرة اى كونها
نكرة لئلا يلتبس بالصفة في النصب ولان النكرة اصل
والغرض يحصل بها فالتعريف زائد على الغرض ولانها لا تحتاج
بحسب معناها الى التعريف لان المقصود من الحال تقييد الحدث
المنسوب الى الفاعل والمفعول والنكرة كافية فيه وصاحبها
مبتداء وخبر قوله معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان اصله
التعريف كالمبتداء ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف
اولى من بيان الحدث المنسوب اليه الحال غالبا يتعلق بمفهوم

قوله وصاحبها معرفة لان تنكير الحال لانه واجب لا غالب اي يتوقف
صاحبها تنكرا غالبا اي في غالب الاستعمال او زمانا غالبا وارسلها
العراك جواب السؤال حيث وقع المعرفة وهو العراك ووحده حالين
وجوابه تاويلها بالنكرة وتمامه وارسلها العراك ولم يذدها مه
ولم يشفق على نغص الدخال اي اوردها معتركة مزدحمة مرة واحدة
ولم يخف ان لا يتم شرب بعضها بالمزاحمة فقوله العراك اي معتركة
او تعترك العراك ولم يذدها من الذود وهو المنع وقوله ولم يشفق
من الاشفاق وهو الحذر وقوله من نغص الدخال عبارة عدم تمام
الشرب والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن مه
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن شرب ومررت به وحده اي منفردا او منفردا انفرادا ونحوه
نحو جاؤا قضهم بقضيضهم اي اكبرهم باصغرهم اي كثيرين مجتمعين
ومررت بهم الجماء الغفير اي ساترين وجه الارض لكثرتهم متاول
بالنكرة كما ذكرنا فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة مه
محضة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة
بتقديمها وفيه ولئلا يلتبس بالصفة في النصب فان قيل
فليجز الوجهان لكونه ذا حال او مبدلا منه عند التقديم ولكونه
حالا او تمييزا في طاب زيد قائما قيل الحال عن النكرة خلاف
الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم
الالتباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم
لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فللتنكير واما كونه

مبدلا

مبدلا منه فلكونه في حكم التنحية والتكرار فيستويان فلا يلزم
اللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارسا لاستوائهما في كونهما
على الاصل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي لضعفه الا اذا كان
ذا الحال ثانيا نحو زيد قائما كعمرو قاعدا بخلاف الظرف فانه
يتقدم على العامل المعنوي حيث يتسع فيه ما لا يتسع في غيره
لكثرة دوره في الكلام نحو اكل يوم لك ثوب وقوله بخلاف
خبر مبتدأ محذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة مه
معترضة او هو حال من فاعل لا يتقدم وفيه وفيه ولا يتقدم
عطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتاكيد النفي مه
على نحو قوله تع ولا الضالين على صاحبها المجرور فلا يقال مررت
راكبة بهند لانه ان يتقدم فان وقع بعد الجار لزم الجاري
الفصل وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع حيث لا يجوز
وقوع المتبوع ولا يرد نحو راكبا جاءني زيد لان الفاعل
من حيث هو مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع لعارض
الالتباس بالمبتدأ في الاصح يتعلق بقوله لا يتقدم على المجرور
خلافا لابن كيسان فانه اجاز ذلك تمسكا بقوله تع وما ارسلناك
الا كافة للناس والجواب ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة
وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا اي صح وقوعه
حالا مثل هذا مبتدأ بسرا اطيب خبر منه اي من نفسه رطبا
فبسرا ورطبا وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية
والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين والعامل فيهما اطيب وتقدم

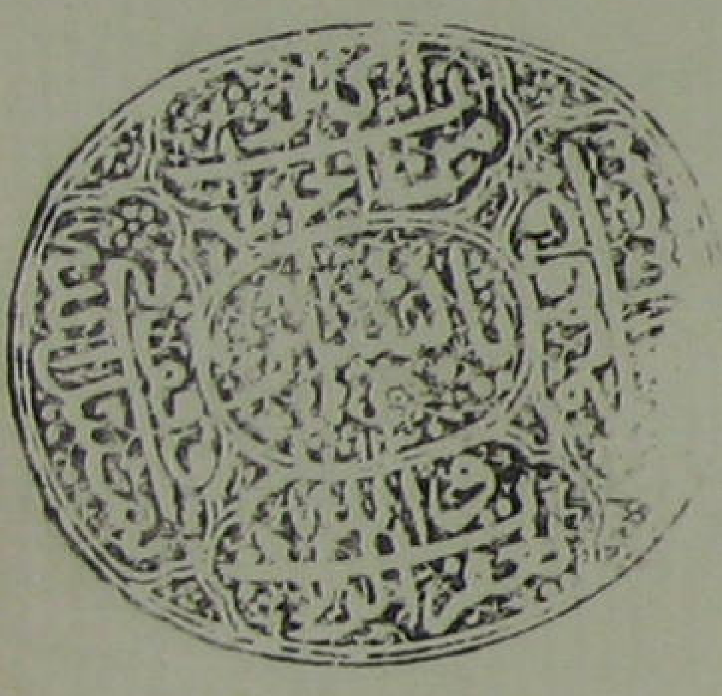
بدأ على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بذي
الحدثين حالان يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه والبدرية تعلقت
بالمفضل فيجب ان يليه وهو ضمير منه وقيل يتعلق بدأ بمعنى
الاشارة ويلزم تقييد الاشارة بحال البدرية وليس كذلك
ويلزم ايضا تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حال واحدة وهي
الرطبية لان البدرية لم يتعلق باسم التفضيل وتقدير اذا كان
بسرا لا يغني عن احد هذين الوجهين فلا حاجة الى تقديره
ويكون الحال جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد
يكون بالجملة وقيد بالخبرية لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها
واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه فقوله خبرية احتراز
عن الانشائية لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة ولا صلة فالجملة
الاسمية اذا وقعت حالا ملتبسة بالواو نحو جاءني زيد
وابوه قائم والضمير اي بكلا الشرطين او باحدهما لكن الاقتصار
على الضمير وحده ضعيف بخلاف الواو وحده نحو لقيته والجيش
قادم واتيته والشمس طالعة او بالواو وحده نحو جئتك والشمس
طالعة وانما احتاجت الى الواو لان الاسمية خارجة عن اصل
الحال وهو الانتقال وعدم التقرير او بالضمير وحده نحو كلمته
فوه الى في وقوله فلولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر
سرباله لم يمزق على ضعف متعلق بقوله او بالضمير وانما ضعف
بالضمير وحده لانه رابط عام لا يدل على ارتباط خاص حالية
مع تحقق ما يأباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو

وحدها

وحدها لانها دالة على ارتباط خاص وهو ارتباط الحالية
والمضارع المثبت نحو جاءني زيد يضرب غلامه بالضمير وحده
حال اي منفردا لانه كالمفرد واما نحو قمت واصك وجهه فبتقدير
وانا اصك وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت
بالواو والضمير او باحدهما بلا ضعف وقل ترك الرابطين
ولا بد في الماضي المثبت الواقع حالا من قد لان الماضي الواقع
حالا ماض في زمان العامل وقد منع اختلاف الحال وعاملها
حالا زمانا فالتزمت قد المقربة الى الحال لتقربه الى زمان
العامل فيتحد زمانهما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون الماضي
قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا فلا يقال
مات الشيخ وقد ولد فلان في يوم كذا وقال الخلان اليوم كذا
وقد قال رسول الله عم كذا لعدم القرب وعدم صحة الاستعمال
قد اللهم الا بتأويل ظاهرة اي حال كونها ظاهرة نحو جاءني
زيد قد ركب او مقدرة نحو قوله او جاؤكم حصرت صدورهم
ويجوز حذف العامل اي عامل الحال باضافة المصدر الى المفعول
كقولك للمسافر اي لمن يريد السفر راشدا مهديا اي اذهب
راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب ويجب حذف العامل
في الحال المؤكدة ولا يرد نحو قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو
والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط وهو قوله تع مدبرين
في قوله تع ولوا مدبرين لان ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية
وانما سمي حالا دائمة او مؤكدة لم يوجد فيها شرط وجوب

حذف العامل على اختلاف التقديرين مثل زيد مبتداء ابوك
خبره عطوفا حال اي احقه اي اثبته قال صاحب المفتاح
اصح التقديران عندي ان يقدر ربي عطوفا وشرطها م
اي شرط وجوب حذف العامل المؤكدة ان يكون الحال مقررة
مؤكدة لمضمون اي لمفهوم جملة اسمية عقدها من اسمين
لا عامل لهما التمييز مبتداء محذوف الخبر اي من المنصوبات التمييز
او من الملحقات بالمفعول التمييز او خبر محذوف المبتداء اي هذا
بيان التمييز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع خبر م
مبتداء محذوف اي هو ما يرفع صلة او صفة الابهام مفعول م
يرفع المستقر اي الثابت في الوضع احتراز عن نحو رايت عينا
جارية فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا غير مستقر في وضعه
بل نشاء في الاستعمال باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع
او اختلافه ويتعلق بقوله يرفع قوله عن ذات احتراز م
عن الحال فانه يرفع الابهام عن الهيئة لا عن الذات مذكورة
صفة ذات نحو رطل زيتا او مقدرة ناشية عن نسبة في جملة
نحو طاب زيد نفسا او شبهه او اضافة كما ستعرف ويدخل
في حد التمييز صفة المبهم نحو رايت هذا الرجل وعطف البيان
والبدل عن ضمير الغائب او مبهم اخر والمجرور في خاتم فضة
وغير ذلك وان اجيب بان كلامه ذلك لم يذكر بهذه الحيثية
فلا نم ذلك في صفة المبهم وعطف البيان والمجرور في خاتم فضة
وان اجيب بالتزام ان المجرور في خاتم فضة تمييز وان كان

مجرورا



مجرورا وسائر ما ذكر توابع والمقسوم هنا غير التوابع لدلالة
ذكر التوابع بعد ذلك لخفاء في قيد المستقر لاخراج الصفة
لخروجها بما ذكر فالاول اي ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
عن مفرد اي يرفعه عن مفرد وما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مقدار ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن م
والمساحة والمقياس غالبا رفعا غالبا او زمانا غالبا م
اما في العدد من باب ظرفية الجزئي للكلي وهو صفة قوله مفرد
اي مفرد كائن اما في العدد نحو عندي عشرون درهما مثل
بعشرين درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا لا تمييز
العدد والتام بنون شبه نون الجمع فدرهما تمييز يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة هي مفرد مقدار وهو العدد وسياتي
ذكر تمييز العدد وبيانه واما عطف على اما في العدد في غيره اي غير
العدد نحو عندي رطل زيتا مثال المكيل والتام بالتنوين والمراد
ما يكال بالرطل لا الخشبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا
يرفع ابهامه وعندي منوان تثنية منا وهو مرادف المن
والمراد ما يوزن بالتنوين وقوله سمنا يرفع ابهامه وفي هذا
مثال الموزون والتام بنون التثنية وعلى التمرة خبر وجب
التقديم لانه معاد لضمير في المبتداء مثلها اي مثل التمرة زبدا
تمييز وهذا مثال المقياس والتام بالاضافة وقفيزان برا
مثال المساحة والتام بنون التثنية فيفرد التمييز ان كان
جنسا نحو عندي رطل زيتا لان الجنس ما يقع مجردا عن التاء على القليل

والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب
بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ
اى يفرد ان كان جنسا فى جميع الاوقات الا وقت قصد النوع
فيقال رطل زيتين او زيوتا فيثنى بقصد النوعين ويجمع
بقصد الانواع وفى استثناء قصد الانواع دون قصد
الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين يجوز كما جاز
طاب زيد جلستين والمراد بالانواع ما فوق الواحد فيجمع
ويثنى جوازا وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية
اولى والمراد به الجمع اللغوى فيتناول التثنية ايضا فى غيره
اى فى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبا او ثوبين او اثوابا ثم ان كان
التمييز ملتبسا بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة
البيانية بحصول الغرض بهذا وهو البيان مع الخفة بترك
التنوين والنون وانما التزمت الاضافة فى ثلثة رجال
او مائة رجل واخواتها طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة
استعمال العدد والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية
فلا يجوز الاضافة الا بقلة ونحو عشروك درهم وستوك
قليل فلا يرد ان نحو ستين عمرا وسبعون رجلا يجوز فيه ستو
عمرو وسبعو رجل بالاضافة فلا يستقيم الشرطية ولا يرد
نحو حسنوا وجها لانه تمييز النسبة لا تمييز المفرد وانما لا يجوز
الاضافة لئلا يلزم بقاء نون شبه نون الجمع او حذف
نون وضعت مع الكلمة فى عشرين درهما او اضافة المضاف

نحو ملاه

نحو ملاه عسلا وعن غير مقدار اى مما ليس بكيل او وزن
او عدد او مقياس عطف على قوله عن مفرد مقدار غالبا نحو
خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز عن غير المقدار
اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وقصوره عن طلب التمييز
لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذا
المثابة والثانى اى ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
عن نسبة اى يرفعه عن ذات مقدرة ناشئة عن نسبة وهى المنسوبة
اليها فى الاصل حاصلة فى جملة او ما ضاهاها اى ما يشبهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا نحو طاب زيد نفسا
مثال الجملة اى طاب نفس زيد وزيد طيب ابا مثال لما ضاهاها
هى الجملة وابوة ودارا وعلما تكثير الامثلة يشير الى كثرة
اصناف التمييز حيث يكون اسما لما انتصب عنه او لمتعلقه
عينا او عرضا من الامور الاضافية او غيرها فالاب يحتمل
ان يكون له ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو عين اضافى
والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافى
والدار عين غير اضافى وخص مثال النوع ليستدل به على ذلك
فى الاصل او فى اضافة عطف على قوله فى جملة مثل يعجبنى
طيبه فاعل يعجبنى ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا

مثال وقوع التمييز صفة والدر في الاصل اللبن وفيه
خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا واورد
هذا المثال صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد والمص مثالا
لتمييز النسبة على اختلاف الوجهين في الضمير فان كان الضمير
مبهما كضمير ربه رجلا كان التمييز للمفرد كما ذهب اليه
صاحب المفصل وان كان معينا معلوما كان التمييز للنسبة
كما ذهب اليه المص ثم ان كان التمييز اسما غير صفة يصح صفة
اسما كاينا جعله اي جعل ذلك الاسم كاينا لما انتصب اسما مه
لما انتصب التمييز من عامله عبارة عنه كزيد في طاب زيد
ابا فما انتصب عنه هو ما نسب اليه عامله وجعله منتصبا عنه
من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لنصبه
حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه يسمى منتصبا عنه مجازا
جاز ان يكون التمييز اسما له وعبارة عنه واسما لمتعلقه نحو
طاب زيد ابا فقوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد ويترجم
بقولنا خوش است زيد از ان روكه او پدرست مه
ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه ويترجم بقولنا خوش است
زيد از ان روكه اورا پدر است ويرد عليه طاب زيد
نفسا حيث لا يصح كونه لمتعلقه ويجاب بالمنع او بتقدير
المعطوف في الشرط اي ان كان اسما يصح جعله لما انتصب
عنه ولمتعلقه وفيه نظر للزوم اتحاد الشرط والجزاء وفيه
وفيه وقيل معناه ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه

ولمتعلقه

ولمتعلقه افرادا او غير تمييز جاز كونه لكل منهما تركيبا
او تمييزا او بالحمل على حذف المعطوف في الشرط واختلاف
الشرط والجزاء باعتبار الحيثية فلا يرد طاب زيد نفسا
وفيه انه على هذا يندرج في الشرطية الثانية ويمكن لك
ان تنفي المجموع كما يكون بنفي كل جزء يكون بنفي البعض مه
اي بعض كان وعلى تقدير انتفاء المجموع بنفي صلاحه لمتعلقه
ولا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه والحق ان نحو طاب زيد
نفسا ايضا يجوز ان يجعل لما انتصب عنه او لمتعلقه اي طاب
زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان نفسا
من النفوس تعلقت به فكل موضع يصلح جعله لما انتصب عنه
جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقه وكل موضع لم يصلح
جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه وهذا مما لم يذكره
كثير من الشارحين وهو حسن بديع ولعل الشارحين مه
لتفاصح الشرطيين بامور لا يخلو من ذلك عن الاشتباه مه
والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه مه
اي فالتمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه فيطابق التمييز فيهما
اي في الصورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اي ان كان
المقصود المفرد يؤتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى مه
يؤتى به وان كان المقصود الجمع يؤتى به الا ان يكون التمييز
جنسا اي فيطابق في جميع الاوقات الا وقت كونه جنسا
يقع على القليل والكثير فيفرد دائما نحو طاب زيد علما مه

الا ان يقصد الانواع فيقال طاب زيد علما او علوما والاستثناء
ان استغنى عنه الا انه اوضح بالجنس فالجنس وان قصد به النوعان
فالمثنى وان قصد به الانواع فالجمع فالتمييز على كلا تقديرين مطابق
لما قصد وان كان التمييز صفة اى اسم فاعل او مفعول او صفة
مشبهة او اسم تفضيل كانت تلك الصفة كائنة وصفة له
اى للمنتصب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا فالمذكور اولى بحمل
الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد هو زيدا
ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه اى المنتصب عنه
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها اى الصفة له
لغيره واحتملت تلك الصفة الحال لاستقامة المعنى على الحالية
نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
ولا يتقدم التمييز على عامله اما اذا كان معمولا لغير الفعل فلضعفه
واما اذا كان معمولا للفعل فلكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او لمطاوعه نحو فجرنا الارض
عيونا اى تفجرت عيونها او لا يتقدم لامتناع البيان قبل
الاجمال وفيه وفيه والاصح اى واصح المذاهب ان لا يتقدم
التمييز على الفعل لضعف قوته فى العمل خلافا للمازني والمبرد
والفراء تمسكا بقوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وكاد نفسا
بالفراق تطيب حيث تقدم نفسا على قوله تطيب والجواب المروى
فى تطيب الياء وضميره كاد للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كاد
اى وما كاد نفس الحبيب فلا تمسك وان كان المروى فيه التاء

الفوقانية فيحتمل ان يكون يحمل على هذا الوجه فيكون التانيث
باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب وان يحمل
على اضمار الشان فى كاد وحذف الخبر وتفسيره بالمذكور
وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اى وما كاد الشان
تطيب سلمى نفسا اى تطيب نفس سلمى المستثنى اى من الملحقات
المستثنى وانما لم يعرفه لكونه كالمشترك اصطلاحا والمشترك
لا يعرف بتعريف جامع وان امكن تعريفه متصل ومنقطع
ويسمى منفصلا ايضا فان قيل ليس هذا بتقسيم الكلي الى الافراد
وذلك ظ ولا تقسيم الكلي الى الجزئيات لانه ح يكون متواطئا
لا مشتركا قيل يمكن ان يكون من الاخير بارادة ما هو المشترك
بين القسمين على وجه عموم المجاز ويمكن ان يكون المراد به
اللفظ ويكون من باب حمل المدلول على الدال وفيه فالمتصل
الفاء للتفسير المخرج احتراز عن غير المخرج عن شئ وهو خبر
المتصل عن متعدد داخل فيه افرادا فاخرج تركيبا فلا ينتقض
لاختلاف الجهة وهذا القيد مستدرك اذ الاخراج لا يكون
الا عن متعدد لكنه ذكره لبيان التفصيل لفظا نحو جاءنى
القوم الا زيدا او تقديرا نحو ما جاءنى الا زيد وقرات
الا يوم كذا بالا غير صفة واخواتها احتراز عما اخرج
عن متعدد بلفظ استثنى ونحو جاء القوم مستثنى عنهم زيدا
او استثنى عنهم زيدا والمنقطع المذكور خبر المنقطع بعدها
اى بعد الا بغير الصفة غير مخرج وهو اى المستثنى بدون تعيين

احد المعنيين وفيه وفيه فالضمير عائد الى المستثنى بارادة ما هو
اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز لا عموم المشترك
وفي الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى المذكور
اللفظ وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال
وان اريد عموم المجاز فلا استخدام منصوب اذا كان المستثنى واقعا
بعد الا غير الصفة وقوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد
الا التي للصفة ليس بمستثنى كذا في الشروح فهو قيد واقعي
لا احترازي في كلام موجب اي ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام
والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا واحترز به
عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب بل يختار
فيه البدل او يعرب على حسب العوامل على ما سيجيء او مقدما كلام
موجب او غيره عطف على قوله بعد الا على المستثنى منه مفعول
ما لم يسم فاعله بقوله المستثنى والضمير بلام الموصول نحو ما جاءني
الا زيدا احد او منقطعا عطف على قوله مقدما على الاكثر ظرف
منصوب بالمستحب على قوله او كان منقطعا او خبر مبتدأ محذوف
وقيل يجوز فيه الرفع على البدل تمسكا بقوله وبلدة ليس لها
انيس الا اليعافير والا العيس والجواب انه جعل متصلا
على الاستعارة فابدل او يقال تقديره وليس فيها الا اليعافير
على وجه التوزيع وحذف العامل وانما يجب النصب في هذا
المواضع لاستحقاق النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلة
وشبهه الخاص بالمفعول معه للتعلق بواسطة الحرف مع امتناع

البدل

البدل في المواضع الثلثة المذكورة اما في الاول فلفساد المعنى
على تكرير العامل للزوم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه
على تقدير تكريره بخلاف غير الموجب لامكان تكرير اصل العوامل
مع ترك النفي والعارض وفيه ان الا يوجب بعد الاثبات
النفي كما في قرأت الا يوم كذا بتقدير ما قرأت يوم كذا
وللزوم كون المستثنى منه في حكم النتيجة فيكون في حكم التوزيع
وهو ممتنع في الايجاب وفيه انه يوجب جواز الابدال فيما يصح
فيه التوزيع في الايجاب كقرأت ايام الاسبوع الا يوم الجمعة
وليس كذلك واما في الثاني فلامتناع التقديم في البدل
واما في الثالث فلعدم الاتحاد والملابسة فان قيل
فليكن بدل الغلط قيل هو غير واقع في كلام الفصحاء وفيه
ان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة
والاولى ان يقال امتنع الابدال في الايجاب للزوم الايجاب
في المستثنى بتكرير العامل الموجب وفي النفي للزوم الغلط في القابل
والمعلول جميعا فاعرف او كان المستثنى بعد خلا نحو جاءني
القوم خلا زيدا وعدا زيدا في الاكثر لكونهما فعلين ناصبين
عدا بنفسه وخلا بعد الاتصال بحذف من والمستثنى بعدهما
مفعول به وقد اختير الجر بهما قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز
الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا نحو جاءني
اخوتك ما خلا زيدا وما عدا عمرا وانما لزم النصب بهما لتعين
فعليتهما بما المصدرية وروي ان ابناء عن الاخفش الجر

بجعل ما زائدة لا المصدرية وروي ذلك عن الجرمي والربعي والعلق
بهذا لم يثبت عند المص اولم يعتبره ح لم يقل في الاكثر وهي
في الكلام في محل النصب على الظرفية نحو جاءني القوم ما خلا
زيدا وما عدا بكرا اي وقت خلوهم وخلو مجيئهم من زيد
او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم وليس نحو جاءني القوم
ليس زيدا ولا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يجب
النصب بعدها لانهما من الافعال الناقصة الناصبة
للخبر وهي في التركيب في محل النصب بعدها لانهما من الافعال
على الحالية ولزوم اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى بعض مضاف الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا كما في خلا
وعدا وخلا واعلم ان كلمات الاستثناء محصورة اصطلاحا
لا عقلا ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
والوصف الا في نحو لا اله الا الله من حيث انه يوهم وجها
ممتنعا وهو الابدال من اللفظ ويختار البدل اي في مستثنى
متصل متوخ ليخرج المنقطع والمقدم على المستثنى منه وانما يختار
البدل لانه ح يكون فضلة بخلاف ما اذا كان منصوبا فيما بعد
الا احترازا عما اذا وقع في كلام غير موجب في المستثنى منه
مذكور لكنه بعد خلا او عدا وليس ولا يكون وغير وسوى
ونحو ذلك وقوله فيما بعد بدل عن قوله فيه واما في النسخة التي
لم يقع فيها فيه فهو ظرف يتنازع فيه العاملان فاعمل الثاني
وحذف الظرف من الاول فيكون معمولا ليختار ويكون معمولا ليجوز

محذوف في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه
منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا
عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح معرب على حسب العوامل مثل
ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدل والا قليلا بالنصب
على الاستثناء وينوب المستثنى البتة بخلاف ما مررت الا بجد
الا زيد على تكرير العامل في البدل كقوله تع للذين استضعفوا
لمن امن منهم فانه وان اعرب بعامله لكنه ليس فيه ذلك البتة
بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل ويجوز فيه اعرابه بتبعيته
ولا يرد صورة البدل لان المراد بلا تبعية على حسب العوامل
اي على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه اولا فلا يرد
ما مررت الا بزيد وفيه والمقصود انه يرفع ان كان العامل
رافعا نحو ما جاءني الا زيد وتنصب ان كان ناصبا نحو ما رايت
الا زيدا ويجر ان كان جارا نحو مررت الا بزيد وفي التقسيم الاخير
نظر معروف بالتامل ويسمى هذا النوع مفرغا لتفرغه عن ذكر
المستثنى منه اذا ظرف اعرب كان المستثنى منه غير مذكور وحاله
اي والحال ان المستثنى المفرغ واقع في غير الموجب ليفيد
الجار والمجرور يتعلق بمفهوم الكلام اي اشترط ذلك ليفيد
لانه لو كان في الموجب لا يفيد لمكان الاستحالة فان قولك جاءني
الا زيد بتقدير جاءني كل احد الا زيد لا يفيد لامتناع
ذلك ولا قرينة على خاص فان قيل فليجز عند قيام القرينة
على خاص كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل

بيت جاءني الا ابنك فلان قيل لا نم ح عدم الجواز وفيه مه
فان قيل لا يجوز نحو جاءني الا زيد على وجه مبالغة التعليق
نحو قوله واخفت اصل الشركة حتى انه لتخافك النطف التي
لم تخلق وغير ذلك قيل لا نم عدم الجواز على ذلك الاعتبار لذا صح
ح في صورة الاستقامة فان قيل افادة اصل المعنى متحققة
في الايجاب والنفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة
الواقع وعدمها وليس ذلك من وظايف النحوي الا يرى انه
يجوز رايت بحرا من المسك ولقيت العنقاء والارض فوقنا
ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغى ان يجوز نحو جاءني الا زيد
كذلك فان قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه مه
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما طلع الا الشمس فالنفي
والايجاب سيان في ذلك فينبغى ان يدار الحكم على الاستقامة
المعنى لا على عدم الايجاب قيل لعله اعتبر الغالب او الغالب
في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه
مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى بكون الحكم مما يصح
ان يثبت في العام كالقراءة فانه يصح ان يثبت في جميع مه
الايام وهو مستثنى من ما يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب مه
اي لا يوقف على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت
الاستقامة المعنى مثل قرات في جميع الايام الا يوم كذا
من يوم السبت او يوم الجمعة او نحو ذلك ومن ثمه اي من اجل
تقييد الاعراب على حسب العوامل بعدم الايجاب والاستقامة المعنى

لم يجز

لم يجز على تقدير الايجاب تركيب ما زال زيد الا عالما لانه مه
استثناء من الموجب لان زال معناه النفي ونفي النفي اثبات
فيكون المعنى زيدا ابدا على جميع صفات الا على صفة العلم
فلا يستقيم واذا تعذر البدل على اللفظ اي على حمل البدل
على لفظ المستثنى منه او محمولا عليه فعلى الموضع اي فيحمل على الموضع
او هو محمول على محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جاءني من زائدة احد الا زيد بدل محمول على موضع
من احد ولا احد فيها اي في الدار الا زيد بدل محمول على محل
اسم لا وما زيد شيئا الا شيء حقير لا يعبا به اذا التنكير للتحقير
فشيء بدل محمول على موضع شيئا وهذا ثابت لان كلمة من
لا تزاد بعد الاثبات والمستثنى منه النفي اثبات فلو ابدل
من لفظ احد لزم زيادة من في الاثبات وما ولا لا تقدران
ولا يوضعان عاملين تميزا او حالا او مفعولا ثانيا بتضمن مه
الحمل بعدها اي بعد الا لانهما اي ما ولا حين عملتا للنفي مه
اي لاجل النفي لانه مدار حملهما على ليس وان او هو علة حملهما
عليهما او جزء العلة وعلى التقديرين الاخيرين انتفاؤه
انتفاء العلة المنحصرة وقد انتقض النفي بالا لانها بطل النفي
يوجب الاثبات وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء
الحكم بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به حيث
يجوز ابداله من اللفظ لانها اي ليس عملت للفعلية لكونها
فعلا فلا اثر في انتقاض عمل لنقض معنى النفي اضافة المصدر

الي المفعول وذكر الفاعل متروك اي لا انتقاض معنى النفي بالا
لبقاء الامر متعلق بمفهوم قوله لا اثر اي انتفى اثر نقض معنى النفي
لكذا العامل حتى لاجله اي الامر التي عملت ليس لاجله وهو الفعلية
فالعاملة صفة جارية على غير من هي له ولذا ابرز ضميرها ومن ثمه
اي ومن اجل ان ليس عملت للفعلية ولانه لا اثر لنقض معنى
النفي في الانتقاض عملها وثمة اشارة الي الامكان الاعتباري
جاز تركيب ليس زيد الا قائما بالنصب على انه خبر ليس
مع كونه مثبتا بالا وامتنع ما زيد الا قائما حيث لا يجوز
الا قائما لانتقاض عمل ما بانتقاضه بانتقاض النفي الموجب للتشبيه
بليس ويخفض المستثنى بعد غير وسوى وسواء بالاضافة
وبعد حاشا لكونه حرف جر في الاكثر اي في قول
اكثر النحويين وقد جاء بعدها النصب كما في الدعاء اللهم
اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان واعراب
غير فيه اي في الاستثناء فان قيل لم لم يكن مبنيا لكونه بمعنى
الحرف قيل للاضافة المانعة من البناء كاعراب المستثنى
الذي استثني بالا لاحتياجه اليه واستغناء ما بعده عنه
لانه لما كان بمعنى الا ما بعده مستثنى فيستحق اعراب المستثنى
وله اعراب اخر لاجل الاضافة وغير لا وجه لاعرابه فبالحري
ان يؤثر ما بعد غير على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته
على التفصيل المذكور من وجوب النصب في المستثنى من الموجب
المتقدم والمنقطع وجوازه مع اعتبار البدل في غير الموجب

التام

التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص نحو جاءني القوم
غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني القوم غير حمار
النصب وما جاءني احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب
على الاستثناء وما جاءني غير زيد على التفريغ وغير اي لفظ
غير صفة خبر غير حملت او مستانفة والضمير للصفة او للغير
بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه على كلمة الا حال
كونها واقعة في الاستثناء او من حيث انها واقعة
في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اي حملت على الا
في الاستثناء بمحل الشركة فكان ظرفا كما حملت الا صفة
مصدر محذوف اي حملت حملا مثل الا عليها اي على الغير
في الصفة حال او تمييز او ظرف اي شاركتها في الصفة
اذا كانت الا ظرف حملت تابعة لجمع اي واقعة بعد جمع
منكور احتراز عن الجمع المعروف حيث يراد به العهد والاستغراق
فيعلم التناول حتما او عدم التناول حتما غير محصور
اي غير محقق دخوله وعدم دخوله واحترز به عن العدد نحو
لفلان علي مائة الا واحدا واعلم انه قد يتعذر في المحصور
ايضا نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور
محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله فيها
وقد لا يتعذر في منكور غير محصور نحو جاء رجال الا حمارا لصحة
الاستثناء المنقطع فهذا الضابط منتقض طردا وعكسا لتعذر
الاستثناء المتصل يلزم دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم

دخوله فيهما والجمع المنكور ههنا ولجماعة غير معينة لا يجزم فيها
بثبوت الدخول ولا بعدم تناوله فيفقد فيه كلا النوعين
من الاستثناء وفيه انه يمكن فيه الاستثناء المنقطع اذا كان
خلاف الجنس نحو جاءني رجال الا حمارا فالاولى ان يراد الحكم على
تقدير الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا غير محصور نحو لو كان
فيهما آلهة اي في السماء والارض من الالهة واثر قدرتهم
والالهة جمع اله الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا وخربتا
عن هذا النظام وضعف حمل الا على الصفة في غيره اي غير
المنكور المذكور نحو وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
وفي البيت ضعفان اخران توصيف المضاف في كل اخ
والاخبار قبل الوصف واعراب سوى وسواء النصب
خبرا عراب على الظرفية اي بناء على الظرفية على الاصح خبر كان
مبتداء محذوف الخبر اي من الملحقات خبر كان واحدى اخواتها
وستعرفها في قسم الفعل هو فصل او مبتداء المسند غير تابع
بدليل ذكر التوابع بعد ذلك فلا يرد عليه خبر توابع الخبر والمراد
المسند الى اسم كان فلا يرد نحو يضرب في كان زيد يضرب ابوه
فابوه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع
الجملة واحترز به عن كلما هو مسند اليه بعد دخولها اي دخول
كان واحدى اخواتها واحترز به عن خبر المبتداء والمفعول
الثاني من باب علمت ونحو ذلك نحو كان زيد قائما وامره
اي حكم خبر كان وشأنه كامر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه

وشرائطه

ويتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال كونه معرفة نحو كان المنطلق
زيد لا ترافقهما بالقرينة وهي النصب ظاهرة الاعراب بخلاف نحو
كان موسى عيسى للزوم اللبس وقد يحذف بقرينة عامله اي عامل
خبر كان في مثل الناس مجزيون بأعمالهم ان كان
عملهم خيرا فخير اي فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فشر اي فجزاؤهم
شر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة اربعة اوجه نصبهما
بتقدير كان مع الاسم في الموضعين اي ان كان عملهم خيرا فيكون
جزاؤهم خيرا ورفعهما بتقديره مع الخبر في الاول وتقدير المبتداء
في الثاني اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ونصب الاول ورفع
الثاني وبالعكس اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان
في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا ووجب الحذف اي حذف كان
في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
اي انطلقت لانطلاقك فحذف كان وعوض عنها ما وادغمت
النون في الميم فوجب الحذف وانفصل الضمير وبقي الخبر على النصب
وهذا على تقدير فتح همزة اما واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت اسم ان مبتداء محذوف الخبر
اي ومن ملحقات اسم ان واحدى اخواتها اي امثالها على
الاستعارة المصرح بها هو فصل او مبتداء المسند اليه اي الذي
المسند اليه خبرها فلا يرد ابوه في ان زيدا ابوه قائم واحترز به
عما ليس بمسند اليه وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول
في وقوعه بعد ما يقتضي وراء المرفوع لا في كونه فضلة بعد

احدى

ظرف المسند اليه دخولها اي ان واخواتها واحترز به عما هو مسند اليه
بغير دخول ان واحدى اخواتها والمراد غير التابع بدليل ذكر
التوابع بعد فلا يرد نحو اخوك في ان زيدا اخاك في الدار مثل ان
زيدا قائم المنصوب بلا هي المبتداء بحذوف الخبر لم يقل اسم لا لانه على
الاطلاق ليس من المنصوبات التي اي كلمة لا التي لنفي الجنس اي لنفي
الحكم عن الجنس هو المسند اليه اي الذي اسند اليه خبرها فلا يرد
ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم ولا يرد نحو لا غلام رجل غلاما له
حسنا عندك لان المراد غير التابع احترز به عما اذا لم يكن مسند
اليه بعد دخولها ظرف المسند اليه فاحترز عن المبتداء وسائر
احتنا في المسند اليه من غير دخول لا النافية للجنس يليها حال من الضمير
في اليه او في دخولها وح لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا
على غير من هي له لعدم اللبس نحو هند زيد تضربه بخلاف الصفة
نحو هند زيد ضاربته هي نكرة احتراز عن المفصولة والمعرفة
لوجوب الرفع والتكرار مضافا احتراز عن النكرة المفردة
فانها مبنية او مشتبها به في تعلقه بشيء هو من تمام معناه مثل
لا غلام رجل نظير المضاف فظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات
مخفوض قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير المشبه بالمضاف فان
اسم لا والمطلق مذكور بدلالة المقيد وليس الضمير عائدا الى المنصوب
بلا حيث لا يستقيم تحمل مفردا فنوا اي فالاسم والجملة خبر جزاء
الشرط مبني لتضمنه ونعيين ما ينصب للخفة وللموافقة حال
الاعراب على ما ينصب به من الفتحة او الالف او الياء ينصب مسند

الي

الي الضمير اي على ما ينصب هو به او الى قوله به على تقدير ما يتبع
النصب به والاول اصوب وان كان معرفة عطف على قوله
مفردا او مفصولا بينه اي بين الاسم والظرف مفعول ما لم يسم فاعله
وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير لمطابقة السؤال
اما في المعرفة فلامتناع ان النافية للجنس فيها واما في الموصولة
فلا ضعف لا عن التاثير مع التفصيل ونحو قضية ولا ابا
حسن لها اي لهذه القضية جواب سؤال وهو ان يقال ابو الحسن
معرفة لكونه علما ولا رفع فيه ولا تكرير فاجاب بانه متاول
والمراد بابي الحسن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وهو كنية
متاول بالنكرة وبصفة اشتهر العلم بها او بتقدير المثل
اي هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها او لا حاكم لها او في مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كرر فيه لا والمعنى لا حول
عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله او لا رجوع
لنا عن المعاصي ولا طاقة لنا عن مشغلة الدنيا من التي ه
يؤمر لنا في اداء الزكوة والصدقة والصوم والصلوة وغيره
الا بالله خمسة اوجه الاول فتحهما اي فتح الاسمين على ان لا
فيها لنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا لنفي الجنس ونصب
الثاني حملا على لفظه وقولا بان لا فيه زائدة لتاكيد النفي
والثالث فتح الاول النافية لنفي الجنس ورفعه اي رفع الثاني
حملا على محله وقولا بان لا فيه زائدة والرابع رفعهما ه
على عدم البناء والحمل على الابتداء بمطابقة السؤال والخامس

رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف لان عملها بمعنى ليس ضعيف
وفتح الثاني على ان لا نافية للجنس واما السادس وهو رفع الثاني
على ان لا بمعنى ليس وفتح الاول على ان لا نافية للجنس فتوهم لانه
باعتبار الصورة عين الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجوه
لازدادت الوجوه على الستة واذا دخلت الهمزة على لا النافية
للجنس لم يتغير العمل اي ان لم يتغير اثر العمل في المتبوع ولا في التابع
بخلاف ما اذا دخلت الجار نحو اذيتني بلا جرم ووجدته بلا مال
ونحو الا رجلا جزاه الله خيرا بتقدير الا ترونني او على الغروة
واراد العمل اللغوي والا فليس في لا رجل عمل اصطلاحي لمكان
البناء والعمل حقيقيا كما في غلام رجل او شبهها كما في لا رجل
ومعناها اي الهمزة الداخلة على لا الاستفهام نحو الا ماء فاشربه
والعرض الا تنزل بنا فتحدث وفيه ان لا يختص بالفعل كذا ذكره
الاندلسي وفيه ان المص لعله خالفه في ذلك والتمني نحو الا سبيل
الي خمر فاشربها ام لا سبيل الي نصر بن حجاج ونحوها كالانكار
والاقرار وغيرها من مولدات الكلام واختار المص قول المازني
والمبرد كما اختار الجزولي وخالفهما في ذلك سيبويه وجعل
التمني لغير الحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم مفعول
التمني ونعت اسم المبني احتراز عن اسم لا اذا كان معربا نحو لا غلام
رجل ظريفا في الدار مفردا حال من الضمير مبني احتراز عن المضاف
والمضارع له لوجوب اعرابها اسمي بلا فكذا تابعهما يليه
احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وقوله يليه تبيين



عن

يعني هذا قيد الاول مبني حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما و
والاتصال ويوجه النفي اليه وقوله مبني ومعرب خبر نعت رفعا
حملا على المحل ونصبا حملا على اللفظ من حيث ان فتحته يشبه
الاعراب في العروض والاطراد كحركة المنادى وهما مصدران
نوعيان لقوله معرب او منصوبان على نزع الخافض اي معربان
بنصب ورفع نحو لا رجل ظريف ظريفا والا اي وان لم يكن كذلك
بان كان غير اول او مضافا او شبيها به او مفصولا فالاعراب
واجب فهو مبتدا محذوف الخبر والفاء جزاء الشرط نحو لا رجل ظريف
كريم في الدار ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خير منك في الدار
كريم والعطف على اللفظ وعلى المحل اي حمل المعطوف المنكر على اسم
لا المبني على لفظه وعلى محله جائز والعطف محمولا على اللفظ جائز
اي منصوبا ومحمولا على المحل اي مرفوعا جائز اذا كان المعطوف
نكرة بخلاف لا غلام لك والفرس اذ رفعه واجب لعدم تاثير لا في المعرفة
وانما لا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم
المستقل كيا زيد وعمرو ولمظنة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف
على النفي يراد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ولا بيع ولا خلة
ولضعف تاثير لا حتى يجوز الرفع في اسمها عند التكرير ويجب
عند التعريف والفصل وبدون ذلك ايضا عند المبرد بخلاف
يا وسائر التوابع لا نقل عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي مثل لا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذ هو في المجد ارتدى وتازر بالرفع والنصب

ومثل لا اباله باثبات الالف ولا غلامي له ولا ناصري له بحذف
النون جائز تشبيها مفعول له اي ضرب تشبيها مفعول مطلق
اي اشبه تشبيها والجملة معلقة له مفعول به للتشبيه واللام زائدة
لتقوية عمل المصدر بالمضاف صلة التشبيه ويتعلق به قوله لمشاركته
وجه التشبيه له متعلق بمشاركته وكذا في اصل معناه اي معنى
المضاف وهو الاختصاص ومن ثمة اي ومن اجل ان جواز التشبيه
بالمضاف لمشاركته في اصل معناه وهو الاختصاص لم يجز تركيب
لا ابا فيها لعدم معنى الاختصاص وليس نحو لا اباله ولا غلامي له
بمضاف لفظا والمعنى على تقدير كونه مضافا لانه اذا دخل المعرفة
وجب الرفع والتكرير فلا يكون مضافا او يقال ان لا لا تعمل
في المعرفة او لانه يلزم الاستواء بين المعرفة والنكرة في المعنى
وفيه ان الاستواء لا يستلزم الاتحاد والممنوع هذا الاتحاد
على ان امتناع الاتحاد بين معنى المعرفة والنكرة ايضا
ممنوع الا اذا كان من كل وجه وذا هنا ام خلافا لسيبويه
ووافقه صاحب المفصل في ذلك قائلا بانه مضاف اليه واللام
زائدة لتاكيد الاضافة وقيل للام المقدرة ولا اذا صح
لامن صورة التنكير ولافادة في موافقة المعرفة والنكرة
في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك ولا يلزم
الرفع والتكرير لشبه النكرة بصورة الفصل ويحذف اسم لا
حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس خبر ما ولا المشبهتين بليس محذوف
الخبر اي منه خبر ما ولا وقوله هو المسند ابتداء كلام او مبتداء خبره

قوله

قوله المسند وقوله هو فصل المشبهتين صفة ما ولا بليس في النفي
والدخول على الاسمية وتعلق بالمشبهتين هو المسند اي اسم
ما ولا فلا يرد نحو يضرب في ما زيد يضرب ابوه لكنه يقع قوله بعد
دخولهما مسندركا فالاولى اعتبار الحيثية حيث لم يقصد
في اسناد يضرب كونه بعد دخولهما والمراد غير التابع بدليل
ذكر التوابع بعدها فلا يرد نحو يضرب في نحو ما زيد رجلا يضرب
واحترز بالمسند عن المسند اليه بعد دخولهما اي ما ولا اضافة
المصدر الى الفاعل واحترز به عما اذا كان مسندا بغير دخولهما
كخبر المبتداء ونحوه وهي اي انتصاب خبر ما ولا والتانيث
باعتبار الخبر لغة اهل الحجاز وعند بني تميم لا يعملان لعدم
اختصاصهما بقبيل واحد واهل الحجاز اعترفوا المشابهة
بليس المختص بقبيل واحد واذا زيدت ان معمول الحكم يتم
فاعله مع ما نحو ما ان زيد قائم او انتقض النفي بالا
الموضوع للاثبات بعد النفي ونحوه وما الدهر الا منجنونا باهله
وما صاحب الحاجات الا معذبا محمول على وشبه منجنون
او ودوران منجنون بحذف الفعل او حذف المضاف او على جعل
المعذب مصدرا ميميا وجعل اكثر تركيب من يا زيد الا سيرا
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما ولا
وفيه ان احد الشروط مقيد بما فلا يترتب عليه حكم كليهما
اللهم الا ان يقال المراد اعمل لا وما اذا حصل فيه شيء من ذلك
اما في زيادة ان وتقدم الخبر فللفصل في الزيادة وتغير الترتيب

مع ضعفها واما في الوقوع بعد الا فلان عملها باعتبار الشبه
بليس وهو مبني على النفي فينتفي بانتفائه واذا عطف عليه
اي على خبر ما ولا بموجب اي بحرف عطف موجب اي مثبت ما بعده
ومفيد ايجاب النفي وهو بل ولكن مثل ما زيد قائما لكن قاعدا
واما اذا عطف بحرف غير موجب مثل ما زيد قائما ولا قاعدا فحكمه
حكم ما مر من المعطوفات فالرفع واجب لانتفاء النفي الموجب
للتشبيه بليس والجملة جزاء الشرط **المجرورات** مبتداء
او خبر مبتداء محذوف اي هذا ذكر المجرورات هو ما اشتمل على علم
الاشتمال علم المضاف اليه وهو الجر حقيقة او حكما والمضاف اليه
كل اسم حقيقة او حكما فنحو يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ
في الصور ينبا ويل المصدر نسب اليه شيء هو اعم العام يتناول
الاسم والفعل مثل غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد في قول
كلام الحاجبي يدل على ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال
نسب اليه شيء ولم يقل اسم بواسطة احتراز عما اذا نسب اليه شيء
لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول به
واسطة حرف جر اي اذا كان مما يلائم المحل ويشكل ذلك
في نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل
ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها الا ان يقال
الحسن الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان
ان فاعله مضمر فلو كان من الاضافة الى الفاعل لزم تعدد
الفاعل وعلى هذا يكفي تقدير من البيانية واعلم ان كلام

النحويين

النحويين دل على ان الاضافة اللفظية ليست بواسطة حرف
الجر ولكن ظاهر هذا الحد الذي ذكره المضاف اليه يدل على ان الاضافة
اللفظية ايضا بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا نحو غلام زيد
وخاتم فضة وهما تمييزان اي بواسطة تلفظ حرف الجر او تقديره
او ضمير الكائن المحذوفة اي ملفوظا كان الحرف او مقدرا او لان
وفيه ان وقوع المصدر حالا سماعي وفيه انه فيما دل عليه الفعل
قياس وفيه انه مذهب المبرد والمختار قول سيبويه وفيه انه
حال على قوله بحذف مضاف مرادا حال اي ظاهرا اثره اي الجر و
ما بعده وفيه انه يوجب الدور لاخذ المضاف اليه في تعريف
المجرور واخذ المجرور في تعريفه وفيه ان تعريف المجرور مع
بما ذكر لفظي فلا توقف ولا دور واحترز به عن نحو صمت يوم
الجمعة فان الحرف فيه غير مراد فالتقدير شرطه ان يكون خبر
المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول المضاف اسما لا فعلا
بخلاف تلفظ الحرف نحو مررت بزيد مجردا تنوينه ولو مقدارا بحكم
رجل وضاربك وضواحي بيت الله والمراد بيت الله والمراد بمجرد
تنوينه او ما يقوم مقامه حقيقة كغلام زيد وضارب عمرو
وحسن الوجه وضاربا زيد او حكما نحو الحسن الوجه حيث حذف
ما اضيف اليه فاعله الذي هو جزء منه والمضاف اليه قائم مقام
التنوين فلما حذف من فاعله المضاف اليه فكانه حذف من المضاف
لمكان الجزئية ونحو الضارب الرجل وان لم يكن مجردا تنوينه
لاجل الاضافة لكنه محمول على الحسن الوجه فكان في حكمه ونحو الضاربك

قلبا اي مجردا هو عن تنوينه والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا
لا لاجلها فلا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لا لاجل
اللام لا لاجل الاضافة وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر
معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها مفيد في المضاف تعريفا
او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ
دون المعنى فالمعنوية ان يكون المضاف اي فعلامة المعنوية
كون المضاف كذا او للمعنوية ذات كون المضاف كذا الا التعميم
لحمل غير صفة احترازا عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه مضافة
صفة بعد صفة الى معمولها احترازا عن خروج نحو مصارع مصر وكريم
البلد لانه صفة مضافة الى غير معمولها فكونه غير صفة مضافة
الى معمولها اما بان يكون غير صفة كغلام زيد او يكون صفة
لكنها يكون مضافة الى غير معمولها كما مر وهي اي الاضافة المعنوية
اما بمعنى اللام فيما هو موصولة او موصوفة اي في المضاف اليه
الذي عدا جنس المضاف وظرفه اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف
اي المضاف اليه الذي هو جنس المضاف واخص من المضاف من وجه
وظرفه وهو ما كان مباينا له نحو غلام زيد واخص مطلقا ولم يكن
ظرفا له كعلم الفقه ويوم الاحد فنحو كل رجل بمعنى اللام اي افراد
الجنس وفي نحو كل واحد اشكال فالحاصل ان المضاف اليه اذا كان
جنس المضاف كانت بمعنى من كما سيأتي وذلك بان يكون بينهما
عموم وخصوص من وجه نحو خاتم فضة فان الخاتم قد يكون فضة
وقد لا يكون وكذا العكس بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون

بينهما

٧٨

بينهما مباينة او كان المضاف اعم مطلقا ولا يكون الاضافة
بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه واما اذا كان
المضاف اخص مطلقا كاحد اليوم او ما و يا كليث واسد
فالاضافة ممتنعة او بمعنى من عطف على قوله بمعنى اللام في جنس
المضاف اي في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف وينبغي يكون
المضاف اليه جنس المضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه
كما مر وهذا معنى قول بعض المحققين وهو ان يصح اطلاقه
على المضاف وعلى غيره ايضا فعلى هذا بعض القوم ويوم الاحد
وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد وغير زيد وطور سينا
وسعيد كرز كلها بمعنى اللام بعضها لعدم صحة اطلاق المضاف
اليه على المضاف وبعضها لعدم صحة اطلاقه على غيره او بمعنى
في في ظرفه اي في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف نحو ضرب
اليوم وقتيل كربلا والاولى ان تجعل الاضافة الى الظرف
ايضا بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادنى ملابسة
فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء سهيل اي كوكب له
اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع في التهيئ
لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء
والمدبرة المهيئة للامور في احيانها فاعرف وهو اي كونها
بمعنى في قليل مثل زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم فضة
مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم ومثال الاضافة

بمعنى في واعلم ان المضاف المعنوي في الاقسام الثلثة اشتراك
وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا اي يعرف المضاف مع المعرفة
نحو غلام زيد اي مع المضاف اليه المعرفة الا في نحو مثل وغير
لتوغلها في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط
او مثل مشتهر في شيء فيتعرف لعدم الابهام والا في نحو حسبك وشريكك
وكيفك ونحوها لكونها بمعنى الفعل والا في نحو واحد وامه و
وتسبيح وحده وعبيد بطنه على راي فيها وفيه بكريم ولئيم
والتعليل بعود الضمير المضاف اليه الى المضاف يوجب ان يكون
نحو فلان صدر بلده ورئيس قبيلة كذالك ولم يقل به احد
وانما يفيد التعريف مع المعرفة سراية التعريف الى المضاف
من المضاف اليه لمكان الاتصال والامتزاج كسراية التانيث
في سقطت بعض اناملة ولارادة العهد فاذا قلت غلام زيد
يراد به وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه
او اشهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك
ونحوه لغير معين على خلاف وضع الاضافة وتخصيصا مع النكرة
نحو غلام رجل لافادتها تقليل الشيوع بخروج ما يضاف
الى غير تلك النكرة وشرطها اي الاضافة المعنوية تجريد
المضاف من التعريف اي اخلاؤه منه حقيقة بان كان ذا اللام
فيحذف لامه او علما فيتاول بالنكرة او حكما كما في غلام زيد
بتنزيل الممكن منزلة المتحقق كقولهم ضيع فم الركبة وسبحان
الذي صغر جسم البعوض وانما يجب التجريد منه لان المعرفة

لو اضيفت

لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا لحصول
التعريف فيه وازدياد المرتبة ايضا منتف في الاضافة الى المساوي
فحمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف طردا للباب فاندفع به
ما قيل من ان اضافة المعرفة قد يفيد للمضاف حصول مرتبة
المضاف اليه فيصير ذو اللام مثلا اذا اضيف الى العلم او ضميره
في حكم فلا يكون ضايعة ولان هذه فائدة تابعة فلا يعتبر
بدون الاصل فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين
جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق والفرزدق وابن لبون
وابن كراع في لزوم تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف
وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فما لهم جوزوا
هذا دون ذلك قيل وان لم يقل يجب تجريد المضاف من حرف
التعريف ليتناول العلم ونحوه وما اجازه الكوفيون جواب عما نقل
الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد نحو الخمسة
الدراهم والمائة الدنانير ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس
فما ذكر من تحصيل الحاصل واما الاستعمال فما ثبت من الفصحاء
من ترك اللام نحو قوله لا زال من عقدت يداه ازاره فسما
فادرك خمسة الاشبار وغير ذلك واما ما جاء في الحديث من قوله
بالالف دينار فعلى البدل دون الاضافة وتمسك الكوفيون
بالاتحاد بين المضاف اليه فيما صدقا عليه غير صحيح لانه

جواز كما تم قصته ايضا ولم يقل به احد واللفظية اي علامة الاضافة
اللفظية بحذف المضاف من المبتدا او اللفظية ذات كون المضاف
صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل ان يكون المضاف
صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد مضافة الي معمولها
متعلق بمضاف احترازا عما اذا كانت مضافة الي غير معمولها
نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد اضافة اسم
الفاعل الي المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة
الي فاعلها ولا يفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا
ولا يفيد تعريفا ولا تخصيصا لكونها تقدير الانفصال في اللفظ
حقيقة او حكما والتخفيف بحذف التنوين المقدر في نحو حواج
بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ
فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ قيل فائدته الاشارة
الي وجه التسمية او التخفيف التقابل صريحا ومن ثمة اي من
ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا ولا يفيد
تعريفا فان قيل ثمة اشارة الي وجه الحصر المذكور وجواز
هذا الكلام يبتني على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور
حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص قيل جاز
تركيب مررت برجل حسن الوجه لحصول المطابقة بين الصفة
والموصوف حيث لم يفد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت
التعريف لامتنع لعدم المطابقة وامتنع عطف جواز بزيد حسن
الوجه لتخالف الصفة والموصوف مع تعريف الموصوف ولو افادت

الاضافة

الاضافة تعريفا لجاز لحصول المطابقة وجاز تركيب الضاربا
زيد لحصول التخفيف بحذف نون التثنية والضاربو زيد
التخفيف بحذف نون الجمع وامتنع الضارب زيد وامتنع
الضارب زيد وكذا الحسن وجه والحسن وجهه بالاضافة ٢
ونحو ذلك اذ التنوين حذفت لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة
تخفيف ولو حمل الضارب زيد على ضاربه زيد كما حمل الضاربك
على ضاربك لم يتوع لاشتراط افادة التخفيف فائدة في صورة
ما خلافا اي يخالف هذا القول خلافا للفراء فانه اجاز قولا
بتقديم الاضافة على اللام واجيب بان الاضافة على هذا
يكون ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد
ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الي النصب الذي هو
الاصل بزوال ما عرضت الاضافة لاجله على ان القول
بتاخير اللام المتقدم لفظا وحسا مجرد الدعوى المخالفة
للظاهر وضعف تركيب الواهب المائة الهجان اضافة
الاسم الفاعل الي المفعول الذي يهب المائة الهجان اي البيض
من النوق وهو صفة او بدل وعبدها اي عبد تلك المائة
اي راعيها على الاستعارة اذ الراعي قايم بخدمة المواشي
كالعبد او على الحقيقة والاضافة بادنى ملابسة ككوكب
الخرقاء وصدر قوله وآخر البيت عوذا تزجي خلفها اطفالها
وانما ضعف هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب
الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه فان قيل المعطوف

في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه قيل كما ان
المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المتبوع كما في رب
شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك احتمل الجواز
كما ذهب اليه سيبويه فحكمه بضعفه دون امتناعه واذا
نصب حملا على المحل او على انه مفعول معه لم يضعف وانما جاز
سوال مقدر وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب
بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة
للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل اذ الاصل الحسن وجهه
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنسا موصوفين باللام وقوله حملا مفعول له للفعل
المفهوم اي انما جوز حملا او جاز بجعله مصدرا مجهولا والا
لما اتحد الفاعل وانما جاز هذا التركيب للحمل على المختار
في الحسن الوجه كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب
الرجل بالنصب لا لاجل المفعول باستغناء الاضافة اللفظية
عن التخفيف وفي الحسن الوجه وجهان آخران وهما الحسن الوجه
برفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
والضاربك عطف على قوله الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك
وشبهه حملا على ضاربك فهو ايضا جواب سوال وهو ان يقال
جاز الضاربك على الاضافة وان يفد تخفيفا وشبهه

وهو

وهو ان يقال جاز الضاربك وهو الضاربي والضاربه
وغيرهما فيمن اي في قول من قال انه اي الضاربك ونحوه
مضاف والكاف مجرور المحل على الاضافة دون من قال
انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على مفعوليته والتنوين
محذوف لاتصال الضمير فانه ح لا يحتاج جوازه الى حمل
حملا مفعول له كما مر على ضاربك متعلق بحملا وانما حمل عليه
للمشاركة في حذف التنوين قبل الاضافة واضافته يفيد
التخفيف بحذف التنوين المقدرة اذ التنوين الساقط
لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة
فاذا اعتبرت سقطت بالاضافة من التقدير فحصل التخفيف
في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ولا يضاف موصوف
الى صفة لئلا يلزم الجمع بين الضدين وهو تبعية الصفة
لكونها صفة وعدمها لكونها مضافا اليها ولان الموصوف
اخص او مساويا والمضاف لا يجوز ان يكون اخص او مساويا
للزوم كونها مبينا او اعم فيتباينان ولا صفة الى موصوفها
للزوم تقدم الصفة على موصوفها او تاخير المضاف عن المضاف
اليه وكلاهما ممتنع ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء ثابت الاحوج متاول
بحذف الموصوف من المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع
وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة
الحبة الحمقاء وهذا جواب عن ان يقال ان الجامع والغربي

والاولى والحمادى صفات وقد اضيف اليها موصوفاتها ومثل
جرد قطيفة بجرد وهو البالي والقطيفة دثار مخمل واخلاق جمع
خلق ثياب جواب سوال وهو ان يقال بجرد والاخلاق صفتان
للقطيفة والثياب وقد اضيفتا اليهما فاجاب بانه متاول بجعله
من باب اضافة الصفة الي موصوفها فان الاصل قطيفة جرد مد
وثياب اخلاق فحذف الموصوف فبقي الصفة مبهمة فاضيف الي ما كان
موصوفا للتخصيص والبيان بتجريد النظر عن كونه موصوفا كما قيل
والمؤمن العائذات الطير تمسحها بيان للعائذات بالطير لا تقديما
للصفة علي الموصوف ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي كما يصير
مضاف اليه علي تقديرها وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ليدخل فيه
المترادف فان نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق
في العموم والخصوص ظرف مماثل كليث واسد مثال المترادف من الاعلام
واما نحو قولهم ليوث الاسد فمتاول معناه ليوث كاملة من بين
الليوث بحيث انها ليوث بالنسبة الي سائر الليوث كما يقال هؤلاء
من خواص الخواص واشراف الاشراف وحبس ومنع مثال المترادف
من المعاني لعدم الفائدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف اي منعت اضافته
لعدم الفائدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف اي منعت اضافته لعدم
الفائدة والا لفسد المعني بتوجه النفي الي القيد وبقاء اصل الفعل موجبا
وهذا بخلاف كل الدراهم وعين ذلك الشيء المعهود فانه اي المضاف
اليه والفاء للتعليل يختص ولا يماثل المضاف ولا يضاف المماثل
في العموم والخصوص وقولهم سعيد كرز متاول القول او بدل منه ونحوه

جواب

جواب سوال وهو ان يقال سعيد مماثل كرز في المفهوم من حيث انهما علمان
لشخص واحد فانه اجاب بانه متاول بارادة المفهوم بالاول واللفظ
بالثاني اي سعيد المسمي باسم كرز واذا اضيف الاسم الصحيح اي الذي ليس
في اخره حرف علة والصحيح في كلام النحاة يقع علي هذا اذ يجتمع غالبا وافي
الكلام او الملحق به اي بالصحيح وهو ما اخره واو اوياء قبلها ساكن كدلو
وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لانه حرف العلة بعد السكون لا يثقل
عليها الحركة المعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة
بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة
بعد السكون يعني في الابتداء كذا بعد السكون الي ياء المتكلم نحو غلامي
ودلوي وظبي كسر اخره لموافقة الياء والياء اتوا وللحال او العطف
الاسمية علي الفعلية علي نحو لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن تمر عليها
وهو منطلق مفتوحة اذ الاصل في الكلمة التي علي حرف واحد هو الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني علي الحركة
الفتح للخفة او ساكنة للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح اخذ يذكر
حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان اخره اي في الاسم المضاف
الي ياء المتكلم الفا ثبتت الالف نحو عصاي ورحاي علي اللغة الفصيحة
لعدم الموجب للانقلاب وهذيل اسم قبيلة تقلبها اي الالف حال
كونها لغير التثنية واما الف التثنية فعلامة فلا تقلب لغلامان اي اذا التبس
المرفوع بغيره بسبب القلب ياء لكثرة كونها الياء وان كان اخره اي الاسم المضاف
الي ياء المتكلم ياء ادغمت لاجتماع المثلين وان كان اخره الاسم المضاف
الي ياء المتكلم واوا ساكنة كمسلمي والاصل مسلموي قلبت ياء لاجتماع

الواو والياء والاولى ساكنة كمرمى وادغمت الياء في الياء وفتحت
الياء في الصور الثلث المذكورة لالتقاء الساكنين اى للزوم بقاء الساكنين
على تقدير السكون فيفتح تحرزا عن ذلك واما الاسماء الستة فاخى وابى
اى فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخى وابى بدون اعادة اللام
المحذوفة لعدم الاحتياج اليه ولاجرائها بعد حذف حرف العلة من الآخر
نسبا مجرى الصحيح ولا يعرف لتقديم الاخ على الاب وجه اللهم الا ان يقال
واجاز المبرد اخى وابى فقط باعادة المحذوف كما يردونه فيهما
والادغام بعد الابدال بالياء كمرمى وهو رواية جاءته وروى
ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في الاربعة وتمسك المبرد بقوله وابى مالك
ذو المجاز بدار واحتمال كونه جمع السلامة كما في بكلمى موضع وقد نبا بالابيا
برفع التمسك ونقول صرح هنا بلفظ نقول ولم يعطف على اخى وابى
تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز
عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه
لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يضاف يحمل ولكن لا يجعل صيغة الغائبة
دون المخاطب كما نقول قائله في اضافة هن وحم حمى وهنى ويقال في
في الاكثر وهو الصحيح وفمى بتعويض الميم عن الواو وليس بفصيح واذا قطعت
هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب كيد ودم فيقال في تثنيتهما
ابان واخان وفي جمعهما ابون واخون وجاز ابا واخا كعصا مطلقا
ويقال في تثنيتهما ابوان واخوان واب واخ مشتقان وجاء ابك عن احد
موبى بالحركة مضافين الى غير ياء المتكلم ايضا كذا في الرضى وجاء
اخ دون اب كدلو مطلقا وحم وهن وفم بتعويض الميم عن الواو

وجاء

وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب وجاء مقصورا مع التثليث
في الفاء مطلقا وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل
هو مبنى على الضرورة وليس بلغة فيه وفتح الفاء افصح منها اى من ضمها
وكسرها وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك
ومررت بحم او حمك وخبأ فيقال هذا حمأ او حمأك ورايت حمأ
او حمأك ومررت بحمء او حمئك ودلو فيقال هذا حمو او حموك ورايت
حموا او حموك ومررت بحمو او حموك وعصا فيقال هذا حما او حماك
ومررت بحما او حماك مطلقا اى في الاضافة والافراد وجاء هن مثل
يد فيقال هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وهذا هن ورايت
هنا ومررت بهن مطلقا اى في الافراد والاضافة وجاء فيه التضعيف
والقصر وذو لا يضاف الى المضمر لانه وضع صلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس ونحو اللهم صل على محمد وذويه شاذ
كما شذ ولكنى اريد به الذو نبا ولا يقطع عن الاضافة لوضعها لازمة
التوابع هذا تعريف التوابع من الاسماء اذ البحث في قسم الاسم فلا يرد
نحو ان ضرب لعدم الاعراب واللام للعهد او الجنس كل ذكر ليبان
الاطراد ثان اى متأخر فلا يرد الصفة الثانية والثالثة باعراب
سابقه ولو محليا فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال او حكما فلا يرد
نحو يا زيد العاقل ولا رجل ظريف او على تقدير ان يكون اعراب
ولو فرضا فلا يرد نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم وزيد
قائم وزيد قائم واضافة اعراب سابقه للعهد الذهنى او الجنس
من جهة واحدة اى بمقتضى واحد فرع عاقل في جاءنى رجل عاقل

من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى وكذا سائر الاحوال
وسائر التوابع فاحرف او من عمل واحد لانه يقع عمل العامل على المتبوع
ايضا انتصابية واحدة والمراد الوحدة النوعية فلا يرد المفعول
الثاني من باب علمت واعطيت اذ جهة انتصابهما متحدة نوعا وهي
المفعولية لا فردا لان مفعولية الثاني غير مفعولية الاول فافهم ٨
واحترز بهذا القيد عن خبر المبتدا والمفعول الثاني والحال بعد الحال
ونحو ذلك مما هو ثان باعراب سابقه لا من جهة واحدة بل اعراب
الثاني من جهة اخرى النعت قدم النعت لكثرة جهات تبعيته تابع
احتراز عن غير التابع يدل على معنى حاصل في متبوعه حقيقيا كان
او سببيا فلا يرد نحو جاءني رجل حسن غلامه وذكر بهذه الحيثية فلا يرد
نحو جاءني صديقك على البدل او عطف البيان ونحو اعجبني زيد علمه
ونحو ذلك واحترز بهذا القيد عن سائر التوابع وفيه نظر لدخول
كلهم واجمعين في قوله جاءني القوم كلهم اجمعون فانه ذكر بحيث
يدل على الشمول والاجتماع والجواب ان قوله مطلقا اي غير مقيد بحال
النسبة احتراز عن هذا التاكيد فانه وان دل على معنى في متبوعه وهو
الشمول والاجتماع لكنه مقيد بحال النسبة فاحفظه فهذا مما سنح به
خاطري وفي جعله احترازا عن الحال نظر لخروجه بقوله تابع وفائدته
اي النعت تخصيص في النكرات نحو جاءني رجل عالم فانه تفيد التخصيص
حيث خرج رجل جاهل او توضيح في المعرفة نحو زيد التاجر عندنا
وقد يكون النعت لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او التاكيد مثل قوله تعالى نفخة واحدة

فان وحدة

فان واحدة للتاكيد اذ الوحدة تفهم بالتاء في نفخة وقد يكون
النعت للتعميم نحو ذلك يوم من الايام ووقت من الاوقات او الكشف
نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت المذكور والكاشف
ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر ونفخة واحدة
والكاشف يكشف تمام الماهية كالمثال المذكور ولم يذكر الكاشف
الحاقا له بالمذكور ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت
مشتقا كعالم وعاقل وغيره اي غير مشتق اذا كان قيد لكونه
غير مشتق وضعه اي النعت لغرض المعنى اي للدلالة على المعنى ٨
عموما اي دلالة عامة او وضعا عاما اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذي مال او خصوصا اي دلالة خاصة او وضعا ٨
خاصا اي في بعض الاستعمالات مثل مررت برجل اي رجل اي رجل كامل
فان ايا انما يقع صفة للنكرة في موضع المدح ومررت بهذا الرجل
فان اسم الجنس انما يقع صفة للمبهم ويريد بهذا فان اسم الاشارة
لا تقع الا صفة للعلم او للمضاف الى العلم الى المضمر او الى مثله ٨
وتوصف النكرة بالجملة الخبرية لان الدلالة على معنى في متبوعه
كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة واما الانشائية فلا تقع
صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لا ثبوت لها
في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ويلزم الضمير
للربط ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور ومعمول ما لم يسم فاعله
اي يوصف بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن الوجه ٨
اذ الحسن حاله وبحال متعلقه اي متعلق الوصف نحو مررت برجل

حسن غلامه فان الحسن حال الغلام ومتعلق الموصوف فالاول اي النعت
بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في الاعراب رفعا ونصبا وجرًّا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لمكان الاتحاد بينهما فيما صدق عليه وقيامه بالموصوف ويوجد
منها في كل تركيب اربعة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه اي الموصوف في الخمسة الاول جمع الاولى اي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير ويوجد في كل تركيب منها اثنان منه
وفي البواقي اي بواقي الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع
برجل قائمة جاريته وبامرأة قائم غلامها وبرجلين قائم ابوهما
او برجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها
وقام ابوهما وذهب غلامهم ومن ثمة اي لاجل كونه في باقي الامور
المذكورة كالفعل حسن تركيب قام رجل قاعد صفة رجل غلمانه
فاعل قاعد كما حسن يقعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه كما ضعف
يقعدون غلمانه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى
ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلوني البراغيث ويجوز
قعود غلمانه مع ان غلمانه فاعل قعود لعدم جريانه على الفعل
لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع والمضمر لا يوصف لان ضمير
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل وحمل
عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طرد الباب ولا يوصف به معمولها لم يتم فاعله وانما
لا يوصف به لان الموصوف اخص او مساو ولا شيء اعرف منه

ولا مساوي له

ولا مساوي له حتى يوصف به ولان المضمر معزول عن الموصوفية
لما عرفت وغيره دونه في التعريف فلا يقع موصوفا له والموصوف
المعرف اخص اي اعرف اي اكمل اكمل تعريفا ونحو جاءني زيد
صديقك ومررت بزيد هذا والرجل الذي كذا يمنع فيه الحمل
على الوصف لاحتمال البدل وحمل الذي على ذي اللام للموافقة
في الصورة او مساو للوصف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع
واعلم انه لو اريد الاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق
يتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر لكنه يرد قولهم حيوان
ناطق فان الموصوف وهو الحيوان ليس باخص ولا مساو اللهم
الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف والحيوان
بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف منه
بالابيض في قولهم حيوان ابيض اخص من الابيض ويحتمل ان يكون
هذا الكلام بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا
الحكم اصلا لكنه يشكل ابتناء ما يبتنى عليه اللهم الا ان يقال
ومن ثمة اي لاجل ان شرط الموصوف ان يكون اخص او مساويا
لم يوصف ذو اللام اي ما فيه لام التعريف بشيء الا بمثله اي بمثل
المعرف باللام نحو جاءني الرجل العالم والموصولة فلا يرد نحو قل
ان الموت الذي تفرون منه لكونه في حكم المعرف باللام وان كان
تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة او لكونها مع الصلة
بمعنى ذي اللام فان الذي يضرب بمعنى الضارب او بالمضاف
الى مثله اي المعرف باللام ولو بالواسطة نحو مررت بالرجل صاحب

لجام الفرس لان غير هذا من المعارف اخص منه البتة وزعم بعضهم انه
يوصف بجميع المضافات فاجاز مررت بالرجل صاحبك وصاحب
زيد وامثال ذلك على ما ذكره المص محمول على البدلية واما التزام
وصف باب هذا بذي اللام او الذي او التي المحمولين على ذي اللام
للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام وهذا جواب ما يقال
ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام لكونه اعرف منه
من ذي اللام وينبغي على الاصل المذكور ان لا يفترقا جوازا منه
وامتناعا كما في وصف ذي اللام ولكان يقرر السوال بانه
لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذي اللام في المرتبة فما لاسم
الاشارة التزم فيه دون المضاف الى ذي اللام وتقرير الجواب
انه التزم وصفه بذي اللام للابهام المقتضي لبيان الجنس منه
وذلك لا يتصور بمثله لابهامه ولا بالمضاف المكتسب ذلك من المضاف
اليه اذ لو اكتسب المبهم الظهور منه كان كالاستغناء من المستغير
والسوال من السائل المحتاج والمعمر والعلم بمعزل عن هذا الا
ومن ثمه اي ومن اجل ابهامه المقتضي لبيان الذات وكشف
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض وان كانت الصفة ذا اللام
من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس فلا يكون فيه بيان
للجنس وحسن بهذا العالم لان العالم مختص بالانسان فيقتضي
انه انسان وبتبين الجنس العطف تابع مقصود احتراز عن غير
البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل متبوعاتها بالنسبة
اي باصل النسبة فلا يلزم قصده بكيفيتها من السلب والايجاب

فلا يرد

فلا يرد المعطوف بلا واما المعطوف عليه ببل فمقصود ابتداء
والمعطوف انتهاء بتبدل الراي فكلاهما مقصودان بهذه الطريقة
والا فالاضراب لا يجامع المقصود وهو الفرق بينه وبين بدل
الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا لابتنائه على سبق
اللسان مع متبوعه في تركيب واحد احتراز عن البدل لانه مقصود
دون متبوعه بتوسط بيان لحكم بعد تمام الحد بينه اي بين المعطوف
وبين متبوعه اي متبوع المعطوف احد الحروف فاعل بتوسط
العشرة وسياتي بيان الحروف العشرة في قسم الحروف مثل قام
زيد وعمرو واذا عطف على المرفوع المتصل اكد المرفوع المتصل
بمنفصل ليكون عطفا على المنفصل من وجه ولا يلزم العطف
على الجزء لانه لما اكد بمنفصل حدث فيه جهة من الانفصال فكان
عطفا على المنفصل من هذا الوجه وانما جاز تاكيد الجزء وبيانه
وان كانا مستقلين لفظا لانهما غير مستقلين حكما لكونهما
غير مقصودين بالنسبة ولا يغايران للمتبوع فتبعا الضمير
المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف
العطف بالحروف حيث هو مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا
وحكما وانما لم يجز تاكيد المنفصل بالعين والنفس الا بعد
التاكيد بمنفصل مع عدم الاستقلال بسبب عدم القصد والمغايرة
بخوف اللبس بالفاعل لانهما يليان الفعل كثيرا بخلاف كل
واجمع واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف
لكن متبوعه غير مقصود حيث انه في حكم التنحية فهو متبوع

لفظا لا معنى فلا حجر في انحطاطه بهذا النوع من المتبوعية واستقلال
تابعه مع جزئيته بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود
والمتبوع انحطاطه عن التابع فاعرف والحاصل انه لا ضير في استقلال
التاكيد مع جزئية المتبوع لمعارضته الانحطاط في عدم القصد
اياه ولا ضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل
لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط لكونه في حكم التنحية
فيعارض هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح انحطاطه بجزئيته
مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع كلاهما
مقصود ان نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل اي اكد
في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل فيجوز تركه اي التاكيد
لطريان حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع
بالفصل فلا يلزم زيادة التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار
استقلاله فلا يلزم استقلال المتبوع بمعارضته هذا الفتور
نحو ضربت اليوم وزيد فانه عطف على التاء قوله وزيد لمكان
الفصل واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض لئلا يلزم
العطف على الجزء والتاكيد غير ظ لاحتياجه الى استعارة الضمير
المرفوع للمجرور ولامتناع الانفصال فيه واما قوله تع تساءلون به
والارحام فشاذ وقيل الواو للقسم دون العطف واعلم
ان المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني
كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى
المتعدد وقيل جره بالثاني كما في المفهم في تم اسم الثلاثة

وكفى

وكفى بالله وهو الاصح والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب
ويمتنع الا ان يقال الا فيما يختص به ولا يتعداه كيا الرجل
وزيد وعبد الله وكالتجرد عن اللام في يا زيد والحارث وكاشتمال
الضمير في زيد شجاع وغلام ونحو ذلك واما نحو رب شاة وسخلتها
فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة او هو
محمول على لحاق الضمير كربه رجلا او على الشذوذ وفيه ضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل وزيد
وقيل يمتنع والفرق ان الضمير عائد الى المائة وهي معرفة باللام
فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة
بخلاف زيد حيث يكون التقدير الضارب زيد ومن ثمة اي من
اجل ان المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع عنه لم يجز في ما زيد
بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب بجعل عمرو
مبتدا ووجوب جعله خبرا مقدما عليه ولا يجوز النصب بالعطف
على معمولي عامل واحد لامتناع عملها في الخبر المقدم ولانه
لو نصب او جر عطف على الخبر لزم عدم ما وجب في المعطوف عليه
وهو الضمير العائد الى اسم ما وفيه وانما جاز الذي يطير جواب
سؤال مقدر وهو ان يقال يطير صلة الذي (لانه جاز التعدد) وفيه ضمير ولا ضمير
فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد الذباب لانها اي ما جاز
هذا الكلام الا لانها فاء السببية وكفى به رابطة وفيه لا العاطفة
وفيه انها وان كانت للسببية عاطفة ايضا لكنها بجعل الجملتين
جملة واحدة فيكتفى بالرابطة في الجملة الاولى والمعنى الذي

وبالذي صح

اذا يطير فيغضب زيد الذباب او الذي يغضب زيد يطير انه الذباب.
وهكذا يقال الذي يطير الذباب فيغضب هو زيد بالربط
في الجملة الثانية لصيرورة الجملتين بالفاء بمنزلة جملة واحدة
فيكفي الرابطة في احديهما واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين
لا يقال لا يعرف لاستعمال اذا والماضي هنا جهة حسن الا بالقول
في استعمال اذا والماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاشارة الى
الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين محكوم بعدم جوازه
وان ادعى المخالف جهة الحسن على وقوعه بناء على وضوح الاشارة على
على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف
لم يجز مطلقا عند سيبويه بخلاف العطف على معمولي عامل
واحد فانه جائز وفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبشر بكرا وانما لم يجز
لامتناع قيام الحرف الضعيف مقام عاملين مختلفين ولان الواو
اذا قام مقام ان وفي فقد وقع بينه وبين مجروره فاصل
باجنبي اذ التقدير وفي عمرو الحجرة وفي ترتيب عدم الجواز على
وجود العاطف نظر والصواب ان يقال ولم يجز العطف على عاملين
مختلفين خلافا للفراء فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف
على معمولي عامل واحد الا في الدار زيد والحجرة عمرو
اي الا في صورة تقديم المجرور لمجيئه في كلامهم ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة وقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امراء ونار
توقد بالليل نارا واقتصر الجواز على صورة السماع لان مخالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه

لان مبنى على اذا وجد انه يكون موجودا والماضي يدل على التحقق والحال انه ليس كذلك فكيف يوجد ويتحقق ١٢

منعه

منعه مطلقا وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء
المضاف اليه على اعرابه على نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله
يريد الاخرة اي عرض الاخرة في بعض القراءة التاكيد تابع
جنس وما في القيود فصل يقرر صفة تابع امر المتبوع
اي شأنه ومعنى التقرير ههنا ان يكون معنى التاكيد ثابتا
في المتبوع ويدل عليه صريحا وخرج بهذا القيد ما سوى التاكيد
وسوى الصفة المعدوة وذلك في عطف البيان والعطف
بالحروف والصفة غير المعدوة ظاهر وكذا في البدل لان المتبوع
منتحى غير مقصود فلا يكون تقديره مقصودا وقولهم
ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق المبدل عليه
لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع فان قيل قد ذكر صاحب
المفصل نحو يا زيد زيد من البدل ويصدق عليه هذا الحد
قيل انه ذكر بهذه الحيثية فلا شك انه تاكيد وان ذكر زيد
اولا بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون
غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق فيكون بدلا لكونه مقصودا دون
الاول ولا ضير في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود
لاختلاف الزمان في النسبة بنفسها او صفتها نحو جاءني زيد نفسه
وعينه وهو تمييز عن النسبة في اضافة الامر الى المتبوع اي تقرر
امر نسبة المتبوع او شموله او تمييز عن الذات المذكورة التامة
بالاضافة وهو الامر وبهذا القيد وما بعده خرج نحو نفخة واحدة
وامس الدابر لان تقريرهما صفة في المعنى الافرادي لا في النسبة

او الشمول وفرق المص بان تقريرها بالتضمن دون المطابقة
وفيه نظر اذ اجمعون كذلك على ان الصفة الكاشفة مقررة
بالمطابقة فلا بد مما ذكرنا او في الشمول نفسه نحو جاءني القوم كلهم
او صفة نحو جاءني القوم اجمعون فان قولنا اجمعون يقرر امر
المتبوع في صفة الشمول وهو الاجتماع واعلم ان كون اجمعون
دالا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول مقررا له
وتقرير الشمول بكلهم لا ينافي تقريره باجمعون وباتباعه لانه
قد يقرر الشيء ويكرر مرارا فلا يرد ما ذكر في بعض الشروح
وللقائل ان يقول هذا التعريف لا يتناول نحو ان زيدا لعدم التقرير
في النسبة والشمول وقوله يجري في الالفاظ كلها يشير الى تناوله
اياه والجواب ان يراد في النسبة نفسها او وصفها وان المكرر
يقرر صفة نسبة الجملة وهي كونها الخارجية او طلبية لا ابتدائية
او يجعل التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاصطلاحي المنحصر
في وهو لفظي ومعنوي يرجع الى الجنس دون التاكيد المعرف
فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخوله فيه وهو عايد
الى التاكيد بمعنى التقرير او التقرير لا بمعنى التابع المذكور حيث
عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو المكرر لا التكرير
وهو من باب الاستخدام ويمكن ان يعود الى التاكيد ويحمل قوله تكرير
اللفظ الاول وقوله بالالفاظ على ما يصح به الحمل لفظي ومعنوي
فالتاكيد اللفظي او التقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول اي ما به
تكرير اللفظ الاول او يراد به الحقيقة ولو حكما بالترادف نحو

ضربت



ضربت انت واضرب انا وضربتك اياك قيل الاول تاكيد والثاني
بدل وهو عجيب لعدم الفرق فان قيل ان اريد اللفظي تكرير
اللفظ الاول بعينه لا يندرج فيه نحو ضربت انت وضربت انا بالتكرير حكما
وجايع ونايع وليث اسد ونحو ذلك وان اريد التكرير ولو بالتابع
المرادف لدخل ابصعون واكتعون وابتعون فيه قيل المراد
الاخير وترادف هذه الالفاظ مسلم لكن الفرق بين اكتع وابصع
وبين حثيث ونبيث مشكل لعدم الترادف فيهما اللهم الا ان يمنع
كون نبيث تاكيدا ويجعل صفة اخرى للموصوف خبيث مليناهل
مثل جاءني زيد زيد ويجري التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها
وقد يزاد فيه عاطف نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون
ولا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن وغير ذلك وقوله كلها اي اسماء
او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غيرها
ونحو قراءة الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا
وبنيت له بابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد
ولا من باب التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو بتكرير المعنى
والثاني غير الاول معنى واعراب الاول والثاني اعراب واحد
لتناولهما بلفظ واحد فظاهر في موضعين تحرز اعن الترجيح
بلا مرجح والتاكيد المعنوي او التقرير المعنوي كاين بالفاظ
محفوظة اي كائن ملتبس بجزئيات محصورة وهي نفسه وعينه
وكلاهما معناهما اثنان وكل واجمع واكتع وابصع وابتع
وهي مؤكدات لاجمع قيل لا معنى لها مفردة نحو وليس قبل

اكتع من حول كمتع اي تام والبصع من البصع العرق اي سال وابتع من التبع
وهو طول العنق مع شدة مغرزه والبصع بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقال على
الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
تقول جاءني زيد نفسه وجاءني الزيدان نفسهما والزيدون انفسهم
والمراة نفسها والنساء انفسهن وضميرهما تقول نفسه في المذكر
الواحد نفسها في المونث الواحدة انفسهما في المذكرين والمونثين
بايراد صيغة الجمع في التثنية وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
والاول اولي انفسهم في الجمع المذكر العاقل انفسهن في جمع
المونث وغير العاقل من المذكر والقسم الثاني مما سوى النفس
والعين اولى سهم الثالث ثما نيا للمثنى نحو جاءني الرجلان
كلاهما والمراتان كلتاهما والباقي بعد الثلث وهو كل واجمع
آه مما هو جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان
مفردا ذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرات الكتاب
كله وقرات القصة كلها واشتريت العبد كله لغير المثنى باختلاف
الضمير كله نحو قرات الكتاب كله وقرات القصة كلها واشتريت
العبد كله وتزوجنا النساء كلهن وباعتبار الصيغ في الكلمات
البواقي تقول اجمع في المذكر الواحد جمعاء في المونث الواحدة
اجمعون في جمع المذكر جمع في جمع المونث واجاز الاخفش
اجمعان جمعاوان وغير مسموع ولا يوكد بكل واجمع
الا ذو اجزاء اي ماذو امور متعددة فيتناول الافراد والاجزاء

اذ الكلية

اذ الكلية والجزئية لا يتحققان الا فيه يصح افتراقها اي تلك الاجزاء
حسا او حكما اي سواء كان افتراقها حسيا او حكميا او تمييز
من فاعل يصح او مفعول مطلق كضربته سوطا او حال بحذف المضاف
اي يصح افتراقها ذا حس او حكم او غير ذلك نحو اكرمت القوم
كلهم تاكيد القوم ونظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا واشتريت
العبد كله تاكيد العبد ونظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما من حيث
ان العبد يصح اشتراء بعضه دون بعض بخلاف جاء زيد كله
لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا حكما في المجيء واذا اشترط
اكد الضمير المرفوع المتصل اي اذا اريد تاكيد الضمير المرفوع
المرفوع المتصل وهذا بخلاف المنصوب والمجرور لانه لا استتار
فيهما حتى يلزم الالتباس بالنفس والعين بخلاف كل واجمع
واخواته اكد بمنفصل جزاء اولا ثم بالنفس والعين لانهما
تقعان فاعلين فيلزم التباسهما بالفاعل تاكيدين في مثل
اذا لم يوكد بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين
فلا حاجة الي التاكيد لعدم اللبس وتخصيص انفسهما به
وضربوا جمع انفسهم مع عدم اللبس لو ترك التاكيد بحمول على
هو نفسه طرد الباب مثل ضربت انت نفسك تاكيد للتاء الضمير
بعد تاكيده بمنفصل واكتع مبتداء واخواته اي اخوات اكتع
وشلاه ونظيراه وهما ابتع وابصع اتباع الاجمع استعمالا
فلا يتقدم عليه اكتع وابصع على اجمع لكونهما اتباعا له ثم يتقدم
اكتع على اخويه في الفصيح ثم بعد ابتع على ابصع عند الزمخشري

وتبعه المص وعند البغدادية والكوفية تقدم الجمع على
التبع وقال ابن كيسان يبتدأ باتهن شئت وذكرها مبتدأ
اي اكتع والبصع والبتع دونه اي دون اجمع ضعيف جدا لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر التبع بدون الاصل
البدل مبتداء تابع خبر في الاعراب مقصود في المعنى وذكر
المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد وخرج به التاكيد والصفة
وعطف البيان بما اي بحكم نسب الي المتبوع دونه اي دون
المتبوع ابتداء وبقاء فلا يرد المعطوف ببل لان متبوعه
مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا الطريق وخرج به عطف النسق ودونه ظرف
او حال اي متجاوزا عن المتبوع وهو بدل الكل اي بدل
هو كل المبدل او البعض اي بدل هو بعض المبدل والاشتمال
اي بدل يختص غالبا باشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب
زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه
والغلط اضافة البدل الي الغلط اضافة المسبب الى السبب
وفي اختلاف كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها
بمعنى اللام وبعضها اضافة المسبب الي السبب وبعضها الى غيره
نظر فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول اي يتحد ما صدق
عليه والاول عبارة عن المبدل منه والنوع الثاني اي بدل
البعض جزؤه اي جزء المبدل نحو ضربت زيدا راسه والنوع
الثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول ملابسة وتعلق

راجع الي النسبة بغيرهما اي بغير الكلية والجزئية ولهذا لا يرد
نحو نظرت القمر فلكه ورايت درجة الاسد برجه واعلم
ان في اصطلاح الملابسة يدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت
زيدا غلامه او حماره فينبغي ان يقيد اي ملابسة بحيث توجب
النسبة الي المتبوع النسبة الي الملابسة اجمالا نحو اعجبني زيد
علمه حيث يعلم ابتداء ان كون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته فتتضمن نسبة الاعجاب الي زيد نسبته الي صفة
من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا
حماره او ضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الي زيد تامة
ولا يلزم في صحتها اعتبار زيد فيكون من باب بدل الغلط
والنوع الرابع اي بدل الغلط ان لم يقصد من باب يضرب مم
اي يحصل بان يقصد اذ حذف حرف الجر من ان وان كثير اليه
اي اتي البدل بعد ان غلطت اي بعد غلطك بغيره اي بغير البدل
وهو المبدل ولم يقل بالمبدل ولا بالمتبوع لانه حين ذكر
لم يذكر بحيث كونه مبدلا او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا
فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل ويكونان اي البدل
والمبدل في الانواع الاربعة فيصير الاقسام الستة عشر
معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاء رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد
واذا كان البدل نكرة او جد نكرة من مبدل معرفة بدل الكل
بخلاف زيد حمار فالنعت اي فنعت تلك النكرة واجب

وقيل حسن لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه
وليقرب من المعرفة ولئلا يكون ابهاما بعد البيان وليفيد بعد
بواسطة الصفة ما لم يفد المبدل مع التعريف وما قيل في قوله تعالى
قل هو الله احد من ان احد بدل من الله في بعض الوجوه فتقدير
صفة من نحو عظيم او لا شريك له او غير ذلك او يجعل لم يلد
صفة له والله الصمد اعتراضا او بتقدير موصوف من حيث
المعنى اله واحدا او على قول ابي علي فانه قال يجوز تركه اذا استفيد
بالبدل ما لم يستفد بالمبدل نحو مررت بالاثنين رجل ونحو
بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسما للوادي بل بمعنى
المكرر تقديسه لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز
ترك الوصف نحو زيد رجل ونحو مررت برجل ضارب الوجه مع
على الابدال فتقديره رجل ضارب كما قيل في نحو شديد العقاب
بعد قوله من الله العزيز العليم شديد العقاب على الابدال
بتقدير اله شديد العقاب مثل بالناصية ناصية كاذبة
فان الناصية نكرة ابدل من المعرفة وهي الناصية الاولى
ووصفت بصفة كاذبة ويكونان اي البدل والمبدل وهو
ايضا ستة عشر قسما بضرب الاربعة في الاربعة ظاهرين
نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم
ونحو ضربتك اياك وفيه وفيه ومختلفين نحو اخوك ضربته
زيدا واخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الاخ
الذي هو زيد ونحو ضربت زيدا اياه وفيه وفيه ولا يبدل

اسم

اسم ظاهر من مضمر فلا يقال في بي المسكين ولا بك زيد بدل
الكل معنون مطلق وانما لا يبدل لئلا يصير المقصود انقص
دلالة من غير المقصود مع اتحاد ماصدق عليه لكون ضمير
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغايب وبخلاف
غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد وافادة البدل ما لم يفده
المبدل نحو ضربتني رأسي في بدل البعض وحدثني علمي
في بدل الاشتمال وايتني غلامي في بدل الغلط وقال ابن مالك
الضمير الواجب الاستتار في افعل وتفعل وافعل ونفعل
لا يبدل عنه بدل ما سواء كان بدل الكل او غيره استقباحا
لابدال الظاهر عما لا يقع ضميرا بارزا ولا ظاهرا قط الا من الغايب
مستثنى من قوله من مضمر نحو ضربته زيدا عطف البيان تابع جنس
غير صفة تابع احتراز عن الصفة يوضح متبوعه اي ذو بحيث
ان يوضح متبوعه خرج به البدل وعطف النسق والتاكيد
مثل اقسم بالله ابو حفص فاعل اقسم كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب
عمر عطف البيان تمامه ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له
اللهم ان كان فجر وفصله اي فرق عطف البيان وهو
مبتدا بدل من البدل صفة الفصل لفظا خبر وانما يعني
فالفرق مطرد وذلك بما عرفت متبوعه في الحد في مثل خبره
اي في كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك
البكري بشرا وفي كل ما يختلف حكم عطف بيان وبدلا وهذا

التقدير يتناول صورة النداء أنا ابن التارك البكري أي الذي
ترك البكري من باب الضارب الرجل فبشر عطف بيان
البكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل في حكم تكرير العامل
فيكون المعنى التارك لبشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد
وهذا فصل في النداء ايضا فان البدل في حكم المستقل مطلقا
وعطف البيان على التفصيل الذي عرفت ولما فرغ من المعربات
شرع في المبنيات المبني ما اي اسم ناسب مناسبة معتبرة وفي هذا
القيد احتراز عن المناسبات التي لم يعتبر لضعف او معارض
كمشابهة غير المنصرف الفعل الماضي في الفرعيتين ومناسبة
اي الحرف مع لزوم الاضافة المانعة للبناء مبني الاصل
اي المبني في اصل وضعه وهو الحرف والماضي والامر بغير اللام
كما عرفت من قبل او وقع غير حال مركب تركيبا اسناديا
او غير مركب مع عامله والمضاف اليه على هذا من قبيل التركيب
الاسنادي ليس بمبني مثاله بالالف با تا ثا وزيد عمرو بكر
والاصوات التي لا تركيب فيها فان قيل فح اي حينئذ يدخل نحو
غاق في قولهم غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة
مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل المراد غير مركب حقيقة
او حكما باعتبار قصد المشاكلة للمبني الواقع غير مركب
فدخل فيه نحو غاق صوت الغراب وحكمه اي حكم المبني مه
اي خاصته ان لا يختلف آخره اي لا يختلف هيئة آخر الاسم
او صفة آخر المبني لاختلاف العوامل اي لا يخلو اما ان يتعلق

بمعنى

بمعنى النفي اي عدم الاختلاف او بالنفي اي الاختلاف والا يستقيم
كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس بمعلول لاختلاف
العوامل واما الثاني فلانه يلزم منه توجه النفي الى القيد
وبقاء الفعل مثبتا وتغير المعنى الا ان يقال الفعل بعد توجه
النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا واجب الثبوت
وثبوت اختلاف الآخر بعامل في المبني جائز الثبوت
نحو من الرجل ومن زيد والظاهر ان اللام بمعنى الوقت مه
اي لا يختلف آخره وقت اختلاف العوامل فيصلح ان يتعلق
بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد والقابه اي القاب
حركات اواخر البناء وسكونها والكوفيون يطلقون القاب
البناء على الاعراب وبالعكس وانما ذكر في الاعراب الانواع
وفي البناء الالقاب اذ الاعراب ما به الاختلاف وكل من الرفع
واخويه نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني لا عن الحركات
والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الى كون
كل بناء كما في انواع الاعراب ضم كم سمي ضما لحصوله بضم
الشفتين وفتح سمي به فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به مه
وكسر سمي به كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به
ووقف سمي به وقفا لتوقف النفس فيه عن الجري وهي سبعة ابواب
وفيه بحث لان المص لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال
كالزمخشري بل هي ثمانية ابواب المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات ولم يذكر اسماء الموصولات لانها موصولات

لا انها اسماء موصولات وانما جمع لاختلاف انواعه والمركبات
والكنايات والكناية لفظ مبهم يعبر بها عن عدد معلوم وحديث
معلوم واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء
الافعال وبالجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات
وفي الجر نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم صوت وكذا
في رفعه لان الصوت ليس بمبنى بل لعدم الوضع فكيف يذكر في الاسماء
المبنية والجواب انها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء
وان لم تكن اسما على الحقيقة لعدم الوضع فعلى هذا لا اشكل
ذكرها في الاسماء المبنية وبعض الظروف انما قال بعض الظروف
لان جميع الظروف ليست بمبنية بل المبنى بعضها المضمر ما المضمر
لشبهه بالحروف لاحتياجه المكنى عنه ما وضع اى اسم وضع لمتكلم
او مخاطب ويرد لفظ المتكلم والمخاطب والجواب ان المراد اسم مبني
وضع على وجه الكناية لهما او ما وضع المتكلم او مخاطب ليس
فيها جهة الغيبة او ما وضع لهما مادة ولفظ المتكلم والمخاطب
موضوعان لهما صيغة او ما وضع لمن هو في اوان الحكاية عن نفسه
ولمن هو في اوان توجه الخطاب فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما
اعم او المراد بالمتكلم الاصطلاحي لا اللغوي ولفظة او لمنع
الخلو دون الشك فلا ينافي التعريف ونحو امير المؤمنين يامرك
بكذا في قول الامير مريدا به انا امرك وان كان مستعملا للمتكلم
لكنه غير موضوع له فيخرج من الحد بقيد الوضع او غايب تقدم
ذكره احترز به عن الاسماء الظاهرة فانها غيب لكن لا بهذا

الشرط

الشرط واحترز به ايضا عن لفظ الغائب فانه موضوع للغائب
مطلقا لا مقيدا بالتقدم وهذا تقسيم للغايب غير داخل في الحد
اى سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما على ان هذا الوضع على وجه
الكناية فيخرج اسم الاشارة ونحوها وفيه ان نحو كم وكذا موضوع
للغايب على وجه الكناية لكن لا بشرط تقدم الذكر فلا بد من التقييد
فكيف يكون غير داخل في الحد فهو احتراز عن الاسماء الاشارة
لكونها غيبا كساير الاسماء الظاهرة بغير شرط التقدم
لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد
لتقدم الفاعل تقديرا وفيه ان ذا به الم لوف جعل التقدير
فيما للفظ لا قسما منه او معنى ان تقدمه ما يتضمن الموعود
اليه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل لتضمن اعدلوا
اياه او دل عليه سياق الكلام التزاما نحو ولابويه لكل واحد منهما
السدس اى لابوى الميت اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو
يستلزم سبق الموت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد في هذا
القسم لتقدم الفاعل تقديرا او معنى وهو الحق او حكما بعود
الضمير الى ما احضر في الذهن ولم يصرح به لقصد الابهام
في مقام التفخيم فهو عائد الى المذكور حكما ولا يطرد هذا الوجه
في باب التنازع لعدم قصد التفخيم فالاولى ان يقال لم يصرح به
لقصد الابهام تفخيما او للتحرز عن لزوم التكرار مثاله نحو قل هو
الله احد ونعم رجلا وربه رجلا على الاجمال والتفصيل وهو
متصل ومنفصل اى المضمر قسمان فالمنفصل مبتدأ الفاعل

للنفي المستقل خبره بنفسه في التلفظ اي الذي صح التلفظ به
منفردا في الاصطلاح واما في المعنى فالمنفصل والمتصل
كلاهما مستقلان لانهما اسمان والمتصل غير المستقل بنفسه
اي ما كان كالتتمة لما قبله وكبعض حروفه ولم يصح التلفظ به
منفردا اصطلاحا وهو اي المضمر باعتبار انواع الاعراب اقسام
ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور فالاولان اي المرفوع والمنصوب
كل منهما قسمان متصل خبر مبتداء محذوف اي كل منهما متصل ومنفصل
والجملة خبر المبتداء الاول ولو كان قوله متصل خبرا لقوله
فالاولان لم يجز لعدم المطابقة الا ان يقال بتقدير موصوف
اي ضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدير الجامد ومنفصل والثالث
متصل فقط لامتناع تقدمه والفصل بينه وبين جاره والفصل
بين المضاف والمضاف اليه وان جاز بالظرف في السعة لكنه
يمتنع عند ازدياد جهالة اي بواسطة الضمير او يقول
الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف وان جاز لكنه خلاف
الاصل فلا يعبأ به وذلك المضمر مبتداء خمسة خبر انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل الاول اي المرفوع المتصل او مثال النوع الاول الخ
من الانواع الخمسة ضربت اي ضمير ضربت ضربنا ضربتما آه
ووف الماضي وهو خبر الاول والجملة مستانفة انما بداه
بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف فلذلك قدم ذكره
واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وضربت الى ضربن الخ

وضربت

وضربت فان قيل لا يدخل في هذا التعداد ياء ضمير المخاطبة
وبعض المتكلمات في المضارع نحو اضرب وتضرب فان قيل
مكان ضربت الى ضربن اضرب الى تضرب لكان اولى اذ لا فرق
بين ماضي المجهول والمعروف في الضماير بخلاف المضارع
قيل فان قيل الى هذه لمة الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يكون
ما بعدها في الحكم قيل معناه الاول ضربت وضربت وما دون
ذلك الى ضربن وضربن فيكون الى الاسقاط فيدخل ما بعدها
فيما قبلها ولنا ان نقول ان الى بمعنى مع او حتى والثاني
اي المرفوع المنفصل انا وما دونه من نحن انت انتما انتم
انت انتما انتن هو هما هم هي هما الى هن والثالث الخ
اي المتصل المنصوب المتصل ضربني وما دونه وهو ضربنا
وضربك ضربكما ضربكم الى ضربكن وضربه الى ضربهن وضمير
انني وما دونه من اننا انك انكما انكم الى انكن وانه الى انهن
نظير المنصوب المتصل بالحرف والرابع اي المنصوب المنفصل
اياي وما دونه من ايانا اياك الى اياكن واياه الى اياهن
والخامس المجرور المتصل ضمير غلامي مثال المتصل بالاسم
ولي مثال المتصل بالحرف وما دونهما وهو غلامنا ولنا وغلامك
ولك الى غلامكن وغلامه وله الى غلامهن الى لهن والضمير
المرفوع المتصل خاصة وانما قال خاصة لان المنصوب
والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل الخ
لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل

لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله وقوله خاصة
حال من فاعل يستتر والتاء للمبالغة او مصدر على زنة فاعلة
منصوب بفعل محذوف اي اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة
ويستتر خبر المبتدا ويتعلق به في الفعل الماضي الغايب والغايبة
وفي المضارع عطف على قوله في الماضي للمتكلم صفة المضارع
نحو اضرب ونضرب مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا
سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا والمخاطب
على قوله للمتكلم نحو يا زيد تضرب وفي الغايب نحو زيد يضرب والغايبة
نحو هند تضرب ويستتر في الصفة استتارا مطلقا او زمانا
مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا
نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات
والالف والواو حرف للتثنية والجمع وليستا بضميرين بدليل
تغيرهما بالعامل ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المرفوع والمنصوب
المنفصل الا لتعذر المتصل لان وضع الضماير للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال واللام بمعنى الوقت
اي لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل
او على اصلها اي لا يسوغ المنفصل لاجل شيء الا لاجل تعذر
المتصل والاضافة فيه اضافة المصدر الى الفاعل وذلك
اي تعذر المتصل كاين بالتقديم اي بسبب تقديم الضمير على عامله
نحو اياك ضربت وعلى صلة التقديم لانه اذا تقدم على عامله

لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باجزاء العامل او بالفصل
بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به اذ لو حصل بغيره لم يتحقق
تعذر الانفصال وانما تعذر فيه لان الانفصال ينافي الاتصال
وترك الفصل يفوت الغرض او بالحذف اي بحذف العامل لما حذف
عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا
لفوات ما يتصل به حال او ضمير يكون او حرف عطف على قوله معنويا
اي يكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لانه
لو اتصل به لوجب ان يستتر والاستتار في الحرف لا يجوز بخلاف
المنصوب نحو انك واني والجملة حال ولا يحتاج الى الضمير لانها
من باب لقيتك والجيش قادم او بكونه اي الضمير ضميرا مسندا اليه
وانما لم يقل مسندة مع تانيثها اسند اليه وهو الصفة لان ترك
التانيث فيما يجوز تانيثه لدى الفصل اولى او جرت تلك الجملة صفة
على غير من هي له اي تلك الصفة كانت له والضمير عائد الى من
ليدل الانفصال الذي هو خلاف الاصل على عوده الى البعيد
وحمل صورة عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طردا
للباب بخلاف الفعل حيث اقتصر فيه ابراز الضمير عند اسناد فعل
جرى على غير من هي له على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو
بخلاف هند زيد تضربه هي حيث لا يجب تضربه هي لعدم اللبس
والحكم لا يختلف في المسئلة بين من هي له وما هي له لكنه ذكر
الاصل وهو من المختص بذوي العلوم مثل اياك ضربت مثال
التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض

وإياك والشر أي اتق نفسك الشر مثال لحذف العامل وأنا
زيد مثال لكون العامل معنويا وما أنت قائما مثال لكون
العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال
الذي أسند إليه صفة جرت على غير من هي له فإنه أسند إليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند
حيث قام الضرب بها واختار هذا التمثيل صورة عدم اللبس
ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس والكوفيون
يقولون بعدم الضمير في صورة عدم اللبس ولفظة هي تأكيد
الضمير المستكن في ضاربته لكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل
الزيدون والعمرون ضاربوهم نحن وقد عرفت ضعف
قاعدون غلمانه وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا
يكون فاعلا كما قيل ولأنه لو كان فاعلا لكان داخلا في صورة
الفصل لغرض وإذا اجتمع ضميران والحال أنه ليس أحدهما
أي أحد الضميرين مرفوعا احتراز عن نحو أكرمتك إذ المرفوع
كالجزء من الفعل فكأنه لم يتحقق الفصل أصلا فيجب الاتصال
فإن كان الشرطية جزاؤها شرط أحدهما أي أحد الضميرين
أعرف من الآخر احتراز عما إذا تساويا نحو أعطاها إياه حيث
يجب الانفصال في الأصح للتحرز عن تقدم أحد المتساويين
من غير مرجح وليكون الأول راجحا بالاتصال ولإتيان الثاني
عن التحول عنه من كل وجه وفيه نظر وقوله وقد جعلت نفسي
تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها باتصال

الضميرين

الضميرين شاذ وقدمته أي الأعرف احترازا عما إذا كان
الأعرف مؤخرا نحو أعطيته إياك فيلزم انفصاله لتقدم المتكلم
ثم تأخير الأعرف باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن في أول
الوهلة بإيراده على وجه خلاف الأصل وعن حكى عن سيبويه
فيه تجويز الاتصال أيضا نحو أعطيتهوك نظرا إلى الترجيح
المعنوي باعتبار المعنى عن الترجيح اللفظي فلك الخيار
في الضمير الثاني الموضوع اتصالا وانفصالا لجواز الانفصال
باعتبار الفصل بالفضلة والاتصال باعتبار عدم اعتداد
الفصل بما هو متصل فإن قيل إن ثبت هنا تعذر الاتصال
فالانفصال وإلا فالاتصال وأحد النقيضين واقع لا محالة
فلا وجه للخيار قيل تعارض فيه جهتان جهة التعذر وعدمه
فيجوز الوجهان توفيقا مثل أعطيتك وضربتك مثال
المتصل وأعطيتك إياه وضربتني إياك مثال المنفصل فإنه
اجتمع فيه ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في أعطيتك وجر
الأول ونصب الثاني في ضربتك وأحدهما أعرف وهو ضمير
الخطاب في أعطيتكه وياء المتكلم في ضربتك وقدم الأعرف
فيهما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وإلا
أي وإن لم يكن كذلك فهو أي الثاني منفصل لا غير نحو أعطيته
إياه وإياك والمختار في خبر باب كان الانفصال نحو كان زيد
قائما وكنت إياه والضمير للقائم لأنه في الأصل خبر المبتدأ
ويجوز الاتصال لأنه بعد دخول العامل أشبه المفعول

ولكن الحقيقة راجحة على الشبه فيختار الاول والاكثر لو
لولا انت الى اخرها اي لولاهو الى لولاهن ولولا انا الى
لولا نحن وعسيت لكونه بعد لولا مبتدا وما بعده عطفا على
ولا يخفى عليك حكمها في الاتصال والانفصال واعلم انه ذكر الضمير المتوسط
وهو ضمير المخاطب ولو قال لولا انا وعسيت الى اخرها لكان
اولى لان المتكلم مقدم فيدخلها دونه في قوله اه بخلاف ذكر
المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله الى اخرها فيقصر العبارة
عن ذكره وجاء لولاك وعساك بالاتصال فيهما على الجر في الاول
بجعل لولا جارا في الضمير خاصة والنصب في الثاني بحمل عسى
على لعل للموافقة في الترجي ويلزمه بيان متعلق جارا وهذا
عند سيبويه ويمكن ان يكون على طريقة بحسبك درهم في انه
لا يحتاج الى المتعلق واما الاخفش فجعلها مرفوعين على
الابتداء والفاعلية باستعارة المجرور للمرفوع في الاول
كعكسه في بك انت والمنصوب للمرفوع في الثاني كعكسه
في ضربتك انت ويلزمه تغيير اثني عشر ضميرا فيهما الى اخرها
يقال لولاك وعساك الى لولاكن وعساكن ولولاه وعساه
الى لولاهن وعساهن ولولاي ولولانا وعساي وعسانا
ونون الوقاية سميت نون الوقاية لانها تبقي الفعل
عن اخ الجر مع الياء اي ياء الضمير لازمة في الماضي لصون
الفعل عن الكسرة التي هي اخ الجر المختص بالاسم والمراد بها
الكسرة التي في الاخر لزوما بخلاف كسرة تضربين لانها

في الوسط

في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق
لعروضها بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة فيكون عارضا
محضا ولهذا لا يعود المحذوف فيهما بخلاف الحركة الحاصلة
باعتبار كلمة متصلة كقولا وضربني ولا ضير في كون ضربني
دون قولا اذا كان فوق المثالين المضروبين فاعرف
وقوله اذا ذهب القوم الكرام ليسني بترك النون بالحمل على
ليتي وحمل نحو عاني ورماني على نحو ضربني طردا للباب او لصون
الفعل عن الكسرة تقديرا وعساي محمول على لعل والاكثر
عساني واجاز الكوفيون في فعل التعجب ما احسني وما اجملي
بترك النون فان قيل نون الوقاية حرف حكما يصان
الفعل عن اخ الجر ينبغي ان يصان عن الحرف ايضا قيل كسرة
نون الوقاية ليست اخ الجر لعدم كونها في الاخر لكونها
على حرف واحد والاخر مما يكون قبله اول بخلاف ما لو دخلت
اخر الفعل وهي المضارع عطف على قوله في الماضي عريا اي خاليا
ويتعلق به قوله عن نون الاعراب اي نون هي الاعراب
فالاضافة بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب
عموما وخصوصا من وجه نحو يضربني ويكرمني وانت لخطاب
المخاطب غير معتبر وهذا عطف جملة على جملة مع ظرف زمان
لخبر النون اللام اي نون الاعراب فيه اي في المضارع صفة
النون اي النون الحاصلة في المضارع ولدن عطف على النون
اي انت مع لدن وان واخواتها وهي ان وكان ولكن

فتخير ضرانت اى تخير بين الاتيان للمحافظة على الحركات البنائية
فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين الترك تحرزا عن اجتماع
النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج
ولحمل على لعن وعن وان من لغاتها وكما ليت لا تحمل على
اخواتها لكن لما لم يكن فى ذاتها مانع وتحقق الداعى وهو
قصد الابقاء على حركاتها وتحمل خلاف الاصل اختير فيها الاتيان
ولما ازداد المانع فى لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف
مع ثقل التضعيف اختير فيه الترك فقوله واخواتها مـ
مستثنى منه ليت ولعل لعدم التجوز فيهما لعدم استواء
الجانبين الا ان يقال التجوز لا يوجب استواء الجانبين
بل جوازهما ورجحان احدهما لا ينافى التخيير باعتبار اصل
الكلام فيكون صورة اختيار الاتيان كما فى ليت واختيار
الترك كما فى لعل قسمان من صورة التخيير فلا يدل قوله
ويختار فى ليت وعكسها لعل على خروج ليت ولعل من هذا
الكلام ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخوات
ان استعمالا اذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف
وقال سيبويه لا يحذف منه الا لضرورة الشعر نحو قوله كمنية
جابر اذ قال ليتى اصادفه وافقد بعض مالى ومن وعن
وقد وقط هما بمعنى حسب فيختار الاتيان فيها ويقال منى
وعنى وقدى وقطنى بمعنى كفانى للمحافظة على السكون
اللازم الذى هو الاصل فى البناء بخلاف الحركة اللازمة

والترك

والترك قياسا على لحوق الساكن اللازم اينك وقم الرجل
وعكسها اى عكس ليت مبتدا لعل خبر اى يختار فيها تركها
لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويحمل كلعل لكراهة اللام الساكنة
قبل النون وبتوسط بين ظرف بتوسط المبتدا والخبر فان قلت
يلزم فى المبتدا والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز فيقال ان ذلك
جائز عند البعض باختلاف الجهة او يحمل الكلام على عموم المجاز
فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدا المسند اليه المتقدم
وبالخبر المسند به المتأخر بالرتبة او يراد بالمبتدا الجزء مـ
الاول الكلمية وبالخبر الجزء الثانى ونحو ذلك مما يصح او يقال
المبتدا والخبر على الحقيقة والظرف متعلق بيتوسط مـ
كما يقال رايت هذا الشاب فى شبابه وصباه قبل
صفة المبتدا والخبر او ظرف بتوسط اى قبل دخول العوامل
اللفظية من نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها
مثاله زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل صيغة ضمير
مرفوع انما لم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضمير
مرفوع ولا يمكن الاختلاف فى كونه صيغة مرفوع منفصل
مطابق افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا
وغيبة للمبتدا لكونه عبارة عنه ومن الواجب المطابقة
بين العايد والمعاد ومثال ما بعد العوامل كنت انت
الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمته هو القايم وما زيد
هو الكريم يسمى فصلا لجعله صفة اخريا وهذا عند البصريين

والكوفيين يسمونه عمادا لانه لحفظ ما بعده عن السقوط كعماد
البيت وقال الخليل وسيبويه يسمى فصلا لينفصل بين
ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في خبر الاول وليس
من صفاته ومتمماته والمتاخرون قالوا سمي فصلا لانه يفصل
اي يفرق بين الخبر والنعت وحال الوجهين واحد والفرق
في العبارة لينفصل حقيقة فيما يلتبسان او حكما فيما ليس
لكان يحمل على صورة اللبس واللام علة التوسط لا التسمية
لان هذا الغرض لا يحصل بالتسمية بين ظرف يفصل كونه
الضمير عايدا الى الخبر وان كان المذكور سابقا كلا الخبرين
لتضمنه بالقرينة اذ هو المتعين لصاحبة النعت او الى كون
ما بعده خبرا او نعتا ثم اتسع فيه فادخل فيه حيث لا لبس
وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتداء ضميرا وغير
ذلك بالحمل على صورة اللبس ولما كان الضمير يفصل كذلك
يفيد ضربا من التاكيد وقوله نعتا حال او خبر وشرطه
اي شرط هذا التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور
من الصيغة ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا لان الفصل
انما يحتاج اليه في المعرفة وافعل من ملحق بالمعرفة لامتناع
اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وذكر مثال افعل من بعد
دخول العامل دون الخبر قبل العوامل لاصالتها واستغنائها
عن المثال لكثرتها بخلاف الفرعيتين واجاز المازني وقوعه
قبل المضارع لمشابهته الاسم وامتناع دخول اللام

ولقوله

ولقوله تع واولئك هو يبور وفيه انه لا يتعين في الآية
المذكورة كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتداء او تاكيدا
كما في قوله تع انه هو اضحك وابكى ولا موضع اسم لا له اي محل له
اي للضمير الفصل من الاعراب وقوله له ظرف مستقر خبر لا عند
الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم
ملغى لا مقتضى فيه ولا عامل واستبعد الخليل الغاء وقوله
عند الخليل خبر لا او يتعلق بقوله له لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم لكونه ظرفا مستقرا او يتعلق
بمعنى النفي وبعض مبتداء العرب يجعله خبرا اي ضمير الفصل
مبتداء ويجعلون الجملة خبر المبتداء الاول وما بعده
بالنصب عطف على ثاني مفعولي او عطف على اول مفعولي
بجعله خبره فلا ينتصب في كنت انت الرقيب وعلمت زيدا
هو المنطلق وقوله خبره يحتمل ان يكون مرفوعا خبرا لما قبله
والجملة حالا وبعض يجعله تاكيدا لما قبله ودخول اللام
الممتنع دخولها على التاكيد يمنع ذلك وبعضهم يجعله تابعا
لما بعده وذلك ليس بمعهود في كلامهم اصلا على انه ينتقض
بكنت انت الرقيب ويتقدم اي يقع قبل الجملة قبل قوله
قبل حشو والغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة الا ان العبارة
هو من باب اسرى بعبده ليلا اي يقع قبل الجملة او التصريح
بلفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على معاده
غير ظ فباطري ان يؤكد ضمير غايب تسمى صيغة الضمير الشان

مفعول ثان اذا كان مذكرا او القصة اذا كان مؤنثا
وهو يعود الى ما فى الذهن من شان وقصة ويختار ضمير
التانيث لرجوعه الى القصة اذا كان فى الجملة المفسرة
مؤنث لقصد المطابقة نحو فانها لا تعمى الابصار ويفسر ذلك
الضمير لابهامه والقياس صفة ضمير غايب بالجملة انما وضع
المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن لانه عود
ضمير الشان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمير فكان
من مظان التوهم بعده اى الواقعة بعد ذلك الضمير
لان القصة والشان لا يكونان مفردين والفراء يجوز تفسيره
بالمفرد الماول بالجملة نحو كان قايم الزيدان وقوله بعده
مستدرك بقوله ويتقدم قبل الجملة لكنه ذكره لمظان
التاكيد لما قرر ويكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا تقسيم
لضمير الشان والقصة مستترا تقسيم للمتصل وبارزا او غير
مستتر على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان
مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتاره
الضمير كان مستترا والا كان بارزا مثل كان هو اى الشان
مثال المنفصل زيد قايم وكان اى الشان مثال المتصل
المتصل المستتر زيد قايم وانه مثال المتصل المستتر البارز
زيد قايم وكذلك نحو ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جاذرا وظباء وحذفه اى حذف ضمير الشان حال
كونه منصوبا ضعيف اى جايز مع الضعف لعدم الدليل

عليه

عليه وهو رفع زيد قايم والجواب لكونه على صورة الفضلات
الا مع ان اذا خففت مستثنى مفرغ اى ضعيف مع كل عامل
الا مع ان اذا خففت واذا ظرف بمعنى المقارنة او بمعنى
الاستثناء اى الاستقرار بان وقت تخفيفها او استثنى وقت
تخفيفها فانه لازم اى فان حذفه معها لازم واما القول
بوجوه فليكون ان عامله اعتبار القوة شبهها بالفعل
واما امتناع التلفظ به فليكون صلتها صورة عملا بالتخفيف
وتغير الصورة اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه فان قيل
ان اريد الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشى بما يساويه
فى المعرفة والجهالة اذ الاشارة فى المحدود اصطلاحية
وان اريد الاشارة اللغوية لا يتم التعريف لاشتماله على
ضمير الغايب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول التعريف
لفظى اى تعريف لفظ بلفظ اجلى منه او يقال الاشارة
فى المحدود لغوية فى الاصل صارت جزء المحدود والمحدود
اسماء الاشارة لا الاشارة او المراد الثانى ويخرج ضمير
الغايب ونحوه باعتبار الحيثية فان وضع الاشارة الى المسمى
بالمعنى اللغوى لكنه لم يقصد فيه ذلك بل كونه كناية عن غايب
متقدم الذكر او المراد اشارة حسية فلا يرد نحو ضمير الغايب
ونحوه ويرد عليه نحو ذلكم الله واجيب بانه يجوز على التجوز
وهى مبتدا محذوف الخبر اى وهى خمسة والجملة بعد مبنية
ذا يحتمل ان يكون خبرا بحذف المعطوف اى وهى خمسة ذا [illegible]

وقوله للمذكر خبر مبتداء محذوف اى هى للمذكر ولمثناه كذا او وهو خبر ذا
ويحتمل ان يكون مبتداء ثانيا وقوله للمذكر خبرا والجملة خبر المبتداء
الاول والضمير محذوف اى ذا منها ولمثناه كذا او يحتمل ان يكون قوله
للمذكر صفة ذا وهو مبتداء محذوف الخبر اى منها ذا للمذكر والجملة خبر
هى قال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهى ومن وما
فلا يحتاج الى اصل وغلبة احكام الاسماء المتمكنة تمنعه وقيل اصله
ذوى فحذفت الواو الثانية اعتباطا وقلبت الاولى الفا وبقيا
لشبهه الحروف فى الافتقار فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه
انه يقتضى ان يكون تثنيته ذووان كعصوان وفيه انه لم يقل ذلك
فى باب التكلم وغيره وقيل اصله ذيى بيائين وقيل اصله
ذوى وقيل اسم الاشارة الذال والالف زائدة وقال الاخفش
اصله ذىّ مع التشديد ولمثناه من حذف الموصول اى والذى لمثناه
وذان وذين بدلان ذان وهى صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير
مبنية على الواحد وذين وهى مرتجلة للمثنى المنصوب كانا واياك
والا لقيل ذيان او ذووان كعصوان ورحيان والاكثرون
على بنائهما لعلة العلة وهى مشابهتهما الحرف فى الاحتياج وقيل معرب
لاختلاف الاخر بالعوامل وبناء الواحد وبناء الجمع شاهد صدق
على بنائه وعدم الاضافة لاختلاف الى العامل بجعله بناء على الوضع
كاختلاف صيغ الضماير وكذا القول فى اللذان واللذين وعن ابى اسحق
الزجاج ان المثنى مطلقا مبنى لتضمنه معنى واو العطف اذ اصل
زيدان زيد وزيد وللمؤنث تا بقلب الذال تاء وذلك لان التاء

واليا

والياء قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين وفى باجتماع القلبين
وته وذه بقلب الفهما هاء وذى وتى بالجمع بين البدلين ولمثناه
اى لمثنى الواحد المؤنث تان وتين على خلاف المذكور فى ذان
وذين ولجمعهما اى لجمع المذكر والمؤنث اولا عاقلا كان او غيره
مدا وقصرا اى سواء كان ممدودا او مقصورا وقد يكون مكسورا
كقصه وان كان اولاء معرفة لافادة البعد تنزيله بالبعد منزلة
النكرة اعلم انه اذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى الاسماء الاشارة
حرف التنبيه تعينها وتتصل بها اى باسماء الاشارة حرف الخطاب
والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر فى موقعه وفيه ان الضمير
افعل كذالك وفيه انه وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه
وهى اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى ستة لكنه اشترك
خطاب الاثنين فبقى خمسة والحروف يذكر ويؤنث وهنا اعتبر
التذكير ولذا انث العدد فى خمسة فيكون خمسة وعشرين بالضرب
اسماء الاشارة الخمسة فى حروف الخطاب الخمسة وهى اى تلك الخمسة
والعشرون ذاك وما سواه الى ذاكن فيكون الى اسقاطه فلا يجب
ما بعدها وذانك ماسواه الى ذانكن وكذا البواقى وهى تاك
وتيك الى تاكن وتيكن وكذلك اخواتها واولئك الى اولئكن
والجملة عطف على جملة وهى ذاك او ذلك ولما ادى المص كثرة
تخلف هذا الفرع باستقلال ذا مكان اخويه وبالعكس لم يتجدد له
مذهبا واحال الى غيره فقال ويقال ذا للقرب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط والظاهر ذكره فى المتوسط الا انه اخر لتوقفه فيه

المتوسط على معرفة الطرفين وتلك مبتداء وذانك وتانك النون فيهما
بدل من اللام عند المبرد وعوض من الف واحده عند غيره مشددتين
حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالمماثلة فيكونان فاعلين
معنى وفيه ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز ان يكون
التقدير اذا كانتا مشددتين واولئك مثل ذلك في افادة البعد
خبر تلك وقال الاندلسي لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا
وبعدا والنحاة فرقوا وذلك مذهب المبرد واولئك مثل ذلك في افادة
البعد واما ثمة وهنا وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر
وجاء كسرها ايضا فللمكان اي فللاشارة الى المكان خاصة
اي مختصة خصوصا والجملة مؤكدة واما قولهم قال كذا ومن ثمة قيل
فللاشارة الى المكان الاعتباري الموصول بني الموصول حيث
يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف في الافتقار ما موصولة او موصوفة
لا يتم جزءا اي مبتداء او خبرا او فاعلا او مفعولا او نحو ذلك وجزءا
تمييز اي لا يتم جزئيته او حال اي لا يتم حال كونه جزءا من التركيب الا بصلة
فان قلت ان اريد بالصلة اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال
في الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان توجد الموصول في مفهوم
تعريفها اولا وعلى الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم ان تسمى
كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قال المص اريد بالصلة اللغوية
فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحي وفيه
انه لو لم يرد الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على انه قال بعد ذلك مه
انما قلنا بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه

قلت

قلت الظاهر انه ليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه من باب
تعريف الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تعريفه
من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم الدور كما يقال العالم من قام به
العلم ثم قال العلم صفة تنجلي بها المذكور لمن قامت هي به فان قيل
الموصول كما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد كذلك لا يتم فضلة الا بهما
فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة
لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنا يفوت الكلام بفوته ولو قال
ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان احصر واوضح لكنه سلك
طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة او قصد بيان
المصطلح عليه لتلك الجملة وذلك الضمير وعائد احتراز عن نحو حيث
فانه لا يتم جزءا الا بصلة بعدها لكنها لا تحتاج الى العائد وفيه
انه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج لاخراجه الى قيد في
لان جملتها لا تسمى صلة اصطلاحا ولو اريد بها الكلمة كان قوله
وعائد احترازا عن الموصول الحرفي وصلته اي الموصول جملة خبرية
معلوم للمخاطب فان قيل الموصول معرفة فكيف يتبين بالجملة وهي
نكرة قلت لا ضير فيه او قد يفيد النكرة ما لا يفيده المعرفة والعائد
ضمير له اي وعائد الموصول ضمير للموصول وصلة الالف واللام وهما
من الذي والتي صارتا بمعناهما للتخفيف اسم فاعل او مفعول
بمعنى الفعل لان اللام الموصول شبه اللام الحرفية فجعلت صلتها
ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا واعلم
ان اعراب الصلة بالموصول كاعراب ما بعد الا بالا وهي اي الموصولات

الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر
واللتان للمثنى المؤنث بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والاولى
والذين كلاهما لجمع المذكر واللاتي واللاي واللواتي لجمع المؤنث
وما ومن واي نحو اتيهم على الرحمن عتيا وايه نحو اتيتهن احسن
من هند عندي وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي نحو قول ان عمر
لئن لم تعتبر بعض ما قد صنعتم لانتحين للعظم ذو انا عارفه اي الذي
انا عارفه وقوله فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت
وذو طويت اي التي حفرتها وذا الذي بعد ما التي للاستفهام نحو
ماذا صنعت وقيل مطلقا والالف واللام عطف على ذكر من الموصولات
فان قيل الالف واللام يوهم كونهما موصولين قيل الجمع بحرف الجمع
كالجمع بلفظ الجمع فكانه قال ومجموعهما والعايد المفعول اللام
في العايد للعهد اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به فيخرج العايد
الى غير الموصول والعايد اليه المتقدم ثم قيده بالمفعول ليخرج
والعايد الذي هو غير المفعول وفيه نظر لان العايد الذي هو
مبتداء وخبره غير جملة محذوف في صلة اي مطلقا وفي صلة غيره
عند طولها نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله يجوز حذفه
مرادا الا لمانع كما في الذي ما ضربت الا اياه لكونه محتاجا اليه حيث
يحتاج الموصول اليه فيدل على المحذوف وعلى ان المحذوف
ضمير لا ظاهر واعلم ان العايد الى الموصول غير اللام اذا كان
فضلة ولا يكون ضميرا سواه يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف
ما اذا كان ضمير الفاعل اذ الفاعل لا يحذف وبخلاف الضميرين

نحو

نحو الذي ضربت عنده غلامه زيد حيث لا يدل الموصول على المحذوف
لاستغنائه عنه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية
فيها وبخلاف العايد في قوله سمع الله لمن حمده فان الضمير عايد
الى غير الموصول فيكون مستغنى عنه فلا يجوز حذفه منويا فاذا قال
سمع الله لمن حمد قاصدا قوله لمن حمده على ما هو شان من يقصد
ابتاع السنة كان هذا غير جائز من جهة النحو للزوم حذف الضمير
المستغنى عنه مرادا فلا يكون مما يشبه الفاظ القران فينبغي
ان يفسد الصلوة كما جاء في بعض الروايات واعلم ايضا ان الاصل
ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل
وانما وضعت الضماير للاختصار وبعد الحذف يستوي اللفظ والضمير
فلا حاجة الى ارتكاب مخالفة الاصل الاضمار والحذف مع حصول
الغرض بحذف اللفظ وهو الاختصار لكنه اذا احتيج الى الضمير
من حيث هو ضمير كالعايد الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل
على مخالفة الاصل واذا اخبرت بالذي اي اذا اردت
ان تخبر عن جزء جملة باستعمال الذي او التي والباء للاستعانة
وليست بصلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها
اي وقت كلمة الذي في صدر الجملة وجعلت عطف على قوله
صدرتها موضع ظرف مكان نصب بتقدير في وان لم يكن مبهما
كلفظ المكان المخبر عنه الذي قصد الاخبار عنه ضميرا معمولا
جعلت لها اي لكلمة الذي معمول ثان واخرته اي المخبر عنه حال
كونه خبرا فاذا قلت الفاد تغيرا وتقليل اخبرت اي اردت الاخبار

عن زيد الكاين من ضربت زيدا فمن تبعيضية وصفة قلت الذي
ضربته زيد ابتقدير الذي وجعل الضمير في موضعه وتاخير زيد
خبرا له وكذلك خبر مقدم اي مثل الذي الالف واللام مبتدا في الجملة
الفعلية المعرفة خاصة اي خصت الالف واللام بالجملة الفعلية
خاصة اي خصوصا ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول من الفعل
فاذا تعذر امر منها اي من الامور المذكورة تعذر الاخبار المذكور
ومن ثمة اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع
الاخبار في ضمير الشان لامتناع تاخيره خبرا لاستلزامه التقدم
على الجملة نحو هو زيد قايم وجعل المخبر عنه ظرفا على الاتساع
وانما بدا بالتفريع من الاخير لا الاول اخذا فيه من القريب والموصوف
بدون الصفة بخلاف الذي ضربته زيد العاقل والصفة فقط
فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان تخبر بالذي عن زيد لامتناع
وضع الضمير موضع الموصوف لان الضمير لا يوصف ولا عن العاقل
لامتناع وقوع الضمير صفة لانه لا يوصف به والمصدر
العامل بدون المعمول نحو عجبت من دق القصار الثوب لامتناع
عمل الضمير بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب والحال
جاءني زيد راكبا لامتناع تنكيرها والضمير المستحق لغيرها عائد
اي الذي نحو زيد ضربته فلو قيل في الاخبار عن ضمير المفعول الذي
زيد ضربته هو لزم خلو المبتدا او الموصول عن العائد وكلاهما
ممتنع وقوله لغيرها مفعول المستحق واللام لتقوية العمل والاسم
المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو زيد ضربت غلامه

ولو قيل

ولو قيل في الاخبار عن غلامه الذي زيد ضربته غلامه لزم خلو
الموصول او المبتدا عن العايد وما مبتداء الاسمية اي المنسوبة
الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي واحترز به عن الحرفية موصولة
خبر نحو اعجبني ما صنعت واستفهامية نحو وما تلك بيمينك يا موسى
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو بما معجب
لشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال اي رب شيء يكرهه النفوس ويحتمل ان يكون
ما في البيت كافة ومن تبعيضية ومتعلقة بتكره والمثال
يصلح محتملا وتامة اي نكرة غير موصوفة ولا صفة نحو قوله تعالى
ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي نعم شيئا هي بمعنى شيء
منكر عند ابي علي وبمعنى الشيء معرفا عند سيبويه وصفة
نحو اكرمته بوصف ما اي بوصف اي وصف وقيل هو حرف زايد
وفائدتها الابهام وتاكيد التنكير تعظيما نحو لامر ما غلبت او تحقيرا
نحو اعطيت عطية ما اي تنويعا نحو اضربه ضربا ما ومن كذلك
اي مثل ما في اوجهها اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك
وشرطية نحو من تضرب اضرب واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا او بجملة
نحو رب من جاءك قد اكرمته وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدا
ايضا ولا تمسك لهم بقوله ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك
العشيرة والاثرون من عددا فمن زائدة اي الاكثرون عددا

والبصرية جعلوها موصوفة اى الاكثرون ان ما يعدّوا الا اى التامة
خلافا لابي علي والصفة واعلم ان بناء من وما الموصولتين لشبه
الحرف في الافتقار والاستفهاميتين والشرطيتين ولتضمن الحرف
والموصوفتين وما التامة والصفة لمشابهتها الموصولة
لفظا واي للمذكر واية للمؤنث ولفظ اية اريد بها اللفظ فهو
علم فينبغي ان يمتنع للسببين الا ان يجعل التنوين تنوين المشاكلة
لكن في ثبوت ما ثبت فيه من الوجوه الاربعة دون انتفاء ما نفي
عنه فلا يرد مجيئهما صفتين دونه اي يكونان موصولتين نحو
اضرب ايهم وايتهن لقيت واستفهاميتين نحو ايهم اخوك
وايتهن اختك وايهم وايتهن لقيته وشرطيتين نحو
اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى واية سلكت وموصوفتين
نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة فلا يعرف كونهما موصوفتين في غير
هذا المقام واجاز الاخفش مررت باي محسن وصفتين ايضا
نحو مررت برجل اي رجل وامراة اية امراة وقوله لكن يشير
الى عدم الوجه الاخير لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق
فلعله ادرجه في الاستفهام لانه اذا قيل مررت برجل اي رجل
فكانه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف كنهه ويسال عن شانه
ويقال اي رجل فنقل الى الصفة فجعل بمعنى عظيم فاعرب
اعراب الموصوف وهي اي كل واحدة من اي واية معربة
للزوم اضافتها المانعة من البناء لنزولها منزلة التنوين
المنافي للبناء ولا يرد نحو حيث لانها عهدت مانعة لا رافعة

ولا يرد

ولا يرد نحو يومئذ يوم ينفخ في الصور لان هذه الاضافة
من حيث انها اضافة الى الجملة والى اذ المضاف الى الجملة داعية
بنفسها كما ان هذه من حيث قيامها مقام التنوين مانعة فيجوز
البناء توفيقا بين الجهتين وحدها مصدر قائم مقام الجملة
الحالية اي منفردا انفرادها في الاعراب بالنسبة الى نوع الموصولات
لا مطلقا ولا يشاركها من الموصولات في الاعراب غيرها الا اذا
صدر صلتها فحينئذ يجوز ان يبنى لان ازدياد شبهها بالحرف لازدياد
افتقاره لحذفه عارض جهة اضافتها معا ومبنيا لان ما هو
صفة الاشياء يميل اليه كل شيء بادنى سبب وبني على الضم
لجبر النقصان كقبل ويرد على هذا التمسك اي اذا كان غير
مضافة نحو اضرب ايا افضل فانه لا يسمع الا منصوبا فالاولى
ان يقال اي اذا كانت مضافة تبنى على الضم سماعا نحو قوله
تع ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
اي هو اشد وذهب الكوفيون الى انها معربة مبتداء استفهامية
لا موصولة ومن كل شيعة متعلق بننزعن ومن للتبعيض والجملة
صفة شيعة بتاويل مقول فيهم وحمله يونس على التعليق
بالاستفهام فيلزمه التعليق في غير افعال القلوب وهو
من خصائصها كما عرفت وحمله الاخفش على زيادة من في الاثبات
كما هو مذهبه وجعل ايهم اشد مستانفة وقال سيبويه
الاعراب ايضا جيد قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة
ولم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب ايهم افضل الا منصوبا

وانما لم يستغن بها اتيها الوصل لانه بيان اعرابها غير بين الموصولات
لا مطلقا وفي ماذا صنعت وكذا من ذا اكرمت وجهان احدهما
ما الذي افادة بمعنى الذي يكون ذا موصولا والجملة صلة ووجهان
او مستانفة وجوابه اي جواب ماذا صنعت رفع على هذا الوجه ××
اي مرفوع او ذو رفع كجوابه ابوك على انه خبر المبتدا المحذوف
فالتقدير في قوله الاكرام في جواب من قال ماذا صنعت الذي
صنعته الاكرام وجملة جوابه رفع ستعرفه والوجه الاخر اي شي يكون
ما استفهامية بمعنى اي شي منصوبة المحل على انها مفعول بها
لقوله صنعت وجوابه اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه نصب
على المفعولية فاذا قيل الاكرام في جواب ماذا صنعت كان المعنى
صنعت الاكرام وقرا قل العفو في جواب ماذا ينفقون على الوجهين
وقوله نصب كرفع اسماء الافعال يثبت لعقابها مقام الامر والماضي
والدليل على انها ليست بافعال تخالفة صيغتها صيغ الافعال
وتنوين بعضها ودخول اللام في بعضها والنقل عن المصدر والظرف
والجار والمجرور في بعضها كرويد وراك وعليك ظاهر وبعضها
يشبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعمالها مصدرا نحو شتان
وشتان وهيهات ونزال فانها على زنة كيان وفوقاة ××
وذهات فحمل المحتمل على المتيقن وجعل الكل منقولا ××
ما كان كان هذه تحتمل الوجوه الاربعة وهي ان يكون ناقصة
على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة بمعنى الامر قدم ثان
بمعنى الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه او ماضي وضعا فلا يرد

عليه

عليه نحو الضارب بمعنى الذي ضرب وفيه انه لما كان بمعنى الامر
او الماضي وضعا صدق حد الفعل عليه وفيه انها وضعت
اولا اسما او وضعها بمعنى الافعال وضع اعتباري استعمالي
ولم يتناول نحو الضارب الامس لعدم هذا الوضع ولم يخرج عن
الاسماء لعدم تحقق ذلك الوضع وهو عدم الاقتران ويرد عليه
اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع واجيب بان اصلها كونهما
بمعنى تضجرت وتوجعت وان عبر عنه بالمستقبل تجارا فلا يرد
نقضا مثل رويد زيدا مثال المتعدي ونظير ما كان بمعنى الامر
وزيدا مفعول رويد وهي مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل
مسد الخبر كقائم الزيدان على راي وفيه ان معنى الفعل يمنع
الابتدائية وفيه انا لا نسلم ان هذا النوع من المبتدا ينافيه
معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه وقيل انها منصوبة
المحل على المصدرية وفيه انه يستدعي تقدير الفعل قبلها فلا يكون
ح اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها
بمعنى الفعل واخذها حكمه اي امهله وهيهات ذاك اي بعد مثال
اللازم ونظير ما كان بمعنى الماضي واشار بالمثالين الى تقسيم
اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او الماضي والى ما كان متعديا
او لازما والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملا اولا وفعال اي ما يوزن
بفعال الكاين بمعنى الامر الكاين من الثلاث ويحتمل ان يكون
حالا من ضمير قوله قياس اي قياسي اوذ وقياس اي صحيح اشتقاقه
من كل ثلاثي كنزال اي هي مثل نزال بمعنى انزل او فعال اي ما يوزن

بفعال مصدرا او حال من ضمير مبني معرفة كفجار بمعنى الفجرة صفة اي
للمصدر او خبر مبتدا محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة وصفة
محققة بالفداء اولا مثل صفة او خبر مبتدا محذوف يا فاح
مبني خبر فعال بحث باهته له اي لمث باهة فعال التي هي مصدر معرفة
او صفة لفعال بمعنى الامر وقوله له مفعول به للمث باهة واللام
لتقوية العمل عدلا وزنة تمييز ان اي لمث باهة عدله وزنته
كعدل فعال وزنته او حالان اي حال كونه معدولا وصاحب
زنة فعال وعلى الواو داخلة على قوله مبني في الحجاز وعلى حال
من معلوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي مختلف فيه حال كونه
علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبني في الحجاز معرب في تميم
لزم توارد العاملين وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن
التعلق بهذا الحال للاعيان اي العين والشخص اولام الجنس
يبطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان واضرابه
عن علم المعاني كفجار وقوله للاعيان صفة علما مؤنثا معنويا
وهو صفة على كقطام علم مؤنث وغلاب علم مؤنث مبني عطف
بالواو الثانية على قوله مبني واقع خبر المبتداء وهو قوله
وفعال في استعمال اهل الحجاز لما مر في فجار وفاح ومعرب
في استعمال اكثر بني تميم في استعمالهم معربا على ما هكذا وقوله مبني
ومعرب بمعنى خبر واحد اي مختلف في اعرابه وبنائه الا استثناء
من قوله وفعال علما للاعيان بمعنى كل ما يوازنه بفعال فيكون
عاما فيستثنى منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في اعرابه

وبنائه

وبنائه بين اهل الحجاز وجميع بني تميم ما كان في آخره راء والجملة
صفة ما او صلة والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء من الموجب
التام راء مبتداء فانه مبني بالاتفاق نحو حضار علم كوكب فانه لم يوف
الا مبنيا وبناؤه على الكسر لثقل الراء التي هي من حروف التكرير وكذا
طمار وكذار ونحو ذلك الاصوات ولم يقل اسماء الاصوات لان غرضه
بيان الاصوات مما يصوت به الانسان لبهيمة كنخ عند اناخة
البعير او شبه به غيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان
الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت الاناخة وغاق
صوت الغراب والاصوات ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع
وانما ذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها
وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كل لفظ حكي به
صوت اي صوت به كصوت بهيمة او طائر او غيرها او شبه به
انسان بصوت غيرها كما يفعله بعض الصبيان عند الصيد
لتنبيه الصيد وليس المراد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت
الغراب لانه اسم للصوت ولاستواء القسمين فيه حيث يقال
ايضا نخ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا او صوت
التصويت الصوت يقال قد صات الشيء يصوت صوتا وكذلك يصوت
تصويتا به مفعول ما لم يسم فاعله للبهائم لزجرها او دعائها
او حثها او غير ذلك وانما لم يذكر ما هو صوت الانسان ابتداء
من غير تعلق بالغير كوي صوت المتعجب وواه صوت المتوجع ونحو ذلك
لانه لما كان هذان القسمان ملحقين بالاسماء المبنية كان

كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق
لغيره اولان المراد كلمتين او غيرهما فلا يخرج المذكور بحذف
المعطوف وانما حذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام فالاول
اي ما حكي به صوت كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب
والثاني اي ما يصوت به للبهايم كنخ عند اناخة البعير المركبات
اللام للعهد اي المركبات المذكورة من قبل وستوف وجه
بنائها وفي الحمل تسامح والمراد المركب كل اسم حاصل من اجتماع
كلمتين اي لفظين وجعلا كلمة واحدة بالامتزاج اي ما لم يقل
اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان الجزء الاخير صوت لا اسم
وفيه انه ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد وان قيل
انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من كلمتين ايضا
فلو قال من لفظين لكان اولى ولئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثاني
جزئيه فعل لكنه يخرج منه جوسع سوسع علما مركبا من مهملين
ليس صفة كلمتين بينهما اي بين تلك الكلمتين بينهما اي بين
تلك الكلمتين نسبة اي نسبة ليس لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل
ولا فادة معنى فخرج نحو تأبط شرا وعبد الله والنجم وبريد
فان تضمن الثاني حرفا بنيا اي بني الجزآن الاول للتوسط
والثاني للتضمن كخمسة عشر اصله خمسة وعشر وحادي عشر
وجه بنائه مشكل لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بتقدير
حادي وعشر وفيه ان احد عشر بمعنى احد وعشرة ثم غير المركب
مع بقاء التركيب الي واحد من احد عشر لبيان حالة ثم غير القدر

الي صيغة اسم الفاعل المقلوب من الواحد وفي الثاني عشر منه
الي التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد والعطف
بعد التغير اذ الاعراب والبناء باعتبار المنقول عنه والمعنى
باعتبار المنقول اليه فبني للحمل على احد عشر واخواتها
اي اخوات حادي عشر الي تاسع عشر الا اثني عشر فانه لا يبنى
فيه الجزآن بل يبنى الجزء الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه
بالمضاف سقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا
اعرب الجزء الثاني معمول عامل لم يتم فاعله كبعلبك وبني الجزء
الاول على الفتح في الافصح للتوسط المانع من الاعراب
وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الاول
مضافا الي الثاني ممنوعا وقيل مصروفا الكنايات اي بعض
الكنايات وانما لم يعرف الكنايات واكتفى بذكر الجزئيات
لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعين فلا حاجة الي تعريفها وقال
المص الكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا
اما الابهام على المخاطب ولنسيانه وفيه انه يخرج منه كم وكذا لانه
وانما بنيت الكنايات لتركب كذا من كلمتين مبنيتين الكاف وذا
وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب او كم
الاستفهامية وحمل كيت وذيت على المحكي عنهما بهما واعلم
ان جميع الكنايات ليست بمبنية كم وكذا الكاين او الكائنين
للعدد وصفة كذا او صفة كم وكذا وقد جاء كذا لغير العدد نحو
وجدت يوم كذا كناية عن يوم السبت او يوم الاحد ونحوهما منه

وكيت وذيت اصلهما كيت وذيت مخففا للحديث والقصة
فكم مبتداء الفاء للتفسير الاستفهامية الدالة على الاستفهام ٨
مميزها اي مميز كم الاستفهامية منصوب على التمييز ومنصوب خبر
المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول مفرد حملا على تمييز العدد
من احد عشر الي تسعة وتسعين لانه اوسط او اكثر والخبرية
اي مميز كم الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل والجملة عطف
على الجملة الكبري اعني قوله وكم الاستفهامية مميز منصوب مفرد
دون الصغري الواقعة خبرا لعدم الربط ولا يشكل الاجتماع
بين معنى الاخبار والانشاء في كم الخبرية لاختلاف الجهة ٨
فنحو كم رجل ضربت اخبار وبالضرب انشاء للاستكثار واختلف
الجهتان مجرور على الاضافة لحملها على العدد المضاف كثلثة
ومائة الا اذا فصل لتعذر الاضافة ولم ينصب على التمييز
للفرق بين كم الخبرية والاستفهامية مفرد تارة كتمييز مائة والف
ومجموع اخري كتمييز ثلثة الي عشرة وان كان مميز كم الاستفهامية
والخبرية على ما ذكر لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما
كنايتين عنه اخذنا حكم العدد وهو نوعان المميز ففرق
بينهما حيث اعطي كم الاستفهامية حكم العدد المميز فنصب مميزها
مفردا والخبرية حكم العدد المضاف فخفض مميزها على الاضافة
وهو كثلثة ومائة الا اذا فصل لتعذر الاضافة ولم ينصب
على التمييز للفرق بين كم الخبرية والاستفهامية مفرد تارة
كتمييز مائة والف ومجموع اخري كتمييز ثلثة الي العشرة وانما كان

مميز كم

مميز كم الاستفهامية والخبرية على ما ذكر لانهما لما حملتا على العدد
باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذنا حكم العدد وهو نوعان
المضاف والمميز ففرق بينهما حيث اعطي الاستفهامية حكم العدد
المميز فينصب مميزها مفردا والخبرية حكم العدد المضاف
فخفض مميزها على الاضافة وعلى ما حمل على العدد المضاف
وهو نوعان مضاف الي الجمع والي المفرد جري فيها حكم كليهما
ولم نفرق بينهما بالعكس لان كم الخبرية نقيضها رب فالجر
بعد التنوع ويدخل من البيانية فاعل يدخل فيهما اي في مميز كم
الاستفهامية ومميز كم الخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية والخبرية
صدر الكلام لان كم الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية
نقيضه رب التي هي لانشاء التقليل وكلاهما اي كلا من
النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية او كل من كم الاستفهامية
والخبرية ولو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية
والخبرية يقع حال كون كليهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ٨
فكل الفاء للتفسير ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر
اذ كلمة كل في المعرفة لاحاطة الاجزاء فلا يستقيم المعنى اي كل
لفظة من كم الاستفهامية والخبرية بعده الضمير عائد اليهما والجملة
الاسمية او الظرفية صفة ما فعل ناصب غير صفة فعل مشتغل
عنه اي غير معرض عنه بضميره او متعلقه احتراز عن نحو كم رجل
ضربته اذا جعل كم مبتداء ولا يقدر بعده فعل غير صفة فعل
مشتغل عنه كان ضميره عائدا الي قوله كل ما بعده والجملة

خبر المبتدأ الاول منصوبا وجوبا على انه مفعول به او خبر
للفعل الواقع بعده معمولا على حسبه اى على حسب العوامل
او على حسب ذاته اى ان كان مفعولا به كان منصوبا على ذلك
وان كان ظرفا او مصدرا كان منصوبا على ذلك لتوجه
الفعل اليه وعمله فيه نحو كم رجلا لقيت وكم غلام اشتريت
وكم يوما سرت وكم ضربا ضربت وكم قصدا قصدت وكم رجلا
كان من جاءك وكم رجل كان من حضرني وفيه نظر
حيث يخرج عنه نحو كم رجل ضربته ولا شك في جواز نصبه
على شريطة التفسير اللهم الا ان يراد بقوله منصوبا
الوجوب وبقوله منصوبا والا فمرفوع الامكان العام
المشتمل على الوجوب والجواز فيدخل نحو كم رجل ضربته فيه
او يقال المراد فعل غير مشتغل عنه لفظا او تقديرا فلا يرد
نحو كم رجل ضربته لان التقدير كم رجل ضربت ضربته
اذ الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول
المصدر فقدر موفرا فيصدق عليه انه وقع بعده فعل غير
مشتغل عنه بضميره تقديرا وكل ما موصوفة لا موصولة كما مر
قبله صفة او حرف جر نحو بكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل
مررت وقوله او حرف جر مبتدأ او فاعل الظرف او مضافا نحو
غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجلا اشتريت وبكم درهم اشتريت
العبد وبكم رجل مررت فمجرور بالاضافة الحاصلة بواسطة
الحرف الجار اللفظي او التقديري او بذلك الجار والمضاف

لانتقال

لانتقال الصدارة منهما الى الجار والمجرور المضاف لمكان الخبرية
وقوله فمجرور خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط والا اى وان لم يكن
بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف
او وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربته
فمرفوع وجوبا او على الوجوب مرة وعلى الاولوية اخرى
وانما كان مرفوعا لانه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه
ولا قبله جار او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية
فيكون مبتدأ او خبرا فان قيل يمكن ان لا يكون بعده
فعل غير مشتغل عنه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون
كم مجردا عن العوامل بل يكون الناصب مضمرا على شريطة
التفسير نحو كم رجلا وكم رجل ضربته فيكون منصوبا لا مرفوعا
قيل معنى قوله فمرفوع ان يرفع على الوجوب في كم رجلا
وكم رجل غلامك وعلى الاولوية كما في كم رجلا او رجل ضربته
او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك اولى مبتدأ
ان لم يكن كم الاستفهامية او الخبرية وهو شرط استغنى
عن الجزاء بما قبله ظرفا مستقرا وليس ما بعده مما يصلح للابتدائية
فيه لصدق هذا المبتدأ عليه وذلك في نحو كم رجل او كم رجلا
قام او قائم وكذلك في نحو كم رجل وكم رجلا غلامك لتعينه
بالابتداء اصطلاحا على ما عرف به في نحو من ابوك عند سيبويه
وخبر ان كان كم الاستفهامية والخبرية ظرفا مستقرا فلا يرد
نحو كم يوما او كم يوم مدة سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا

مثاله نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيري وكذ لك اى مثل كم فى محل
الاعراب فى جميع الوجوه او بعضها اسماء الاستفهام فانها مثله
فى جميع الوجوه واسماء الشرط فانها مثله فى بعض الوجوه فنظير
ما وقع منها بعده فعل ناصب لها نحو ضربت وما صنعت ومن تضرب
اضرب وما تصنع اصنع ونظير تقدم الجار والمضاف نحو بمن مررت
وغلام من ضربت بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ونظير الرفع
بالابتداء نحو من يأتينى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير
تجدوه عند الله ونظير الخبر نحو متى سيرك واين قيامك ولا يتأتى
ذلك فى اسماء الشرط حيث لا يقع بعدها الا الفعل وقد مثلك
تميزا اى فيما هو تميز فى بعض الوجوه ثلثة اوجه او فيما احتمل الاستفهام
والخبر واحتمل حذف المميز وانما سميت تميزا باعتبار بعض الوجوه
كم عمة البيت للفرزدق يهجو جريرا وكم يحتمل الخبرية والاستفهامية
فكم الخبرية يدل على كثرة عماته وخالاته الجالبة عشارى
والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث يخرج عددها عن علمه واحتاج
الى استفهام مع انه يتضمن التقدير وحمله على الاقرار ويتضمن
ايضا ادعاء وضوح الامر بحيث يقربه الخصم عند الاستفهام عنه
والتنكير فى عمة للتحقير او التكثير او التفخيم لكن ظرف مستقر صفة
عمة وفى ذكر اللام تخصيص اهانته ببيان اختصاص مثل
هذه العمة والخالة له يا جرير والجملة الندائية معترضة متضمنة
لانغاظ سماع ما ذكر والتقريع بتوجه الشتيمة اليه وخالة ذكر
العمة والخالة لبيان انه رذيل الطرفين وتمام البيت فدعاء

قد حلبت

قد حلبت على عشارى وهو قوله فدعاء اى معوجة الرسغ
ذم لها بسوء الخلقة او صير ورتها كذلك بكثرة حلب عشارى
وهو صفة خالة او صفة عمة وخالة بتأويل كل واحد منهما
ويصح فيه الوجوه الثلثة لموصوفها ويمكن رفعها على انها خبر
المبتداء ونصبها على الحالية من ضمير لك وقوله قد حلبت خبر
او صفة او حال وذكر الحلب لبيان انها خدمت المواشى
وهى ابلغ فى الذم من انها خدمة الاناسى واشتمال على يدل
على حلبها عشارى مع كراهية ذلك واستنكاف خدمتها
والعشار جمع العشراء وهى الناقة التى اتى على حملها عشرة
اشهر وحلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة
لان العشار ربما ينادى بانه لحلب ولا تطيع الا من الفته واعتادت
حلبه فيدل حلبها العشار على استدامة هذا الفعل منهما
والفة العشار بهما ثلثة مبتداء متقدم الخبر او جه النصب
على انه كم الاستفهامية والجر على انها خبرية والرفع على الابتداء
وحذف مميز كم وكون ما بعده وهو قوله قد حلبت خبرا اى كم حلبت
او كم مرة عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى
فيكون كم ظرفا او مصدرا لقوله قد حلبت وقد يحذف
التميز فى مثل كم درهما مالك وكم رجلا ضربت اى كم امراة ضربت
او كم رجلا ضربت الظروف مبتداء منها ظرف مستقر وقع خبرا
ويحتمل ان يكون ما الموصولة فاعل الظرف او مبتداء متقدم
الخبر والجملة خبر المبتداء قطع عن الاضافة المعنوية المقصودة

بحذف المضاف اليه واذا انتسب الاضافة اعربت مع التنوين نحو رتب
بعد كان خبرا من قبل وانما بنيت ح لتضمن معنى حرف الاضافة
ولشبهه بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة
ثابتة على تقديرا لذكر ايضا قيل نعم لكن الاضافة تمنع
البناء وانما نحو حيث واذ فبنائه لكونه بناء المضاف اليه
داعيا اليه معارضا لذلك المانع واختير الضم لجبر النقصان كقبل
وبعد وتحت وفوق وامام ووراء وخلف واسفل ودون
واول ومن وعل ولا يقاس على هذه يمين وشمال ونحو ذلك
وسميت هذه غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه
فلما حذف صرن حدودا بها ينتهي الكلام واجري في حذف المضاف
اليه والبناء على الضم مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة
لا غير فاعل اجري وليس غير وحسب اي اجري لفظة غير بعد لا
وليس ولفظ حسب مجراه لابهام غير وكثرة الاستعمال في حسب
ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش
قد يستعمل للزمان وانما بنيت حيث للزوم اضافتها الى الجملة
ولا يضاف حيث الى شئ الا الى جملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر استعمالا وقد جاء حيث سهيل طالعا ومنها اي من
الظروف المبنية اذا الكائنة او هي كائنة للمستقبل في صفة
اذا او خبر المبتداء المحذوف واذا دخلت على الماضي يجعله بمعنى
المستقبل وقد يستعمل في الماضي نحو اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا بلغ مغرب الشمس وله غير نظير وفيها اي في اذا معنى الشرط

مبتداء

مبتداء متقدم بخبر ولذلك اي ولاستعمال اذا في الشرط والجار
متعلق بقوله اختير فعل ماض مجهول من الاختيار بعدها اي بعد
اذا الفعل اي قبلا واولوية الفعل بعدها اذ الشرط يقتضي
الفعل بعدها لكنه لما كان غير وضعي فيه لم يجب بل جعل
مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية وقد يكون
اذا للمفاجاة اي لوجود الشئ مكانك فجاءة وهو مصدر
مهموز اللام من باب المفاعلة المفاجاة والفجاءة كسى را
ناكاه دريافتن والفجاءة بالمد ناكاه رسيدن من باب فتح وسمع
فيلزم المبتداء في الاستعمال بعدها اي بعد اذا للمفاجاة ومنها
اي من الظروف المبنية اذ الكائنة او هي كائنة للماضي وقد يقع
بعدها اي بعد اذ الجملتان الفعلية والاسمية ومنها
اي من الظروف المبنية اين وانى الكائنتان او هما كائنتان
للمكان استفهاما اي من حيث الاستفهام او حال كونه ذا استفهام
او وقت استفهام وشرطا وانما بنيتا لتضمنهما معنى حرف الاستفهام
والشرط ومنها اي من الظروف المبنية متى الكائنة او هي كائنة
للزمان وهو اكثر استعمالا من ايان وبني لتضمن معنى حرف
الشرط والاستفهام فيهما اي في الشرط والاستفهام نحو متى
القتال ومتى تخرج اخرج وايان عطف على متى وجاء
ايان بالكسر ايضا في لغة بني سليم للزمان استفهاما
عن المستقبل بخلاف متى فانه اعم وبني لتضمن حرف الاستفهام
واجاز المجازاة به بعض المتاخرين وقيل اصل ايان

اى اوان فحذف الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم
بعد القلب وقيل اصله اى ان فخففت بحذف الهمزة وفيه
نظر لان الان غير مستعمل بلا لام وفيه ان عدم الاستعمال لا يمنع
تقدير الاصل كذلك وقد قيل زيد فى اين تشديد والف
فوزنه وزن فعال وفيه ان اين للمكان وايان للزمان
وفيه انه يحتمل التغير معنى بعد التغير لفظا قوله استفهاما تمييز
او حال او ظرف اى ايان للزمان من حيث الاستفهام او حال
كون الزمان ذا استفهام او للاستفهام عن الزمان او وقت
استفهام وايان بمعنى متى الاستفهامية تختص بالامور العظام
نحو يسئلونك عن الساعة ايان مرسيها وايان يوم القيمة وايان
يوم الدين ومنها كيف الكائنة اوصل كائنة للحال استفهاما
اى وقت استفهام او من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات
استفهام وانما عد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار
والمجرور والظروف متقاربان وكونه ظرفا مذهب الاخفش
وعند سيبويه اسم بدليل ابدال الاسم منها كيف انت اصحيح
ام سقيم والاخفش يقول معناه كيف انت اى حال الصحة اه
او حال السقم وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام ومنها مذ ومنذ
مذ مع كونه فرعا لكونه اخف ومنذ الكائنتان اوصلها اه
كائنتان بمعنى اول المدة وانما بنيا لتضمن معنى حرف الاضافة
والشبه بالغايات وللحمل على مذ ومنذ لحرفين فيليهما الا انه يقع
بعد حذف منذ وبقوتهما او يتصل بهما المفرد لا المثنى والمجموع

لان اول

لان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء نحو
ما رايته مذ يوم الجمعة اى اول مدة عدم رؤيتى يوم الجمعة اه
وقيل ان تمتنع بعدهما نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبنا
فيهما المعرفة الواقعة خبرا منهما لان الوقت المجهول لا يكون
لابتداء كلام معلوم فلا فائدة فى ذكره فلا بد من التعيين اه
لتفيد والمعرفة هو الاصل فى ذلك وقيل المنكر بعدهما نحو
ما رايته مذ يوم لقيتني لحصول اليقين وهو المقصود ومعنى
جميع اى جميع المدة فيليهما اى يقع بعدهما المقصود بالعدد
اى الزمان الذى قصد هو مع عدد لانه لما قصد بيان
جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى
يفيد نحو ما رايته مذ يومان اى جميع المدة عدم رؤيتى اه
يومان وفيه ان المقصود بيان جميع المدة وذو ائد
لا يستلزم تضمن العدد لصحة ما رايته مذ يومنا هذا وفيه
ان المراد عدد الافراد او عدد الاجزاء اذ جميع يستلزم
ذلك فلا يرد وقد للتقليل يقع المصدر بعدهما نحو ما فرحت
مذ ذهابك او الفعل نحو ما فرحت مذ ذهبت او ان مثقلة
او مخففة نحو ما فرحت مذ انك ذاهب فان قيل لم يذكر
ان المخففة نحو ما رايت مذ ان ذهبت قيل لعله اعتمد
على تصوران بالتشديد والتخفيف معا او ادرجها فى ذكر
الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية وانما لم يذكر
الجملة الاسمية للقلة نحو ما فرحت مذ زيد مسافر بمعنى مذ حين

زيد مسافر فيتعذر زمان مفعول ما لم يسم فاعله مضاف كصفة
لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك بمعنى اول
مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفيما فرحت مذ انك ذاهب
مذ زمان انك ذاهب مذ زمان انك ذاهب مذ زمان
انك ذاهب وفيما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت
باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ في الصور وهو اي كل
من مذ ومنذ مبتدأ لصحة وقوعهما مبتدأين للتاويل بالمعرفة
وهي اول المدة او جميعها خبره ما بعده والجملة صفة لقوله مبتدأ
او مستانفة خلافا اي يخالف بهذا القول خلافا للزجاج
فانه يعكس بناء على نكارتهما والجواب ما ذكرنا من التاويل
بالمعرفة والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اي من الظروف
المبنية لدى وهو بمعنى عند وهو منصوب فلا وجه لبنائه الا
ان يقال بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى
من وهو ابتداء الغاية ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا وحمل
لدى التي بمعنى عند لعدم معنى الابتداء عليها وفيه انه يوجب
ان يبنى عند لظهورها من في نحو لدن لعدم التضمن ح قالوا انها
بمعنى عند وحمل لدى التي بمعنى عند عليها طردا للباب وفيه
وقيل بني لدى بالحمل على لدى الموضوعة وضع الحروف وكذا
سائر لغاته وفيه ان وضع بعض اللغات وضع الحروف
بناء على البناء وعدم التصرف فعلى بناء البناء عليه دور وفيه
والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل في الحاضر القريب

وفيما هو

٦١٥

وفيما هو في حوزك وحفظك وان بعد بخلاف لدى فانه لا يستعمل
في البعيد ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد
اصل اللغات لدن كعضد فاسكن العين بلا نقل فالتقى
ساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا او حركت النون ح
او بنقل الضمة فحركت النون كسرا او حذفت النون من اصل
اللغات بلا اسكان وبعبارة اخرى بحذف النون من لد
بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او بنقل او بتحرك
العين فتحا او كسرا الثالث كيفية بعدها اسكانها بغير نقل مد
او كسرا بعد اسكانها بنقل او تحريكا النون كسرا بلا اسكان
العين نحو لدن بلا نقل ومنها اي من الظروف المبنية قط وفيها
لغات الكائن او هو كائن للماضي او للزمان الماضي المنفي
وقوع شيء فيه عموما فمعنى ما رأيته قط وما رأيته في جميع الاز منه
الماضية او للامر الماضي المنفي اي عامله ماض منفي نحو ما رأيته
قط فان كان الماضي صفة الزمان فاسناد المنفي اليه
مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظروف اي الى الزمان
الماضي نفي شيء فيه وان كان صفة العامل فالاسناد ح
وكذا الكلام في المستقبل المنفي واما قوله هل رأيت الذئب
قط فهو ماض منفي معنى وقد يستعمل في الاثبات نحو كنت
اراه قط اي دائما ومنها عوض الكائن او هو كائن ح
للمستقبل اي للزمان المستقبل او للامر المستقبل اي عامله
يكون امرا مستقبلا المنفي عموما نحو لا اراه عوض اي في ح

اي في جميع الازمنة المستقبلة ولو قال قط وعوض للماضي والمستقبل
المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه
المحسنة وسلامته من التكرار لكنه تحرز عن توهم الجمع في كليهما والظروف
المضافة الي الجملة الفعلية الخبرية نحو يوم ينفخ في الصور ويوم
ينفع الصادقين او اذ نحو يومئذ وحينئذ يجوز بناؤها اي تلك
الظروف على الفتح اذ الجملة مبنية من حيث هي جملة فذهب البعض
الي انها من مبنيات الاصل لكن اكتسب منها الاعراب لقيامها مقام
المفرد او خرج عن كونه مبني الاصل اذ مبني الاصل كالحرف والماضي
والامر لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا نحو مررت
برجل ضرب بجر والمحل فيه الجملة الفعلية لا لمجرد الماضي فخرجت
الجملة عن كونها مبني الاصل ولم تخرج عن شبهها بمبني الاصل
فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في اذ والمضافة
الي الجملة جواز البناء واختار الفتح للخفة فان قيل الاضافة
تمنع البناء فكيف تدعوا اليه قيل تمنع من حيث انها نائبة
عن التنوين المنافي له وتدعوا من حيث اضافته الى المبني
فيجوز البناء توفيقا بين جهتي كونها مانعة وداعية وكذلك
اي كالمذكور من الظروف مثل وغير مع ما وان مع وان وان
مثل ما انكم تنطقون ونحو لم يمنعني من الجلوس غير ان كان قايم
ونحو لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات
او قال بني غير لاضافته الي نطقت وكذا مثل الاضافة الى الجملة
صورة وتشبيها بالظروف للابهام ولهذا ذكرها في بحث الظروف

واعلم

واعلم انه شرع في تقسيم آخر للكلام باعتبار وضعه لمعين وغير
معين بعد ما قسمه الي المعرب والمبني فقال المعرفة ما وضع
بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع
كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء لشيء ملتبس
بعينه اي لشيء معين واحترز به عن النكرة والتعيين باعتبار
وقوعه على شيء معين في التركيب فيدخل المضمرات والمبهمات
مع كونها كليات الوضع لكونها جزئيات الاستعمال ولا يرد
نحو ادخل السوق فانه معرفة وليس بمعين لتعيين الحقيقة
المرادة به وان كان الفرد غير معين ويمكن ان يقال انه
في حكم النكرة فليكن خارجا وفيه ولا يرد نحو وجه كل وراس
كل لان وضع امثاله لغير معين وان تعين بعارض واعلم
ان الشيء المعين الموضوع له قد يكون فردا معينا كزيد
والرجل معهودا وانت وانا وهو او جنسا معينا كاسامة
والاسد محلى باللام الجنس او جماعة معينة من كل افراد جنس
او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرفه
وهي اي المعارف ستة بالاستقراء وفي ذكر السادسة وهي
المعرفة بالنداء نظر لرجوعها الي المعرف باللام وذكرها على
حسب ترتيبها في مراتب التعريف واشار بالترتيب في الذكر
الي الترتيب في المرتبة المضمرات والاعلام كزيد وعمرو
والمبهمات اي الموصولات واسماء الاشارة كالذي وهذا
وما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية نحو

الرجل والغلام والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل
من اللام فلا بعد ما دخلته هي قسما اخر من المعارف ولم يقل
ما دخله اللام لئلا يدخل ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم وذكر
اللام فقط اختيار لمذهب سيبويه واما على مذهب الخليل فحرف
التعريف اللام مع الالف او يا النداء نحو يا رجل لقصد التعيين بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة وانما لم يذكره المتقدمون لرجوعه
الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والمضاف الى احدها
اي احد الاربعة المذكورة معنى مفعول مطلق بحذف مضاف اي اضافة
معنى اي اضافة مفيدة معنى او اضافة معنوية او مفعول فيه
بحذف مضاف في قوله والمضاف اي وقت افادة معنى او مفعول له
بحذف المضاف اي لافادة معنى اي الذي اضيف لاحدها لاجل افادة
معنى واحترز به عن المضاف الى احد المعارف الاربع المذكورة
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما كان المضمرات والمبهمات
والمضاف الى احدها بينا تعريفها قبل ما عرف باللام مستغنى
عن التحديد لا جرم خص العلم بذكر التعريف فقال العلم ما وضع
لشيء عينا مفعول به لوضع بواسطة اللام عينا او معنى انسانا
او غيره مما يتجدد ويؤلف او لا بعينه اي ملتبس بعينه احترز
عن النكرة غير حال متناول غيره فردا او جنسا في شيء من تركيبا
فلا يرد عدم تناول المضمر والمبهم غير معنى المراد بهما في تركيب
واحد وكذا المعرف باللام والمضاف لتناولهما فردا اخر في تركيب
اخر والمراد لا يجوز استعماله في غيره بخلاف مثل نت فانه يجوز

استعماله

استعماله في غيره وانما لم يقل غير متناول ما اشبهه لئلا يخرج لفظ
الله لانه لا اشبه بشيء حتى يحكم عليه بانه لا يتناول ما اشبهه
وفيه ان السوالب لا يشترط فيها وجود الموضوع فلا يشترط
لنفي تناول ما اشبهه وجوده وفيه ان نفي التناول وان كان
سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه موجبة فتوجب وجود الموضوع
اي ما اشبهه وذلك باطل وفيه ان الموصول مع الصلة تقتضي
لا التصديق والتصور بثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيكفي
تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه
اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او مع عدمه وعدمه اما بعدم
الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف بوضع واحد وانما قال
بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك لانه وضع لشيء بعينه
ويتناول غيره ايضا لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق
عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد ولا يرد نحو اسامة
لوضعها لحقيقة معينة غير متناول غيرها وان كان ما صدق
عليه من الافراد غير معين وفيه ان الرجل والذكري كذلك وفيه
واعرفها اي المعارف المضمر المتكلم ثم المخاطب والنكرة ما وضع
موصولة او موصوفة وضع صلة او صفة لشيء مفعول له لوضع
بواسطة اللام من غير ان ينظر فيه الوضع لمعين بوضع كلي او جزئي
لا بعينه منقولا او مرتجلا مفردا او مركبا اسما او لقبا او كنية
موضوعا لعين او معنى حدثا او وقتا او لفظا يوزن به او مرادا به
لفظ او محض عدد واحترز به عن المعرفة واما نحو ادخل السوق

فحوقة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع
اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض
وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة لعدم
الوضع ولا يرد نحو وجه لك وراس له لان ذلك وضع لشيء
لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض اسماء العدد
لما ذكر النكرة عقبها بذكر اسماء العدد التي تلازم اكثرها
التنكير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى
لتعلقها ببحث التذكير والتانيث ايضا وكانه اشارة الى التقسيم
اخر للكلام باعتبار دلالته على الكمية وعدمها فالاسماء على النوعين
اسم عدد وغيره واقتصر على اسماء العدد واشار الى ان كل
ما سواها من القسم الاخر ما وضع خرج بهذا القيد ما لم يوضع
للكمية نحو رجل فانه وان فهم منه الكمية باعتبار سياق الاثبات
لكنه لا بالوضع وكذا نحو رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القيد
بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتاتى في رجل ايضا لكمية
احاد الاشياء اي لبيان كمية افراد الاشياء وكمية الشيء عدده
المعين وفيه والياء للنسبة اي الصفة المنسوبة الى الكم هـ
اي الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد اي من قوله احاد
جمع احد ولا يرد واحد واثنان لدلالتهما على الاحاد دفعات
وان لم يدلا دفعة ولان المراد ما وضع للصفة الدالة على مقدار
الشيء ولو قال ما وضع للكمية لكان اولى وفيه انه دخل
في التعريف الخط والسطح والجسم التعليمي فقوله احاد الاشياء

احتراز

احتراز عنها وعما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل واما نحو
ثلث جماعات او ثلث جموع فيدل على احاد الجماعات والجموع
فلا يرد نقضا وفي القول بانه احتراز عن الذراع نظر لانه وضع
لما وضع للكمية وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع للكمية فيخرج
بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد وفيه
انه وان لم يوضع للكمية ما يذرع به لكنه لا يخفى وضعه للكمية
الخشبة لو صنعه لخشبة متصفة لكمية معينة اصولها اثنتا
عشرة كلمة الجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد
وكان السامع ان يسال ما هي فقال اصولها كذا وانما اتى هـ
بالجواب بقوله اصولها كذا وان كان الجواب المطابق للظاهر
بيان اسماء العدد فقط من غير بيان اصالة البعض وفرعية
الاخر تنبيها على ان اللائق بالسؤال ان يسال بالاصل
منها فكانه يكفي المخاطب لغيرها يطلب تنبيها على ان الاولى
بالسؤال غير هذا واحد خبر بدل بعض من اثنتا عشرة وفيه
او خبر مبتدا محذوف الى عشرة اي للاسقاط اذ المعنى واحد
وغيره الى عشرة ولو لم يقل بذلك لتخرج عشرة عملا بالغاية
ومائة عطف على واحد والف تقول اثنت في الاعداد مفردة
ومركبة ومعطوفة على وجه التعداد واحد واثنان وواحدة
واثنتان وثنتان على الاصل بتذكير المذكر وتانيث
المؤنث ثلثة الى عشرة اي تقول ثلثة بالحاق التاء في المذكر
بتاويل الجماعة وفيه انه كما يجوز التاويل بالجماعة يجوز

يجوز التأويل بالجمع ايضا وقوله الي عشرة متعلق بجنسها او المراد
مازاد عليها الي عشرة فالي للاسقاط وثلث للمؤنث بترك
التاء في المؤنث للفرق بين المذكر ومؤنثه الي عشر والتقدير
فيه كما في المتقدم احد عشر اثنى عشر احدى عشرة واثنتى عشرة
وثنتا عشرة شروع في عدد المركب اي يذكر الجزآن بترك التاء
في المذكر ويؤنثان بالتاء في المؤنث على الاصل ثلثة عشر
وما زاد عليها الي تسعة عشر ثلث عشرة وما زاد عليها
الي تسع عشرة يعني يسقط التاء من العشرة وتثبت في النيف
في المذكر ويعكس ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب
الي الاصل دون النيف تعليلا بخلاف الاصل وتميم تكسر
الشين اي شين عشرة في المؤنث تحرزا عن توالي اربع فتحات
في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة
الي تسع عشرة واهل الحجاز تسكنها تحرزا عن توالي اربع متحركات
مع ثقل التركيب وهذه الجملة معترضة عشرون واخواتها
وهي ثلثون واربعون الي تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث
وصفا قوله عشرون مقول تقول على التعداد والرفع على الحكاية
واخواتها منصوبة بكسر التاء عطف عليه وفيها نظر فتقول
وان رفع اخواتها فهي مبتدا محذوف الخبر اي واخواتها مثلها
والجملة معترضة وان جعل عشرون مبتدا واخواتها عطف
عليه وفيها اضمار الانقطاع سلسلة التعداد فيشكل قوله احد
وعشرون الي اخره احد وعشرون اي تقول احد بترك التانيث

في المذكر

في المذكر اذا زاد على عشرين فاحد مقول والرفع على الحكاية
احدى في المؤنث وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم
عطف على قوله تقول اي تقول كذا وكذا ثم تقول بعطف عشرين
واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره من ثلثة
مع التاء في المذكر وثلث بدونها في المؤنث فتقول ثلثة
وعشرون الي تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الي تسع
وعشرين امرأة وكذا في ساير العقود فقوله بلفظ ما تقدم
حال عن المعطوف عليه المفهوم او صفة للعطف اذ اتفاق المعطوف
عليه بشيء يوجب اتفاق العطف الي تسعة وتسعين وتسع وتسعين
ومتعلق الي كمتعلق المتقدم منه مائة والف من مقولات تقول
على وجه التعداد مائتان والفان فيهما اي تقول كذا وكذا
في المذكر والمؤنث وصفا ثم بالعطف على ما تقدم اي ثم تقول
قولا ملتبسا بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعه
او بالعكس واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث
في المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت
تقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان
ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى
عشرة امرأة ومائة وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة ومائة
وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الي مائة وتسعة وتسعون
رجلا وتسع وتسعون امرأة ثم تقول مائتان وكذا وثلثمائة
وكذا الي تسعمائة وكذا والف وكذا والفان وكذا وثلثة آلاف

وكذا الى عشرة الآف وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون
الفا وكذا ومائة والف وكذا على ما ذكرنا من الالفاظ وعلى ذلك
فقس ويرد ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة
فى اخر ما ذكرنا وفى ثمانى عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد
المركب على الفتح كثلثة عشر وفتح الياء مبتداء متقدم الخبر
وجاز اسكانها اى الياء تخفيفا وحذفها اى حذف الياء قولا
بكمال التخفيف بفتح النون جعلا له بعد الحذف على صورة اخواته
من انفتاح الصدور شاذ ويجوز حذفها افرادا وجعل النون
معقب الاعراب نحو قوله ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان
ومميز الثلثة وما زاد عليها الى العشرة مخفوض بالاضافة
لئلا يكون المميز الذى هو موصوف مقصود معنى بالنصب على صورة
الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة فلضرورة امتناع
الاضافة كما ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا فى الشعر على الشذوذ
ومجموع اى جمع كان مكسرا او بالالف والتاء ان يعنى
ولم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجئ
الاضافة الى الجمع بالواو والنون اصلا واما اذا وجد جمع
كثرة وقلة فقد غلبت الاضافة الى جمع القلة لان الثلثة
الى العشرة عدد القلة وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء
وليس بقياس وقال المبرد قياس والسر فى استعمال جمع الكثرة
هنا مع وجود جمع القلة وهو الاقراء التنبيه على ان الثلثة
فى التربص فى حق النساء لغاية شوقهن الى الازواج كثرة

وانما

وانما يتبع مجموعا لكون الثلثة فما فوقها جماعة فناسب ان يفسر
بالجماعة واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما ستعرف لفظا كثلثة
رجال او معنى كتسعة رهط وثلثة ذود وجمعه نوا الا مستثنى
مفرغ اى مخفوض مجموع فى كل المواضع الا فى ثلثمائة وما زاد على
ذلك الى تسعمائة فان مميز الثلثة الى التسع فى ثلثمائة وما زاد
عليها الى تسعمائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر
مائة استغناء بالالف وانما فعلوا ذلك لكراهتهم ان رجعوا
بعد التزام المفرد فى احد عشر الى تسعة وتسعين فيفروا الى الجمع
الذى طال عهده فى ثلثة الى عشرة وانما رجعوا الى الخفض
تحرزا عن اهدار الثلثة الى التسعة من كل وجه وكان قياسها
اى المائة المضافة اليها ثلث الى تسع مئات كهنات او مئين
كشئين وبعضهم بضم الميم قال الاخفش لو جمعت مئة مئات كمئين
جاز لكنه ترك هذا القياس واستحسن الحمل على ما يليه من تسعة
وتسعين رجلا فى لزوم افراد التمييز فان قيل اضافة العدد
الى الجمع بالواو والنون غير جائز اصلا فلا يجوز ثلثة مسلمين
ولا ثلث سنين وكيف يقال والقياس مئين قيل سماه
قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون
وفيه ومميز مبتداء احد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين
منصوب خبر مفرد صفة او خبر بعد خبر اما النصب فلامتناع
الاضافة واما فى احد عشر الى تسعة عشر فلامتناع تركيب
ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوى لمكان الاضافة الى المفرد

بخلاف احد عشر كذا فانه تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر
احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوي
الناشي من الاضافة الي المضمر واما في عشرين وما زاد عليها
الي تسعة وتسعين فلامتناع كل من حذف النون وابقائها
بناء علي اصالتها وشبهها بنون الجمع واما الافراد فلكونه
الاصل وحصول غرض التفسير به فلا يسوغ العدول عنه
من غير حاجة ومميز المائة والالف وتثنيتهما اى تثنية المائة والالف
وهي مائتان والفان وجمعه اى جمع الالف وهو الالاف
والالوف وانما لم يقل جمعهما لان جمع المائة ليس بمستعمل حيث
يقال ثلثمائة الي تسعمائة ولا يقال مئات او مئات مخفوض
مفرد اما الخفض فعلي الاضافة واما الافراد فلاصالة الافراد
وحصول الغرض او يقال لما شبه المائة والالف الثلثة الى العشرة
في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها
ولا زيادة ولا عطف واشبهها احد عشر الي تسعة وتسعين
في الكثيرة مع انهما يقربان بهذا القسم اعطي مميزها احد حكمي
مميز الثلثة الي العشرة وهو الخفض واحد حكمي احد عشر
الي تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الاعتبارين
ولم يعكس اذ التمييز اصله ان لا يجمع واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ مذكرا نحو عندي ثلثة اشخص من النساء
او ثلث اشخاص منهن وقوله واللفظ عطف علي خبر كان
من قبيل العطف علي معمولي عامل واحد بحرف واحد او بالعكس

اى

اي اذا كان الامر بعكس ما ذكر بان كان المعدود مذكرا واللفظ
مؤنثا نحو عندي ثلثة نفوس من الرجال او ثلث نفوس
منهم فوجهان اى ففي العدد وجهان للعمل بالاعتبارين من
التأنيث والتذكير وصح هذا الحكم ان يذكر عند بيان التذكير
والتأنيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا
ولا تمييز لواحد واثنان اى لا يذكر لواحد واثنين تمييز ولا يرد
اله واحد ولا تتخذوا الهين اثنين لان ذكر المعدود والدال
علي ذلك العدد تاكيد وتوضيح وعكس ذلك لا يجوز اذ التاكيد
لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود وفيه نظر لانه اتي في كلامهم
التاكيد ازيد من المقصود نحو جاء في القوم كلهم اجمعون استغناء
مفعول له لنفي الفعل بحذف مضاف لا للفعل المنفي اى بترك تمييز
واحد واثنين مخافة لزوم الاستغناء والا يتوجه النفي
الي القيد فيفيد المعني بلفظ تمييزه عنهما اى تمييز كل واحد
منهما علي تقدير ذكر التمييز معهما نحو كل منهما واي ان متعلقان
بالاستغناء فان قيل الاستغناء عن شيء لا يمنع ذكره علي وجه
تاكيد او تشويق او نحوهما فكما في اله واحد ونعم رجلا زيد
قيل مثلا رجل ورجلان لافادته اى لافادة مثل رجل
ورجلان النص المقصود والتصريح بالعدد من المفرد الواحد
في مميز واحد والاثنين في مميز اثنين فلا حاجة الي العدد
لحصول المقصود به بلفظ التمييز فلو ذكر معه لكان ضايعا
وفيه بل يمتنع ايقاعه تمييزا لان كون التمييز مغنيا عن المميز

خلاف فاعلية باب التميز بل باب التميز على افادة النسبتين معا
وعدم استغنا، كلّ من الآخر كما عرفت فى عندى منوان سمنا
وقفيزان برا وعشرون درهما وملؤه عسلا واما نعم رجلا
وربه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما النقض
قوله بالعدد متعلق النقض اى التصريح بالعدد المقصود وهو
التصريح بالواحدة او ضم واحد الى واحد او متعلق المقصود
اى لافادتهما التصريح الذى قصد بالعدد ومن بيان الكلمة ونقول
انت فى المفرد اى الواحد من المتعدد اى فى استعمال العدد فى واحد
المعدودات فقوله من ظرف مستقر واقع صفة للمفرد اى الواحد الكائن
من المتعدد او صلة الافراد اى الذى افرد من المتعدد باعتبار
تصيير اى قولا ملتبسا باعتبار تصيير ذلك العدد المفرد عددا
انقص من عدده ازيد عليه بواحد او يكون المعنى بسبب اعتبار
تصيير من اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف
الثانى اى يقول فى المفرد المذكر اى المفرد المصير للواحد اثنين
والثانية فى المؤنث وما زاد عليهما منتهيا الى العاشر اى عاشر
التسعة وعاشر التسع فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير
اى لا تقول غير ذلك فغير مبنى على الضم لان ما قبل الثانى
والثانية وهو الاول والاولى وما بعده العاشر والعاشرة
وهو احد عشر فصاعدا ليس لهما فعل بمعنى التصيير حتى يشتق منه
اسم فاعل بمعناه وما روى من نحو كان القوم عشرين فثلثهم
اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اى فصيرتهم اربعين

واما ثالث

١٢٢

واما ثالث اثنى عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر
واربعة عشر فلو سلم صحته لكان محمولا على ثلثة عقدتهم
وربعت عقودهم وثالث نيف اثنى عشرة ورابع نيف ثلثة
عشر اى مصيره ثلثة ومصيره اربعة فلا يرد ذلك اشكال
ونقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ورتبته فى التعداد
الاول فى المذكر ووزنه افعل وقيل فوعل والاولى بتأنيث
الاولى وصرفه فى نحو ابيت اولا بتأنيث الثانى والثانى فى
المذكر والاولى والثانية فى المؤنث وما زاد عليهما من المفردات
الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث ونقول باعتبار
حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادى عشر فى المذكر
فهو عطف على الاول لا على العاشر والا يلزم تعدد الغاية
والحادية عشرة فى المؤنث بتأنيث الجزئين ليكون مخالفة
للمذكر من كل الوجوه والثانى عشر والثانية عشرة وما زاد
عليهما الى التاسع عشر فى المذكر والتاسعة عشرة فى المؤنث
اشار بترك ما ذكره فى صورة التصيير من قوله لا غير الى انها غاية
المركب لا غاية بيان الحال فان بيان الحال ثابت فيما فوق
ذلك ايضا وانما ذكر بيان الحال فى العدد المركب دون
العقود والمائة والالف لعدم التغير فيها دون ما زاد
على العشرين والمائة والالف لان تغيره المفرد بخلاف تغير
المركب فانه يباين تغير المفرد اذ تغيره فى الاولى الى الاول
وتغيير المركب الى الحادى دون الاول فنقول الرجل العشرون

والمراد العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية والعشرون الي التاسع والتسعين والتاسعة التسعين والرجل والمائة او الالف والمراة المائة او الالف والرجل الحادي والمائة والالف والمراة الحادية والمائة او الالف فصاعدا الي ما لا نهاية ومن ثمة يتعلق بقبل اشارة الي ما سبق او من اجل انه يجري في الواحد من العقد اعتباران او لاجل اختلاف الاعتبارين او تحققهما قيل في الاعتبار الاول وهو اعتبار التصيير وفي المفرد من المتعدد باعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الي الناقص بدرجة اي مصيرهما اي مصير الاثنين ثلثة من ثلثتهما اي صيرت الاثنين ثلثة وهو من الثلث وهو تصيير الاثنين ثلثة وفي الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال اي في المفرد من المتعدد المعقول باعتبار بيان الحال ثالث ثلثة بالاضافة الي عدد يساوي عدده اي احدها اي احد الثلثة المتافق بدرجتي ويجوز ان يضاف الي عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا وتقول في اضافة ما زاد علي العشرة مما وضع لبيان الحال حادي عشر احد عشر اي واحد من احد عشر متافق بعشر درجات واقعات علي الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال من الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اي خص الاعتبار الثاني بذلك خصوصا والجملة حال او معترضة وان شئت قلت فوا اي ان شئت تقول هذا المعنى بعبارة اخري حادي احد عشر بحذف الجزء

الاخر

الاخر من الاول تحقيقا واستغناء عنه بذكره وهذا يقول الي تسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فقوله فيعرب عطف علي قوله بحذف او استيناف علي معنى فانت تعرب الاول علي نحو قوله الم يسأل الربع القواء فينطق اي فهو ينطق المذكر والمؤنث كما وقع ذكر التذكير والتانيث في باب العدد جر الي ذكر هذا التقسيم او شروع اخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث وانما قدم المذكر لاصالته المؤنث فقدم المؤنث في البيان رو ما للاختصار ببيانه وتعميما للتذكير في كل ما خالف كتقديم الاعراب التقديري وتعميم اللفظي فيما عداه ويمكن ان يقال قدمه اخذا منه في البيان من القريب او ترجيحا للوجودي علي العدمي ما موصولة او موصوفة فيه صلة او صفة علامة فاعل الظرف او مبتدا مقدم بخبر التانيث تاء او الف ممدودة او مقصورة او ياء لفظا اي ملفوظا حقيقة كامراة وناقة وعلقة وطلحة او حكما كعقرب لا سيما اذا سمي به مذكرا اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية ونحو حائض وطالق من الصفات المختصة الثابتة ونحو كلاب والكلب مما جمع مكسرا او تقديرا كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر ملتبس بخلافه اي بخلاف المؤنث اي ما لم يوجد فيه

علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة التأنيث المذكورة
في حد المؤنث التاء والالف سواء كانت مقصورة او ممدودة وتمام الكلام
الياء في هذي فلعله تأنيثه عنده صيغي كتأنيث هي وانت لا بالعلامة
وكتثنية هذا والذي نحو هذان واللذان على قول من يرى بنائهما
وبعضهم عدّ الياء في هذي ولي من علامة التأنيث وذكر ان التأنيث
بالياء مختص بجنس اسم الاشارة فلعله قائل في اسم الاشارة بالتصرف
تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي
فالحقيقي وهو خلق بازائه ومقابلته ذكر كما في جنس الحيوان
الذكر ههنا خلاف الانثى لا مقابل الرجال ولو قال ما له فرج الانثى كان
اولى حيث يشمل الانثى التي ليس بازائها ذكر في الحيوان ولو فرض
شيء من الحيوانات كذلك واحترز به عن تأنيث النخل كامرأة
في الاناس وناقة في البهائم اذ بازائهما رجل وبعير وكذا نفسا
وحبلى واتان وعناق والمؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ
لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث
خلقي في معناه بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس
بازائه ذكر في الحيوان سواء كان مذكرا حقيقيا مسمى علم كطلحة
او صفة كعلامة او اسم جنس كنملة ذكرا ولا يكون مذكرا حقيقيا
ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين والاول لا يؤثر الا في حكم نفسه
وهو منع الصرف ولا يسري الى غيره من فعل او صفة نحو قام
طلحة وطلحة القائم خلافا لبعض الكوفية وكعوب على المذكر
وفاقا وكذا تأنيث نحو نملة ذكر عند ابن الحاجب وبنا ابو حنيفة ره

الاستدلال

الاستدلال على ان النملة في قالت نملة انثى على ذلك كظلمة وغيره
واذا اسند اليه اي الى المؤنث اذا كان حقيقيا مظهرا او مضمرا
او اللفظي مضمرا بقرينة الشارح حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر
الغير الحقيقي بالخيار الفعل المتصرف بخلاف نعم المرأة هند بلا فصل
نحو حضرت امرأة بخلاف حضر القاضي امرأة حيث لا يجب سراية
التأنيث الى الفعل لمكان الفصل فالتاء واجبة بدليل مقابلته
التخيير ولا يسوغ تقدير وجبت وجعلها فاعلا له بحيث يلزم امتناع
الغاء وانما يلزم التاء للسراية اما في المضمر مطلقا فلكمال الامتزاج
واما في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التأنيث بخلاف ظاهر غير
الحقيقي لقصور في الامتزاج لمكان الظهور وقصور في التأنيث
لعدم كونه حقيقيا فبالحري ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز فيه
بناء على الامتزاج والتأنيث من وجه دون وجه واعلم انه لا يلزم
التاء اذا كان دليلا كما في صورة الفعل وكون الفعل جامدا
وكون المؤنث الحقيقي من البهائم وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل
امر شايع مستفيض فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا وانت في ظاهر
الحاق الفعل الى ظ المؤنث اللفظي واحترز به عن المضمر نحو الشمس
طلعت فان التاء فيه واجبة والظرف متعلق بالخيار غير المؤنث
الحقيقي وما في حكمه من مؤنث البهائم كسائر الناقة بالخيار
اي ملتبس بخيار كتب التاء وعدمها او تذكير الفعل وعدمها
اعتبار الجهتي التأنيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى وحكم
ظاهر الجمع احترز عن ضميره نحو الرجال جاءت او جاؤا فان الحاق

التاء او ضمير الجمع فيه واجب لالحاق التاء بالتقييد والاضافة
من باب جرد قطيفة واخلاق ثياب غير جمع المذكر بدل او صفة للجمع
بجعل اللام زائدة او على القول بتعرف غير باشتهار غير جمع المذكر
السالم نقيضا للمذكر وذي الالف والتاء كما في الجنبي الحركة غير السكون
السالم الآتي نحو بنين فان حكمه حكم الابناء نحو قوله تع امنت به
بنو اسرائيل وان كان للجمع المذكرات لم مطلقا ظرف بمعنى التشبيه
المفهوم من اتحاد الحكم اي زمانا مطلقا او في جميع الاحيان سواء
كان واحده مونثا حقيقيا نحو اذا جاءك المومنات وقال نسوة
او مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير الحقيقي لتاويله
بالجماعة ولم يتاول بها جمع المذكرات لم كراهة اعتبار التانيث
مع بقاء صيغة المذكر وانما اشتبه ظ الجمع بظ الحقيقي ولم يطلق لان ضميره
كضميره لان ضميره يستلزم التاء او الواو في الذكور العقلاء
والنون في غيرهم نحو الرجال جاءت او جاؤا والليالي والايام
مضت او مضين وضميره اي الضمير العائد الي صيغة جمع التكسير الذكور
العاقلين غير الجمع المذكرات لم احترازا عن العاقلين اذا جمعوا
سالما فان ضميرهم الواو ويجب نحو الزيدون والمسلمون جاؤا
لا جاءت وقوله غير كالتغيرات في الاعراب فعلت اي ضميرها بوزن
بفعلت وهو من المستكن فيه وهو المقرون بالتاء الساكنة
التي هي تاء التانيث وضمير موزونات فعلوا وهو هم نحو الرجال
جاءت او جاؤا بالتاء الساكنة فيه المقرون بالتاء للتانيث
بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع

والتاء

والتاء اي ضمير نحو النساء من جموع المونثات او على طرفة عموم
المجاز او على ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء كما في نحو
لكل فرعون موسى او المرأة وما في حكمها من المونثات اللفظية
والمعنوية وكذا التأويل في قوله والايام اي ضمير نحو الايام من جموع
المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اي ضميرهما اما التاء فبتاويل الجماعة
واما النون في الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون وضعت
لهذا النوع من الجموع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما في نحو النساء
فللحمل على جمع غير العقلاء او الاناث لنقلة عقولهن يجري مجرى
غير العقلاء المثنى شرع في تقسيم اخر الاسم باعتبار الافراد والتثنية
والجمع وبين النوعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان ما سواهما
المفرد رو ما للاختصار في العبارة وقدم المثنى على المجموع لسبق
عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد
فيه البتة ولكثرته ولعدم اختصاصه بشرطية بخلاف الجمع لانحصاره
اصلا في اقسام وهو الجمع بالواو والنون بالذكور العقلاء وبان لا يكون
افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا بتجرده المونث ولا تاء
التانيث كعلامة والقسم الاخر وهو الجمع بالالف والياء بالمونث
او بالمذكر الذي لم يكسر او كان من صفات غير العقلاء او جمعا
وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه والاجردا
عن التاء من الصفات المختصة بالمونث والقسم الثالث
وهو جمع التكسير بسماع الصيغة وتوقيف الوضع ما لحق آخره
الف نحو مسلمان والزيدان او ياء نحو مسلمين والزيدين

وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة دورانها فخصت بعضها تعليلا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولكونها اخر لفظ هما وانتما والواو بالجمع لكونها للجمع ضميرا وعاطفة وحصولها بالجمع الشفتين ثم زيدت اليا تكثيرا لابنية التثنية والجمع السالم ليتوسل به الى تعليل الاشتراك في الاحوال والا لكان الالف والواو في الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل اليا ففتح في التثنية لوقوع ما قبل الالف وكسر في الجمع نحو في مفتوح ما قبلها صفة سببية لمعوله يا ونح حرف حصل قبلها لموقوع ما قبل الالف ونون ولحق تاخير ذكر النون عن قوله لتدل لعدم تاثيرها ــ في هذه الدلالة بل هي عوض عن الحركة والتنوين مكسورة للتعادل ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرفت ولئلا يثقل اللفظ بتوال الامثال وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون لتدل ما لحق اخره ذلك وفيه او كل واحد من الالف والياء وفيه او اللحوق وفيه نظر لاشتماله على لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ذلك على ان معه مثله اي مما يماثله في اللفظ او في الوحدة بقرينة قوله في الجمع لتدل على ان معه اكثر منه من جنسه في المعنى ــ لا من خلاف جنسه فلا يجوز العينان للشمس والباصرة الا على عموم المجاز خلافا للاندلسي فانه يجوز عنده تثنية المشترك اللفظي واما نحو العمرين فعلى التغليب وفي التقييد به لاخراج نحو العينين للشمس والباصرة نظر لانه فرد من المثنى وان كان ممتنعا

واتناع

وامتناع فرد لا ينافي كونه فردا من الماهية فلا يجوز التعريف بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا يرى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول لحذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يحترزوا عن المفعول له ومعه وثاني علمت وثالث اعلمت في الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف اخره تحقيقا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه يا ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضمائر ونحوه من الممتنعات الى غير ذلك فالحق ما ذكره في المفصل من جعل الالف والياء علما على ضم واحد الى واحد من غير تقييد باتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع واعلم انه لو اريد بقوله مثله في الواحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه فالاسم المقصور سمي مقصورا للامتناع عن المد واعلم ان التثنية انواع صحيح ومقصور ومنقوص وممدود فالمقصور حكمه كذا والممدود حكمه كذا والصحيح والمنقوص حكمهما ظ لعدم جريان تغيير في تثنيتهما فالقاء للتفسير على هذا التحقيق ان كانت الفه كائنة عن واو اي ان كان اصلها الواو كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان ــ في المسمى بالى وهو اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي في ثلثة لا الثلاثي الاصطلاحي ليخرج مستغلى قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما ولخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه بحيث لم يرد فيه لمكان النقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كانت الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول

الاصل او عدمية وقد امثل كمستان في متن حيث جاء منه تما لا
او كان على او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كمعلى ومستقصى ومصطفى او زائدة كحبلى وارطى وجحجبى وحبارى
فالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا
فيما زاد على ثلثة احرف ولو قال والا فبالياء بتقدير وقلبت ياء
لكان اوضح واخصر لكنه قصد الثبوت بايراد الاسمية في الجزاء
لكثرة صورته وغلبة وجوده والاسم الممدود ان كانت همزته
اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة كقراء
في جمع القاري تثبت اي الهمزة لمكان الاصالة وحكى ابو علي
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان حملا على الاضوان وان كانت
همزته للتانيث قلبت همزته واوا كحمراء وصحراء تقول حمراوان
وصحراوان كراهة ثبوت صورة علامة التانيث في الوسط
وثبت الياء لضرورة دفع اللبس وتبيين الواو تحرزا عن اجتماع
اليائين في النصب والجر والا اي وان لم تكن اصلية ولا للتانيث
بل كان منقلبة عن اصلية ككساء ورداء اصلهما كساو ورداي
او كانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداح فالوجهان
اي فيها الوجهان الثبوت لكونها في مكان الاصلية باعتبار
الالحاق بها والانقلاب عنها والقلب لشبهها بهمزة التانيث
في عدم كونها اصلية وتحذف نونه اي نون المثنى في الجر والنصب
للاضافة اي وقت الاضافة او لاجل الاضافة المقتضية
للاتصال المنافي للانقطاع الذي يوجبه التنوين التي قامت

النون مقامها وتلخيصه ان النون لقيامها مقام التنوين توجب
تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وانما لم يسقط باللام لانه اعتبر عوضها عن الحركة وحذفت
تاء التانيث الثانية في الواحد في كلمتين فقط خصيان مه
تثنية خصية جوازا على خلاف القياس والشذوذ لا وجوبا
لمجيء قوله متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا
وقوله بل ار حمار وخصيا احب الي فزارة من فزاد والاليان
تثنية الية وقيل جاء خصي والي وهما لغتان في خصية والية
فخصيان واليان تثنيتهما فلا يكونان من باب الحذف واما
نحو قوله كان ثدياه حقان اي حقتان وقوله هذي مه
المنافق لاقصان من لبن فمن ضرورات الشعر ولم يجيء
في سعة الكلام بخلاف خصيان واليان وقيل هما ايضا
من ضرورات الشعر كما في قوله كان خصييه من التدلدل ظرف
عجوز فيه ثنتا حنظل وقوله ترتج اليان ارتجاج الوطب مه
المجموع ما دل على آحاد وافراد حقيقة كرجال او اعتبارا
كنسوة في جمع امراة وعباديد وعبابيد بمعنى الفرق مه
لانها لما كانت على اوزان المجموع واستعمالها في التانيث والرد
في التصغير وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق منتهى الجموع
اعتبر له واحد تقديرا كعدل عمر من نحو عباد وعبد ودنساة
على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة مقصودة اي قصدت
فيه بحروف فالباء يتعلق بمقصودة او بقوله دل اي دل بحروف

مفردة على آحاد مقصودة اذ المقصود بها وضعا هو الجنس لا الآحاد
اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها فاعرف
لا باعتبار حروف مفردة بخلاف نسوة لانها اريدت باعتبار
حروف مفردة فرضا فان قيل لم لم ينقض ذلك في نحو ابل وغنم
وضيل ويوم ورهط قيل لا دعي ثمه لعدم جريان احكام الجمع
فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة به والمشهور فيه
بل المانع متحقق وهو جريان احكام المفرد فيه فقوله مفردة
احتراز عن نحو ابل وغنم اي فانها ليست بمجموع حيث لم يؤت
فيها بحروف مفرداتها فيقصد آحادها بها واضافة حروف
الى مفردة للجنس اي بجميع حروف مفردة كرجال وجعافر وبعضها
كسفارج في سفرجل وفرازدق في فرزدق وفيه انه لو اريد
كل حروف المفرد ورد نحو سفارج وان اريد الجنس كفت الواحدة
وفيه بتغيير ما اي دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة الجنس
بتغييرها الا في صيغة الواحد قبل التغيير والتغيير اما حقيقة
كعامة الجموع او تقديرا كما في فلك وهجان حيث يتحد فيها الواحد
والجمع حروفا وهيئة لكنه اعتبر الضمة والكسرة في المجموع
عارضين وفي الواحد اصليتين فحصل التغيير بهذا الاعتبار
فرضا وايضا اما بالزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح ونحو رجال
في جمع رجل واجار في جمع جحر او نقصان ككتب او تغيير حركة
كاسد في اسد فنحو تمر وركب فيما بينه وبين واحده التباس
بالجمع على الاصح بجريان احكام المفردات عليه استعمالا فان نحو
ركب

ركب مثلا وان وافقه الراكب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد
ركب بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما
من التصغير بلا رد مع كونه على غير صيغة القلة وعود الضمير
الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الآحاد بحروف
مفردة وفيه ان المفرد اذا اريد به المفرد الواحد فصادق
وان اريد كونه مفردا له اصطلاحا فهو موقوف على كونها
جمعا فيلزم الدور وهذا قول سيبويه وقال الاخفش
جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كاهل وباقر وراكب
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل
ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق وانما مثل بمثالين لان الاول اسم جنس
والثاني اسم جمع كالجماعة والطائفة والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل
الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع
ايضا ونحو فلك جمع لتحقق التغيير تقديرا وهو اي الجمع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر المجموع صحيحا او الجمع
المذكر الصحيح وهو مبتدأ والجملة مستأنفة للبيان ما لحق
آخره واو مضموم ما قبلها موصولة او موصوفة مفعول
ما لم يسم فاعله بقوله مضموم او مبتدأ متقدم الخبر والجملة
الاسمية صفة مفرد اي تلك الواو لوقوع الواو او ياء مكسور

ما قبلها لو فتح الياء ونون اي بالجمع اخره احدهما ونون مفتوحة
ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة لتدل طرح الواو والياء
وهو متعلق بالجمع والحق تقديم ليدل على قوله نون لانه لا اثر له
في هذه الدلالة بل هي عوض عن الحركة والتنوين الا ان يحمل
الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى لجمع ذلك ليدل
على ان معه اكثر منه ويتحقق انه عوض عن الحركة والتنوين
فيستقيم على اللف والنشر على ان معه اي مع ذلك الاسم
اكثر منه اي من ذلك الاسم فان قيل التفضيل يوجب ثبوت
اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض
نحو فلان افقه من الحمار واعلم من الحمار وقول الشاعر اللوم
اكرم من وبر ووالده واللوم اكرم من وبر وما ولدا
وانما لم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التتمة او اراد تعريف
الماهية بقطع النظر عن الصحة وعدمها فلم يحتج الى القيد
لاخراج الممتنع فان كان الف التغيير الالف ثم المستفادة
من عموم قوله ما الحق اخره لاشتماله على المنقوص والمقصور
والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم وسلامته
عن التغييرات آخره اي الاسم ياء قبلها كسرة فاعل الظرف
او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صفة ياء حذفت الياء لالتقاء
الساكنين بعد الاسكان للاستثقال مثل قاضيون في جمع
قاض اصله قاضيون وان كان الاسم مقصورا اي اخره
الف مقصورة حذفت الالف المقصورة لالتقاء الساكنين

وبقي

وبقي بعد الحذف ما قبلها اي الالف حال كونه مفتوحا ليدل
الفتحة على الالف نظيره مثل مصطفون مضاف اليه والرفع
على الحكاية وشرطه اي شرط ما جمع بالواو والياء والنون
او شرط بيان هذا الكلام او شرط هذا النوع من الجموع
ان كان الاسم الذي اريد جمعه او المذكور وعلى هذا مدار قوله
فنحو مذكر قوله علم يعقل اسما غير صفة ثم مذكر قال الشارح
هذه عبارة ركيكة لان قوله شرطه مبتدأ وقوله ثم مذكر خبره
بمعنى حصول مذكر والفاء زائدة والشرط معترض وفيه ضعف
لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر
ولم يوجد في غيره في السعة وزيادة الفاء في الخبر ضعيفة
قلت يمكن تصحيحها بوجوه الاول ان شرطه مبتدأ محذوف
الخبر اي شرطه على التفصيل بقرينة ما بعده من الجملتين او شرطه
ما يذكر كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
ان التقدير الزانية والزاني حكمهما ما يذكر فاجلدوا
ابتداء بيان وقوله ان كان اه جملة مستأنفة والثاني
ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء في جواب اما
ونمنع اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر والثالث
ان يقال الشرطية خبر قوله شرطه بجعل الضمير المقدر
بعد الفاء عائدا الى الشرط وعلى هذا يلزم حذف العائد
المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح به
الشارح في بحث المبتدأ ولنا ان نقدر حيث امتنع حذف

اسم الاشارة وكفى به رابطا اي شرطه ان كان اسما فذلك
الشرط حصوله مذكرا او نقول انها خبر مبتدا وبل محذوف هذا
الكلام علم يعقل ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة
يراد بقوله علم مسمى علم ويكون حمل المذكر على الاسم من باب التسامح
ولا تسامح في يعقل وان اريد به اللفظ المذكر فلا تسامح
في الحمل ولا حاجة الى تقدير مسمى علما لكونه يكون قوله
يعقل من التسامح ويكون قوله وان لا يكون بتاء التانيث
مثل علامة صفة لما يعقل وجه باشتراط التذكير اللفظي و
انما اشترط هذا لانه اشرف الجموع لسلامة الواحد واختص
باشرف الاشياء وهو المذكر العاقل وان كان الاسم
الذي اريد به جمعه او المذكر المجموع بذلك والمذكر في الخبر
العقيد صفة غير علم فمذكرا اي فحصوله مذكرا وفي ذلك
المذكر مذكرا وهو مذكر وعلى هذين قوله وان لا يكون افعل
فعلاء بادنى ملابسة اي افعل الذي مؤنثه يحمول على حذف
المضاف اي ذو عدم كونه كذا اي ذو وان لا يكون كذا
وعلى الاول لا حاجة الى التقدير واعلم انه ان اريد به
الذات المتصفة بالذكورة فهو بتقدير مضاف اي فهو اسم
مذكر يعقل وان اريد به اللفظ المذكر كان قوله ولا تاء
التانيث صفة لما يعقل لو كان يعلم لكان اولى حيث نخرج
عنه صفات الله نحو نعم الماهدون اللهم الا ان يقال الشرط
هو العقل ونحو نعم الماهدون مندرج فيما جمع بالتاويل

كبلغت

كبلغت منا المبلغين وان لا يكون افعل فعلاء الاضافة
بادنى ملابسة اي افعل الذي مؤنثه فعلاء مثل احمر فانه
لا يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل فيه اما احمرون
مع جمعاء فجمعه بالواو والنون على خلاف القياس كذا قيل ان يقال
انه في الاصل اسم التفضيل لعدم كونه من الالوان والعيوب
والحلى ومع يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس
ولا فعلان فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان كندمانون ولا مستويا فيه اي في ذلك
الوصف مع المؤنث قال الشارح العلامة هذه العبارة
اسخف من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف
المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف مع المذكور
مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام
فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا
فيه المذكر مع المؤنث او كان ذلك لكان مشيرا الى هذا
عبارته قلت ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكر لا الى الوصف
فلا يلزم ما ذكر من وجه السخاوة اي شرطه ان كان صفة
حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا في ذلك الوصف
مع المؤنث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر
يعقل وذو عدم كون المذكر فيه افعل فعلاء وعدم كون
ذلك المذكر مستويا فيه مع المؤنث وان عاد ضمير شرطه

وضمير فهو مذكر وضمير ان لا يكون الى المذكر دون الاسم دون
الاسم اعتبار الصدر البحث وهو قوله المذكر ما لحق الخ
لم يحتج فى الربط الى تقدير فى قوله وان لا يكون افعل فعلاء
فلا سخافة فى هذه العبارة كما ظن الشارح اصلا
ثم ضمير قوله ان كان الى المذكر بدلالة ان البحث فى المذكر
بدلالة ان البحث فى المذكر لان صدر البحث المذكور ما لحق
الخ فلا اشكال اصلا وكذا ان عاد الى الاسم وكان المعنى
شرط حصول مذكر وعدم كون ذلك المذكر افعل فعلاء فكذلك
ان كان المعنى ان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر يعقل
وذو عدم كون ذلك المذكر افعل وتعذر الربط ضمير فيكون
المعنى وان لا يكون المذكر فيه يسمى افعل فعلاء ولا مستويا
فلا يكون سخافة هذا نحو جريح وصبور فان المذكر
فيهما مستو مع المؤنث يقال رجل جريح وصبور وامرأة
جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون
لانه لو جمع بالواو والنون يجمع مؤنثه بالالف والتاء وحينئذ
يرتفع الاستواء المعهودة فيه ولا بتاء التانيث كراهة
اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو تركب الياء
لفات الغرض ولزم اللبس وهو عطف على افعل فعلاء
او عطف على مستويا اى وان لا يكون ذلك المذكر كائنا بتاء
التانيث مثل رجل علامة ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
لكونها عوضا عن التنوين المنافى لها ونحو بلغت منا

البلغين

البلغين اى الدواهى ورايتهم لى ساجدين ماول بالصدور
فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية فى الدواهى
وفعل السجود فى الكواكب وقد شذ نحو ارضين بفتح الراء
كارضات وثمرات ويجوز اسكان الراء ايضا وسنين
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة ووجه
الشذوذ فى نحو سنين لجبر النقصان الواقع فى واحدة
وهو حذف العجز وهذا الجبر ليس بقياس وان كان كثيرا
ذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب
والمؤنث المجموع صحيحا او جمع المؤنث الصحيح على تقدير
حذف المضاف ما لحق اخره مفعول طرح الغفاعل لحق وتاء
وشرطه واعرابه كاعراب سابقه ان كان الاسم المؤنث الذى
جمع بالالف والتاء صفة وله اى لذلك المؤنث مذكر فجملة
حال فان يكون خبر قوله شرطه الفاء زائدة والشرط
معترض كما مر فيه والاولى ان يكون خبر مبتدا محذوف
وهو اسم الاشارة ويكون الجملة جزاءه والفاء جزائية
والشرطية خبر لقوله شرطه والمعنى وشرطه ان كان
ذلك المؤنث صفة وله مذكر فذلك الشرط كون مذكره
كذا مذكره اى مذكر ذلك المؤنث او ذلك الاسم جمع بالواو
والنون ليكون الفرع موافقا للاصل فى سلامة الواحد
والا يلزم منه مزية الفرع على الاصل والجملة خبر يكون والم يكن
اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر فان لا يكون اى الشرط

عدم كون ذلك الكلم مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد لزم
اللبس بذي التاء كحايض حيث يقال في حايضة حايضات
فلو قال في حايض كذلك لزم اللبس ولم يعكس لان ما فيه
التاء صريح اليق بهذا الجمع والا اى وان لم يكن المؤنث
صفة بل كان اسما جمع زمان او جمعا مطلقا اى غير مقيد
بشرط نحو هندات ودعوات وتمرات وكسرات وغرفات
جمع التكسير ما اى مجموع تغير فيه حقيقة او تقديرا كما في فلك
وهجان في آن الجمع ولا تغير التغيير بعد الجمع نحو مصطفون
ومعلون وراعين ورامين وتمرات وكسرات وغرفات
فانها جموع سلامة مع وقوع التغيرات لعدم التغير منه
في الاصل فان اصل مصطفون مصطفيون واصل
معلون معليون وكذا البواقي بناء واحده المحقق
كرجال في جمع رجل وافراس في جمع فرس او المقدر نحو
كنا، ونسوة في جمع امراة جمع القلة وهو الذي يقع
على الثلثة الى العشرة والحدان داخلان افعل غير منصرف
للعلمية والوزن وافعال وافعلة وفعلة غير منصرفين
للعلمية والتانيث وزاد الفراء فعلة ككلمة وزاد بعضهم
افعلاء كاصدقاء والصحيح اى جمع القلة هذه الاربعة
من جموع التكسير وكلا النوعين من جمع السلامة قال
الشارح جمعا السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة ويصلح لهما وهو الظاهر وما عدا ذلك المذكور
من

من الاوزان الاربعة وجمع الصحيح جمع كثرة اى واقع على
ما فوق العشرة واذا لم يجئ اللفظ الا بناء القلة كارجل
او بناء الكثرة كرجال فهو مشترك بينهما وقد يستعار
احدهما للاخر عند وجودهما كثلثة قروء مع وجود اقراء
المصدر شرع في تقسيم الاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل
او غير متصل به وفرغ من جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء
المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلقيح من
ايضا من لطائف هذا الكتاب وقدم المصدر لكونه مظنة
الاصالة لمكان الاختلاف فان البصريين على انه اصل
في الاشتقاق بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل
للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث ذكر الاسم لان الحدث
هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على
الحدث لا المعنى الجاري صفة الحدث على الفعل اعلم ان الجريان
في اصطلاحهم يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم
هو به مبتدا او موصوف او ذا حال او موصولا او متبوعا
وجريان اسم الفاعل على الفعل اى موازنته اياه في حركاته
وسكناته وجريان المصدر على الفعل تعلقه به من
بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على اسم الحدث
على المذهبين وكل من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم
فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور جريان اسم الحدث
على الفعل وهو مشهور بالمعنى الذي ذكرناه اطلق

الجريان حتى يلزم الابهام فالمراد بالحدث الجاري هو على الفعل
ماله فعل مشتق منه وذكر هو بعد ذلك الفعل بيانا له
نحو ضربت ضربا وقمت قياما وبغير الجاري على الفعل
ما ليس له فعل مشتق مذكورا ولا غير مذكور يجري هو عليه بيانا له
نحو انواعا في قولك ضربته انواعا من الضرب لان الانواع
ليس لها فعل يجري عليه لانه اسم موضوع فقيد بالجاري ليخرج
عنه غير الجاري اذ لا مدخل له فيما نحن فيه واسماء المصادر
لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث ويخرج ايضا
المصادر التي لا فعل لها الا ان يراد بالجاري على الفعل حقيقة
او فرضا وح لا اشكال الخروج بينها وبين اسماء المصادر وهو
اي المصدر من الثلاثي اي ما هو على ثلثة احرف لا الثلاثي المـ
الاصطلاحي والا لدخل اكرم وكرم ومصدره قياسي سماعي
وهو حال من مفهوم الكلام اي عقد المصدر على السماع حال
كونه من الثلاثي المجرد وفي جعله متعلق بسماع نظر لعدم جي
محال لانه ليس لقوله سماعي فاعل مظهر ولا مضمر من بيانية
اي كاين من جنس البناء الثلاثي وابتدائية اي ماخوذ
من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتاتى على مذهب
الكوفية سماعي اي سماعي او مسموع وهو من غيره اي الثلاثي
قياسي اي قياسي او ذو قياس ومقيس اي من شانه
ان يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع فقوله قياس
خبر المبتداء المحذوف بقرينة السياق والكلام من عطف

الجملة

الجملة على الجملة لا من عطف معمولين على معمولي عاملين لعدم
تقدم المجرور لكونه من الثلاثي منصوب على ما عرفت اللهم
الا ان يثبت الجواز في صورة تقديم المجرور مع الجار ويقال
بجواز في الدار زيد وفي الحجرة عمرو لكنه لم يثبت او يحمل
الكلام على قول من جوز ذلك مطلقا ويعمل المصدر عمل
مفعول مطلق للنوع فعله لمناسبته بالفعل لمكان الاشتقاق
بينهما ماضيا نحو اذكر ضربي امس زيدا وهو حال من فاعل
يعمل وغيره اي غير الماضي نحو ضربي زيدا الآن او غدا
شديدا اذا ظرف يعمل لم يكن المصدر مفعولا مطلقا
حيث لا يعمل ح اذ لا يتعلق المعمول به مع وجدان ما هو
اقوى منه وهو الفعل واما اذا اسند سد الفعل فيصح
ان يعمل للنيابة لا للمصدرية كما سيجيئ وانما لم يشترط
فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول لانه عمله باعتبار
الاشتقاق لا باعتبار الشبه والافتراق في الاشتقاق
باعتبار زمان دون زمان ولا يتقدم معموله اي المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيئ مما في حيز ان مـ
ان لا يتقدمها او لضعف عمله ولهذا قد وجد ولا فاعل
له مظهرا ولا مضمرا بخلاف الفعل وساير ملحقاته وذلك
لنقصان مشابهته الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم
موازنته واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل ولا يضمر فيه
مفعول ما لم يسم فاعله اي لا يقع اضمار المستتر فيه بخلاف البارز

نحو ضربي زيدا لضعف عمله ولهذا كانت اضافته معنوية ولئلا
يلزم تثنية المصدر او جمعه عند تثنية الضمير وجمعه دفعا
للبس فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين في لفظ واحد ويلزم
الالتباس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله فيما صدق
عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للاخر فلا يلزم ذلك
كذا ذكره المص وللقائل ان يقول يجوز ان يضمر فيه الفاعل
ولا يثنى ولا يجمع كالظرف واسم الفاعل والجواب ان الاضمار
في الظرف واسم الفاعل تسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر
فيه الفاعل لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره ولا يلزم
ذكر الفاعل لضعف عمله ولان التزامه يؤدي الى الاضمار
فيه اذا كان غايبا والا لم يكن لازما ولهذا كانت اضافته
معنوية ويجوز اضافته اي المصدر الى الفاعل وهو الاكثر
ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر الى المفعول اذا قامت
القرينة سواء كان مفعولا به او ظرفا او علة نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واذا اضيف
الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو اعجبني
ضرب اليوم زيد عمروا وقد يكون منصوب المحل ان اول
بفعل معروف مع ان او مرفوعه ان اول بفعل مجهول
مع ان واعماله اي المصدر من اضافة المصدر الى المفعول
حال كونه مقرونا باللام قليل حيث لا يصح تاويله بالفعل
مع ان فيلزم ان يمنع عمله لعدم مدان لكنه صح على قلته

لان

لان المانع عارض قيل لم توجد في القرآن لشيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء
عاملا بحرف الجر نحو قوله تع لا يحب الجهر بالسوء واما نحو
قول الشاعر ضعيف النكاية اعدائه يخال الفرار يراخي
الاجل فالمبرد منعه وجعله بتقدير في اعدائه او بتقدير
مصدر منكر عاملا فيه فان الفاء نتيجة للتقييد بقوله
اذا لم يكن مفعولا مطلقا وتحمل المتوسط معترضات
لبيان بعض احكام المصدر عند ذكر عمله كان المصدر
مفعولا مطلقا فالعمل الفاء جزائية واجبة اذ الجملة آتية
للفعل اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان الاقوى
وان كان المفعول المطلق بدلا منه اي من الفعل وسادا
مسده بعد حذفه لا كاينا بمعناه كاسم الفاعل لتغير عمله
دون الفعل نحو حمدا لله وشكرا له وسقيا لزيد وخيبة
فوجهان اي فيجوز وجهان او ففيه وجهان والفاء جائزة
على الوجه الاول وواجبة على الوجهين الوجه الثاني
كما ستعرف والوجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر
للنيابة لا للمصدرية وانما يجوزان اذ المصدر قوي من حيث
الذكر ضعيف من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة
ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى
يمنع عمله اسم الفاعل ما اشتق من الشتق من الفعل وانما قال
من فعل ليشير الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاقه

من المصدر بالواسطة لمن قام الفعل به احتراز عن اسم المفعول
ويخرج منه اسماء الفاعلين من الاضافيات الا ان يراد
بالقيام اعم من ان يكون حقيقيا واعتباريا وايضا لم يقل لمن فعل
لئلا يخرج نحو منكسر ومنكسر من الانفعالات وكذا نحو كارم
وحاسن اذا صيغ لبيان الحدوث وهذا مطرد في كل صفة مشبهة
عند ارادة الحدوث ودخل فيه الناهق والصهال العاوي
وغير ذلك من صفات غير العقلاء على سبيل التغليب والا فمن
العقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة بمعنى اي حال كونه بمعنى الحدوث
احتراز عن الصفة المشبهة واسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت
نحو حسن واحسن واما نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر
مما يدل على الدوام والثبوت فغير وارد لدلالته على حدوث
الخلود والدوام والثبوت والاستمرار واما نحو حايض وطامث
من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث فليس باسم فاعل
او يقال معنى الثبوت عارض ونحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة
لا بمعنى حدوثها فلا يرد وكذا لا يرد صفات الله تعالى لان الاستمرار
والدوام فيها ليس بصيغي بل باعتبار الموصوف واعلم انه
معتبر الحيثية والا يخرج من هذا الحد اضرب واقتل عما صيغ
لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث وصيغته اي صيغة اسم الفاعل
الكثيرة المشهورة والا فنحو فعال وفعول نحو صبار وشكور
وصبور ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي
المجرد من مجرد الثلاثي الاضافة من باب ٩ د قطيفة وجار

والمجرور

والمجرور حال من الضمير الظرف مستقر وهو قوله على فاعل
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا
او صفة الصيغة اي الصيغة الكائنة من كذا وفيه حيث
يلزم ح قوله ومن غيره العطف على معمولي عاملين مختلفين
وفيه انه على تقدير ثبوت الجواز في صورة تقدم المجرور
مع الجار او حمل الكلام على من جوز ذلك مطلقا والحق
انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فالواو
عاطف وعلى صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل
ومن غيره ظرف وقع حالا من ضميره قدم على العامل لكونه
ظرفا على فاعل اي واقعة على زنة فاعل وبيان الصيغة
من وظايف التصريف ووقع في النحو استطرادا وضمنا
وصيغته من غيره اي من غير مجرد الثلاثي مجردا ثلاثيا
مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع
بميم او مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان
حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج واما نحو مبني
ومنتهي فمن عادات وكسر ما موصولة او موصوفة حصل
او ثبت قبل الاخر صلة او صفة وان لم يكن فيما قبل
اخر المضارع كسر كما في يتفاعل ويتفعل ويتفعلل واما
نحو احصن فهو محصن واسهب بالفتح فقليل او مستفاد
من اسم المفعول كسيل مفعم لكنه اشتهر بالتعارف
وكثرة الاستعمال صح مجيء الاصل نحو مدخل ومستفعو مثل

بمثالين لان احدهما ما كان علي صيغة المضارع ولا يخالفها
الا بالميم مكان حرف المضارعة وثانيهما ما يخالفها بحركة
الميم ايضا وينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها بحركة
ما قبل الاخر ايضا نحو متفاعل ويعمل اسم الفاعل عمل فعله
بشرط اي باشتراط او بشروطية او بوجود شرط هو معنى
احد الزمانين الحال والاستقبال في الحال اما حال او خبر مبتداء
محذوف اي ملتبسا او هو ملتبس بكذا والجملة حال او معترضة
واضافة المصدر الي المفعول بمعنى اللام او بيانية واضافة
المعنى الي الحال فبيانية او ادني ملابسة اي معنى يحصل عند
اقتران الحال قيل هذا الشرط للعمل في المنصوب دون
المرفوع وفيه وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع
فيلزم ان لا يخالفه في الزمان خلافا للكسائي وبشرط
الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل علي صاحبه اي علي المنصف
وهو المبتداء او الموصول او الموصوف او ذو الحال او الهمزة
او ما يتقوي فيه جهة الفعل من كونه مسندا الي صاحبه
او متصفا بما هو بالفعل اولي وهو الاستفهام او النفي خلافا
للاخفش والكوفية وكانهم اعتبروا النفي لشبهه فان الفاء
للتغير او للتعقيب في الاخبار فان كان اسم الفاعل للماضي
اي للزمان الماضي او الاستمرار المتضمن للماضي وجبت الاضافة
معنى حال اي ذات معنى او معنوية او ظرف اي وجبت
الاضافة في المعنى او تمييز اي وجب معنى الاضافة

او

او من حيث المعنى خلافا اي يخالف هذا القول خلافا للكسائي
او وجوبا مخالفا للكسائي يخالف او مخالف وللكسائي وجه فانه
يعمل اسم الفاعل ماضيا ولا يوجب اضافته ولو اضيف
لا يكون الاضافة عنده اضافة معنوية وانه لا يعتبر
عروض المعنى ويقيس علي ذي اللام مطلقا ويتمسك بجواز
زيد معطي مكرم امس درهما بالاتفاق ولا تمسك له به لانه
بتقدير فعل اعطاه درهما كما ذكر في المتن واما نحو
ظان زيدا امس ذاهبا اما ان يمنع جوازه لامتناع
تقدير فعل للزوم الاضمار او بجعله من خصائص افعال
القلوب وان كان تامة اي وجد معمول اخر او ناقصة
والخبر محذوفا اي كان له اي لاسم الفاعل الذي بمعنى
الماضي معمول اخر غير ما اضيف اليه بمعنى الصالح لعمله
فيه علي تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي ففيه تجوز وهذا
يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل
وليس كذلك والجواب انا لا نسلم ذلك حيث لم يقل معمول
لاسم الفاعل وعلي تقدير التسليم يحمل علي المعمول علي
تقدير من التقادير لا علي كل تقدير ولا علي هذا التقدير
ولا شك ان درهما في زيد معطي عمرو امس درهما والمضاف
اليه وهو عمرو كلاهما معمولان لاسم الفاعل علي تقدير
كونه بمعنى الحال والاستقبال او يحمل علي المعمول به من حيث
المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونهما معمولين للفعل

لو كان فيفعل اى فهو ملتبس بتقدير فعل مقدر و
فى الاطلاق نظر حيث لا يترتب عليه الجزاء المذكور مطلقا
لانه لو كان بعده معمول تابعا للمضاف اليه او معمول بفعل
يؤخ عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر نحو زيد
معطى عمرو امس درهما اى اعطاه درهما ولا يلزم ذلك فى اسم
الفاعل من افعال القلوب للزوم الاقتصار اللازم الا ان يجعل
عاملا مع المضى ويجعل ذلك من خصايصها فان الفاء للتعقيب
فى الاخبار دخلت اللام الموصولة استوى الجميع اى جميع
الازمنة او جميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال
او الاستقبال او الماضى لصيرورته لكونه صلة بمعنى الفعل
وان كان بصورة الاسم والفعل يستوى فى عمله الازمنة
كلها فكذا هذا فيجوز الضارب امس غلامه زيدا قائم كما يجوز
عند طوق هذا او الآن وما وضع منه اى من اسم الفاعل
بيان ما وقوله للمبالغة فى الفعل مفعول به لوضع كواسطة
كضراب اى كثير الضرب وهو بدل من المبتدا اى مثل ضراب
او صفة مصدر محذوف اى وضعا مثل وضع ضراب او خبر
مبتدا محذوف اى هو كضراب والجملة معترضة والجملة لا يراد
المثال وضروب ومضراب وهذا ايضا بمعنى كثير الضرب وعليم
كثير العلم وحذر كثير الخوف مثله اى مثل ما ذكرنا
تماما يوضع للمبالغة فى العمل والاشتراط الزمان والاعتماد
والمثنى اى مثنى اسم الفاعل والمجموع مثله اى مثل ما ذكرنا

من اسم

من اسم الفاعل الموحد فى العمل والاشتراط وانما كرر
قوله مثله مع انه لو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لانه اراد
ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعى الموحد
ويجوز حذف النون اى حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل
مع العمل والتعريف باللام اى مع كون اسم الفاعل عاملا
وعدم الاضافة نحو المقيم الصلوة تخفيفا مفعول له للحذف
اسم المفعول ما اشتق من فعل خرج المصدر على قول البصريين
واما على قول الكوفيين فمن قوله من وقع عليه دخل غير العقلاء
تبعا على سبيل التغليب لمن وقع الفعل عليه اى من حيث
انه وقع الفعل عليه بخلاف اعرف وخرج ايضا اسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل
الفاعل وصيغته اى اسم المفعول قد عرفت ان بيان
الصيغة ليس من وظايف علم النحو وانما هو من وظايف
علم النحو وانما هو من وظايف علم الصرف من الثلاثى على زنة
مفعول غالبا كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل
وقد عرفت بيان اعرابه بما لا مزيد عليه فى اسم الفاعل
فلا نعيد وقد شذ نحو اضعفته فهو مضعوف بمعنى مضاعف
بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول نحو مستخرج
وامره اى شان اسم المفعول فى العمل تميز اى فى كونه عاملا
عمل فعله والاشتراط اى اشتراط احد الزمانين الا اذا كان
ذا لام والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما يعمله فى المنصوب

وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال
في اسم المفعول لكن المتاخرين كابي علي ومن يتبعه صرحوا به
باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل وكذا امره في جواز الاضافة
معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو زيد معطي درهم
امس كامر اسم الفاعل وشانه حيث يعمل عمل فعله وهو
الفعل المبني للمفعول لمشابهته له مع احتياجه الى ما احتاج
اليه اسم الفاعل مشارك له في مشابهة الفعل والاحتياج
الى الشرايط فيعمل بتلك الشرايط مثله مثل زيد معطى الان
او غدا غلامه مفعول ما لم يسم فاعله درهما مفعول ثان
لمعطى فانه يعمل عمل فعله وهو اعطي المبني للمفعول لمشابهته له
الصفة المشبهة باسم الفاعل وشابهت في انها يثنى ويجمع
ويذكر ويونث بخلاف اسم التفضيل في بعض الاستعمالات
كما ستعرف ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل
والمفعول المتعديين لمن قام ذلك الفعل به عايدا الى من على
معنى الثبوت اي على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة
احتراز عن نحو قايم وذاهب مما اشتق من فعل لازم
لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة
ويدخل في هذا الحد نحو احسن واشرف مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت لكن مع زيادة
اللهم الا ان يقصد الحيثية واما نحو الخالد والمستمر ونحو
الخالق والبادي فقد مر الجواب عن ايراد ذلك في حد

اسم

اسم الفاعل وصيغتها اي الصيغة المشبهة مخالفة
لصيغة اسم الفاعل وليست على اوزان صيغ الفاعل
او من حيث ان صيغها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية
على حسب السماع اي كاينة على قدر السماع من الواضع
ووفقه وهو ضرب بعد ضرب يتضمن وجه الخبر الاول على وجه
او حكما على حدة على وجه ضخم وصعب وشديد وتعمل
عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل ولا كاينة للحال
او الاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابه للفعل
مطلقا عن الزمان اي غير مشروط بزمان لان اشتراط
الزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة
للثبوت والزمان يستلزم الحدوث وتقسيم مسايلها
اي الصفة المشبهة وهذا احد التقاسيم اخ ولها باعتبار
امر اخ تقاسيم اخر ويرتقي مسايلها الى الوف وينقسم
الى حسنة التاليف وقبيحة وممتنعة وهي صعب تعدادها
وقد ذكرت في رسالتي على التفصيل فان رغبت فعليك
بها ان يكون الصفة اي اسم الصفة كاينة او مقرونة
او ملتبسة باللام او مجردة عنهما اي اللام والاضافة فهذه
الاقسام ويكون معمولها اي الصفة المشبهة مضافا او ملتبسا
او مقرونا باللام ومجردا عنهما اي اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول
الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من الاقسام المذكورة

مرفوع ومنصوب ومجرور صارت جملة مستانفة كان
سائلا سئل كم صارت فقال صارت ثمانية عشر قسما
بضرب الثلثة من اقسام المعمول الستة من الاقسام الحاصلة
بضرب صفتي الصفة في صفات المعمول الثلثة فالرفع
اى رفع المعمول مبني على الفاعلية اى كون المعمول فاعلا
والنصب مبني على التشبيه بمعمول الصفة اى التشبيه معمول
الصفة بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر
المعرف باللام في الجار والمجرور صحيح كما في قوله تع لا يحب الله
الجهر بالسوء في المعرفة فانه جعل نحو الرجل في الحسن الوجه
مشبها بالرجل في الضارب الرجل وعلى التمييز في النكرة
نحو الحسن وجها والجر مبني على الاضافة اى كونه مضافا اليه
اعلم ان نحو الضارب الرجل والحسن الوجه يتعارضان بان
بالكل واحد فضارب الرجل فاصله النصب على المفعولية
والجر بالاضافة لشبهه بالحسن الوجه مع عدمه التخفيف
والحسن الوجه اصله الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة
لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل وينصب لشبهه
بالضارب في كون الصفة ومعمولها معرفين باللام وتفصيلها
اى مسائل الصفة المشبهة وهو مبتدا محذوف الخبر اى تفصيلها
فيما ذكر بعد فقوله حسن وجهه وهو نظير ما كان الصفة
مجردة عن اللام والمعمول مضاف مبتدا وقوله ثلثة
يعني ذو ثلثة اوجه من الرفع والنصب والجر في المعمول

خبر

خبر والجملة مبنية للتفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر
قوله تفصيلها وقوله ثلثة خبر مبتدا محذوف اى هذه
ثلثة وفيه ان التفصيل لا يتم به ولم يعطف عليه غيره
حتى يتم به وكذلك حسن وجهه حسن الوجه وكذا في كون
كل ذا ثلثة اوجه وهذا نظير ما كان الصفة مجردة
عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فهذه ثلثة فان قيل اى حرف يقدر في اضافة الحسن
الوجه ويصلح لدخوله في الفاعل قيل بتقدير الحرف
في المعنوية والجر في اللفظية محمول على ما فيه الحرف
وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الاضافة بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريفا للاضافة
المعنوية وفيه نظر او على ارادة التقدير حقيقة او حكما
فيتناول اللفظية على القول بالتقدير الحكمي على ما ذكرنا
من الحمل او يقال نحو ضارب زيد ملحق نحو غلام زيد في تقدير
اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من
لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو ان في
الليل ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في ولا ضير في تقدير
الحرف في نحو الحسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلا
بالاضافة والقول باضمار الفاعل او يقال حرف
الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلثة
المذكورة فيقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول

وعند عدم اقتضائه كما في الحسن الوجه وضارب زيد تقدير
اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر وتكون فيما وراء الضرورة
في حكم العدم اذ الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام
لا معناها والا لكان معنوية وحسن وجه الصفة مجردة
عن اللام والمعمول مجردة عن اللام والاضافة فهذه ثلثة
الحسن وجهه الصفة ذات اللام والمعمول مضاف مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا وهذه ثلثة وهو معطوف بحذف
العاطف ولعله حذف تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير
السنين ليشير الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة
لان الامثلة الثلثة كانت للصفة المجردة وهذه الصفة
ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام والمعمول ايضا
واللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة الحسن وجه
الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة ثلثة الحسن وجه
الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة اثنان كائنتان
منها ممتنعان تكون المعمول مضافا او مجردا والصفة
ذات اللام واشتهارهما لعدم التخفيف مع ان الثاني
متضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا الحسن وجهه
خبر مبتدأ محذوف اي هما الحسن وجهه والحسن وجه عطف
بحذف العاطف اي خبر بعد خبر او تعداد واختلف

في حسن

في حسن وجهه والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
اختلف والبواقي ما كان فيه منها ضمير واحد وهو الحسن
احسن لحصول المقصود مع قلة الاعتبار وخير الكلام
ما قل ودل وهو الحسن وجهه والحسن الوجه او الوجه
والحسن وجها فان قيل يلزم في الحسن الوجه تعدد الفاعل
لانه من قبيل الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا
قيل الفاعل بعد الاضافة خرج عن حيز كونه فاعلا
لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه
وفيه انه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا
يوجب اعتبار فاعلية الوجه بعد الاضافة وفيه ان الحمل
على المحل باعتبار المعنى وهو بهذا الاعتبار فاعل وما كان
فيه منها ضميران وهو زيد حسن وجهه والحسن وجهه وحسن
وجهه حسن لحصول المقصود وما لا ضمير فيه نحو الحسن وجه
وحسن وجه وحسن الوجه والحسن الوجه قبيح لعدم الربط
بالموصوف لفظا ومتى رفعت بها اي بالصفة المشبهة فلا ضمير
فيها والا يلزم تعدد الفاعل في الفاء للتعليل اي لانه
كائنة كالفعل او مثل الفعل فالكاف حرف الجر او اسم
بمعنى المثل والا اي وان لم يرفع بها بل يجر ما بعدها
بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة
والتميز في النكرة ففيها اي في الصفة المشبهة ضمير الموصوف
لان الفاعل لما جر بالاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول

خرج عن حيثية كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون
فاعلا لها فتؤنث الصفة نحو هند حسنة وجهاً او حسنة وجهها
وتثنى نحو الزيدان حسنان وجهاً او حسنان وجهاً وتجمع نحو
الزيدون حسنوا وجهاً او حسنون وجهاً اي ينصرف فيها بحسب
الموصوف للمطابقة بناء على تحمل ضميره واسما اصله اسمان
الفاعل والمفعول اي اسماء هذين فلا يلزم ان يكون
لكل واحد اسمان غير المتعديين اي المبنيين من الفعل
والمفعول ما لم يسم فاعله احتراز عن نحو ضارب زيدا ومعطي
درهما فانهما متعديان لا يجري فيهما ما ينصب المعمول على
المفعولية او جره على الاضافة مثل الصفة المشبهة
فما ذكر من التقسيم الى الصور نحو القائم الغلام رفعا ونصبا
وجرا وكذا القائم غلام وكذا الصور التسعة لتجرد القائم
عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلامه او غلام
بالحركات الثلث وكذا ترك اللام عن المضروب وكذا الحكم
في المنسوب نحو التميمي الاب الى اخر الصور اسم التفضيل اي اسم
يدل على تفضيل شيء لشيء ما اشتق ج ح الجوامد من فعل
لموصوف اي لما وصف بزيادة على غيره في الفعل او لامر
موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال
لموصوف ولم يقل لمن قام به او لمن وقع عليه لاشتماله على النوعين
جميعا نحو اضرب واشهر بزيادة في ذلك الفعل صلة موصوف
او بمعنى مع وهي صلة محذوفة على غيره اي على غير ذلك

الموصوف

الموصوف وهو مفعول به للزيادة بعلي ولا يرد صيغ المبالغة
كضراب وضروب ونحوهما وان دلت على الزيادة يعني حيث
لم يقصد فيها الزيادة على الغير ولا يرد ايضا نحو زايد وكامل
حيث لم يقصد فيه الزيادة فيما اشتق هو منه اذ لم يرد
الزيادة في الزيادة او الكمال مثلا بل في امر اخر وهو صيغة
افعل ونحو خير وشر اصلهما اخير واشر وشرطه ان يبنى
من ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو بعثر مجردا احتراز عن مزيد
الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوهما ليمكن بناء افعل لانه
لو نقص لاختل ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وهو علة
يبنى وفيه او خبر مبتدأ محذوف اي وهذا الاشتراط ليمكن
والجملة معترضة ليس صفة اخرى للثلاثي بلون احتراز عن
نحو احمر واسمر ولا عيب احتراز عن اعمى واعور ونحوه ونحو اجهل
وابله ولو اريد العيوب الظاهرة لصح احمق على معنى التفضيل
وقد حكموا على شذوذه في نحو احمق من هبنقة اللهم الا ان يراد
بالحماقة ما يبدو في الظاهر من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة
من تقليده خرزات وخيوط على عنقه وصدره مخافة
ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار
فلا يجيء منه اسم التفضيل الا شاذا وفيه نظر لان اي
وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة منهما اي من
الالوان والعيوب افعل الكائنة لغيره اي غير التفضيل
فلو جاء منهما لزم اللبس مثل زيد افضل الناس فان قصد

غيره اي تفضيل غير الثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب
من الثلاثي المزيد فيه او الرباعي مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا
مجردا من اللون والعيوب توصل بيان للمقصود على وجه
يمكن اليه اي الى غير الثلاثي او الى ذلك المقصود او الى تفضيل
غيره بمثل هو اشد منه اي باتيان اسم تفضيل مما يصح
بناؤه منه وايقاع مصدر ما امتنع بناؤه منه تمييزا نحو اجاب
او دحرجة او تدحرجا وهذا مثال غير الثلاثي المجرد
واشد منه بياضا مثال اللون واعمى مثال العيب وقياسه
للفاعل اي يجيء اسم التفضيل للفاعل بقرينة وقد جاء
للمفعول وعلى هذا قياسه مبتدأ ومجيئه خبره وللفاعل
متعلق المحذوف او هذه العبارة من باب ضربي زيدا قائما
اي قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل
فقياسه مبتدأ محذوف الخبر وقوله للفاعل حال والمراد بالفاعل
من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل المشبهة بل هما بفاعل
المفعول فيتناول نحو اضرب واحسن والا فيحمل على حذف
المعطوف اي قياسه لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة
نحو احسن واكرم وانما كان قياسه لانه تدل على الزيادة
في المصدر المشتق وهو منه واصل المصدر معروفا فينصرف
عند الاطلاق اليه وفيه وقد للتقليل جاء اسم التفضيل
للمفعول سماعا نحو اعذر اي اكثر معذورية والوم اي اكثر منه
ملومية واشهر اي اكثر منه مشهورية واشغل اي اكثر

منه

منه مشغولية ويستعمل اسم التفضيل في كلام العرب
واقعا على احد ثلاثة اوجه فقط لفظا او تقديرا نحو الله
اكبر فلا يخلو عن احدها ليدل على المقصود فلا يجتمع اثنان
منها الا نادرا لحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعد
حصول المقصود ضايعا الا ان يخرج عن هذا الاستعمال
بالعدل كما في آخر واخر من واما الدنيا والجلى فجواز
تجردها عن احد الثلاثة المذكورة لصيرورتهما اسمين
واتحاد معنى التفضيل عنهما ونحو الحسنى والسوى مصدران
لا تانيث احسن واسوء فلا يرد جواز تجردهما معنى فا
بدل من قوله على احد ثلاثة اشياء او كاينة بمن او مانعة الخلو
دون الجمع او معرفا باللام العهدية ليس الا وانما كان احد
هذه الثلاثة لا بد باستلزامه معناه مفضل عليه وذا في من
والاضافة ظاهر ومع اللام معهود معنوي لاشارة اللام
العهدية الى افعل المذكور معه المفضل عليه فيكون معنى
قولهم الافضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد
فلا يجوز زيد الافضل من عمرو لاستعماله مع اثنين منها
واما ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه
ليست للتفضيلية او هي تفضيلية متعلقة بمحذوف
اي لست بالاكثر باكثر منهم والمحذوف بدل فلا يرد ولا زيد
افضل باستعماله بدون واحد منها الا مستثنى مفرغ
اي يستعمل مع احد هذه الثلاثة في جميع الاوقات

الا وقت ان يعلم المفضل عليه فيقدر بناء على الرؤية نحو الله
اكبر اي اكبر من كل شيء كبيرا او يخرج عن معنى التفضيل فيستغني
عنه نحو اخ فاذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان احدهما
اي احد المعنيين وهو الاكثر بجملة معترضة ان يقصد لو اريد
بالمعنى الغاية يحمل القصد عليه صحيح ولو اريد المعنى ففي يحمل اشكال
الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان يقصد به كذا او يكون
المعنى قصد احدهما قصدك كذا او احدهما ذو يقصدك كذا
به اي باسم التفضيل الزيادة اي زيادة موصوف اسم التفضيل
على من كلمة من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا فلا تخرج
نحو اعدي الخيول واجسم القبول ونحو ذلك اضيف اسم التفضيل
اليه فيشترط ان يكون موصوفه وهذا بنا ويلزا المصدر
مفعول بما لم يسم فاعله منهم اي بعضا من الذين تناولوا
موصوفه واقعا او افرادا وان يتناولوه في الارادة
وقت الاضافة والتركيب فلا يرد ما اورده في الشرح
من انه يلزم تفضيل الشيء على نفسه مثل زيد افضل الناس
فزيد بعض الناس فلا يجوز تركيب يوسف احسن اخوته
بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني اذ ليس يوسف بعضا
من اخوته لانه ليس باخ لنفسه لخروجه اي يوسف وهذا
علة عدم الجواز عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه اي باضافة
الاخوة الي يوسف ولو قيل يوسف احسن الاخوة واحسن
ابناء يعقوب عم لكان من ذلك لان يوسف بعض الاخوة

وبعض

وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخويه الثاني ان يقصد
اي المعنى الثاني الحاصل به بان يقصد تفضيله على كل من سواه
مطلقا لا على المضاف اليه وحده او قصد الثاني قصدك
كذا او الثاني ولو لم يحمل على ذلك لزم حمل القصد على المقصود
وزيادة اي زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق منه
مطلقة اي غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليه
وح لا يشترط ان يكون من جملة المضاف اليه بل يجوز كلا
الامرين نحو محمد عم افضل قريش اي افضل الناس
من بين قريش ولم يقصد التفضيل على قريش وان كان
النبي واحد منهم ويوسف احسن اخوته اي احسن الناس
وانما اضيف الي اخوته بملابسة اباهم وفلان اعلم بغداد
اي اعلم ما سواه وله اختصاص ببغداد لكونها منشاه
او مسكنه ويضاف اسم التفضيل بالنصب عطف على يقصد
اي المعنى الثاني حاصل بان يقصد كذا ويضاف
للتوضيح وبالرفع على الابتداء وح يضاف للتوضيح
كاضافة ما لا تفضيل فيه وعدل عن لفظ التخصيص الذي
ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص بالاضافة
الي النكرة توهم التزام اضافته الي النكرة وليس كذلك
بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج
اعدلا بني مروان فيجوز بهذا المعنى تركيب يوسف احسن
اخوته اي احسن من غير له ملابسة باخوته وكذا الناقص

اعدلا بني مروان كانه قيل عادلا بني مروان اوهما اعدل
من غيرهما لهما ملابسة بني مروان ويجوز في النوع الاول من نوعي
اسم التفضيل المضاف اي ما يستعمل بالمعنى الاول وهو الاول
على المعنى الاول منظور فيه حيث تأتاه قوله المعرف باللام
الافراد اي افراد اسم التفضيل على كل حال وان كان
الموصوف مثنى او مجموعا لكونه في ما استعمل بمن فيجب فيه
الافراد والتذكير اعتبارا للمعنى وكون فيه والمطابقة
اعتبارا لعدم من لفظا والمطابقة اي مطابقة الموصوف
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن الجار والمجرور
مفعول به لمطابقة هو اي اسم التفضيل له اي صفة
كاينة له عايد الى من ويجوز التذكير مع تانيث الموصوف
كذا ذكره في المفصل ولم يذكر التانيث اكتفاء بقوله
فيما يقابله بعد والذي بمن مفرد مذكر لا غير واما النوع
الثاني من اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة
مطلقة وعطف الشرطية على الفعلية وهي قوله ويجوز
المعرف باللام فلا بد الفاء بجوابيه وهو خبر المبتدا الثاني
والضمير محذوف اي لا بد له من المطابقة اي مطابقة
الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم
مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو
امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل
عليه بعضها بعدها وقوله من المطابقة خبر لا وفي جعلها

متعلق

متعلق به والقول بحذف الخبر نظرا لانه ح يكون مضارعا
للمضاف فيجب نصبه والذي استوفى استعمل بمن مفرد
مذكر نحو زيد والزيدان والزيدون وهند والهندان
والهندات افضل من كذا لا غير اي لا غير المفرد المذكر
لكراهيتهم لحوق ارادة التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالافعال في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها هي الفارقة بينها وبين باب الحرف فكانها من تمام
الكلمة ولا يعمل في فاعل مظهر لانه في الاسم نظير افعل التعجب
في الفعل وهو لا يعمل في فاعل مظهر فكذا هذا ولانه
ليس بمعنى الفعل لدلالته على الزيادة دونه وليس بمشبه
باسم الفاعل حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيما هو اصل
استعماله وهو الاستعمال بمن فقصر عن العمل في المفعول به
بلا واسطة مطلقا مظهرا ومضمرا وفي الفاعل مظهرا الا اذا
وجدت الشرايط المذكورة لصيرورته ح بمعنى الفعل
ولقيام الضرورة في اعماله ح كما ستوف بيانه الا اذا كان
اي في جميع الاوقات الا وقت كون اسم التفضيل صفة
كاينة لشي كرجلا في المثال مثلا وهو اي اسم التفضيل
في المعنى صفة كاينة لمسبب اي لمسبب ذلك الشي والتنوين
بدل عن الاضافة كالكحل في المثال والمشهور في اصطلاحهم
ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل
المص استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتخفيفه

مفضل صفة مسبب باعتبار الموصوف الاول وهو
الموصوف لفظا كرجلا في المثال حيث نفي كون الكحل مفضلا
باعتبار عينه على لفظه نفسه اي مفضل على نفسه باعتبار
عضوين جار ومجرور متعلق لمفضل عليه اي باعتبار الموصوف
الثاني كون زيد في المثال حيث نفي في المثال كون الكحل
مفضلا عليه في عينه منفيا صفة مصدر محذوف
اي تفضيلا منفيا او حال كون اسم التفضيل منفيا مثل ما
رايت رجلا احسن صفة رجلا في عينه ظرف احسن باعتبار
معنى التفضيل او حال الكحل فاعل احسن منه اي من الكحل
في عين زيد ظرف احسن ايضا باعتبار التفضيل على الشيء
او حال فاسم التفضيل ذو الحدثين تتعلق ظرفان كل
لحدث كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله في السوق
والمقصود مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين
رجل عليه ونظير الحديث الذي ذكرناه رح وهو قوله عم
ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
لانه اي احسن خبر مبتدا محذوف اي وهذا لانه اي تعلق
بمفهوم الاستثناء المذكور اي يعمل في هذه الصورة لكذا
بمعنى حسن حيث يستلزم هذا التركيب قولك حسن من الكحل
في عين كل رجل حسنه في عين زيد او دون حسنه وبدونه
وجودا وعدما ولان مقام المدح يستدعي ذلك ولان
تفضيل بمنزلة القيد فالنفي يتوجه اليها وما نفي التفضيل

بنفي اصل الفعل مثبتا لكن كونه بمعنى حسن عارض لا يجوز
عمله الممتنع باعتباره وما يرجع الي اصله الا في صورة
تفضيل الشيء على نفسه لانه على خلاف الاصل وكفى
في انه خلاف الاصل انه لولا اختلاف الاعتبارين
لامتنع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو بعارض
يخرج عن حكم اسم التفضيل ويعتبر العارض بخلاف ما رايت
رجلا افضل ابوه من زيد حيث لا يجوز وان جعله نفي
التفضيل بمعنى اصل الفعل لان التفضيل فيه ليس
على خلاف الاصل لعدم كونه تفضيل الشيء على نفسه
فيعتبر بعد الزوال بعارض النفي فالحاصل ان اشتراط
النفي لصيرورته بمعنى الفعل بانتفاء قيد التفضيل
واشتراطه تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين ليكون
التفضيل على خلاف الاصل فلا يلزم اعتباره بعد الانتفاء
واشتراط كونه صفة سببية لتحقق الاسم الظاهر يصح عمله
في الظاهر مع انهم حين لم يعملوا اسم التفضيل لو رفعوا الحسن
على انه خبر والكحل على انه مبتداء ولا وجه يمكن سواه اذ لا يرفع
لفظا وامتنع نكارة المبتداء لاسيما اذا كان الخبر معرفة
فلم يبح عند رفع احسن الا كون الكحل مبتداء واحسن خبرا
فصلوا بين احسن وبين معموله وهو منه مع انه اشنع
من عمله باجنبي وهو الكحل اذ المبتداء اجنبي من الخبر لكونه غير
داخل في حيزه وغير معمول له فان قيل كما امتنع الفصل

امتنع عمل اسم التفضيل فليجوز الفصل بالظروف كما جوز
العمل قبل من ابتلي سليتين يختار اهونهما وعمله اهون
من الفصل لامتناعه باعتبار كون اسم التفضيل وامتناع
كون الفصل باعتبار كونه عاملا وهذا الوجه اعم فالامتناع
اقوى فان قيل فليتقدم منه قيل لا يمكن تقديمه للزوم
ايلاء المفضل عليه ما هو جهة كونه مفضلا عليه والايلاء المفضل
ما هو جهة كونه مفضلا وهكذا في كل ذي حدثين لذا ذكر
الشارح في بحث هذا بسرا اطيب منه رطبا على انه اذا كان
المسموع تاخيره واحتجنا الى تصحيح الكلام مع تاخيره
لا ينفع التقديم فلا يرد ذلك ونقل عن المص انه قال
لم يقدم منه لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر عنه وهو مشكل
لان المبتداء رتبة التقديم وكفى في صحة عود الضمير
كما في دار زيد اللهم الا ان يجعل مدار هذا الامتناع
ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتاخر في نحو هذا
المثال يمتنع لا باشتراط تقدم معاد ضمير المفضل عليه
بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو قدم لزم انفكاكه
عما يتعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل
هكذا يتاتى في الاثبات نحو رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد وقيل صحته غير متحققه لعدم
الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف
صورة النفي المجيئه في الاحاديث وكلام العرب المعتد به

ولكن

ولك ان يقال لعبارة اخرى اخصر من الاول بحذف المضاف
من مجرور من نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل
عين زيد لانه تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على
العين ونظيره في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رحمه
من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عم
ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قد تمت
في هذه المسئلة ذكر العين قلت بهذه العبارة ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها فيلزم الفصل
في هذه العبارة الثلثة تقديرا اي ما رايت مثل عين
زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او ما رايت
عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى الاول
كان المفعول الاول لرايت قوله احسن وقوله كعين
زيد مفعولا ثانيا متقدما وعلى الثاني بالعكس هذا
اذا كان رايت من افعال القلوب واما اذا كان من
بمعنى ابصرت وهو الظ كان قوله احسن فيها الكحل بدلا
من قوله كعين زيد او حالا اي ما رايت عينا مثل عين زيد
في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن
ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول رايت
ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون
قوله كعين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفتين للمفعول
المحذوف اي ما رايت عينا متصفة بهما الصفتين مثل قول

ان الشاعر وهو شيخ مررت على وادي السباع ولا ارى في افعال
القلوب او بمعنى البصر كوادي السباع اسم موضع مفعول
ثان متقدم او حال متقدمة من قوله واديا او هو مفعول
لما ارى بمعنى لا ابصر وواديا عطف بيان او بدل
او حال موطاة او تمييز على نحو عندي مثل زيد رجلا
وانما اورد المظهر مع تقدم الذكر لان الكاف لا يدخل
المضمر ولكان التهويل بالذكر حين يظلم ظرف بمعنى
التشبيه او بقوله لا ارى واديا شبه وادي السباع
وقت ظلامه واديا اقل صفة لواديا او مفعول ثان
ان كان كوادي السباع حالا او تمييزا او حال بتخصيص
شان الوادي بالتنكير حتى لا يكون حالا عن النكرة المحضة
مسوغا به الباء بمعنى في اي اقل فيه والضمير للوادي ركب
منهم بغيره فحافظك بالرجال فركب فاعل اقل اعمل فيه
افعل التفضيل لوجود الشرائط والركب جماعة الركبان
وهو ليس بجمع كما مر اتوه الجملة صفة ركب تانية اي
اي تثبتا وتوقفا وتلبثا وهو تفعلة من تركيب ابي
كمي يقال تانى اي تلبث وهو تمييز من فاعل اقل او مفعول له
اي اتوه لاجل التانى والمكث او مفعول مطلق اي اتوه
ايتانا تانية او حال اي اتوه ذا تانية او ظرفا اي اتوه
في زمان التانية والنزول واخوف على اقل اي اخوف به
ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كا شهر

كان

كان صفة لواديا غير سببية الا ما وقى الله مستثنى
مفرغ وما مصدرية حينية اي اقل به ركب واخوف
في جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى
من ركب وما بمعنى من وانما ذكرها باعتبار الصفة او مستثنى
منقطع اي يكون وقاية الله ثابتة او وقاه الله ساريا
اسم فاعل من السرى وهو حال من قوله ركب او مفعول
وقى او صفة واديا على المجاز العقلي من الاسناد الى المكان
او صفة مصدر اي اخوف خوفا ساريا الى الهلاك
ومع يكون من التراية دون الثرى ولما فرغ من بيان
الاسم شرع في بيان الفعل فقال الفعل ما دل على معنى
حاصل في نفسه اي مدلول لها او حاصل بنفسه اي بالنظر
نفسه غير محتاج الى امر خارج احترز به عن الحرف كما مر مع
مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال
وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وغيرها
من الافعال الجامدة وعلى طرده نحو هيهات وشتان
ولا يرد نحو الماضي والمستقبل اذا اريد بها الفعلان
المخصوصان اذ لا اقتران في معناهما اذ معناهما اللفظ
ولا اقتران فيه وان المقترن معنى معناها وقد ذكرنا
فيما مضى بالاستقصاء والمضارع يصدق عليه انه
يقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الاثنين
ولانه مقترن في كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك

بغفلة الواضع او بتعدده فقوله مقترن بحد احترازا عن الاسم
ومن خواصه اي الفعل وقد عرفت معنى الخاصة فلا نعيدها دخول
قد لانها اي قد تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل
او تحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل والسين اي سين
الاستقبال لا سين الاستفعال ولا غيره من السينات فاللام
للعهد وقدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال
القريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد ولان السين
جزء سوف وسوف لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال
الوضعي وذا ليس الا في الفعل والجوازم لان الجزم من خواصه
فكذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر فيه ولانها
وضعت لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه
كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل
من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق عطف على دخول
تاء التانيث الساكنة لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يجيء
الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها التاء
المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد
بينها وبين فاعلها فلا جرم اختصت بالفعل ولانها انما سكنت
للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون
من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل نحو تاء فعلت اي ما هو
جنس تاء فعلت من الضماير المتحركة البارزة لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل او فروعه

وحطت

وحطت في زعمه عنه عين احدى نوعي الضمير تحرزا عن لزوم
تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن
اخف اخصر فهو بالتعميم اجدر ولتحديد النوع الماضي ما اي فعل
دل على زمان حاصل قبل زمانك اي في زمان سبق
على زمانك ولا ضير في لزوم وقوع الزمان في الزمان
لمكان العموم والخصوص والكلية والبعضية كما يقال
الزمان يوجد في الازمنة الثلثة ووقت الظهر يوم
الجمعة واضافة زمانك بادنى ملابسة اي زمان انت
فيه والخطاب لغير معين مبني لان الاصل في الفعل
البناء لفقد المعاني الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول
عنه في المشابهة التامة في الماضي وهو خبر بعد خبر او خبر
مبتدا محذوف اي هو مبني والجملة مستانفة لبيان حكم
الماضي بعد بيان حده على الفتح لانه لما عدل عنه عن اصل
البناء الى الحركة اعتبار المشابهة له بالاسم
في وقوعه صفة لنكرة في مررت برجل ضارب وضرب
واختاروا من الحركة الفتحة لخفتها او مشابهتها للسكون
الذي هو الاصل في البناء مع غير الضمير المرفوع احترازا
عن المنصوب نحو ضربك المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان
اخره حينئذ تحرزا عن توالي اربع حركات متواليات فيما
هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف
ضمير المفعول نحو ضربك والواو من الضماير الساكنة حينئذ

لموافقة الواو والمضارع ما اى فعل اشبه بفعل الاسم باحد حروف
نأيت اى بعلامة زيادة احد الحروف الاربعة التى مجموعها
نأيت او نأتى او اتين وانما عدل عنه تركيب اتين لان فيه
توفيقا بين حرفى التكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف
الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغايب متوسط والمخاطب
منتهى الكلام بخلاف هذا ولكن تركيب اتين يناسب المقام
لفظا ومعنى اما لفظا فقط لتضمنه الحروف الاربعة واما معنى
فلصلاحية صفة الحروف المذكورة فهو تركيب ليس باجنبى
من المقام من كل وجه بخلاف نأيت اذ لاخفاء فى بعده
عن هذا المقام فى المعنى لانه من النأى بمعنى البعد ولا يخفى
ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولو جمعها بتركيب
اتيتمن الان لكان اولى ليكون على الترتيب من كل وجه
بتقدم الهمزة التى هى للمتكلم الواحد على النون التى هى
لنوعيه لوقوعه اى المضارع حال كونه مشتركا بين الحال
والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك اللغوى
وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال
والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال افراده وتخصيصه
بالسين او سوف عطف على وقوعه اى لتخصيصه بسبب
احد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام
العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعانى بالقرينة
فالهمزة الفاء للمتغير للمتكلم حال كونه مفردا نحو افعل

لتوافق

لتوافق صدر انا والنون له اى للمتكلم حال كونه مقرونا
مع غيره واحدا او اثنين او جماعة فاذا كان معه واحد كان
مثنى وان كان معه اثنان او جماعة كان جمعا نحو نفعل
لانه لما استوفيت الحروف الثلث التى هى الحروف الاولى
بالزيادة وهى حروف العلة واحدها ما يناسبها بقى المتكلم
مع غيره للاحرف فزادوا له حرفا مما يشبه حروف العلة
وهو النون المشابه لها فى امتداد الصوت ولتوافق
اول نحن والتاء للمخاطب مطلقا اى واحدا او مثنى
او مذكرا او مؤنثا نحو تفعل وتفعلان وتفعلون
وتفعلين وتفعلن لانها فرع الواو والواو مخرجها
منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام وانما قلبت الواو
تاء كما فى تجاه وتخمة لئلا يلزم اجتماع الواوات
كما فى ووجل وللمؤنث والمؤنثين غيبة اى حال كون
المؤنث والمؤنثين ذوى غيبة نحو هند تفعل وهندان
تفعلان اذ المؤنث الغايب تعارض فيه اعتباران
الغيبة والتانيث والغيبة يناسب الياء للتوسط المخرج
لان الغايب متوسط بين المتكلم والمخاطب والتانيث
المستلزم للفرعية يناسب التاء التى هى فرع الواو
فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء فى الواحد والمثنى
والياء فى الجمع ولم نعكس لان التانيث الزم من الغيبة
فاعتباره فى اللفظين المتقدمين اولى والياء للغايب

لتوسط مخرج الياء وتوسط الغايب بين المتكلم والمخاطب
غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغايبة
ومثناه وهو بالجر صفة الغايب وفيه ان غير النكرة اذا اضيف
الى المعرفة او بدل وفيه انه لم يوصف مع النكرة والجواب
ان التقدير غايب غيرهما وبالنصب حال وهو
الاولى لموافقة المتن وحروف المضارعة الزوايد
المذكورة مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة
احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج ولانه لما انفتح
اول الماضي فينبغي ان يخالف المضارع لمكان التباين
بينهما وهذا من وظايف التعريف ذكره ضمنا واستطرادا
ومفتوحة فيما سواه اي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي
المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيستفعل و
يتفعل ونحوهما للتخفيف الذي استدعاه كثرة
الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على
اربعة ولا يعرب من جنس الفعل وانواعه وهذا قصر
الافراد لرد قول الكوفيين بتشريكهم الامر الحاضر
في الاعراب غيره لانه لم يوجد في الغير مقتضي ولا شبه
تام يخرجه عن اصله بخلاف المضارع فانه يعرب لمشابهته
الاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات
والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص وفي الاستعمال
بوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب ويضرب

اذا لم يتصل

اذا لم يتصل به ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فانه اذا قال
لا يعرب غير المضارع فهم منه ان المضارع معرب واعرابه
مقيد بهذا القيد اي بوقت عدم اتصال نون تاكيد ونون
جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما رجع مبنيا اما نون
التاكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الداخلة عليه هي في مثل
اضربن لانه اصل في دخول نون التاكيد واما نون الجمع
فلانه بدخولها يشبه الماضي لانه الاصل في دخول الضماير
المتحركة ولم يعتبر شبه الفعل يضربان ويضربون في ضربا
وضربوا لان الماضي في دخول الضماير اثبت كثيرة لينبني على اصل
واعرابه اي المضارع رفع ونصب وجزم لمكان ما منع عنه
شبهه من الجر المختص بالاسم فالصحيح احترازا عن نحو يرمي
ويدعو ويرضى ويجي المجرد عن كل ضمير متصل بارز ظاهر صفة
ضمير مرفوع صفة اخرى نحو يضرب احترازا عن نحو يضربان
ويضربون وتضربان وتضربون وتضربين وكذا قوله التثنية
نحو يضربان وتضربان والجمع سواء كان جمع مذكر او جمع
مؤنث نحو يضربون وتضربون ويضربن والمخاطب
المؤنث نحو تضربين بالضمة حال من المبتدا اي يعرب بالضمة
رفعا نحو يضرب والفتحة نصبا نحو لن يضرب والسكون
جزما نحو لم يضرب مثل يضرب على حسب العوامل واللفظ
المتصل به الجار والمجرور متعلق بالمتصل والضمير عائد
الى اللام الموصولة وكذا الضمير المرفوع البارز

بالنون رفعا نحو يضربان ويضربون وتضربان وتضربون
وتضربين وحذفها اي النون نصبا وجزما نحو لن يضربا
ولن يضربوا ولن تضربا ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا
ولم يضربوا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وذلك لانها
لما امتزجت بالضمائر التي تتوسط اخر الفعل فامتنع
الاعراب لفظيا كان او تقديريا والضمير اسم على حدة
فلا يمكن ان يكون محلا لاعراب لفظ غيره على انه اسم استحق
لاعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعتبار اعراب الفعل
فيه لفظا ولا تقديرا فزيدت حرف بعده واعراب الفعل
بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف
العلة التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي
العلة فاختير النون لشبهها بها في امتداد الصوت
فتثبت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل
حذفها جزما كما ان حذف الحركة وحمل النصب على الجزم
للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فحمد النصب ايضا
بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين
الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه وفي باب الفصل جزئية
الكلمة اذ الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان
في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر
جزءا لزم ان يجوز كونه محلا لتقدير الاعراب ولا احتاج
الى زيادة حرف قيل هو ذو جهتين كالنعامة

فاعتبر

فاعتبر في امتناع محليته للاعراب كونه اسما على حدة
وفي جواز الفصل به كونه جزءا والمعتل الآخر بالواو
ونحو يدعوا والياء نحو يرمي والياء للالصاق والسببية
او الاستعانة بالضمة في الرفع تقديرا لثقل الضمة
على الواو والياء وهو ظرف اي في التقدير او حال
كون الضمة مقدرة او تمييز اي طلبا بتقدير الضمة
والفتحة في النصب لفظا لاصالة الاعراب اللفظي وعدم
المانع لخفة الفتحة وبحذف في الجزم حذفا لان اجتماع
السكونين مح وتقدير السكون في ان كن يوجب الاستواء
بين التحقق والتقدير في الفعل اذ اعراب الفعل
ليس الا باعتبار الصورة ولا فرق بين السكون المقدر
والمحقق في الصورة وليس له معنى حتى تعتبر الافتراق
بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فنزل حذف
حرف العلة التي هي اخت الحركة منزلة حذف الحركة
وجعل حذف الحرف سكونا يكون عند العامل جزما
فان قيل فليجعل السكون اللفظي في الجزم اعرابا
كما يجعل الفصلان اعرابا دالا على الفاعلية قيل
يمكن ثمة اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل
وعدمها حيث يفيد المعنى بعدها بخلاف اعراب الفعل
حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكون اللفظي صورة
حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق له

معنى ولا يرد على الصورة بشيء الا الاضافة الى العامل
بلا تأثير فافترقا وظهور الاثر في التوابع متحقق في المثنى
ايضا وان لم يظهر به اثر الاضافة الى العامل في جمع
المتبوع والمعتل الآخر بالالف نحو يرضى ويخشى بالضمة
رفعا والفتحة نصبا تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة
والحذف جزما علامة للجزم كما تقرر ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب اي كل ناصب والجازم اي كل جازم والرافع
وقوعه موقعا يصلح للاسم وخبر كان ايضا واقع موقع
الاسم لان اصل الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل
في كاد استعمالا وقد يستعمل الاصل المهجور في قوله
فابت الى فهم وما كدت آئبا نحو يقوم زيد فانه واقع
موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر
يصلح ان يبتدئ كلامه بالاسم او بالفعل فاذا ابتدأ
بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم
وينصب المضارع بان الملفوظ لشبهها بان الناصبة
للاسم في المصدرية والصورة ولن قال الفراء لن اصله
لا فابدلت الالف نونا وقال الخليل لا ان فقصر كايش
وعلما في اي شيء وعلى الماء وقال سيبويه انه حرف
برأسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا مانع
على تقدم معموله عليه بخلاف ما في حيز ان والخليل يقول
لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها وحكما

اذ هو

اذ هو وضع مستانف وهكذا قال الفراء حيث تغير
لا عنده بعد الابدال الى افادة النفي المؤكد واذن
وهي من العوامل السماعية وقيل اصله اذا ان فخفف
وقيل اصله اذ الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه
وكي قيل كي واذن ناصبان بتقدير ان لا بنفسهما
وهذه الثلاثة تنصب المضارع ملفوظات لشبهها
بان في الاستقبال وبان عطف على ان حال كونها مقدرة
بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها ولام كي نحو سرت لادخلها
ولام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء نحو زرني فاكرمك والواو
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى ان
او الا ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي وذلك لان الثلاثة
الاول جارة فيمتنع دخولها على الفعل لا بجعله مصدرا
بتقدير ان المصدرية والاخيرة بمعنى الجارة فاذن حكم
الجوازم وبمعنى الا وكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها
والرابعة والخامسة عاطفتان واقعتان بعد الانشاء
فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم
بذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك
ليكن منك زيارة فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وتشرب اللبن
لا يكن منك اكل السمك وتشرب اللبن معه وكذا بابه

وكذا سائر الامثلة فان الفاء للتفسير اي مثال ان مثل اريد
ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة وان تصوموا خير لكم مثال النصب
بحذف النون وان التي تقع بعد العلم اليقيني اي بالظن وان اول
يصح وقوع المصدرية ايضا فيجوز علمت ان تخرج زيدا بالنصب
بمعنى ظننت وهي المخففة خلافا للفراء وابن الانباري من المثقلة
المناسبة للعلم في معنى التحقيق ولان ان بعد التخفيف شاكلت
ان المصدرية وهي انسب بالعلم والبعض المصدرية الدالة على
التوقع فاذا وقعت المصدر بعدها لم يسبق الذهن اليها
بل الي المخففة فيلزم اللبس لاستيجابه الموقوف والمقصور
فمنعت واما الظن ففيه وجهان حيث لم يبعد المصدرية
عند بعدها عن العلم فت وبين المخففة في الملايمة فيزاحمها
في صحة الوقوع فيجوز الوجهان واما التي ليست بعد العلم
والظن وما بمعناهما نحو الرجاء والطمع والشك والوهم والاعجاب
وغيرها فمصدرية لا غير ونحو حسبوا ان لا تكون فتنة قرئ
على ان يكون ظن غالبا واعلم ان ان بعد التخفيف تشاكل
خطاءها فلا يقع بحذو الموضع فلا يقال عجبت من ان سيقوم
ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما هو بمعناه
من اليقين والتحقيق والانكشاف والظهور ونحو ذلك
او بعد الظن الغالب الذي في حكم العلم فلا يقال
رجوت ان ستفعل ولا شككت ان سيقوم وليست
ان الواقعة بعد العلم هذه اي المصدرية لمنافاة بينها

وبين

وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم التيقن واما التي
للتحقيق فيقع بعد العلم او بعد ما قرب منه من الظن
ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لمكان التنافي بين الشك
والتحقيق وفيه ان ذلك يتاتي في المثقلة ايضا وقد جاء
شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليست
انك عابد والحق ان ان مشددة او مخففة لا يدل على ثبوت
الخبر وتحققه بل على تاكيده والمبالغة كما هو واذا كان
ان التي بعد العلم هي المخففة من المثقلة يجب فصلها
عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم وعلم
ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو قوله واعلم فعلم المرء
ينفعه ان سوف تاتي كل ما قدرا او قد يعلم ان قد ابلغوا
او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم وان لا يقوم وقد شذ علمت
ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد وان التي
تقع بعد الظن ففيها الوجهان لجملة خبر المبتداء والفاء
لتضمن معنى الشرط لكونها موصولا بالفعل والوجهان
فاعل الظرف او مبتداء مقدم الخبر لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة
على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية
فيصح وقوع كليهما بعده فيجري في ان التي بعده كلا
الوجهين واما التي بعدها فمصدرية لا المخففة نحو رجوت
ان يفعل وخشيت ان لا يفعل ومثل لن نحو لن ابرح

ومعناها نفي المستقبل لا نفي الحال نفيا مؤكدا لا مؤبدا كما قال
بعضهم والا لكان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن ابرح
الارض حتى ياذن لي تناقضا لنفي اطلاقه فتدبر وقوله
معناها الجملة مستانفة ومثل اذن مبتداء وقوله
مثل اذن يدخل الجنة خبره وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتداء
محذوف اي وهذا اذا لم يعتمد اه والجملة معترضة لبيان
حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبرا اذن
بتقدير حذف مضاف اي عمل اذن او نصب اذن حاصل
وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا
ويكون ح قوله مثل اذن يدخل الجنة خبر مبتدا محذوف
اي مثاله كذلك لكن الوجه الاول اوفق حيث قال
فاذن مثل كذا فالظاهر ان يقول ح اذن مثل كذا
اذا لم يعتمد كلمة ما قبلها على ما بعدها اي اذا لم يكن ما بعدها
من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد بكونه خبرا له نحو
انا اذن اكرمك وقل نصبه ح او جزاء للشرط ان بوع
نحو ان تاتيني اذن اكرمك او جوابا للقسم ات نحو
والله اذن لا افعل ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا
على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء فانه اذا اعتمد
ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل
فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها والتعليل بلزوم
توارد العاملين لا يتاتى في الخبر وجواب القسم على انه لا اخر

فيه

فيه لامكان العمل بالاعتبارين وكان شرط اخر لعمل
اذن الفعل مستقبلا لا حالا بخلاف نحو اذن اظنك
كاذبا لانه انما عمل بمشابهة ان في الاستقبال فاذا فات
الشبه فات العمل مثل قولك لمن قال اسلمت اذن
يدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال واذا وقعت
اذن بعد الواو نحو قوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك
بالرفع وقرئ غير السبعة بالنصب ايضا والفاء نحو قولك
في جواب من قال اتيتك فاذن اكرمك فالوجهان جائزان
مبتداء محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط النصب بناء
على ضعف الاعتماد بالعطف وان ضعف ومثال كي
نحو كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
والجملة مستانفة وحتى اذا كان الفعل بعدها مستقبلا
لا حالا نحو مرض حتى لا يرجونه وقوله اذا خبر مبتداء
محذوف اي وهذا اذا كان كذا والجملة معترضة بين
المبتداء والخبر او خبر حتى بتقدير مضاف اي وحكم حتى حاصل
وقت كون ما بعدها كذا بالنظر الى ما قبلها سواء مستقبلا
بالنظر الى زمان التكلم او لا بمعنى كي اي للغرض والسببية
وهو خبر مبتدا محذوف اي هو بمعنى كي والجملة معترضة
او بمعنى الى اي للغاية وفي جعل حتى بمعنى الى ان تسامح
لان ان مقدرة لا داخلة في معناه نحو خبر قوله حتى

او خبر مبتداء محذوف اسلمت حتى اى كي ادخل الجنة ودخول
الجنة مستقبل بالنظر الى الاسلام وزمان التكلم ايضا
وكنت فى اتيان كنت هنا نظر سرت حتى ادخل البلد ودخول
البلد بالنظر الى ماقبله وهو السير مستقبل وبالنظر الى زمان
التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا واسير حتى اى الى ان
تغيب الشمس فان الفاء للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد
المذكور او نتيجة للتقييد بقوله اذا كان مستقبلا وان اريد
الحال اى زمانها تحقيقا اى محققة اى زمان التكلم او حكاية
اى محكية بان تحكيه حالا ماضيا بحيث كذلك تتكلم فى تلك
الحال او يجعل تلك موجودة وقت التكلم كانت حتى
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة اى مابعدها كلام استانفية
لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما اذا وقع بعدها شرطية
مستانفة نحو حتى اذا جاء امرنا الاية ولا نعني بذلك اى بقولنا
بعدها مبتداء حيث لا يطرد فى نحو زلزلوا حتى يقول الرسول
فيرفع المضارع لعدم الناصب والجازم وجب ح السببية
اى كون ماقبلها سببا لما بعدها ليفيد الربط والاتصال
المعنوي وان فات الاتصال اللفظى نحو مرض فلان
حتى لا يرجونه بيان حاله فى صيرورته بحيث لا يرجون
حيوته والمرض سبب لذلك فرفع الفعل حيث لم يسقط
النون ومن ثمة اى لاجل ان حتى عند ارادة الحال حرف
ابتداء لا جارة امتنع الرفع فى كان سيرى حتى ادخلها

فى الناقصة

فى الناقصة اى وقت تحقق الناقصة بحذف مضاف فى
حيث يكون كان بلا خبر وفى اسرت حتى تدخلها اى كى تدخلها
او الى ان تدخلها لانه لو رفع لكان الدخول حالا
مقطوعا به والسير المستفهم منه مشكوك فيه ومن المحال
ان يكون المسبب مقطوعا به مع الشك فى السبب وجاز
فى وقت تحقق التامة تركيب كان اى وجد سيرى حتى ادخلها
الآن بالرفع حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يضره كون حتى
ابتدائية وكون مابعدها مستانف وجاز ايهم اى الرجال
كذا او ايهم بحذف الفعل او بحذف الخبر وليس يعطف على قوله
كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاح تقييده بقوله
فى التامة كالمعطوف عليه سار حتى يدخلها الآن لان الدخول
مسبب السير وكلاهما مقطوع بهما وانما الشك فى الفاعل
ونظير لام كي مثل تركيب اسلمت لادخل الجنة اى لان ادخل
قال المص معناها معنى كي فلذلك سميت لام كي ثم هى جارة
كحتى فكذلك اضمر بعدها ان فان قيل اللام فى نحو امرت
لاعدل وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
وما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم
ويريد الله ليبين لكم زائدة اضمر بعدها ان كذا فى التوضيح
وصرح بذلك فى الكشاف ايضا ولم يذكرها المص
فى الحروف التى تضمر بعدها ان قيل يمكن ان يكون هذا
اللام لام كي ويكون المعنى امرت بالعدل لافعل العدل

ويريد الله ذلك اى باقامة الصلوة وايتاء الزكوة واطاعة
الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد
الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدها
ليطهركم ويريد الله ذلك اى ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم
سنن الذين من قبلكم فلعل المص اختار هذا والاولى
انها ملحقة بلام كي فى كونها داخلة على المراد والمص
فاكتفى بلام كي عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقة
بحيث يتناول لام كي ولام الجحود واللام الزائدة وهو
الاصوب ومثل لام الجحود الجحود الانكار وسميت بذلك
لاستعمالها فى مقام الانكار ولام تاكيد خبر مبتداء محذوف
اى هى لام تاكيد والجملة معترضة اى قوله لام الجحود
وعلى هذا قوله مثل وما كان خبر مبتداء محذوف بعد النفى
مزيد ويتعلق به قوله لكان من حيث الاستعمال لفظا
كما فى المتن او معنى نحو لم يكن نحو لم يكن ليفعل وكان هذه
اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت لهذه الخطة
اى مناسب لها لا بوح بها وفيه انها لو كانت كذلك لما حصلت
الخبر كان المنفى مثل وما كان الله ليعذبهم فان قيل
صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل
قيل على ما حذف مضاف من الكلام اى وما كان صفة الله
تعذيبهم او من الخبر اى تعذيبهم اى وما كان الله معذبهم
بتاويل المصدر باسم الفاعل او يقال جاز الحمل بصورة

الفعل

الفعل كذا فى بعض الشروح وفيه نظر والفاء التى تضمر
بعدها ان ملتبس بشرطين احدهما السببية اى كون
ما قبلها سببا لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير
المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها والجملة صفة شرطين او مستانفة والثانى اى ثانى
الشرطين ان يكون ما قبلها احد الاشياء الستة امر نحو
فاكرمك او النهى لا تشتمنى فاضربك او استفهام نحو
هل عندك ماء فاشربه او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا
او تمنى نحو ليت لى مالا فانفقه او عرض بسكون الراء
نحو الا تنزل فتصيب خيرا البعيد بتقديم الالف على توهم
كون ما بعدها جملة مستانفة معطوفة على الجملة التى قبله
وانما ترك ذكر التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك
والترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
بالنصب على قراءة حفص ولعله يزكى فتنفعه الذكرى
على قراءة النصب والدعاء اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى
بذنبى فاهلك لان الاول مندرج فى النفى والثانى
اريد به التمنى وان كان على صيغة الترجى والثالث
مندرج فى الامر والنهى لكونه على لفظهما غالبا فان قيل
العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فما له ذكره على حدة

فتبين معناها عرض المحبة كذا افاده الاستاد العلامة زاد
الحرمين الشريفين جمال الحق والدين وقت قراءة كتاب
المفصل وهذا المعنى معنى مقصود بنفسه من شانه ان يتأتى
بكل كلام خبرا وانشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام
ولم يستعمل الا مولدا منه كذا في المفتاح فاعتبر قسما على حدة
باعتبار المعنى وان كان مندرجا في الاستفهام اندراجا
لفظيا اتفاقيا غير متعلق باختصاص معنوي بخلاف التخصيص
لاستلزامه نفي الفعل فيندرج في النفي والدعاء طلب
فيندرج في صيغ الطلب من الامر والنهي واما نحو قوله سا ترك
منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم احد
الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي
يضمر بعدها ان ملتبس بشرطي الجمعية خبر مبتدا محذوف
اي هما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي مثل احد الامور
الستة وفيه اللهم الا ان يقال المثل مقحم اي يكون قبلها
احد الاشياء الستة المذكورة او مثل الواقع قبل الفاء
في كونه احد الاشياء الستة وذلك لانهم لما قصدوا
فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ
على تغير المعنى واشترط تقدم احد الامور الستة ليبعد
بتقدم الانشاء عن توهم عطف الجملة على الجملة السابقة
كما في الفاء وتقديره زرني وازورك اي ليجتمع الزيارتان
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع بينهما وانا اكل

السمك

السمك وتشرب اللبن اي لجمع بينهما ولا تاتني وتحدث
اي لا يجمع بين الاتيان والتحديث وليتك تاتيني
وتحدث اي ليتك تجمع بينهما والا تنزل بنا وتصيب خيرا
اي لا تجمع بينهما واو التي يضمر بعدها ان ملتبسة بشرط
افادة معنى الى ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي والاضافة
بمعنى اللام وفي ادخال ان في معنى او تسامح لانها مقدرة
بعدها لا داخلة في معناها والعاطفة اي حكم العاطفة
في باب اضمار ان بعدها حاصل اذا كان المعطوف عليه
اسما اي وقت كون المعطوف عليه اسما نحو قوله ساطلب
بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا
بنصب تسكب بعد الواو العاطفة لتصحيح عطفه على الاسم
وهو قوله بعد الدار فان قيل ان اريد العاطفة على
الاطلاق كان ذكرا في التفصيل لما لم يذكره في الاجمال
الا بوجه وان اريد العاطفة من الحروف المذكورة اي حتى
والفاء والواو والفاء او كان تفصيلا لحكم ما ذكر لا بيانه
تقسيم اخر لم يذكره قبل ولم يتناول ثم في الحروف نحو يعجبني
ضرب زيد ثم تشتم فان التنصيص في الرواية دال على عدم
الحكم في غير ما ذكر وليس كذلك لما عرفت قبيل ويجوز اظهار
ان مع لام كي نحو جئت لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام
الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع العاطفة نحو اعجبني قيامك
وان تذهب لانها تدخل على الاسماء الصريحة في نحو جئتك

للاكرام واعجبني ضرب زيد وان تذهب لانها لا تدخل على
الاسماء الصريحة في نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد
وغضبه ورد فالكم فيصح ان يدخل على الفعل مع ان بخلاف
حتى بمعنى كي لانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل عليها ما هو
بمعنى الى وكذا لام الجحود لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر
كان المنفي اذا كان فعلا واما الفاء والواو واو فلانهما
لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم ينظر بعدها
وبجنبها ان مع لا في اللام نحو لئلا يعلم اهل الكتاب
تحرزا عن اجتماع اللامين وينجزم المضارع بلم ولما
لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو
ان كلا منهما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وغيره
غالبا بشهادة الاستقراء ونعني الجزم ليكون الاثر
على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم تعمل حروف التوكيد
وحروف الاستفهام لجريانهما مجرى بعض الاجزاء لشدة
الامتزاج فكانهما غير خارجة عن حقيقته ولام الامر
ولا التي في النهي وانما ينجزم بلام الامر ولا في النهي لانها
يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراجه
عن اصله حيث ينقل المضارع من الحال الى الاستقبال
ويخرجه من القطع الى الشك وكذا ينقل لام الامر ولا
في النهي عن الحال الى الاستقبال ويخرجه من الخبر الى الانشاء

وكلم

وكلم المجازاة اي كلمات الشرط الدالة على كون الجملة
الثانية جزاء للجملة الاولى وسببه لها فالكلم جمع كلمة او اسم
جنس كما عرفت وهي ان نحو ان يكرمني اكرمك وانما عملت
ان للاختصاص بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وعمل غيرها ...
لتضمنها اياها ومهما نحو مهما تكرمني اكرمك واذ ما نحو اذ ما
في اذ ما تاتيني اكرمك وحيثما نحو حيثما تجلس اجلس
واين نحو اين تذهب اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج
ومن نحو من تاتيني اكرمه ومن تمرر امرر وما نحو ما تصنع
اصنع واي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وانى
نحو انى تذهب اذهب واما الجزم مع كيف واذا فشاذ
اي مخنوث اذ اي لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد وينجزم
المضارع بان حال كونها مقدرة ستعرف من بعد فلم الغاء
للتغيير يقلب المضارع اضافة المصدر الى المفعول
ماضيا مفعول ثان ونفيه اي المضارع نحو لم يضرب
ولما مثلها اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيه وفيها
معنى التوقع اي ينفى بها فعل مترقب متوقع اي ينتظر ...
في الاستقبال وتختص هي دون لم بالاستغراق اي باستغراق
ازمنة الماضي نفيا ممتدا من وقت الانتفاء الى وقت حال
التكلم نحو لما يركب الامير وبجواز اي تختص بجواز حذف
الفعل نحو قاربت المدينة ولما اي لما ادخلها ولام الامر
اللام المطلوب صفة سببية للام بها اي بالاستعانة بها

اى بواسطة الفعل مفعول ما لم يسم فاعله ولا النهى لا المطلوب
بها ازرك وكلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء وتدخل
اى كلم المجازات على الفعلين لسببية الفعل الاول وسببية
الفعل الثانى اى كون الفعل الثانى سببا وقيل
للملازمة بينهما فلا يرد نحو ما بكم من نعمة فمن الله وسميان
الفعلان بعد كلم المجازاة والجملة عطف على تدخل
والضمير العائد الى المبتدا محذوف اى سميان عند
دخولها او معترضة لبيان الاصطلاح شرطا اى سمى
الفعل الاول شرطا من حيث انه مشروط بتحقق
الثانى والفعل الثانى جزاء من حيث انه يبتنى على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل وفيه لف ونشر فان كان
الفعلان مضارعين نحو ان تزرنى ازرك او كان
الفعل الاول مضارعا والثانى ماضيا فخبر كان
محذوف نحو ان تعادنا لنؤدب والاول عطف على المضمر
المرفوع المتصل وهو كان ضميرا بلا تاكيد لمكان الفصل
فالجزم اى فجزم المضارع متعين بدخول الجازم وهو
ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام بكونه معربا
بان كان مضارعا واما للماضى فمبنى فلا يظهر فيه اثر
العامل نحو ان تزرنى زرتك وهو اضعف الوجوه
فى الشرطية لانه الصورة سببية المستقبل للماضى
على ان تاثير الحرف فى جعل البعيد بمعنى المستقبل

مع عدم

مع عدم التاثير فى القريب بعيد كذا فى الشرح وفيه
نظر وان كان الفعل الثانى مضارعا دون الاول
فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان نحو ان اتانى
زيد اتاه او اتيته فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة
الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضى والفعل
بغير المعمول واذا كان الجزاء شرع فى تفصيل مواضع
دخول الفاء وعدمه ماضيا واقعا بغير قد فى الاثبات
ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحوهما ولا فى النفى بحيث
يجب الفاء نحو ان احسنت الى اليوم فاحسنت اليك
امس وان تزرنى فما احسنتك ان اتيتنى فلا اضربتك
ولا اشتمك ويترك ذكرها ولا يتغير الحكم ولو اريد الماضى
المثبت لا يستغنى عن هذا القيد لكنه ينافيه قوله او معنى
لان ذلك فى المضارع مع لم وذلك بمعنى الماضى المنفى
اللهم الا ان يقال لم اخرج بمعنى انتفى خروجى فيكون
بمعنى المثبت معنا لفظا بتفصيل الماضى او معنى نحو ان خرجت
لم اخرج لم يجز الفاء لتاثير حرف الشرط فى الماضى حيث
الماضى بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اعلم
ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين او سوف
ولن وغير مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة
طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك
وان كان الجزاء مضارعا مثبتا نحو وان يكن منكم الف

يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله او منفيا بلا نحو ان تدعوا
لا يسمع دعائكم ومن يؤمن بايات الله ربه فلا يخاف بخسا
واحترز بقوله منفيا بلا عن المنفي بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى وعن المنفي بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثير اداة الشرط فيه معنى وفي اطلاقه نظر حيث يمنع
ترك الفاء في المضارع مصدرا بالسين او سوف والجواب
ان ذلك الامتناع بالمانع والموانع مستثناة عن القواعد
ولم يستثن وفيه فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغير
معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تعيين المعنى
حيث جعله بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير
من وجه وان لم يكن قويا والا اي وان لم يكن كذلك اي لم يكن
ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع
الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلا
بل كان ماضيا مع او ما او لا او مضارعا مع السين او سوف
منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء
واجبة لان الاداة لم تؤثر فيه معنى حيث لم تجعله على المستقبل
ولا لفظا حيث لم تجزمه فلزمت الفاء للدلالة على التعليق
بينهما وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها محمول على ضرورة
الشعر وروى المبرد من يفعل الخير فالرحمن يشكرها
واما نحو قوله تعالى فاذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم

البغي

البغي هم ينتصرون فاذا فيه ظرفية لا شرطية والجملة اذا
التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع
الفاء في محلها نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون لكون اذا المفاجاة للتعقيب
كالفاء ولان اذا لا يدخل على المفاجاة الا فيما ينبني على
حدوث امر بعد امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت
الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع وان مقدرة جزما بعد
الاشياء الخمسة الامر نحو زرني اكرمك لان المعنى ان تزرني
اكرمك ويجوز بعض مواضع النهي فيما اذا كان التسبب له
ترك الفعل نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف لا تدن
من الاسد ياكلك فانه لا يجوز لان سببا الاكل الدنو
والنفي لا يدل على الاثبات خلافا للكسائي فانه جوزه
وكذا الحال في نحو لا تشتمني يكن خيرا لك ولا تشتمني اشتمك
لعدم استقامة المعنى على تقدير النفي في الاثبات والاستفهام
نحو هل عندك ماء اشربه لان المعنى ايكون عندك ماء اشربه
والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا لان المعنى
ان تنزل بنا تصب خيرا ولم يصح تقديرها بعد النفي مطلقا
لانه خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر
مثبتا او منفيا يوجب التردد فيه فتنافيا ان اذا قصد
السببية اي قصد كون ذلك الامر واخواته سببا لمضمون

هذا الفعل فيما في معنى الشرط مثل اسلم تدخل الجنة اى ان تسلم
تدخل الجنة فهذا جواب الامر بغير الفاء ولا تكفر تدخل النار
اى لا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار لانه ان قدر
الشرط على وفق اللفظ منفيا فسد المعنى لان ترك الكفر
ليس سببا لدخول النار وانما سببه الكفر وان قدر مثبتا
كان تقديرا لشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على
الاثبات خلافا للكسائي فانه اجاز تقدير الاثبات في الشرط
بعد النهي بقرينة ترتيب المسبب وليس ببعيد لو ساعده
نقل لان دليل الامتناع التقدير اى تقدير الكلام ان لا تكفر
بتقدير المنفي على وفق اللفظ انتهى والاكتفاء في فساد المعنى
على ذلك كما عرفت الآن الامر صيغة يطلب بها اى بتلك
الصيغة الباء للاستعانة الفعل من الفاعل احتراز بها
عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج
نحو لتضرب انت على صيغة المفعول المخاطب احتراز عن امر
الغايب والمتكلم لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف
المضارعة وان دخلها جازم كلم يضرب بحذف حرف صيغة
اخرى للصيغة اى الصيغة ملتبسة بحذف حرف المضارعة من المضارع
المخاطب ولا يرد فلتفرحوا لشذوذه وقوله بحذف اه قيد
واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احتراز عن صه
ومه وحكم آخره اى آخر بناء الامر حكم المجزوم اى مثل حكم
آخر المجزوم او حكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط

نون

نون الاعراب وحذف حرف العلة اى هو موقوف اى مبني على
السكون عند البصريين وعند الكوفيين وهو معرب مجزوم
حقيقة فان كان بعده اى بعد الحذف ساكن وليس عطف
على الشرط او حال برباعي وبذي اربعة احرف احتراز
عن نحو اكرم زدت همزة وصل مضمومة صفة همزة ان كان
بعده اى بعد الحذف ضمة للموافقة مكسورة صفة اخرى فيما سواه
اى في لفظ سوى ما كان فيه بعد الحذف ضمة سواء كان بعده كسرة
او فتحة ففي الكسرة للموافقة وبالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة
للبس بصيغة المتكلم وقفا مثل ذكر النظاير على وجه اللف
والنشر اقتل مثال لما كان فيه بعد الحذف ضمة اضرب عطف
بحذف العاطف مثال لما كان فيه بعد الحذف كسرة اعلم مثال
مثال ما كان بعد الحذف فتحة وان كان رباعيا اى ذا اربعة
احرف نحو يكرم فمفتوحة اى فهمزة الامر مفتوحة مقطوعة
نحو اكرم لانها همزة باب الافعال وهي مقطوعة فعل ما لم يسم
فاعله اى الفعل الذي لم يسم فاعله فاضافة الفعل بيانية
من اضافة العام الى الخاص او فعل ضرب هو او ضرب قوله فعل
ما لم يسم فاعله هو ضمير فصل ان كان ما موصولة ومبتداء
مضمر لا فصل ان كان موصوفة لنكارتها اى فعل ضرب هو او ضرب
قوله فعل ما لم يسم فاعله وان كان ضرب هو فقوله لم يسم
فاعله خبر مبتدا محذوف اى هذا بيان فعل ما لم يسم
فاعله وقوله هو كذا جملة مستانفة حذف فاعله بعد بنائه

للمفعول فلا يرد عليه نحو ضربن وضربت زيدا على قول الكسائي
ونحو اسمع بهم والبصر عند من جعل المجرور فاعلا وقد حذف
من البصر لانه لا يغير صيغته ولا يكون مبنية للمفعول فاذا كان
بيان تغيير صيغته وهذا من لطايف التعريف ذكره في النحو
ضمنا ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره نحو ضرب واكرم
واستخرج ودحرج وتدحرج عندك وانما غيرت الصيغة
دفعا للبس واختير التغيير للفرع واختير هذا النوع
من التغيير لان معناه غريب فيختار له وزن غريب
لم يوجد في الاوزان لخروجه من الضمة الي الكسرة ووزن
فعل من الكسرة الي الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة
المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الي الضمة اثقل
فلا فرق في اختيار نعد حصول الدلالة ويضم الثالث
لئلا يلتبس الماضي المجهول بالامر عند الدرج والوقف
نحو افتعل وانفعل مع همزة الوصل اي فيما فيه همزة
الوصل نحو افتعل واستفعل ويضم الثاني حال كونه
مقرونا مع التاء الزائدة في اوله نحو تكلم وتعاهل
وتدحرج لئلا يلتبس بالمضارع من التفعيل والمفاعلة
والفعللة وقفا وخوفا مفعول له ليضم اللبس اي لبسه
بالامر في الاول والمضارع في الثاني كما عرفت ومعتل
العين فقط بخلاف نحو طوي وروي من اللفيف فانه
لم يعل عينه لئلا يفضي الي اجتماع الاعلالين في يروي

ولطوي



ولطوي الا فصح فيه وبيع اصلهما قول وبيع فاعل بنقل
الكسرة من العين استثقالا وابدل واو قول بعد النقل
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وجاء الاشمام وهو ان تنحو
بكسرة النقل نحو الضمة فيميل الياء نحو الواو وهذا
هو مراد القراء والنحاة في هذا المقام بالاشمام وقيل
هو ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء فقط خالصا
وهذا خلاف المشهور ههنا وانما هو الاشمام للوقف
قال المص الغرض من الاشمام الابدال بالاصل الذي
اختير لغرض فلم يجي الاشمام في بعض لانهم قصدوا
باتيان هذا الوزن غرضا لا يتاتى الا به وارادوا
بمجي الاصل عند تغيره والوضع كذلك والواو
فعتل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل
باب قيل وبيع في الوجوه الثلثة المذكورة اي فيما
ذكر من القلب والاشمام باب اختير وانقيد اي الماضي
المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال
لمكان المشاركة في العلة دون المعتل العين من باب
الاستفعال وباب الافعال نحو استخير اصله استخور
واقيم اصله اقوم حيث لم يجي فيها الا اخلاص الكسرة
دون الاشمام والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما
اصلا وان كان الفعل مضارعا ضم اوله وهو حرف

المضارعة حملا على الماضي وفتح ما قبل اوه لخفة الفتحة وثقل
المضارع لزيادة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستكرم ويدحرج
ويتدحرج ومعتل العين ينقلب فيه العين حال كونه الفا اذا جر
ينقلب بجعله مبني يصير نحو يقال ويغاث ويستغاث وذلك
لما عرف في قواعد التصريف ان كل موضع ينفتح الواو والياء وسكن
فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن وابدل المنقول عنه بالالف
ابدا لا مطردا على الوجوب اذا عريت عن الموانع المتعدي وغير
المتعدي تقسيم آخر للفعل باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه
مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا اي من الافعال المتعدي
وغيره او هذا بيان المتعدي وغيره فالمتعدي الفا للتفسير
ما يتوقف فهمه ولا يرد الفعل المبهم المتوقف على التمييز نحو طاب
زيد نفسا لان المتوقف ثم نسبته لا فهمه ولا يرد ايضا توقف
الفعل على الظرف لانه مما يتوقف الفعل على الظرف لانه مما يتوقف
عليه وجود الفعل لا زماكان او متعديا فهم اذ الزمان لا يتوقف
عليه ماهية الفعل اذ المفعول فيه لازم للوجود دون الماهية
بخلاف المفعول به ولذا لم يقل ما يتوقف وجوده ولا يرد ايضا
الافعال الناقصة لتوقف فهمها على الخبر لانا نقول المراد متعلق
هو فضلة وهذا عمدة وفيه ان مفعولي علمت عمدة ايضا وفيه
انهما فضلتان لجواز تركهما معا بخلاف خبر الافعال الناقصة
او يقال لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هي لتقييد الخبر والمقصود
اسناد الخبر لا هو اسنادها وانما هي بمنزلة الظروف والقيود

فكان

فكان زيد قايما معناه زيد قايم في الزمان الماضي وصار زيد
غنيا معناه زيد غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا
فقس وهي ليست مما يتوقف فهمه على متعلق وانما يتوقف كيفية
ذلك المتعلق على مفهوماتها على متعلق خاص اي لا يتم معناه بدون
متعلق كضرب فان الضرب لا يتم بدون المضروب وكذا
المتعدي بواسطة الحرف كرغبت اليه واعرضت عنه فان الرغبة
والاعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعرض
عنه فهما متعديان بالواسطة بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون
تعلق متعلق الا ان يلحق الجار فيصير بمعنى اذهب فيكون
متعديا بالعارض وغير المتعدي ملتبس بخلافه اي المتعدي او بخلاف
ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد والمتعدي يكون متعديا الى واحد
كضرب ومتعديا الى اثنين ثانيهما غير الاول فيما صدق عليه
كاعطى نحو اعطيت زيدا درهما وعلم ثانيهما هو عين الاول فيما صدق
عليه نحو علمت زيدا فاضلا ومتعديا الى ثلاثة مفاعيل كاعلم
واري وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث نحو اعلمت او اريت
او انبات او نبات او اخبرت او حدثت زيدا عمرا فاضلا
واجاز الاخفش اظن واخواتها اي افعال القلوب وهذه
الافعال مفعولها الاول كمفعول اعطيت في الاحكام وانما يقع
اعطيت مضافا اليه بتاويل اللفظ ومفعولها الثاني والثالث
كمفعولي علمت في الاحكام اي افعال القلوب ويسمى ايضا افعال
الشك واليقين ظننت وحسبت وخلت وزعمت قدم

افعال الشك على افعال اليقين لتعلقهم الشك وتقدمه وجودا
وعلمت ورأيت ووجدت وانحصار افعال القلوب في السبعة
اصطلاحي والاستقرائي تدخل هذه الافعال الجملة مستانفة
او خبر افعال افعال القلوب على تقدير ان يكون ظننت اولدلا
على الجملة الاسمية لبيان ما اي شيء ويقتضي هي اي تلك الجملة
صادرة او ناشئة عنه او لبيان اعتقاد ذلك الجملة ناشئة
عنه من علم او ظن او حسبان او نحو ذلك كذا في الشرح
وفي بعض النسخ عنده اي لبيان صفة هي عند الموصوف من علم
او ظن فتنصب الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية على انهما مفعولان
لها ومن خصايصها اي افعال القلوب انها اذا ذكر احدهما اي احد
المفعولين فيها بحذف الضمير او يقال معنى قوله احدهما احد مفعوليها
فلا حاجة الى حذف الضمير بخلاف ما اذا لم يذكر كلاهما فانه جائز
نحو من يسمع يخل في قوله في قوله تع وظننتم ظن السوء ذكر الاخر
اي من خصايصها ذكر المفعول الاخر وقت ذكر احد مفعوليها لانه
لو اقتصر على الثاني يلزم ذكر الشيء بدون ما هو توطئة ووسيلة
ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطئة وترك المقصود ولان
كلا المفعولين بمنزلة مفعول واحد اذ علمت زيدا فاضلا بمعنى
علمت فضل زيد فكان ذكر احدهما وترك الاخر بمنزلة ذكر البعض
من مفعول واحد وترك البعض الاخر وقوله تع ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الياء وجعل
الذين فاعلا بحذف المفعول الاول بتقدير بخلهم هو خيرا لهم فقليل

بخلاف

بخلاف باب اعطيت اي هذا ملتبس بمخالفة باب اعطيت
فانه يجوز ان يقول اعطيت زيدا او اكتسيت واعطيت درهما
واكتسيت ومنها اي من خصايصها انها اي افعال القلوب يجوز
فيها الالغاء اي الغاء عملها لفظا ومعنى اذا توسطت او تأخرت
اي وقت توسط افعال القلوب بين مفعوليها او تأخرها
عنهما لاستقلال اي علة جواز الالغاء والالغاء الجزئين
كلاما حال او تمييز فيستغنيان عن التاثير عند ضعف
العامل بالتأخر عن كليهما او عن احدهما لمكان استقلالهما
كلاما ويمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز [illegible]
بخلاف اعطيت وهذا ملتبس بمخالفة باب اعطيت فانه
لا يجوز الالغاء اذا توسط او تأخر عنهما لان مفعوليه ليسا
بمستقلين لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قايم والفعل حـ
بمعنى المصدر الواقع ظرفا نحو زيد قايم في علمي وهذا مثال
المتوسط ومثال المتأخر نحو زيد قايم علمت ومنها اي من خصايصها
انها تعلق وجوبا اي يبطل عملها لفظا ويعمل معنى بدليل
صحة العطف عليها بالنصب وهو ماخوذ من تعليق المرأة
وهو ان يدعها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج
ولا فارغة قال الله تع ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل
فتذروها كالمعلقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات
عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة ويونس لم يجعل التعليق
من خصايصها بل جوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم

في الدار وقتلت ايهم في البيت قبل حرف الاستفهام اي اذا دخل
اداة الاستفهام ولو متضمنة على معمولها او ما اضيف اليه معمولها
نحو علمت ازيد قايم وقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى غلام
اي الرجلين قايم واعلم ان التعليق بالهمزة على اتفاق وبهل
مختلف فيه واما نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة
ويسئلونك ماذا ينفقون فليس من التعليق بل بتقدير القول
اي سل بني اسرائيل قائلا ويسئلونك قائلين او بتاويل
المفرد نحو سل بني اسرائيل جواب هذا السوال ويسئلونك
جواب هذا السوال فهي في محل النصب على انها مفعول بها
وهي بعد افعال القلوب ايضا ماولة بالمفرد لكنها قائمة مقام
المفعولين وقد يقع مثل هذا الجملة بدلا نحو شككت في زيد
هو كريم اي في كرمه وقبل حرف النفي الداخل على معمولها
واللام الداخل عليه نحو علمت ما زيد قايم وعلمت لزيد
منطلق واما دخولها على المفعول الثاني فلا يوجب التعليق
في الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه على
مفعولين وهو ليس بقوي وانما تعلق قبل هذه الثلثة
لا هذه الثلثة يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء
صورة الجملة والفعل اوجب تغيرها الى نصب الجزئين
فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى مثل
علمت ازيد عندك ام عمرو وذكر مثل التعليق بشيء واحد
متفق عليه مثال اضربه ومنها انها يجوز مبتداء متقدم الخبر

ان يكون

ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
اي ضميرين هما عبارتان عن شيء واحد لان مفعولها الاول
غير مفعول حقيقة بل هي توطئة فلا يلزم اتحاد الفاعل
والمفعول بخلاف غيرها من الافعال مثل علمتني منطلقا
وقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ويلحق بها عدمتني وفقدتني
ولا يجوز ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي وشتمت نفسي
ولبعضها اي لبعض هذه الافعال معنى اخر غير المعنى الذي
تعدت به الى المفعولين يتعدى به اي بسبب ذلك المعنى
الى مفعول واحد فقط لا مع بقائها من افعال القلوب
ولو لم يعتقد بذلك ليورد عليه زعمت بمعنى قلت مه
فان قلت رايت اذا كان من روية العين فهو بمعنى البصر
فليس من افعال القلوب فالجواب انها وان كانت بمعنى
الابصار فمعناه ايضا العلم بالحاسة فلم يخرج معنى العلم
وظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت وان كان من افعال
القلوب لكنه لا يتعدى الى مفعولين استعمالا واختصار
افعال القلوب استعمالي لا عقلي ورايت بمعنى ابصرت ووجدت
بمعنى اصبت وحجبت بمعنى حزنت واحببت بمعنى اقتو الشيء
وخلت بمعنى صرت ذا خيال اي خيلاء وزعمت بمعنى كفلت به
وعلى هذه المعاني لا يقتضي الا مفعولا واحدا الافعال مه
الناقصة تقسيم اخر للفعل باعتبار التام والناقص مه
ثم الناقصة معدودة فاثرها بالذكر ليعلم ان ما سواه

تامة ما اي فعل وهو كالجنس وضع لتقرير اي تثبيت الفاعل
على صفة الصفة هي الخبر وهذا القيد احتراز عما سواها مه
من الافعال والظرف مستقر ويلغي وهي اي الافعال الناقصة
كان وصار وقد زيد ما يرادف صار نحو آل ورجع وعاد
واستحال وتحول وانقلب سماعا دون انتقل وان كان
بمعنى تحول ويجوز استعمال مرادفاتها تامة على الاصح واصبح
بامداد كرد واضحى چاشت كرد وامسى شبانگاه كرد
وظل روز كذاشت وبات شب كذاشت وآض
اي رجع وعاد اي صار وغدا اي كان في الغداة وهو
ما قبل الزوال وراح اي كان في الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل ولو كانا بمعنى رجع في الغداة ورجع
في الرواح او دخل في الغداة او دخل في الرواح
كانا تامين ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح مه
اصل هذه الاربعة ان يكون تامة بمعنى ما انفصل
لكنها جعلت بمعنى كان فصار لا زال زيد عالما بمعنى كان
زيد عالما دائما وكذا اخواته فتنصب نصب كان ومادام
وليس لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام
وليس لم قال وماكان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر
والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز كثير من التامة معنى
الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذه العشرة اي تصير عشرة
تامة وكمل زيد عالما اي صار كاملا وقد للتقليل جاز

تركيب

تركيب ما جاءت حاجتك على ان ما استفهامية وجاءت
ناقصة وضميرها اسمها وحاجتك خبرها وانث ضميرها باعتبار
الخبر كما في من كانت امك واول ما قاله الخوارج وقالوا لابن
عباس رحمه حين جاءهم رسولا علي كرم الله وجهه وقول
الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت الشفرة كانها حربة
قال الاندلسي لا يتجاوز بها اعني جاء وقعد الموضع الذي
استعملته العرب فيه وطرد بعضهم قال المص والاولى مه
طرد جاء بمعنى جاء البر قفيزين ولا معنى لجعله حالا حيث
يفيد انه جاء في هذه الحالة ولا يطرد قعد فلا يقال قعد
كاتبا بل يقال قعد كانه كاتب لكونه مثل قعدت كانها
حربة وتدخل الافعال والجملة مستانفة على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر اي خبرها حكم معناها اي معنى الافعال من مضي
وانتقال ودوام وتوقيت فترفع هذه الافعال الخبر مه
الاول لكونه فاعلا او اسمية المرفوع بها اسمها اولى
من تسميته فاعلا وتنصب الخبر الثاني لشبهه بالمفعولية
في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما اي رفعا ونصبا
مثل رفع هذا الكلام ونصبه او هو مثل كذا فكان
اي فكلمة كان او لفظة يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها
وتحققه حال كونه ماضيا دائما نحو كان الله غفورا رحيما
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار نحو
كان من الكافرين اي صار عطف على قوله لثبوت خبرها

ويكون فيها اي في كان ضمير الشان نحو كان زيد قائم اي كان
الشان ويكون كلمة كان تامة اي يتم بالفاعل ولا يحتاج
الي خبر بمعنى ثبت نحو ان كان ذو عسرة فنظرة الي ميسرة
اي ان وجد او ثبت ذو عسرة وزائدة نحو قوله سراة بني
بكر تسامي علي كان المسومة العراب وقوله تع لمن كان له
قلب فيوضح الي الوجوه الاربعة وصار للانتقال من صفة
الي صفة نحو صار زيد غنيا اي انتقل من الفقر الي الغناء
واصبح نحو اصبح فلان صائما وامسى نحو امسي زيد مسرورا
واضحي نحو اضحي زيد حزينا لاقتران الظرفية خبر مضمون
الجملة الواقعة خبرها باوقاتها اي الاوقات التي
تدل علي هذه الافعال من الصباح والمساء والضحى
فاضافة الاوقات اليها لادني ملابسة وبمعنى صار
نحو اصبح زيد غنيا اي صار وهو عطف علي الجملة الظرفية
السابقة ويكون هذه الثلاثة تامة بمعنى الدخول
في الوقت وظل نحو ظل زيد مسرورا وظل وجهه مسودا
وبات نحو بات زيد مسرورا ويبيتون لربهم سجدا
وقياما لاقتران مضمون الجملة الواقعة بعدهما بوقتيهما
اي بوقتي هذين الفعلين من النهار والليل الاضافة
بادني ملابسة متعلقة بالاقتران وانما فصلهما
عن الثلاثة السابقة لمكان الاقتران في قلة مجيئها
تامين بخلاف تلك الثلاثة ولهذا لم يذكر مجيئها

تامين

تامين نحو ظلت المكان كذا وبت مبيتا طيبا وبمعنى صار
نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار وهو عطف
علي الجملة الظرفية السابقة وما زال وما برح وما فتئ
وما انفك لاستمرار خبرها اي دوام خبر هذه الافعال
لفاعلها مذ قبله ظرف الاستمرار ويلزمها اي هذه الافعال
النفي ان كان ماضيا فيما اولا وان كان مضارعا فبلم
اولن اولا وما دام وما في دام مصدرية وفيما سواها
من اخواتها نافية والمضاف الذي هو الزمان محذوف
اي مدة دوام قيام زيد مثلا لتوقيت امر لان المصدرية
قد يجعل حينا بمدة ثبوت خبرها لفاعلها وفي تانيث
ضمير ما دام نظر فان تانيثه لا يتاتى بتاويل الكلمة
ولا بتاويل اللفظ لان كلمة ما علي حدة ولذا ذكر ضميرا
احتياج وضمير لانه ظرف اللهم ان يجعل كلمة واحدة
علي سبيل التجوز ومن ثمة اي لاجل ان دام لتوقيت امر
بمدة ثبوت خبرها بفاعلها احتاج لفظ ما دام الي كلام
لانه ظرف بدل من قوله ثمة اويقال الظرفية علة الاحتياج
الي كلام وكون ما دام للتوقيت علة لكونه ظرفا وتحقق
الاحتياج بناء عليه فلا يرد ما اورد من تعليق الفعلين
بفعل واحد وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال
نحو ليس زيد قائما اي قيامه منتف الآن وقيل لنفي
مضمون الجملة زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره

اي سواء كان نفيه حالا او غيره ويجوز تقديم اخبارها مه
اي الافعال الناقصة كلها اي كل الافعال الناقصة او كل
الاخبار تاكيد الاخبار او بدل تاكيد الضمير المضاف اليه
على اسمائها كتقديم خبر المبتداء على المبتداء بل يجال لها اي التقديم
اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب بخلاف المبتداء
لمكان اللبس لما عرفت وهي اي الافعال الناقصة او اخبارها
وفيه ان قوله وهو من كان الى راح يا باه وفيه انه يمكن
اصلاحه بحذف مضاف فليتامل في تقديمها اي تقديم
اخبارها عليها اي على الافعال الناقصة على ثلثة
اقسام قسم مجرور بدلا او مرفوع خبر مبتداء محذوف يجوز
تقديم خبره عليه او تقديمه على الافعال الناقصة وفيه
وفيه وهو اي هذا القسم من كان بالفاء او واصلا الى راح
لكون العامل فعلا يصلح تقديم معموله عليه ولا مانع عنه
وفي الى ههنا نظر لانها كانت امتداد به يلزم خروج
راح وتكونها اسقاطية لا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيما
فيما قبلها حتما وجعلها بمعنى مع يا باه من الابتدائية الملائمة
لذكر الغاية والقول زيادة من يتافيه الاثبات وجعلها
بمعنى حتى يا باه عدم كون راح مما ينتهي به الافعال
الناقصة او عنده والجواب ان ما بعد الى ههنا داخل
فيما قبله بالدليل وهو تحصر المذكور وقسم لا يجوز تقديم
خبره عليه او تقديمه على الافعال الناقصة وهو

ما

ما اي فعل في اوله ما نافية كانت او مصدرية لتحقق المانع
لان كليهما يمنع تقديم ما في خبرها عليها خلافا اي يخالف
هذا القول خلافا لابن كيسان في غير ما دام لعدم المانع
معنى لنا ولها ابا يادها بالمثبت فيما زال زيد عالما بمعنى
كان زيد عالما دائما وفيه ان صورة ما يستحق كافية في المنع
النفي وقد تحققت وان كان المعنى على الاثبات واما
في ما دام فيوافق ابن كيسان غيره في عدم التقديم لتحقق
المانع لفظا ومعنى وقسم مختلف فيه الجار والمجرور معمول
ما لم يسم وقول ابن كيسان في القسم الثاني خلاف مه
لا اختلاف فلا يندرج في هذا القسم وهو ليس فعند قيل
حكمه حكم ما في اوله ما بمعنى النفي وقيل حكمه حكم كان لعدم صوغه
افعال المقاربة ذكرها بعد الافعال الناقصة لانها
مثلها في اقتضاء الخبر لكن خبرها اخص منها وضع لدنو
الخبر رجاء او حصولا او اخذا اي شروعا فيه اي في الخبر
وتعلقا في اول اجزاء الفعل والمنصوبات تمييز اي لقرب
رجاء الخبر او حصوله والاخذ فيه فالقسم الاول اي الموضوع
لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت مه
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف قال الله فابين مه
ان يحملنها واشفقن منها اخفض وهو اي عسى فعل
غير متصرف حيث لا يجيء فيه مضارع ومجهول وامر ونهي

الى غد ولكن من الامثلة تقول عسى زيد ان يقوم اى قارب
زيد القيام وعسى ان يخرج زيد اى قرب خروج زيد
وعسى على هذا الاستعمال تامة وقد يحذف ان مع خبر
عسى تشبيها له بكاد نحو قوله عسى الكرب الذى امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب والقسم الثانى وهو ما وضع
لقرب حصوله كاد وتقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان
فى خبر كاد تشبيها له بعسى نحو كاد من طول البلى
ان يمصحا اى يمحى واذا دخل النفى على كاد فهو كالافعال
اوكساير الافعال فى النفى على الاصح والجواب عن قوله تع
فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفى قرب الفعل قبل
الفعل ولا تنافى بين نفى قرب الفعل فى الزمان وحصوله
فى زمان اخر وعن تخطئة ذى الرمة انه شبهه وعن تغيره
الى انه احتياط وقيل يكون نفيه للاثبات مطلقا
اما الماضى كقوله تع وما كادوا يفعلون لان المراد
اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين
ولم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فلولا كان
نفيه للاثبات لما غيروا لما قبل التخطئة وقيل يكون
فى الماضى الاثبات اى لاثبات الخبر وفى المستقبل كالافعال
اى كساير الافعال تمسكا مفعول له لقيل بقوله تع ودليل على
المدعى الاول فذبحوها وما كادوا يفعلون اذ المراد اثبات

الذبح

الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها وبقول ذى الرمة دليل
على المدعى الثانى اى اذا غير الهجر اى النوى المحبين عن الحب
حكم ان طول العهد ينسى لم يكد رسيس الرس اول الحمى والرسيس
الشئ الثابت الهوى الاضافة من باب جرد قطيفة من حب
مية يبرح اى يزول خبر لم يكد ابراح منفى فعلم ان النفى
فى المستقبل نفى للخبر كساير الافعال والقسم الثالث
وهو ما وضع لقرب الاخذ فى الخبر جعل وطفق وكرب
واخذ وهى اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل
كاد والجملة معترضة واوشك عطف على اخذ مثل عسى
فى وجهيها نحو اوشك ان يخرج واوشك ان يخرج زيد
وكاد اى تارة يستعمل مع ان وتارة بدونها فى الاستعمال
فعلا التعجب وهو كلى وجد منه جزئيتان وهما ما افعل
وافعل به كما ان الشمس كلى وجد منه جزئى واحد فقط
فلو قال فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر واسلم
لان التحديد لانضباط الجزئيات فلما انحصر فى الجزئى
او جزئين لا يحتاج الى ذلك واعلم ان التعريف مع قصد
المعدودين فى هذا مشكل الا انه ثبت ان اضافة التثنية
كاضافة الجمع فى جعل المضاف جنسا كاسيا لكنهم لم يصرحوا
بذلك على ان ذلك عند العهد فى الجمع ايضا منتف ولا
حقا فى عهدية الفعلين فلا معنى للجنس فيلزم التعريف
للمعدودين فيقال انه تعريف لفظى لا بيان ماهيته

والمعنى فعلا التعجب ما وضع اي فعلان وضعا لانشاء التعجب
فيكون بيانا لما يفهم من الملابسة في اضافة قوله فعلا التعجب
اجيب بان افعل به في معنى ما افعله فيكون فعلا التعجب واحدا
الا انه ذكر مثنى باعتبار الصورة فيصح قوله ما وضع
على تقدير فعل التعجب فان قلت يدخل في الحد نحو ما قاتله
الله من شاعر لانه انشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
قلت التعجب فيه استعمالي لا وضعي والتعجب انفعال يحصل
عند استعظام شيء خرج عن حد نظائره وخفي سببه
وتوهم غير الكسائي من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا
على ذلك بتصغيرها ما اميلح والجواب انه شاذ فينزل
منزلة العدم في جوازه وله اي لما وضع لانشاء التعجب
صيغتان فعلان وهما ما افعله وافعل به بدل
من قوله صيغتان وهما غير متصرفين ولا يتغيران
الى مضارع ومجهول وتانيث مثلا بدل عن قوله غير
المتصرفين او خبر بعد خبر او خبر مبتداء محذوف اي نظيرهما
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا
التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل من الثلاثي
المجرد وقابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب وقصر
بنائهما على ما يبنى منه افعل التفضيل ولا عكس حيث
تقول انا اضرب منك ولا يبنيان الا من الماضي المستمر
وقد شذ نحو ما اشهره وما اشغله كما في اسم التفضيل

وقد

وقد شذ نحو ما اعطاه وجوزه سيبويه قياسا فيكون
المذكور في المتن قول غير سيبويه ويتوصل في الممتنع
مفعولا مما لم يسم فاعله اي في الذي امتنع بناؤه منه مما ليس
ثلاثيا مجردا من غير الالوان والعيوب بل رباعيا او ثلاثيا
مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا مما ليس فيه لون او عيب بمثل
ما اشد استخراجه واشدد به اي باستخراجه فبناؤه
من فعل لا يمتنع بناؤه منه وايقاع الممتنع مفعولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي صيغتي التعجب لانهما بعد
انتقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران
كما لا يتغير الامثال بتقديم او بتقديم المفعول به والمجرور
تاخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
وتاخير وهذا مستدرك لان تقديم شيء يستلزم تاخير
غيره لا محالة وتفصيل احدهما عن الاخر بالقصد دون
التخفيف فكانه اعتبر القصد او ذكره تاكيدا كما جاء
في قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
ولا فصل بين الفعل ومعموله وبين ما والفعل وجاز
الفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا تقاس
عليه يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باصبح
وامسى نحو ما اصبح ابردها والضمير للعشية وهو مقصور
على السماع واجاز ابو عثمان المازني الفصل بالظرف
المتعلق بصيغة التعجب حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع

في غيره نحو يوم الجمعة احسن زيدا واصبح اليوم زيد وما احسن
بالرجل ان يصدق بخلاف نحو لقيته فما احسن امس زيدا
فانه لا يجوز واجاز ابن كيسان الفصل باعتراض لولا
الامتناعية نحو ما احسن ان تكلف زيدا وما ابتداء اي لفظ
ما مبتدا فيكون تامة بمعنى شيء نكرة عند سيبويه والاخفش
على احد قوليه ومن شرا اهر ذا ناب فمعنى ما احسن زيدا شيء من
الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى
عنه المعنى الاول بدليل جوازها اقدر الله وما ارحمه مع تنزهه
عن الجعل والتصيير وقوله عند سيبويه خبر مبتدا محذوف
اي ذلك عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اي وقعت
ما مبتدا مع التنكير عند سيبويه فقال الفراء انها استفهامية
مرفوعة المحل على الابتداء وهو قوي قال فيه جهات الضعف
وما قيل منه انه يلزم منه النقل من الاستفهام الى التعجب والنقل
من الانشاء الى الانشاء مما لم يثبت ففيه نظر لان الاستفهام اريد
منه الامر كما في فهل انتم تشكرون وفهل انتم منتهون والعرض
نحو الا تنزل بنا والتمني نحو الماء فاشربه الى غير ذلك من النظائر
والصور وله غير نظير وما بعدها اي ما بعد ما هو الخبر اي خبرها
وموصولة اي كلمة ما موصولة وما بعدها صلتها عند الاخفش
والخبر اي خبرها الموصولة الواقعة مبتدا محذوف والمعنى الذي
جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف
الخبر من غير ستر شيء مسده وبه اي في افعل به فاعل عند سيبويه

خبر

خبر مبتدا محذوف اي هذا الحكم عند سيبويه او متعلق بمفهوم
الكلام اي ثبت كنت به فاعلا عند سيبويه وافعل امر بمعنى
الماضي والهمزة للصيرورة كالبن واتمر اي صار ذا لبن
وذا تمر والباء زائدة في الفاعل كما في كفى بالله وفيه نظر
اما اولا فلان الامر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم واما
ثانيا فلان الفاعل في صيغة الغائب لا يكون الا مظهرا او مضمرا
مستترا واما ثالثا فلان زيادة الباء على الشذوذ ففيه ضمير
في افعل ليكون به فاعله والفاعل واحد ليس الا ضمير مفعول
من بعد خبر عند الاخفش والباء في به للتعدية اي اجعله لازم
متعديا والمعنى صيره ذا حسن اي صفة بالحسن او زائدة
على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية
كما خرج كما في قوله ولا تلقوا بايديكم ففيه اي في احسن ضمير
هو فاعله اي احسن انت بزيد اي زيدا اجعله حسنا بمعنى صفة
به افعال المدح والذم ما وضع اي افعال وضعت وذكر
وضعت باعتبار لفظة ما لانشاء مدح او ذم احتراز عن نحو مدحت
او امدح وذممت او اذم ونحو ذلك مما وضع للاخبار بالمدح
او بالذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وان اثبت
مدحه بانه نعم الرجل وفيه ان نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك
وفيه انه لازم لذلك غير موضوع بخلاف نعم الرجل زيد حيث
وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين كم رجل لقيتهم وكثيرا
من الرجال لقيتهم فاعرف هذا فمنها اي من افعال

المدح والذم نعم وبئس اصلهما فعل بكسر العين وجاز فيه اتباع
الفاء للعين واسكان العين في الوجهين ففيهما اربعة اوجه
نعم وهو الاصل ونعم بالاتباع ونعم باسكان العين ونعم
باسكانها بعد الاتباع وهذه الوجوه مطردة في كل فعل بكسر
العين ثانيه حرف حلق وهذه الوجوه مطردة في كل فعل على
فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على
فعل ثانيه حرف الحلق كفخذ وشرطهما اي وشرط نعم وبئس
يعني شرط فاعل نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد
الذهني نحو نعم الرجل زيد وهو لواحد غير معين ابتداء ويصير
معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال
والتفصيل وليست اللام للاستغراق الجنس كما ذهب اليه
ابو علي ولا للاشارة الى ما في الذهن من ماهية كما قال
البعض لامتناع حمل زيد عليه في الصورتين اللهم الا ان يعتبر
الحمل على التجوز والمبالغة كما في نحو انت الرجل كل الرجل وزيد
كل الرجل وزيد كل جنس الرجل او مضافا الى المعرف بها نحو
نعم صاحب الفرس عمرو ولا بواسطة نحو غلام صاحب الفرس
بشر او بوسايط نحو نعم غلام اخي صاحب الفرس بكر وان
يكن فردا او مضمرا مميزا مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز نحو
نعم رجلا خالدا وبما مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي ولا حاجة الى قوله
بما في التخصيص لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان المعنى في فنعما هي
فضلة اتاها هي لا انه ابرز نظرا الى الصورة وواقع بعد ذلك

الفعل

الفعل بالمدح والذم وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله خبره
الجملة صفة لقوله مبتدأ او خبر مبتدأ عطف على قوله مبتدأ
محذوف وصفته مبتدأ مثل نعم الرجل زيد اي نعم الرجل
هو زيد والجملة الثانية مستانفة لبيان وقيل لا يجوز فيه
الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى
الاندلسي ذلك عن سيبويه ايضا وشرطه اي المخصوص مطابقة
الفاعل لاتحادهما في صدقهما عليه وكونه بيانا للفاعل
فلا يطابقه وتركيب بئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه جواب
سؤال حيث وقع المخصوص جمعا مع افراد الفاعل متأول
بتقدير مثل الذين او بجعل الذين صفة القوم وحذف
المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبون مثلهم فقد يحذف
المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة مثل نعم العبد
اي ايوب لانه في قصته وفنعم الماهدون اي نحن وساء
مثل بئس في افادة الذم ومنها حبذا وفاعله اي فاعل هذا
الفعل ذا ولا يتغير عن حالة ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
لجريانه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي ذا المخصوص
بالمدح واعرابه اي اعراب المخصوص بعد حبذا كاعراب مخصوص
نعم في الوجهين وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان
وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي مخصوص حبذا وبعده تمييز نحو حبذا رجلا زيد وحبذا

زيد رجلا ولم يجز في نعم رجلا تأخير التمييز عن المخصوص وانما جاز ترك
التمييز هنا دون نعم وبئس لفصل الظاهر عن الضمير ولعدم لبس
المخصوص فيه عند ترك بالفاعل بخلاف نعم وبئس او ما كانت
على وفق مخصوصة اي موافقة المخصوص في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة لا عما هو صادق
عليه نحو حبذا رسولا محمد وحبذا رسول الله عم وانما وضع
المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح ولئلا يتوهم عوده الى غير
المخصوص من الفاعل وغيره ولما فرغ من الفعل والاسم شرع
في الحرف فقال الحرف ما دل اي كلمة دلت على معنى حاصل
في غيره او باعتبار غيره فكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها
كاللام فانه يدل على التعريف الذي هو حاصل في الاسم
ومدلول له دلالة تضمن فان التعريف مفهوم للاسم ما بالوضع
وكنعم وبلى فانهما يدلان على معنى هو مدلول لغيرهما بالمطابقة
وكلم فانه يدل على النفي الذي هو حاصل في الفعل ومدلول له
دلالة تضمن وقيل انه علامة لتحقق معنى في غيره ولا معنى له
في نفسه ومن ثمه احتاج في جزئيته اي في كونه جزءا من الكلام فانه
يصح ان يكون جزء من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا له الى اسم
او فعل حروف الجر قدمها لكثرتها وكثرة دورها وانما سمي
حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء او تجر الاسماء
ما وضع للافضاء بفعل كمررت بزيد بمعناه كما نمار بزيد وزيد
في الدار او على التسطح الى ما يليه متعلق بالافضاء وضمير فاعله

يرجع الى ما الثانية وضمير مفعوله الى ما الاولى او على العكس
وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي والباء واللام ورب
وواوها وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا قدم من لانها للابتداء فهي بالابتداء
احرى وعقبها بالى لانها للطباق لكونها للانتهاء واعقبها
بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا واعقب الثلثة بفي
لمناسبتها اياها لتعلق الابتداء والانتهاء بالمكان الذي
هو احد قسمي الظرف واعقبها باللام لمناسبتها اياها في لزوم
الحرفية والكسر وكونها على حرف واحد واعقب ما سبق
مما هو نص في الحرفية بما وقع الاختلاف في كونها اسما او حرفا
وهو رب واعقبها بذكر واوها فرعا لها واعقبها بذكر واو
القسم لمناسبتها في كونها واوا وفرعا واعقبها بالتاء
لكونها فرع الواو واعقبها بذكر ما يشترك بين الفعل
والاسم والحرف وقدم عن لكونه للحرف انسب منه بالاسم لوضعه
وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف على ثم قدم
على على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد
لقلة مداخلها حيث لا تدخل المضمر وقدمها على مذ ومنذ
لكونهما اقل منها مدخلا حيث يدخل ظرف الزمان خاصة
ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وقدم منه ما كان جهة الفعل
فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية اقوى وهو
خلا وعدا فاعرف فمن للابتداء اي لابتداء الغاية اي المعنى

نحو سرت من البصرة والتبيين وعلامته ان تصح حمله على ما تبينه
عشرة من الدراهم ومن خواصه ان يكون عامله محذوفا وجوبا
كقوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الكاين منه والتبعيض
نحو اخذت من المال وزايدة في غير الموجب نحو ما جاءني من رجل
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب
في اسم الجنس ايضا وتركيب قد كان من مطر وشبهه جواب
متاول بقد كان بعض او شيء من مطر والي للانتهاء اى لانتهاء
الغاية نحو اتموا الصيام الي الليل وبمعنى مع قليلا نحو ولا تاكلوا
اموالهم الي اموالكم وحتى كذلك اى مثل الي في كونها لانتهاء
الغاية وجاء بمعنى مع بحثا او زمانا كثيرا نحو اكلت السمكة
حتى راسها اى مع راسها وتختص بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
وهناك استغنا عنها بالي والاصوب التمسك بالاستعمال
خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها على المضمر ايضا كالي وفي للظرفية
لكونها بعدها ظرفا وبمعنى على عطف على قوله للظرفية زمانا
قليلا نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل
والباء للالصاق نحو مررت بزيد وبه داء وللاستعانة نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر و
والمقابلة نحو اخذته بدرهم والتعدية نحو ذهبت به والظرفية
نحو اطلب العلم ولو بالصين وزائدة في الخبر اى في خبر المبتداء
في الاستفهام اى وقت الاستفهام بهل الا في مطلق الاستفهام
يقال هل زيد بقائم ولا يقال ازيد بقائم والنفي بليس

وبها

وبما المشبهة نحو ليس زيد بقائم وقيل بلا التبرية ايضا ففي الملا
الاستفهام والنفي نظر ولعله اراد بالاستفهام والنفي المعهودين
في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور قياسا اى زيادة
قياسية او زيادة تلابس القياس وفي غيره اى في غير
المذكور سماعا اى زيادة سماعية او زيادة سماع نحو
بحسبك درهم وبحسبك زيد فدرهم خبر بحسبك وزيد مبتداء
وبحسبك خبره على عكس المثال والتي بمعنى اى التي بيده
اى بنفسه واللام للاختصاص نحو المال لزيد والجل للفرس
والتعليل نحو ضربتك للتاديب وخرجت لمخافتك وزائدة
عطفه على قوله للاختصاص قال الله تع ردف لكم اى ردفكم
لان ردف متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت له
انه لم يفعل الشر قال الله تع وقال الذين كفروا للذين امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه وبمعنى الواو الكاين في القسم
للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل وهذا اذا كان بجواب امر عظيم
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لتقليل
ما دخلت عليه وقيل هو اسم ككم الخبرية ويشكل فيها
بنحو رب رجل كريم اكرمت لتعدية اكرمت بنفسه وفيه ان نحو
لضعف العامل بالتاخير وفيه ان التقوية انما جاءت باللام
فقط ويشكل ايضا برب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى
الي مفعول بحرف الجر والي ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته وفيه
ايضا يشكل بنحو رب رجل كريم جاء في جواب من قال هل جاءك

رجل وقد صرح المص بظهور الفعل نحو رب رجل كريم حصل له
وتتعلق به مجرور رب على وجه القيام لا على وجه الوقوع
فكان ذلك دليلا على الاسمية لها صدر الكلام مختصة بنكرة
التقليل انما يلحق النكرة واما المعرفة فهي اما بعين فقلتها كالمفرد
والمثنى او كثرتها كالجمع موصوفة على مذهب علي وابن سراج
ومن يتبعهما لان الوصف يلايم التقليل وقيل لا يجب ذلك والاولى
الوجوب لورود الاستعمال على ذلك ولذا قال على الاصح وفعلها
اى فعل رب ماض لكونها للتقليل المحقق الواقع وذا لا يتصور
الا في الماضي محذوف لحصول العلم به حذفا او زمانا غالبا
نحو رب رجل كريم لقيته فلقيته صفة رجل والفعل الذي يتعلق به
رب محذوف وقد جاء رب رجل كريم حصل وقد يدخل رب
على مضمر وهذا الضمير نكرة مبهم بنكرة مميز لابهامه منصوبة
على انها تمييز نحو ربه رجلا ليس له معاون معين وللضمير مفرد
مذكرا غير نحو ربه رجلا وربه امراءة وربه رجلين وربه
رجالا خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز فيقولون ربه
رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراءة وربهما
امراتين وربهن نسوة وتلحقها ما الكافة اى المانعة عن العمل
فيدخل رب بعد دخول ما على الجملة وقد يكون ما زائدة
فيدخل الكلم وتجر نحو ربما ضربه بسيف صيقل وواو ربها
اى واو يقدر بعدها رب وفي عدها في حروف الجر تسامح لانها
نائبة عنها لا جارة اصالة تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة

ليس

ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وواو القسم انما استعيرت
الواو للقسم بمعنى الباء توسعة لصلات القسم فلو اظهر الفعل
لم يبح استعارة عامة او يكون الكلام قسمين لو ابقى القسم
وانما يكون اى لا يكون الا عند حذف الفعل لغير السؤال فلا تقال
والله اجلس في الاستعمال بخلاف باء القسم مختصة خبر ثالث
ليكون بالظاهر حطا لرتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه
باحد القسمين وهو الظاهر لا اصالته فلا يقال وك
لافعلن كذا والتاء دخلت في المختص به دون المختص
والتاء مثلها اى مثل الواو في الاختصاص بحذف الفعل وكونها
لغير السؤال مختصة حال او خبر ثالث باسم الله تع تقليلا لمحالها
عن محال اصلها وهو الواو وبالتخصيص ببعض المظهرات وخص
منها ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تع نحو تالله
لاكيدن اصنامكم ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وقوله تع
جملة معترضة والباء اعم منهما اى من الواو والتاء في الجميع
اى في حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر
والدخول على اسم الله تع حيث يجوز فيه اظهار الفعل نحو اقسمت
بالله واستعمالها في قسم السؤال نحو بالله اجلس واستعمالها
في كل مقسم به ظاهرا او مضمرا نحو بالله او بالرحمن وبك لافعلن
كذا ومعنى كونها اعم من هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور
بل استعمالها اعم من ان يكون في هذه الامور وخلافها فان قيل
قوله في الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاعمية

الياء حيث لا يصح ان يقال الباء يوجد في الاختصاص بالظاهر
وبدونه لمكان التنافي قبل وتتلقى اي يجاب القسم باللام مع
اي مع اللام نحو بالله لاكيدن اصنامكم وان كلاهما في الاثبات
نحو ان سعيكم لشتى في جواب والليل اذا يغشى وحرف النفي مع
في النفي نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
ويحذف جوابه اذا اعترض اي وقت اعتراض القسم من جزئي
الجملة القسمية او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على الجواب
نحو الهلال والله كانه قيل والله لهذا الهلال وعن للمجاوزة
والبعد عن الشيء وذلك اما بزواله ووصوله الى الثاني نحو رميت
السهم عن القوس او بالوصول وحده نحو اخذت العلم او بالزوال
وحده نحو ادبت عنه الدين كذا قيل وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان مع
اي عن وعلى اسمين بدخول اي عند دخول من عليهما نحو من عن
يميني اي من جانب يميني وقد غدت من عليه اي فوقه والكاف
للتشبيه نحو الذي عندي كزيد والكاف في قولهم خلق الله
الاشياء كما شاء وحمدته كما يجب كافي التشبيه ولم يره بعض
اه وقولهم كما تكونون تولى عليكم تشبيه التولية بالكون
في الملابسة بخير او شر وقد يكون الكاف للقران في الوقوع
نحو اتيتك كما طلع الشمس وزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس
مثله شيء ويمكن ان لا يكون فيه زائدة بل يكون من باب نفي
المثل على سبيل الكناية وقد يكون الكاف اسما نحو يضحكن

عن

عن كالبرد المنهم وتختص بالظاهر فلا يقال كه استغناء بمثل و ننقص
بنحو ما انا كانت ومذ قدم لحقتها ومنذ للزمان للابتداء بدل
الاشتمال من قوله للزمان اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان
الماضي نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي انتهى رؤيتي اياه من يوم
الجمعة وهما في الزمان الماضي كمن في المكان والظرفية اي بمعنى
في في الحاضرة نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي انتفى
رؤيتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخلان على المستقبل
لوضعهما للماضي او الحاضر وحاشا وعدا وخلا نحو جاءني القوم
حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واللام في حاشا لله زائدة
ومتعلق في حاشا لله ما علمنا محذوف اي اتصف كل موجود
بالسوء حاشا لله فلا يتنزه يوسف عم عن كل سوء لكن ما علمنا
من سوء فاعرف فانه من مكان الاشكال للاستثناء اي سوى
في وقت تنزيهه المستثنى لكن حاشا يستعمل في الاستثناء
عن سوء التنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد والحروف المشبهة
بالفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية والبناء على الفتح
كالماضي واقتضائها الاسماء ان وان وكان ولكن وليت
ولعل افصحها لكونها للاثبات بخلاف الاربعة السابقة لكونها مع
اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فهي الفاء للتفسير
بعكسها اي بعكس سواها اي يلزم فيها عدم الصدر والتعلق
بغيرها ويلحقها هذه الحروف ما الكافة فتلغى هذه الحروف
بعد لحوق ما الكافة لان الكافة يكفها عن العمل على الافصح

وقد يعمل ويدخل هذه الحروف ح اي حين اذا يلحقها على الافعال
لان ما الكافة اخرجها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم نحو
انما حرم عليكم الميتة فان لا يغيره معنى الجملة بل يقررها وان مع
جملتها الاضافة بادنى ملابسة اي جملة واقعة بعدها في حكم
المفرد ويأول به بجعل مصدر الخبر مضافا نحو بلغني انك قايم
اي قيامك او مصدر الجزاء الى الاسم نحو بلغني ان زيدا ان تعطه
يشكرك اي بلغني شكر زيد عند اعطائك اياه او مضافا الى
ما يضاف اليه اذا كان مشتقا نحو بلغني ان زيدا ابوه قائم
اي بلغني قيام ابي زيد وان لم الخبر والجزاء كذلك مصدر يقدر مصدر
فعل عام ويضاف كذلك نحو بلغني ان زيدا اب اي بلغني كون
زيدا ابا ومن ثمة اي ومن اجل ان ان لا يغير معنى الجملة وان يجعلها
في حكم المفرد وجب الكسر اي اتيان المكسورة في موضع الجملة
والفتح اي وجب اتيان المفتوحة في موضع المفرد وكسرت الفاء
للتفسير ابتداء اي كسرت همزة مادة ان في ابتداء الكلام نحو
ان الله غفور رحيم وبعد القول نحو فقلت ان زيدا قائم والموصول
نحو الذي انك في الدار وفتحت همزة مادة ان فاعلة نحو بلغني
انك قائم ومفعوله نحو عرفت انك قائم ومبتداء نحو عندي انك
قايم ومضافا اليها نحو حصل علم انك قايم وتسميتها بهذه المذكورات
مجاز لان الفاعل هو ان مع ما بعدها لا ان وحدها وكذا
البواقي وقالوا لولا انك لانه اي ما بعد لولا مبتداء عند البصريين
والمبتداء انما يكون مفردا وقالوا لولا انك لانه اي ما بعد لولا

فاعل

فاعل بفعل محذوف بعد لولا بدلالة ان والفاعل انما يكون مفردا
قال الله ولو انهم صبروا اي لو ثبت صبرهم فان جاز التقديران
اي تقدير المفرد والجملة جاز الامران اي فتح ان وكسرها مثل
من يكرمني فاني اكرمه وهو على تقدير كسران جملة اسمية جزائية
وعلى تقدير فتحها بتاويل المفرد مبتداء محذوف اي فثابت
اي اكرمه والجملة جزائية واذا انه عبد القفا والله ازم به
اي لئيم يخدم قفاه اي همته اي يكتسب لياكل ويعظم قفاه ولهازمه
قال بعض الحكماء من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج
من جوفه واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين
جمعهما اللهازم اراده ما فوق الواحد بارادتهما مع حواليهما
تغليبا واوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ارى بمعنى اظن
ضميره مفعول ما لم يسم فاعله وزيدا مفعول ثان له وسيدا
ثالث وكما قيل معترضة فيجوز في انه الكسر على انه جملة واقعة
بعد المفاجاة والفتح على انه مفرد واقع مبتداء محذوف الخبر
اي اذا ثبت انه عبد القفا واللهازم ولذلك اي لاجل ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم
ولان فايدتها التاكيد جاز العطف على محل اسم ان المكسورة
لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو وحكما وهي التي بعد العلم فانها
وان كانت مفتوحة في معنى المفرد فانها في حكم المكسورة لسدها
مسد الجزئين حيث قامت مقام مفعولي علمت نحو علمت ان زيدا
قايم وعمرو بالرفع البا بمعنى مع او للملابسة اي جاز العطف ملتبسا

بالرفع دون المفتوحة قال ای متنها وزاغ المفتوحة اذا لم يبق
مع المفتوحة معنى الابتداء بل هي مع ما خبرها في تاويل الاسم
المفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة
وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل
مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو
ويشترط في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا كالمثال
المذكور او تقديرا ينبغي ان يشترط في العطف على اسم ان تقدير مضي
الخبر نحو والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اي
انا بغاة وانتم بغاة خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا مضي
الخبر متمسكين بنحو والا فاعلموا انا وانتم اه وسيبويه علله
على تقدير الخبر ولا اثر في الجواز بدون مضي الخبر لكونه اي اسم ان
مبنيا كما في البيت وكقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا
والنصارى والصابئون بعطف قوله والصابئون على محل
الذين قبل مضي الخبر عند بناء الاسم وهو الذين خلافا للمبرد
والكسائي لانهما فرقا بين الاسم المعرب والمبني في ذلك فاجاز
في المبني قبل مضي الخبر وشرطا في المعرب مضيه والظاهر انه مذهب
الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو
في مثل انك وزيد ذاهبان يجوز الحمل على محل اسمها قبل
مضي الخبر لكون الاسم وهو الكاف مبنيا ولكن كذلك اي مثل
ان في جواز الحمل على محل اسمها ولذلك اي ولاجل ان ان المكسورة
لا تغير الجملة وان المفتوحة تجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام

ای لام

ای لام الابتداء مع المكسورة فان اللام انما يدخل لتاكيد الجملة
والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى
المفرد نحو ان زيدا لقائم دونها اي دون المفتوحة على الخبر
متعلق بدخلت وكان حقها ان يدخل اول الكلام لكن لما كان
معناها هو بمعنى ان اعني التاكيد وكلاهما في ابتداء كرهوا
اجتماعهما فاخروها وصدروا ان ترجيحا للعامل منهما على ليس
بعامل فادخلوها على الخبر المنفصل عنها بالاسم او متعلقه
المتقدم او الاسم المنفصل بالخبر وذلك عند كونه ظرفا متقدما
لا غير او الاسم اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان
بظرف وهو خبر متقدم نحو ان من شيعته لابراهيم او على ما بينهما
اي بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم عليه نحو ان زيدا لطعامك
اكل وفي لكن ضعيف اي الحاق لام الابتداء في لكن ضعيف
وذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كان متمسكين
بقوله ولكنني من حبها لعميد وبانها لا تغير معنى الجملة كان فيليق
بها والبصريون استضعفوه وقالوا ينبغي امتناعها اي امتناع الحاقها
لبطلان صدارة اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها لقوة مناسبتها
لها لاتحاد معناهما فبقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت
على الشذوذ كقوله ام الحليس لعجوز شهربة او على ان الاصل
لكن انني فخفف كما يقال علماء في على الماء والشي في اي شيء
وتخفف المكسورة الهمزة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزمها اي المكسورة بعد التخفيف اللام لجبر النقصان اعلمت

او اهملت اما في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما
في الاعمال فللطرد والجمهور على عدم لزومها في الاعمال لحصول
الفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام مع الاعمال عند
خوف اللبس وذلك في المبني والمقصور واللام لام الابتداء
وعند ابي علي واتباعه ليست هذه لام الابتداء والا لاوجب
التعليق في ان علمتم زيدا لقائما ولما دخلت فيما لا يدخله
لام الابتداء نحو ان قتلت لمسلما والجواب ان التعليق
انما وجب لو دخلت على المفعول الاول وههنا ليس كذلك
ونحو ان قتلت لمسلما شاذ ويجوز الغاؤها عن العمل
بعد التخفيف غالبا نحو ان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز
اعمالها نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم بتخفيف النون
وعند الكوفيين يجب الغاؤها والاية حجة عليهم ويجوز
دخولها اي ان بعد التخفيف على فعل من افعال المبتدا ككان
وعلمت واخواتها لئلا تخرج بالكلية عن اصلها ويلزم اللام
ان كان ذلك الفعل وعادلا ان الدعاء لا يدخله ان النافية
فلا لبس خلافا اي تخالف خلافا هذا القول خلافا للكوفيين
في التعميم اي في تعميم دخولها على كل فعل او في الدخول على كل فعل
وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وبقوله ان تزينك لنفسك وان تشينك
لهيه وذلك عند البصرية شاذ وتخفف المفتوحة فيعمل
ان المفتوحة بعد التخفيف على الجمل دخولا مطلقا او رهنا سواء

كانت

كانت اسمية او فعلية ويشذ اعمالها في غيره اي غير ضمير الشان
مقدرا نحو فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت
صديق ويلزمها اي ان المفتوحة المخففة حال كونه مقرونا
مع الفعل او مع ظرف اي عند دخولها على الفعل المتصرف
بخلاف ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف
نحو واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد
نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او حرف النفي نحو
افلا يرون ان لا يرجع اليهم ومع الفعلية يجوز التصدير
بلا نحو اشهد ان لا اله الا الله وباداة الشرط نحو علمت
ان ضربك اضربه او بكم نحو علمت ان كم غلاما لي ويجوز التجرد
عن ذلك نحو قوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك
كل من يحفى وينتعل وكان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد
وقد يكون للتشكيك نحو كانك تمشي وتخفف كان فتلغى
عن العمل نحو ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان
على الاصح ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشان ككان
المفتوحة المخففة كذا قالوا ويجوز ان لا يقدر لعدم الداعي
اليه ولكن للاستدراك اي لطلب درك الت مع بدفع عسى
ان يتوهم وهي مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان
المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت
كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة بتوسط خبر مبتدا

محذوف بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى سواء كان
التنافي لفظا نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ اولا نحو زيد حاضر
لكن عمرا مسافر ويخفف لكن فيلغى عن العمل والاخفش
ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا اعرف لهما شاهدا كذا في الشرح
ويجوز معها اي مع لكن مشددة او مخففة الواو وهي عاطفة
للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وليت
للتمني نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما
بنصب الجزئين ولعل للترجي نحو لعل زيدا عالم والفرق بين
التمني والترجي ان التمني مستحيل او مستبعد جدا والمرجو
ممكن جدا وشذ الجر بها اي بلعل بجعلها من الجار نحو لعل
ابي المغوار منك قريب وفي بيان المتعلق ٢ اشكال
حروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما
وام ولا وبل ولكن قدم الواو لكونها اصلا في باب العطف
ولكونها للجمع المطلق واعقبها بذكر ما يشاركها في الجمع ثم قدم
منها الفاء على ما للتراخي والتدريج واخر حتى لانها للتدريج
فحقها التاخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او واما وام
ثم عقبت ما للنفي والاضراب والاستدراك فاعرف فالاربعة
الاول للجمع بين المذكورين في كونهما مسندين او مسندا اليهما
او مفعولين او حالين او نحو ذلك وبين الجملتين في حصول
مضمونهما فان قلت نسلم حصول مضمونهما بلا عطف ايضا
فما فائدة العطف قلت الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها

بدلا

بدلا وكون الاولى غير مقصودة او غلطا فالواو ويفيد النص
على كونهما مقصودين وعدم كون الاولى غلطا فالواو والفاء
للتنصيص للجمع مطلقا لا ترتيب فيها اي الواو والفاء للترتيب
مع الوصل للجمع وثم مثلها اي مثل الفاء في الترتيب بمهلة اي مع
مهلة ومنها ينفهم الوصل الذي في الفاء وحتى مثلها اي مثل ثم
في الترتيب بمهلة لكن الترتيب فيها معتبر بحسب الذهن لا الخارج
بان يكون تعلق ما تعلق به حتى بما قبلها اقرب واولى عند
الذهن من تعلقه بما بعدها وان كان في الخارج متاخرا نحو مات
كل اب لي حتى ادم ومعطوفها جزء من متبوعه حقيقة او حكما
نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح
فانه من قريب جزء من متبوعه ليفيد هذا العطف قوة في المعطوف
نحو قدم الجيش حتى الامير او ضعفا نحو قدم الحاج حتى المشاة
والغرض يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء
من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا لان عطف الجزء على ما يتعلق
بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تاكيدا او تخصيص بعض
الاجزاء بالتاكيد دون بعض لا يكون الا لتحقق تميز له عن غيره
من الاجزاء يوجب اهتماما في ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف
ولما استلزم صحة عطف الجزء لهذا الاعتبار جعل ذلك ليفيد
ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تعلق تلك
النسبة وهذا مما هو ملحوظ في وضعها اذ حتى وضعت للتدريج
اي ليعطف بها اجزاء من المتبوع لافادة هذا الغرض وهذا

وان كان يتاتى فى الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد فى وضعها
واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة افاد ما هو فى حكم
الجزء حكما واو واما وام لاحد الشيئين او الاشياء مبهما غير
معين والفرق او واما انك فى اما تبني اول كلامك على الشك
وفى او تبتدا على القطع ثم يطرا الشك وفرق اخر وهو ان يجي
او بمعنى الى ويجي ايضا للاضراب نحو قوله تع مائة الف
او يزيدون اى بل يزيدون ومعنى الاضراب فى كلام الله تعالى
ان الاول كان خبرا على ما عند الناس فاضرب عن التغليط
فيه الناس من عددهم وقال او يزيدون اى ارسلنا الى جماعة
عددهم مائة الف وليس كذلك بل يزيدون واو فى غير الموجب
نحو لا تطع منهم اثما او كفورا على اصلها والعموم مستفاد منه
من وقوع الاستفهام فى سياق النفى وام المتصلة احتراز
عن المنقطعة لازمة لهمزة الاستفهام ولو تقديرا نحو لعمري
ما ادري وان رسع بسبع الجمر ام بثمان يليها اى تقرب ام المتصلة
وتتصل بها دون الهمزة لان عريقة فى الاستفهام احد المستويين
والامر الاخر يلي الهمزة اى همزة الاستفهام نحو ارجل فى الدار
ام امراة واضرب زيدا ام اكرم بعد ثبوت احدهما اى احد الامرين
عند المتكلم لطلب متعلق بيليها التعيين ومن ثمة اى لاجل
ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة لم يجز
تركيب ارايت زيدا ام عمرا حيث لم يل احد المستويين الهمزة
لان المستويين زيد وعمرو ولم يليها احدهما بل وفى رايت

وهو

وهو ليس احد المستويين وقال سيبويه وهو جايز حسن
وا زيدا ارايت ام عمرا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى
ارايت زيدا ام عمرا ومن ثمة اى لاجل انها لطلب التعيين
كان جوابها اى ام المتصلة بالتعيين فيقال فى جواب
ارجل فى الدار ام امراة او يقال امراة بتعيين احد
الجنسين او بنفي كليهما لاحتمال الغلط فى اعتقاد المتكلم
بتحقق احدهما دون نعم او لا وام المنقطعة كبل والهمزة
اى للاضراب عن الاول مع الشك فى الثاني مثل تركيب
انها اى هذه القطيعة لابل ام شاء اى بل هى الاستفهام
المستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار او العطف
بالتاويل لانه لما اضرب عن الاول وشك فى الثانى كانه
قال بعد قوله انها لابل ليست كذلك وشك فيها ام شاء
اى اهى غير شاء ام شاء فيؤول عن هذا الوجه الى المتصلة
من حيث المعنى وكلمة اما قبل طرف لازمة المعطوف عليه بها
لازمة استعمالا مع اما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولو ضعها
لبناء اذا الكلام على الشك وقد يقدر نحو تلم بدار قد تقدم
تقادم عهدها واما باموات ام حيثا لها اى اما بدار جايز
مع او اى اما فيجوز ان يجعل كذلك بتقدير اما قبل
المعطوف عليه بها وبهذا يجعل دالة على عروض الشك
وذهب ابو علي الى ان اما ليست بعاطفة لتقدم الواو
عليها وبعدها على المعطوف عليه واجيب بان اما المتقدمة

ليست بعاطفة والواو زائدة لتأكيد العطف لمجيئها غير
عاطفة أيضا وجيئت لمقارنتها غير العاطفة في التركيب
بخلاف لكن ولا تنفي الحكم عن مفرد بعد إيجاب للمتبوع فلا تجيء
إلا بعد الإيجاب ولا يعطف بها إلا الاسم وعطف المضارع
بها نادر قليل إذ هو موضوع لعطف المفردات وبل للإضراب
وهو جعل الأول موجبا أو غير موجب كالمسكوت عنه يحتمل
أن يكون صحيحا أو غلطا كأنه غير مذكور أصلا وما بعدها
في الموجب موجبا بالاتفاق أو في غير الموجب اختلاف فيه
فما جاءني زيد بل عمرو معناه بل جاءني عمرو وقيل بل ما جاءني
عمرو ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا
وإثباتا من حيث المعنى كما مر في لكن المشددة لا لأحدهما
أي لأحد الأمرين معينا ولكن لازمة للنفي وهي نقيضه
لا حيث لزم سبق الإيجاب نحو جاءني زيد لا عمرو واستعمالاته
مثاله ما جاءني زيد لكن عمرو فسبق مجيء زيد باق بحاله لم يكن
الحكم به غلطا منك وإنما جئت استعمالا لكن دفعا لتوهم
المخاطب بأن عمرا لم يجيء أيضا حروف التنبيه ألا وأما
وها وألا وأما لتأكيد مضمون الجملة يبتدأ بها الكلام لإيقاظ
السامع وتنبيهه ليتمكن بالجملة في ذهنه ويدخلان
على الجملة خبرية أو طلبية أمرا أو نهيا أو استفهاما أو تمنيا
أو غير ذلك دون المفرد بخلاف ها فإنها تدخل المفردات
وتكثر في أسماء الإشارة ويفصل بينها وبين اسم الإشارة

أما

أما بالقسم نحو ها بالله لعمري ذا وها لعمري ذا وأما بضمير المرفوع
المنفصل نحو ها أنتم هؤلاء وأما بغيرها فقليل نحو حيث كهم
بهذا لها وها ذا لها حروف النداء يا أعمها خبر مبتدأ محذوف
أي هي أعمها والجملة معترضة وقال الزمخشري يا هي للبعيد
وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على
السواء وأيا وهيا للبعيد أي هما للبعيد والجملة معترضة
وأي والهمزة هما للقريب ووا للندبة وقد تستعمل للنداء
حروف الإيجاب لو أريد بالإيجاب إيجاب النفي أي ما
لم يثبت أول نعم ونحوها ولو أريد إثبات ما قبلها أي تقريره
وتحققه كما هو نفيا أو إيجابا لم يثبت أول بلى والظاهر
أنه سماها إيجابا تغليبا وإلا فنعم ليس لإيجاب النفي
إن جاء بل هي مقررة لما سبق إيجابا أو نفيا نعم وبلى
وأجل وإي أي بكسر الهمزة وسكون الياء وجير بالفتح
والكسر وإن بفتح الفاء للتفسير وفيها أربع لغات
نعم بفتحتين ونعم بكسر العين ونعم بكسرتين ونحم بفتح النون
وقلب العين حاء مقررة أي محققة لما سبقها إثباتا أو نفيا
خبرا أو استفهاما ولم يقل لتصديق ما سبقها لأن التصديق
إنما يكون للخبر ونعم يعم القسمين للخبر والاستفهام فهي في جواب
أقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب ألم يقم زيد بمعنى لم يقم وبلى
في جوابه بمعنى قام زيد مختص بل في جواب ألست بربكم أنت
ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم كفرا وهذا قول ابن عباس

وقيل يجوز استعمال نعم ايضا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد
من انكار النفي ويؤيد هذا القول ما ورد في حديث الخثعمية
في قولنا نعم بعد قوله عم لو كان على ابيك دين فقضيته
اما كان تقبل منك قال نعم فقال النبي عم فدين الله
احق فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي وقد اشتهر
في العرب كذا في الشروح وبلى مختصة بايجاب النفي اي بنقض
النفي السابق وجعله ايجابا خبرا او استفهاما فلا يقع بعد
الايجاب ولا بعد النفي لتصديق النفي بل لجعله ايجابا وشذ
استعمالها لتصديق الايجاب نحو قوله وقد بعدت بالوصل
بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن
بنون الخفيفة اي اثباتا اي حرف مثبتة بعد حروف الاستفهام
وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك اي بمعنى
نعم وهذا مخالف لما ذكره الشيخ ابن الحاجب ويلزمها القسم
اي لا يستعمل الا مع القسم فيقال اي والله اي وربي ولا يذكر
الفعل القسم بعدها فلا يقال اي اقسمت بربي وفي اي ها
الله ذا اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه حذف الياء لالتقاء الساكنين
وتحريكها والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف
الايجاب بسكون او هاء التحريك والحذف وان كان يلزم
اجتماع الساكنين على غير حده لكونها في كلمتين اجراء لها
مجرى كلمة واحدة وهذا ايضا من خصايص لفظة الله واجل
وجير وان لتصديق المخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا

ولا يقع

ولا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب وقد جاء ان
لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله
ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها
وهذا خلاف ما ذكره المص من كون ان تصديقا للمخبر
وقوله بكر العواذل في الصبوح يلمنني والومهنه
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون
للتصديق والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف
المشبهة والهاء ضمير والخبر محذوف اي انه كذلك وحروف
الزيادة اي التي من شانها ان يقع زيادة لا انها لا يقع الا
الا زيادة وسميت حروف الصلة ايضا وفايدتها في الكلام
التاكيد او تزيين النظم او كلاهما وسميت زايدة لكونها زايدة
على اصل المعنى ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع
ماء النافية اي زيادة ان حاصلة مع ماء النافية كثيرا
لتاكيد النفي ويجوز في ما ولا عند ارادة اللفظ الحكاية والاعراب
وح يضعف بزيادة الف مجعولة همزة لالتقاء الساكنين وقلت ان
اي زيادتها بحذف المضاف من الخبر او الضمير عايد الى زيادتها
او التقدير قلت زيادة ان حال كونها مصاحبة مع ما
المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي انتظر جلوس
القاضي ولما عطف على المصدرية نحو لما ان قام زيد قمت
والكثير بعد لما زيادة ان المفتوحة وان مع لما اي ان المفتوحة
الزايدة كاينة مع لما نحو فلما ان جاء البشير وهي عطف على ما

والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها او قل
بمجيء ان الزايدة مع الكاف اي كاف التشبيه كان ظبية
ويزاد مع حرف الانكار وان ايته وليت ان في قوله تع
وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وامراته ان تم
زائدة كما توهم بعضهم بل الاولان مخففتان والثالثة
مفسرة ويزاد ما مع اذا او زيادة مع اذا نحو اذا ما تخرج
اخرج ومتى ما تذهب اذهب واي نحو اياما تدعوا فله
الاسماء الحسنى واين نحو اينما تجلس اجلس ومع ايان قليلا
وان نحو اما انطلقت شرطا اي حال كونها ذوات
شرط واد وات شرطا او وقت افاده للشرط وهو قيد
لجميع ما ذكرنا لانها كلها تستعمل شرطا او غير شرط
ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما
وبما خطيئاتهم اغرقوا وقلت زيادة ما كافية مع المضاف
نحو لا سيما زيد اي لا سي زيد وغضبت من غير ما جرم
ومثل ما انكم تنطقون ولا كافية مع الواو العاطفة
وبعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ولو معنى نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وكذا النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا
وبعد عطف على قوله مع الواو لا على قوله بعد النفي لفساد
المعنى ان المصدرية نحو قوله تع ما منعك ان لا تسجد
اذ امرتك اي ان تسجد وقلت اي قل مجيء لا الزايدة او زيادة
لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد

والسر

والسر في زيادتها التنبيه على اخلاء القضية بحيث يستغني
عن القسم ويكثر ذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها
او مجيء الزيادة كافية مع المضاف نحو في بئر لا حور
سرى وما شعر اي في بئر الهلاك ذهب بالليل وما علم ومن
والباء واللام الزايدة تقدم ذكرهما اي ذكر زيادتهما
في باب حروف الجر حرفا التفسير اي هو تفسير لكل مبهم مه
مفرد نحو زيد اي ابو عبد الله او جملة كقوله وترمينني
بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي فان
وان مختصة بما اي بفعل في معنى القول ظرفية اعتبارية
او على القلب ولا تقع بعد القول الصريح بعد ما ليس
معناه بل ما كان بمعناه كالامر والنداء والكتابة
ونحو بالشرط ان يكون بعدها غير متعلق بما قبلها
خبرية او عملية وقوله واخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين ليست ان فيه مفسرة لكون ما بعدها خبرا
عما قبلها ونحو قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبد
الله تفسير للامر والفعل قبل ان ما حذف منه مفعول
عام وهي تفسيره او منزل منزلة اللازم المحتاج الى
التفسير فمعنى قوله وناديناه ان يا ابراهيم اي ونا ديناه
بشيء او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم او يقال معنى ناديناه
فعلنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى به فقدر
متأنفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر المفعول العام

نحو كتبت اليه ما ينفعه ان قم وامرته بما تعلم به انك ان امن بالله
ونحو قوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فى التابوت
حروف المصدرية اى حروف تجعل الجملة مصدرا فلا اضافة
باونى ملابسة ما وان وان وقد جاء كي ولو مصدريتين
فى بعض الاستعمالات فالاولان اى ما وان للفعلية وهذا
عند سيبويه وجوز غيره بعد المصدرية الاسمية ايضا كقوله
اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس
واما ان يفعلها فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارعا واجاز
سيبويه كونه امرا ونهيا وان للاسمية اى للجملة الاسمية
خاصة الا خففت او كففت بما فيجوز فيها الالغاء ويلي
نحوها ويجعلها مصدرا وقد عرفت كيفية ذلك حروف
التحضيض اى حروف تدل على تحضيض الفعل الاتي
واذا دخلت على الماضي افاد التنديم والتوبيخ على ما فات
هلا ولولا ولوما ولها صدر الكلام لدلالتها على احد
انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل لفظا نحو هلا تضرب زيدا تضرب
او تقديرا نحو هلا زيدا تضرب وقد جاء الاسمية بعدها
فى الضرورة نحو قوله تقولون ليلى ارسلت بشفاعة
الي فهلا نفس ليلى شفيعها حروف التوقع قد اى تكون
ما بعدها متوقعا كقولك لمن يتوقع ركوب الامير وينتظره
قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعد قد نحو قوله

احد

افد الرحل غير ان ركابنا لما تنزل بركاب وكان قد
اى قد كان قد زالت فحذفت الماضي لدلالة الكلام
عليه وهو لما زال وهي فى المضارع للتقليل اى التقليل
الفعل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير
فى موضع المدح نحو قد يعلم الله الذين وقوله قد اترك
القرن مصفرا انامله حرفا الاستفهام سقطت نون
التثنية بالاضافة والاستفهام طلب الفهم الهمزة وهل
لهما صدر الكلام ولا يتقدمهما ما فى حيزهما لانهما يدلان على احد
انواع الكلام وهو الاستفهام فتصدران للدلالة من اول
الامر ان الكلام من ذلك النوع ويدخلان على الاسمية
والفعلية تقول فى الاسمية ازيد قائم وفى الفعلية اقام
زيد وكذلك هل زيد قائم وهل قام زيد والهمزة اعم
تصرفا من هل وتصرفا تميز وانما كانت اعم لانها تدخل
الكم عند وجود الفعل فى الكلام دون هل لكونها مع
فى الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل فاذا وجدت تذكرت
الفعل السابق وحنت اليه ولا تكتفي بغيره بخلاف
ما اذا لم تجده فانها تصبر وتذهل عنه فلا تجوز هل زيد
خرج وهل زيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم ومن حيث
انها تستعمل للانكار ايضا دون هل ومن حيث انها
تستعمل مع ام مطردا وهل لا تستعمل الا شاذا ومن حيث
انها تدخل على حروف العاطفة وتدخلها هي بخلاف

هل وذلك لان الهمزة اصل في الاستفهام واخص من هل
فهي بكثرة الاستعمال اليق تقول جملة مستانفة ازيدا ضربت
ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها الاسم مع وجود
الفعل في التركيب بخلاف فهل زيد قائم واتضرب زيدا
والحال انه هو اخوك بمعنى انكار ضرب زيد في حالة الاخوة
ولا تقول هل تضرب زيدا وهو اخوك لان هل لا يستعمل
للانكار وازيد عندك ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك
ام عمرو لان ام لا يقابل الا الهمزة واثم اذا ما وقع امنتم به
الا ان بدخول الهمزة على ثم العاطفة ولا تقول هل ثم
اي اذا حان وقت العذاب وقع اثم اذا ما وقع امنتم به
وح لا ينفع الايمان واعلم انه اذا دخل الهمزة على العواطف
فصاحب الكشاف حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو
اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكفروا وكلما عاهدوا
عهدا الاية وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف
والالجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا
عليه ولم يجئ منه الا مبنيا على كلام متقدم فجعل قوله اوكلما
عاهدوا عهدا عطفا على انزلنا وافمن كان على بينة
من ربه اي افمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة
الدنيا فمن مبتداء محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة
معطوفة على مقدر اي امن كان مؤمنا كمن هو كافر افمن
كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا واو من

كان

٦١٢

او من كان ميتا فاحييناه فمن مبتداء خبره قوله كمن مثله
في الظلمات والجملة معطوفة على مقدر اي امن امن
كمن لم يؤمن ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله في الظلمات
دون هل اي باستعمال الهمزة دون هل حروف الشرط
ان ولو واما لها صدر الكلام لانها نوع من انواع الكلام
فان للاستقبال وان دخلت في الماضي نحو ان خرجت
خرجت ولو عكسه اي ولو للمضي وان دخل في المستقبل
نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وتلزمان اي ان
ولو الفعل لفظا نحو ان يكرمني ولو طلعت الشمس
او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك ولو ذات
سوار لطمتني ومن ثمه اي لاجل انهما يلزمان الفعل
قيل لو انك بالفتح لانه فاعل اي لكونه فاعلا باعتبار
لزوم الفعل المحذوف بعد لو اي لو ثبت انك وقوله
لانه دليل على ترتبه على ذلك الدليل فلا يلزم متعلقان
من جنس واحد وانطلقت بالفعل عطف على قوله لو انك
اي قيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع
اي في موضع منطلق الا للضرورة ليكون لفظ الفعل
كالعوض لمن ثبت المحذوف فايراد الفعل في الخبر لهذا
الغرض مرتب على لزوم ثبوت الفعل بعد لو وقوله اكرم بها
خلة لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول
بصيغة الاسم محمول على تقدير ولو ان النصح امر مقبول فالخبر

فالخبر جامد ومقبول صفة للخبر لا خبر او وارد على قول
البعض وفيه انه يكون ح من باب ضعف التاليف لمخالفة
الجمهور وفيه ان الكلام الوارد قبل وضع قاعدة النحو من العرب
الموثوق بعربيتهم لا يكون ضعيفا ولا ممتنعا وان خالف
الجمهور او الكل بل شاذ وان كان الخبر جامدا جاز وقوع
الكلم لتقدير اي الفعل نحو لو ان زيدا اخو الرجل وقوله تع
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واذا تقدم القسم
احتراز عن صورة التوسط اول الكلام ظرف متقدم
يتضمن الدخول اي اذا تقدم القسم على الشرط داخلا
اول الكلام والا فلا يصح تركه في التقدم كونه زمانا ومكانا
مبهما على الشرط لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا او لزم ذلك الشرط الماضي
لانه لما انقطع عن عمله في الجواب فالتزم الماضي في الشرط
لئلا يعمل فيه الجازم فيتوافق في عدم عمل الحرف لفظا او معنى
بدخول لم على المضارع نحو والله ان لم تأتني لاهجرنك
وكان الجواب للقسم لفظا وللشرط معنى ترجيحا للسابق
مع كثرة الاستعمال مثل والله ان اتيتني مثال الماضي اللفظي
او ان لم تأتني مثال الماضي المعنوي لاكرمنك وان توسط
القسم بتقديم الشرط او غيره اي غير الشرط جاز
ان يعتبر القسم او الشرط وان يلغى القسم او الشرط
نحو قولك انا والله ان تأتني بالجزم باعتبار الشرط

وان اتيتني

وان اتيتني والله لآتينك باعتبار القسم والغاء الشرط
وتقدير القسم كما تلفظ اي القسم المقدر كالقسم الملفوظ
او تقدير القسم كتلفظ القسم في اعتباره والغائه كما في
مثل والله لئن اخرجوا لا يخرجون والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم
نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر
فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه وقد جاءت
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
في اوائل الكتب والتزم حذف فعلها اي اما لتضمنها
معنى الابتداء وعوض عن الفعل المحذوف بينها وبين اما
وبين فائها اي فاء اما جزء مما في حيزها اي حيز جوابها او حيز
فائها وهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول
لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا
اي زمانا مطلقا سواء كان ما بعد اما مما يمتنع تقدم ما في حيزه
عليه او لا هذا مذهب المبرد واختاره المص وقيل
هو اي ما بعد اما معمول الشرط المحذوف فيكون داخلا
في الشرط مطلقا اي زمانا مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما يذكر يوم الجمعة
فزيد منطلق ورد بانه لو جاز نصبه بتقدير يذكر جاز
رفعه بتقدير حصل لكنه لم يجز وجاز نصبه زيد في اما زيد
فمنطلق بتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق لكنه لم يجز وقيل

وهذا قول المازني ان كان ما بعد اما جايز التقديم نحو اما يوم
الجمعة فانا خارج فمن الاول اى فهو من القسم الاول اى هو جزء الجزاء
والا اى وان لم يكن جايز التقديم فمن الثاني اى معمول الشرط
المحذوف لضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقدم
نحو اما زيدا فاني ضارب لان ان تقطع ما بعدها عن العمل
فيما قبلها وجوز ابو العباس المبرد وجعل لاما خاصية
لتصحيح التقديم بما يمتنع تقديمه حرف الردع كلا الردع
المنع والزجر وهو اما لردع المخبر نحو قولك كلا لمن قال فلان
يبغضك او الطالب نحو قوله تعالى كلا بعد قوله ارجعوني لعلي اعمل
صالحا ومعنى كلا ليس كذلك وقد جاء بمعنى حقا نحو كلا ان الانسان
ليطغى ولا يبعد حينئذ كونه اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته
لكونه لتحقيق الجملة كان ونحو ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان
لاياتنا عنيدا يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا تاء
التانيث الساكنة احتراز عن المتحركة فانها تلحق لتانيث
الاسم لا التانيث المسند اليه تلحق الماضي نحو ضربت واكرمت هند
لتانيث المسند اليه للاتصال بينهما واما الحاق علامة
التانيث والجمعين اى جمع المذكر والمؤنث في الفعل عند
الفاعل الظاهر بخلاف ضمير التثنية والجمع على نحو الحاق
علامة التانيث نحو قاما اخوك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك
للدلالة على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا ومؤنث
كدلالة تاء التانيث الساكنة على ان المسند اليه مؤنث

ضعيف

فضعيف اى فهو ضعيف للزوم صورة تعدد الفاعل وجاز ذلك
في اسم الفعل نحو هاتا هاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف
وهذه العلامة ليست بضمير بل حروف تزاد للدلالة في اول الامر
على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا ومؤنث كتاء التانيث
تدل على ان المسند اليه مؤنث ويدل عليه انه لو كان ضميرا
لامتنع الواو في غير العقلاء كما في اكلوني البراغيث والنون
في الذكور العقلاء نحو يعصرن اقاربه التنوين نون ساكنة
وضعا فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين تتبع حركة الاخر
في الوجود لا في السقوط ونحو اب واخ ودم تنوينه تابع
حركة الوسط لكنه بعد ما صار اخرا لحذف الاخر نسيا منسيا
لتاكيد الفعل احتراز عن النون المخففة وهي اى التنوين
للتمكن نحو زيد والتنكير نحو اف وصه والعوض عن المضاف
نحو اذ في حينئذ اى اذا كان كذا وحين اذ كان كذا والمقابلة
نحو مسلمات وما يرد توهم تنوين التمكن بثبوته حين تسميتك
بها امرأة حيث يمنع للعلمية والتانيث والترنم وهي التنوين
اللاحق قافية الشعر مطلقة او مقيدة نحو اقلي اللوم عاذل
والعتابن فقولي ان اصبت لقد اصابن وقاتم الاعماق
خاوي المخترقن ويحذف التنوين من العلم حال كونه موصوفا
بابن حال كونه مضافا الى علم او تخفيفا لطول اللفظ
وثقل العلم وكثرة الاستعمال ويحذف ح الف ابن خطا
للتخفيف في الكتابة والدلالة على الامتزاج وحذفها

في غير ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد فمن قرا من الشواذ
ولا ان ذاكرا الله الا قليلا على الضرورة واما قوله جارية
من قيس بن ثعلبة فعلى الضرورة نون التاكيد حقيقة
ساكنة قدم الخفيفة وان كان فرعا لخفتها وثقيلة مفتوحة
لخفة الفتحة مع غير الالف مكسورة معها التشبيه بنون
الاعراب والتعادل من ثقل الكسرة وخفة الفتحة سواء
كان الف الضمير او الالف الزائدة في جمع المونث نحو اضربان
واضربنان وتختص نون التاكيد اوكل واحد منهما والجملة
مستانفة بالفعل المستقبل الكاين في الامر نحو اضربن
والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضرب والتمني
نحو ليتك تضربن والعرض الا تنزلن بنا تصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن وانما تختص النون بالمستقبل
الموصوف لانها وضعت لتاكيد الطلب والطلب انما يتعلق
بالمستقبل الذي يكون امرا ونهيا او نحوهما مما ذكر
وشبه جواب القسم بالمطلوب لدلالة القسم على اعتناء
بشانه وزيادة اهتمام لتركه المطلوب وقلت نون التاكيد
في النفي نحو انت لا تفعلن تشبيها بالنهي ويلحق بالنفي
فلما يقولن وربما يقولن لان القلة تلحق بالعدم وحمل عليه
للمضادة كثيرا ما يقولن ولزمت نون التاكيد في مثبت جواب
القسم نحو والله لافعلن خلافا للكوفيين والاضافة من باب
عد قطيفة وانما لزم لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يوكدوا الفعل

بام

219

بادغه وهو القسم من غير ان يوكد بما يخصه ويتصل به وهو النون
بعد صلاحه له وكثرت نون التاكيد في مثل اما تفعلن نحو اما ترين
من البشر اي في الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد
الفعل ايضا لئلا يقتصر المقصود من غيره وما قبلها اي نون التاكيد
مع ضمير المذكرين وهو الواو ومع حال الضم قوله مضموم للدلالة
على الواو المحذوفة للساكنين ومع المخاطبة اي مع ضمير الانثى
المخاطبة اي الانثى التي خوطبت مكسورة للدلالة على الياء
المحذوفة للساكنين وفيما عداه اي فيما عدا المذكور مفتوحة
للخفة حقيقة نحو اضربن او حكما نحو اضربان اذ الالف في حكم
الفتحة او في حكم العدم لانها غير حاجز حصين بسكونها وضعفها
وضعا وما قبلها مفتوح او المراد اذا لم يكن قبلها الف بدلالة
قوله وتقول انت في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان
بزيادة الالف للفصل لئلا يجتمع النونات واعتبر التقاء
الساكنين بجعله التقاءهما على حدة باعتبار الاتحاد والحكمي
لخوف اللبس بالواحد في التثنية ولزوم اجتماع النونات
في جمع المؤنث بحذف الالف ولا يدخلهما اي التثنية وجمع
المؤنث الخفيفة لانه لو ابقي فيهما الالف لزم التقاء الساكنين
لا على حدة لعدم التشديد ولو حذفت لزم اللبس واجتماع
النونين خلافا اي يخالف هذا القول خلافا ليونس فان اجاز
ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا كما في الوقف وليس
بمرضي عند الاكثر وهي اي نون التاكيد الثقيلة والخفيفة في غيرهما

اى فى غير التثنية وجمع المؤنث حال كونهما مع الضمير البارز نحو اضربوا
كاللفظ المنفصل فى حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل
اى يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون متصلته مع الكلمة المنفصلة
من ان كلمة الصدر من حذف او تحريك نحو اضربن واضربن والمقصود
بيان حكم المعتلات عند اتصالها فان لم يكن ضمير بارز كالمتصل
اى فكانت كلمة ومن ثمة اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترين لانها لما كانت من غير ضمير البارز كالكلمة المتصلة
كان زوال سكون الاخر لازما فيعود ما حذف للسكون فيقال
هل ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية المتصلة نحو
هل تريان وهل ترميان وترون بضم الواو لعدم كونها مدة
حتى يحذف لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك فى الكلمة المنفصلة
ان كلمة الصدر كما تقول اخشوا القوم وترين بكسر الياء لالتقاء الساكنين
كما فى اخشى الله وهذه امثلة المضارع واما امثلة الامر فقوله
واغزون باعادة المحذوف لزوال سكون الاخر فيما هو كالكلمة
المتصلة كما فى اغزوا وارميا واغزن بحذف الواو كما فى اغزوا
الجيش ولولا كان النون كالمنفصل لكان هذا من التقاء الساكنين
على حده لكون الاول حرف مد والثانى مدغما فيما هو كالكلمة الواحدة
بناء على الاتصال واغزن والمخففة تحذف للساكن اى لملاقات
الساكن بعدها نحو قول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه اى لا تهينن تشبيها بحذف مد فى امتداد الصوت
وطالما غ التنوين اللاحقة بالاسم واللام فى لساكنين للوقت

اى النون

اى النون المخففة يحذف وقت ملاقات الساكن بدليل عطف الظرف
عليه وهو قوله وفى الوقف فيرد اى اذا حذف فى الوقف اذا لم يكن
مفتوحا ما قبلها فيرد ما حذف لزوال التقاء الساكنين نحو اضربوا
فى اضربن واضربي فى اضربن لانها لما شبهت بحرف المد حذفت
للساكنين ولم يحرك حذفت فى الوقف ايضا مثلها والمفتوح ما قبلها
تقلب الفا للوقف نحو اضربن يقال فى الوقف عليها اضربا قياسا
على التنوين فى نحو زيدا وقوله الفا تمييز او مفعول ثان بتضمين جعل
ذكر التنوين ونون التاكيد المختص بالاخر فى اخر الكتاب ثم اخر النون
مخصصا لا يخفى اخر الكتاب ثم اخر النون المخففة باخر الفعل
عن التنوين اخر الفعل ليتحقق التاخير عن الاسم ثم ختم بحث النون
بانقلابها الفا فى الوقف كما ترى وهذا من باب حسن الختم بنظر
بيدى اتمام جمع هذه الفوائد ونظم هذه الفوائد الكاشفة المستور
عن وجه المشكلات والمبعدة القيود عن رقاب المعضلات المحتوية
على حقائق لباب اداب المتقدمين المنطوية على دقائق نتائج
افكار المتاخرين الموضحة لغوامض الكتاب ومعضله والمنوّبه على فوائد مجمله
ومفصله حين تروح البال وتشتت الاحوال وفرط الملال لكن جلت
حكمته قد وفقنى الاتمام وحققنى الفوز بهذه المرام تهيا الفراغ
من نقلها على يد الفقير الحقير المذنب الراجى الى رحمة الغنى شهاب الدين
بن السهاوردى غفر لهم الحمد لله رب العالمين والصلوة
والسلام على محمد واله الطيبين الطاهرين
قد وقع الفراغ عن تسويد هذه الاوراق فى شهر ربيع الاخر فى يوم الخميس
من شهور سنة اربع وخمسين والف



